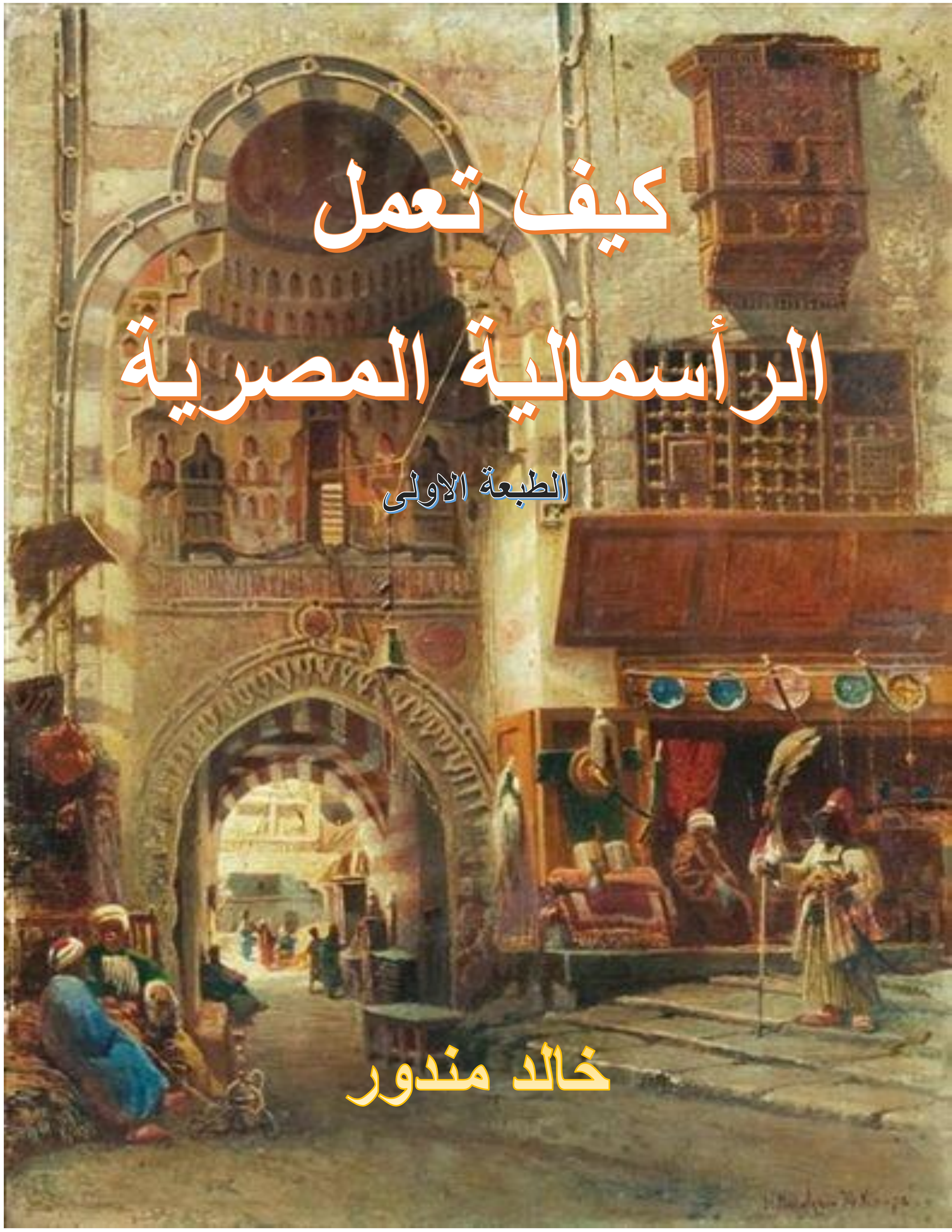


كيف تعمل الرأسمالية المصرية

الطبعة الاولى

خالد مندور

الفهرس

- **اسماعيل باشا "ابو السباع**
- **الغاز والكهرباء والأزمة المالية**

المقدمة

هذا الكتاب

هل اكتمل ام لا؟

يبدو سؤالا غريبا وهو تساؤل مبدئ يتعلق بمنهجه، فما الذي كنت أهدف الية؟

لقد كنت اطمح الى بيان كيف تعمل الرأسمالية المصرية، هذه الرأسمالية التي تشمل الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة ومشروعاتهما المشتركة ولا تستثنى استثمارات وشراكات راس المال الأجنبي، ولكن واجهت مشكلة حقيقية تتعلم بان الاقتصاد المصري يتعرض لتغييرات كبيرة تحت الضغوط السياسية والاقتصادية المحلية وعلاقاته الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي ثم علاقة كل هذا مع التغييرات الطبقية.

هذه التغييرات الكبيرة والمتسارعة التي حتمت ضرورة بذل الجهد المتواتر لمتابعتها لاكتشاف التوجهات والنتائج التي توثر وستمتد الى افاق التغييرات المستقبلية، الامر الذي دفعني الى التخلي عن وهم اكمال رؤية متكاملة تصف وتحلل وضعا ديناميكيا سريع التغيير، والاكتفاء بهذا المزيج التحليلي للأوضاع الكلية والمتابعة للتغييرات الجارية، ولذلك فهذا الكتاب لم يكتمل ولن يكتمل بحكم التغييرات الديناميكية المتوالية.

لذلك فلقد قد وصلت الى استنتاج ان التعبير عن وضع ديناميكي لابد من ان يستجيب لطبيعته بشكل ديناميكي أيضا وان منهج التناول الحالي، الذي فرضته الضرورة، ما زال ملائما، ولذلك فلقد قررت تجميع هذه المتابعات والتحليلات في كتيب واحد وهو يشكل الطبعة الأولى منة على ان يتم إضافة الجديد الية كلما تجمع كم كافي حيث ستكون هذه طبعته الثانية.

ولابد من الإشارة ان محتوية الكتاب هو بالضبط ما قمت بنشرة في ازمنة مختلفة منذ نوفمبر 2020 الى اليوم أغسطس 2022 وأنى لم أدخل أي تعديل أو إضافات ولم اراجع اى تقديرات سواء ثبت صحتها ام لا، وكل مقال منشور مع تاريخ نشرة ومرتبة من الاقدم الى الاحدث.

وفى الحقيقة فان الأكثر أهمية ليس الاستنتاجات، بل منهج التناول الذي ارجو ان يكون واضحا للقارئ، فالاستنتاجات والتوقعات يمكن تصحيحها أذا امتلكت المنهج الملائم.

كيف تعمل الرأسمالية المصرية ....اقفل الشباك ولا افتحه(1) - !!

القطاع الخاص

غريب وسهل جدا لوكنت تختار من على رفوف السوبر ماركت! لأنك من المكن أن تجد معروضا علية الاشتراكية الشمال الأوربية وبجانبها الرأسمالية الأمريكية ودى سيلفا يعرض عليك التجربة البرازيلية محبش بأبداع بيليه وبالقطع ستجد نموذجا صينيا يطل من خلفة ماوتسى تونج وهو يضحك ساخرا ولن تستطيع التأكد ان كان يضحك عليك أم على نفسة، ولكنك أيها الباحث البارع لن تجد ما يلائمك لان هذا النوع من البضائع لا يوجد في السوبر ماركت، بل يوجد في منزلك ولا تستطيع إنتاجه ألا الست الحاجة سواء أكانت جدتك أم امك أم حتى المخفية زوجتك، فهل بحثت في منزلك؟

قطاع عام أم قطاع خاص؟ وكأنه اختيارا، مرة ثانية، من على الرفوف! وافتراضات تصل إلى مستوى الأيمان الديني لا تترك أحدا ألا وتحكمت به، خفيرا أم أميرا، ليبراليا أم اشتراكيا، مسؤولا أم كنباوي، ولكن لا احد ينظر بدقة إلى ما داخل المنزل وتحت كل حجر من أحجاره، خبراتنا الخاصة وسلوك طبقاتنا الاجتماعية.

الأمر الذى يستدعى التوقف والبحث تحت الأحجار، على الأقل الأحجار التي يمكن تحريكها ، وهى موجودة لحسن الحظ ومنتشرة على مواقع النت وفى متناول كل كنباوي ، واذا كنت كسولا ، مثلى ، ولا تجد الوقت اللازم للتعميق ، واعوز بالله من التعميق الذى لا منجى منة كلما فتحت خشمك لتقول شيئا ، لأنك مضطرا إلى العمل بعد أن بلغت ارذل العمر ، فبيانات البورصة المصرية ، أطال الله في عمرها وحاسب المتعاملين بها على نياتهم ، متوفرة وبجانبها بيانات وزارة قطاع الأعمال العام ، الوزارة التي لم تختفى بعد وتنضم إلى وزارة الصناعة ، برغم دعوة الولية في ساعة مغربية ، وهما كافيتين لتقديم الدلالات اللازمة.

بيانات البورصة

ولعل أحد الدلالات على حسن إدارة الشركات هو تحقيق الربح وخصوصا اذا كان ربحا مستداما على صعيد سنوات متوالية ولذلك بحثت الأمر على صعيد ثلاث سنوات متتالية اكتملت معلوماتها في بيانات البورصة المصرية، من 2019 إلى 2017 واليكم ما وجدته.

من بين 203 شركة تم فحص بياناتها وجدت 46 شركة خاسرة، منها 8 شركات يمتلك فيها راس مال الدولة الغالبية ولذلك سنناقشها من ضمن شركات قطاع الأعمال العام العائد للدولة.

والغريب ان من ضمن هذه الشركات الخاسرة شركات كبرى صانعة للسوق كالتالي

شركة حديد عز وهي الشركة القابضة للمجموعة وهي أكبر منتج للحديد والصلب في البلاد واليكم خسائرها 7909 و1028 و1097 مليون جنية على التوالي وهي خسائر فادحة.

شركة العز الدخيلة والتي تمتلك مجموعة عز 54% من أسهمها وتشارك فيها الدولة فخسائرها 4643 مليونا عام 2019 و 1570 مليونا عام 2017 ولكنها تكسب 647 مليونا عام 2018.

أما شركة القلعة التي يمتلك فيها حصة حاكمة احمد حسنين هيكل والمساهمة الرئيسية في المصفاة الجديدة بمسطرد فبياناتها كالتالي، خسائر عامي 2019 و2017 هي 1525 و5950 مليونا وتكسب عام 2018 929 مليونا.

أما شركة أسيك العائدة لمجموعة القلعة فهي تخسر 53 و103 و273 مليونا على التوالي

ولعل المفاجئة كانت نتائج شركة اوراسكوم القابضة العائدة للفصيح نجيب ساويرس، اعلى الأصوات في المناداة بتوقف الدولة عن الاستثمار المباشر، من الربحية عام 2017 بمبلغ 465 مليونا الى صفر عام 2018 إلى خسائر مقدارها 425 مليونا وهي الشركة التي تستثمر في العديد من البلدان من كوريا الشمالية إلى بلاد الواق الواق .

وتضم الشركات الخاسرة بعض شركات الإسمنت العائدة لراس المال الأجنبي ام المحلى وهي شركات أسمنت سيناء والسويس للأسمنت وأسمنت طرة وجنوب الوادي، فتبلغ خسائرها عن عام 2019 مبلغ 466 و 1178 و 617 و 316 مليونا على التوالي، أما عن عام 2018 فان شركة أسمنت سيناء وحدها تحقق خسائر مقدارها 306 مليونا وتحقق باقي الشركات أرباحا صغيرة، أما عام 2017 فان شركات أسمنت سيناء والسويس وطرة تحقق خسائر 352 و 546 1139مليونا على التوالي وتحقق جنوب الوادي ربحا صغيرا مقداره 22 مليونا.

والشركات الخاسرة تتضمن كافة أنواع الأنشطة وليست وقفا على نشاط دون أخر.

ولأيمكن إرجاع أسباب الخسائر إلى أسباب واحدة، فبعضها عائد إلى المغامرات المالية بشراء وبيع الشركات بحيث يصبح من الصعب تتبع التغيرات وحتى، أحيانا، تتبع تغيرات الأسماء، والبعض الأخر إلى التوسع غير المدروس بشراء وبيع وتأسيس الشركات الجديدة خارج وداخل البلاد، او راجع إلى تخلف البنية الإنتاجية وعدم تحديث وتجديد الأصول.

ولعل من الواجب الإشارة إلى نتائج بعض الشركات الهامة الأخرى والتي تدار بشكل مختلف ومنها الشركة القابضة السويدى اليكتريك التي أصبحت اهم مقاول أعمال كهربائية في البلاد ومنتج للمكنونات الكهربائية وتتمدد خارج البلاد، فلقد بلغت أرباحها 4163 و5111 و 6487 مليونا على التوالي، وشركة النساجون الشرقيون التي عمقت صناعتها بشكل تدريجي وأصبحت أكبر منتج منفرد للسجاد في العالم وبلغت أرباحها 855 و 503 و 741 على التوالي.

واذا كانت هذه نتائج شركات راس المال الخاص الواضحة التصنيف حتى ولو ساهم فيها راس مال الدولة بحصص غير حاكمة ، فان هناك شركات أخرى متخفية داخل البورصة في شكل شركات مساهمة ولكن المشارك الرئيسي فيها هيئات ومؤسسات عائدة للدولة ولكنها لا تخضع لوزارة قطاع الأعمال أو أي وزارة أخرى بل يتحكم فيها الجمعية العمومية المشكلة من ممثلي الهيئات المشاركة في راس المال ، مثلها مثل أي شركة مساهمة ، ويحقق بعضها نتائج حسنة جدا ، فشركة سيدى كرير للكيماويات تحقق أرباحا مقدارها 487 و 1298 و 1428 مليونا على التوالي ، وشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية تحقق أرباحا مقدارها 545 و 1487 و 1100 مليونا على التوالي.

ويتبع

نوفمبر 2020

كيف تعمل الرأسمالية المصرية ....اقفل الشباك ولا افتحه! (2) -

قطاع الدولة

وإذا كنا قد استعرضنا قطاعا من الرأسمال الخاص للاستدلال على نتائج أساليب الإدارة ومدى نجاحها، هذا القطاع الذي يظهر بصورة أكثر وضوحا في بيانات البورصة المصرية وبرغم انه لا يختصر السلوك الفعلي لأدارته لان هذا القطاع يمتد امتدادا كبيرا خارج البورصة، فان دراسة أوضاع شركات قطاع الأعمال العام ستوفر بعض الدلالات على قطاع رأسمالية الدولة، ولكنها، أيضا، لا تختصرها.

فقطاع رأسمالية الدولة يمتد امتدادا كبيرا تحت مسؤولية العديد من الوزارات وداخل قطاع وزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع والهيئات الاقتصادية الكثيرة وهيئة قناة السويس وجهاز الخدمة الوطنية وكلها لا تنشر بياناتها برغم أن الجهاز المركزي للمحاسبات هو المحاسب القانوني لها.

ولعلة من الواجب الإشارة ، الان ، وبشكل مختصر ، إلى أن التطورات المتلاحقة ، فيما قبل 2011 ، قد أسفرت عن تغييرات كبيرة ومتراكمة في العلاقة ما بين القطاعين متضمنة راس المال الأجنبي ،التي اعتقد انه بدراستها ستتبدد الكثير من الأوهام الذائعة في أن رأسمالية الدولة كانت قد اختفت عبر سنوات طوال من تطبيق ما سمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وان ما يحدث منذ عام 2014 هو إعادة انبعاث رأسمالية الدولة من جديد ، وكلا التصورين غير صحيحين في تقديري ، فرأسمالية الدولة لم تختفى ما قبل 2011 ولكن تغير دورها وعلاقتها مع غيرها ولم تعود بعد 2014 بل يتزايد دورها ، وعلينا دراسة التغييرات الحديثة كما تجرى في الواقع ، من واقع البيانات وليس انطلاقا من موقف سياسي أو أيديولوجي مسبق ، ويا لها من بيانات أصابتني بالدهشة ، ولنا عودة.

أما الان فلنتوقف عند شركات قطاع الأعمال العام .

لابد من الإشارة أولا أن هذه الشركات قديمة جدا ويصل عمر بعضها إلى ما يتجاوز المئة عام، وان الكثير منها تم أنشاؤه في خمسينات وستينات وسبعينيات القرن الماضي، وهي منظمة في ثماني شركات قابضة وتتضمن 118 شركة.

والاستعراض الأولى يكشف أن عدد الشركات الخاسرة في عام 2019 يبلغ 45 شركة، أي اقل بعدد ثماني شركات عن العام السابق له.

فالشركة القابضة للغزل والنسيج تبلغ عدد شركاتها 29 شركة منها خمس شركات تجارية أو متخصصة في حليج القطن

فشركات الغزل والنسيج فيبلغ عددها 24 شركة ومن ضمنها شركة للمعدات وكلها تتعرض لخسائر جسيمة وانهيارا في طاقتها الإنتاجية وتناقصا تدريجيا في العمالة، ماعدا شركة صغيرة لا تخسر هي شركة بورسعيد بحجم إنتاج 2 مليون جنية وأرباح 8.5 مليون جنية ويبدو أنها تحقق ربحا لأنها تبيع مخزونها الراكد.

وللتدليل على ذلك فان مصر حلوان يبلغ إنتاجها عام 2019 مبلغ 14.5 مليونا وخسائرها 178 مليونا

والحرير الصناعي يبلغ إنتاجها عام 2019 مبلغ 1.2 مليونا وحجم خسائرها 155 مليونا

ومصر للغزل والنسيج والصباغة بكفر الدوار يبلغ إنتاجها عام 2019 مبلغ 170 مليونا وحجم خسائرها 662 مليونا

ومصر للغزل والنسيج بالمحلة يبلغ إنتاجها عام 2019 مبلغ 839 مليونا وحجم خسائرها 751 مليونا

والعامل الرئيسي لكل هذا لا يمكن إرجاعه إلى سوء إدارة مجالس الإدارات أو الفساد أو تبديد الموارد، حتى ولو كانت كلها متحققة، بل إلى سلوك صاحب راس المال، إلى الدولة التي تركت درة تاجها تتأكل، فلقد تآكلت الآلات تأكلا ماديا نتيجة لقدمها وتأكلا معنويا، أكثر خطورة، لان إنتاجيتها وجودة إنتاجها تراجعت مقارنة بالماكينات الحديثة، الأمر الذي يوصف الحالة بكلمة واحدة قاسية وهي أن مصانع الغزل والنسيج المصرية التي كانت موضعا للفخر قد أصبحت " خردة."

أما شركات المحالج وبرغم أنها لا تخسر نتيجة لاحتكار السوق، فأنها أيضا " خردة " وبعضها من خردة القرن التاسع عشر الذي تأسست فيه!

لقد تنبهه صاحب راس المال إلى ضرورة تأسيس شركات الغزل والنسيج والمحالج من جديد، تأسيسا يتضمن التزود بماكينات جديدة ومراكز تدريب متطورة ومحالج جديدة وحتى دمج عدد من الشركات معا ضمن خطة كبيرة وشاملة يتكلف الجزء الأول منها 21 مليارا من الجنيهات، وهي خطة تحتاج إلى التوقف عندها، لاحقا .

أما شركات القابضة للصناعات الكيماوية فيبلغ عدد شركاتها 17 شركة، الخاسر منها سبع شركات، وسأتحدث عن بعض هذه الشركات لدلاتها

فالشركة الشرقية المنتجة لكافة أنواع السجائر يبلغ حجم إنتاجها عام 2019 مبلغ 13893 مليونا وأرباحها عن الثلاث سنوات السابقة 4240 و3733 و2978

مليونا وتمت خصخصتها جزئيا لتبلغ حصة راس المال الخاص 43.5 % وهو امر سنعود له لاحقا.

وراكتا يبلغ حجم إنتاجها عام 2019 مبلغ 139 وخسائرها 132 مليونا

. والدلتا للأسمدة يبلغ حجم إنتاجها عام 2019 مبلغ 2010 مليونا بحجم خسائر عن الثلاث سنوات السابقة يبلغ 484 و712 و 505 مليونا

أما كيما فيبلغ حجم إنتاجها 341 مليونا وأرباحها 32 مليونا بعد خسائر مقدارها 190 مليونا في العام السابق

وشركة سيناء للمنجنيز فيبلغ حجم إنتاجها 592 مليونا بحجم أرباح 205 مليونا

والملاحظة العامة على هذه الشركات أن بعضها قد تحول إلى "خردة " مثلها مثل شركات الغزل والنسيج او اقترب أن يصبح خردة نتيجة لتقادم المعدات وتهالكها ماديا ومعنويا ما عدا الشركات التي تمت بها عمليات تحديث كبيرة أو مزمع القيام بها، مثل التوسعات الكبيرة الجارية الان في كيما او مشروع تأسيس مصانع جديدة لشركة النقل والهندسة لتصنيع الإطارات، وان الشركات الخاسرة تمتد خسائرها لسنوات سابقة بما يقطع بان الخسائر عائدة لأسباب تتجاوز سوء الإدارة.

أن السبب الكبير لتفاقم وانهيار الشركات الخاسرة في قطاع الكيماويات والذي تحقق فيه الشركات الجديدة، نسبيا، والغير عائدة للشركة القابضة، أرباحا كبيرة هو نفسه السبب الرئيسي لحالة شركات الغزل والنسيج، سياسات مالك راس المال بعدم تجديد الأصول.

ولعلة من الضروري التوقف عند شركات الشركة القابضة للصناعات المعدنية لما تقدمة من دلالات، فعدد الشركات هو 14 شركة تتعرض ثمان منها لخسائر، والأمر الواضح هو ان الشركات التي تمت عمليات تحديث عميقة بها، تحقق أرباحا، أما الشركات التي لم ترتق عمليات تحديثها إلى المستوى اللازم فما زالت تحقق خسائر، ولنتوقف لنرى.

فشركة الدلتا للصلب كان حجم إنتاجها عام 2019 يبلغ 167 مليونا وتحقق خسائر متوالية عن ثلاثة أعوام متوالية مقدارها 80 و68 و48 مليونا، ولكن مثل هذه الخسائر ستتوقف لان الدولة قررت تطويرها تطويرا شاملا يضاعف طاقتها الإنتاجية عشرة أضعاف، أي إعادة تأسيس من جديد.

أما شركة الحديد والصلب المصرية فقد انهارت طاقتها الإنتاجية برغم عمليات التحديث المتتابعة والذي من الواضح انه لم يتعمق إلى المستوى اللازم فبلغ إنتاجها سنة 2019 ما قيمته 1243 مليونا وهو رقم صغير جدا ، وحققت خسائر متوالية عبر ثلاث سنوات مقداره 1527 و 890 و 750 مليونا ، والغريب أن كمية فحم الكوك اللازم لتمكين الحديد والصلب من استعادة جزء من طاقته الإنتاجية ، لا تستطيع الحصول علية من شركة الكوك التي لا تقوم بتوريده بما يدفع للاعتقاد أن الكوك تعانى من نفس المتاعب ، ولكن يبدو أن الأمر أكثر تعقيدا من ذلك.

فشركة الكوك لا تعاني من خسائر فقد بلغ إنتاجها عام 2019 ما مقداره 1762 مليونا وتحقق أرباحا عن ثلاثة أعوام متوالية مقدارها 120 و245 و161، فهل تكتفى الكوك بما يربحها من إنتاج الكيماويات ولم يتم استكمال تحديث كل بطاريات الكوك، أم ماذا؟ ويا لها من أم ماذا فهو تساءل يمس سلوك صاحب راس المال!!

وبرغم أن شركة الألمنيوم تجاوز عمرها 45 عاما فما زالت قادرة على الإنتاج بكفاءة نتيجة لأجراء عمليات تحديث كبيرة جدا، فقد بلغ قيمة إنتاجها 12190 مليونا عام 2019 وبأرباح عن الثلاث سنوات السابقة مقداره 570 و2716 و1733 .

وبرغم أن استمرار استعراض أوضاع شركات قطاع الأعمال العام سيكشف مزيدا من الحقائق مثل أن شركات التامين التابعة تحقق حجم أعمال وأرباحا كبيرة تبلغ المليارات وان الشركات الخاسرة في الشركات التابعة للشركة القابضة للتشييد تبلغ ثلاث شركات من أصل 19 شركة برغم تناقص حجم أعمالها وهو ما يجب التوقف عنده بشكل خاص لاحقا.

أن هذا المقال والسابق علية يؤكدان أكذوبة أن حسن الإدارة هو موروثا جينيا عائد لراس المال الخاص، فكلا من نوعى راس المال يعانى من مشاكل في حسن الإدارة لأسباب متعددة ومختلفة، كما يحققان نتائج جيدة اذا تمكنا من التخلص من عوامل القصور، وبرغم هذه النتائج الدامغة التي تؤكد هذا الاستنتاج فلابد من التوقف أمام احد اهم القضايا في تحقيق النمو الاقتصادي وهى تعبئة الفائض الاقتصادي والتحكم في اتجاهات استثماره بما ينعكس بمتوالية هندسية على النمو وهو ما سنعود له في المقال القادم اذا سمح الزمان!!

نوفمبر 2020

كيف تعمل الرأسمالية المصرية ....اقفل الشباك ولا افتحه(3) !!

تعبئة الفائض الاقتصادي

اذا كنا قد استعرضنا أوضاع إدارة كل من الشركات الكبرى العائدة لراس المال الخاص وشركات راس مال الدولة الممثلة في شركات قطاع الأعمال العام وانتهينا إلى انه لا يوجد وضع جيني يؤكد حسن إدارة راس المال الخاص بالمقارنة مع إدارة راس المال العام وان أساليب الإدارة الحديثة لا علاقة لها بطبيعة الملكية ، وان كانت الدروس المستفادة تؤكد الأهمية الحاسمة لدور صاحب راس المال ، سواء أكان خاصا أم عاما ، لسبب أصيل وهو ان كلا من القطاعين يعانى من الطابع الشخصي للقيادة ، فشركات راس المال الخاص والمسجلة في البورصة مازالت في حقيقتها شركات عائلية ولم ترتقى بعد إلى مستوى الشركات المساهمة الحقيقية ومازالت العائلة او الفرد يمتلك حصة حاكمة ، الأمر ذاته في شركات قطاع الأعمال العام حيث يفرض ممثل راس المال ، الوزير ، ما يريده ، وهو الأمر الذى يمتد أيضا إلى الشركات المساهمة والمسجلة بالبورصة التي يمتلك فيها راس مال الدولة حصة الغالبية .

ولعل الإجراءات الأخيرة في قطاع الأعمال العام تقدم لنا دليلا دامغا على ذلك، فلقد استقال مجلس إدارة الحديد والصلب احتجاجا على فصل المناجم عن الشركة، والنقاشات الواسعة والاحتجاجات على لوائح الأجور الجديدة، فبرغم طموح الوزير وأحيانا فخرة بانة استطاع الوصول إلى إدارة مماثلة لإدارة راس المال الخاص متجاهلا الحقائق الدامغة بان الإدارة البيروقراطية من الوزارة ومن الشركات القابضة هي السائدة وان ما يسمى حسن وحداثة إدارة راس المال الخاص هي أكذوبة أيدولوجية أثبتها الوقع الدامغ على ارض الواقع.

ولنتوقف الان على دور راس المال الخاص في تعبئة الفائض الاقتصادي، قضية كبرى لأى محاولة للنهضة الاقتصادية، وسأستعرض هنا أوضاع بعض من اكبر الشركات الخاصة، للتعرف على سلوكها العملي، فأي نقاش لا يستند على أرضية راسخة من التعرف على الحقائق الجارية على الأرض هو هراء كامل.، وسأكتفى هنا باستعراض السلوك العملي لراس المال الخاص الكبير، مثل ما سبق، حتى عام 2011، لان ما يحدث منذ 2014 يحتاج إلى توقف خاص.

توضح بيانات البورصة المصرية أن راس المال الخاص يصدر راس المال إلى الخارج بالاستثمار في بلدان مختلفة ويتواكب مع ذلك، في بعض الأحيان ، تصدير الأرباح كذلك والاحتفاظ بها خارج البلاد ، ولنتوقف لنرى

فشركة القلعة البالغ حجم إيراداتها عن عام 2019 مبلغ 14.9 مليار جنية تستثمر فى مصر والجزائر والسودان والسعودية والأمارات وقطر والسودان وجنوب السودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا وموزمبيق ، وهو ما قد يكون مفهوما لان الشركاء من ضمنهم شركاء عرب ، وبرغم تعرض القلعة لخسائر كبيرة خلال الأعوام السابقة ألا أن وضعها المالي قد يكون في طريقة للتحسن بعد تشغيل المصفاة الجديدة في مسطرد ، ألا أن الحصة الحاكمة فى القلعة المسجلة بالبورصة المصرية تمتلكها شركة سيتادل كابيتال بارتنرز المسجلة في قبرص والتي يمتلكها احمد هيكل وشركائه المصريين ، بما يمكنها من تصدير الأرباح المحتملة بشكل قانونى ، اذا رغبت فى ذلك ، ويوفر لها حماية قانونية إضافية لان الشريك الأساسي أوربي الجنسية!!

أما شركة جهينة فتمتلك شركة فرعون نسبة تتجاوز 50% وهى شركة مسجلة في جزر العذراء بالبحر الكاريبي منذ ما قبل 2011 وهو ما وفر حماية قانونية للمالك الرئيسي وعائلته ، حفيد حسن الهضيبي مرشد الإخوان الثاني ، فلم تخضع للحراسة ، ويمكن تحويل أموال الأرباح إلى الخارج بدون عوائق قانونية.

ولعلة من الواجب التوقف عند مجموعة منصور برغم أنها غير مسجلة في البورصة فهي شركة عائلية بدأت نشاطها في مصر عام 1975 بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد عودة المؤسسين من الخارج ، وتعمل الان فى 100 دولة ويبلغ حجم أعمالها 7.5 مليار دولار ، وتمتلك وكالات هائلة لكبار الشركات العالمية الكبرى مثل كاتربيلر وفيليب موريس وجنرال موتورز وماكدونالد ومترو وكومباك وخير زمان وبيجو وأيسوزو ، ولا تتوفر معلومات عن التسجيل القانوني للشركة ولكن في حوار حديث مع محمد منصور ، الوزير السابق والمقيم في لندن ، صرح بانة لا يفضل بيع وشراء الشركات بل يساهم بأمواله من زمن بعيد في الشركات العالمية ولا يضعها في البنوك ويشتكى فقط من جو بريطانيا!!

ولنتوقف الان عند أهل اللطافة والفصاحة، أل ساويرس

فشركة اوراسكوم للتنمية مصر والمسجلة في البورصة المصرية تمتلك فيها شركة اوراسكوم القابضة للتنمية أيه جي والمسجلة في سويسرا 75% ويديرها سميح ساويرس، وبلغت أرباحها عن الثلاث سنوات السابقة 705 و 500 و 392 مليونا من الجنيهات ، وهى مختصة في الفنادق ومقاولات المباني

أما شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة فتمتلك شركة أو تي أم تي اكويزيشن اس ايه أر أل المسجلة في هولندا ويمتلكها نجيب ساويرس حصة مقدارها 51.7% وتستثمر في بلادا عديدة من كوريا الشمالية إلى البرازيل، ولا يخفى أن الشركة تبيع وتشترى الشركات كل صباح ومن الصعوبة تتبع ما تقوم به

وشركة اوراسكوم كونستركشن المسجلة في مصر، وهي الشركة الأم لإل ساويرس، تمتلك فيها شركة اوراسكوم أن في المسجلة في هولندا حصة الأغلبية ويديرها نصيف ساويرس.

ولكن الأمثلة السابقة لا تنطبق على شركات كبيرة أخرى، فكلا من شركة السويدي وشركة النساجون الشرقيون لها استثمارات فى الخارج، ولكن مصر هي المقر الرسمي المسجل الأمر الذي يعنى عودة الأرباح إلى الداخل.

ولعلة من اللازم التنبيه إلى أن كل هذه الشركات لم تخالف القانون، ولكن ليس هذا موضوع الدراسة، فالدراسة تحاول للتعرف على السلوك الفعلي لراس مال الدولة والراس مال الخاص الاكتشاف طريق المستقبل، ولا يغيب بالطبع أن راس المال الخاص لا يمكن اختصاره في الشركات المسجلة في البورصة، من الجانبين، فهناك الألاف من الشركات الأخرى الصغيرة والكبيرة .

أن تعبئة الفائض الاقتصادي لإعادة استثماره بالداخل هو قضية القضايا لتحقيق النمو، ولأيمكن التفكير في اللجوء إلى إجراءات مماثلة لإجراءات ستينيات القرن الماضي، ولكن يمكن الحديث عن الأهمية الحاسمة لاستثمار راس مال الدولة والى الضرورات الملحة لتعبئة الفائض الاقتصادي بأساليب اقتصادية، وما أكثرها.

ديسمبر 2020

كيف تعمل الرأسمالية المصرية .....

البنك الدولي

"راح على البنك اللي بساعد ويدى ... قالة حاسب .... قلنا ملكمش عندي "

قصة طويلة لبلادنا مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، منذ ما يتجاوز سبعون عاما الأمر الذي يجعل بعض التيارات السياسية تأخذ موقفا سلبيا منهما وان كان الأمر لا يمنع من قيامها باستخدام دراسات كل منهما للتدليل على سلامة توجهات هذه التيارات.

وفى الحقيقة انه لا يمكن تجاهل تقارير هذه المؤسسات "الدولية "لأسباب كثيرة ، الأول منها انهما يقدمان تقاريرا محترفة حتى وان كانت تحكمها رؤية أيدولوجية واضحة ، والثاني منهما انهما يعبران عن تيار فكرى واقتصادي وسيأسى صاحب نفوذ داخل الدوائر الدولية وبالذات داخل الدول الرأسمالية الكبرى ، والثالث منها أن النفوذ الفكري لهذه المؤسسات يمتد إلى داخل البلدان النامية ، ومنها بلادنا ، إلى مستوى أن تنتابك الشكوك في أن من يتبنون مثل هذه التوجهات يعيشون فعلا فى بلادنا ويدركون حقيقة ما يجرى بها ، ولكن هذه الشكوك تمتد أيضا إلى ادراك غيرها من التيارات لما يجرى حقا في بلادنا لان النقاش يتخذ من الأيدولوجيا أساسا للنقاش بديلا عن الوقائع على الأرض.

فما الذي يقوله تقرير البنك المنشور ملخص له في صحيفة الاندبندانت في نسختها العربية.

لعل الملاحظة الأولى أن التقرير يتخذ له مقياس تسهيل توسع راس المال الخاص وراس المال الأجنبي كمعيار رئيسي فى تقييمية للاقتصاد المصري وتختفي خلف هذا التوجه الكثير من الاعتبارات غير المعلن عنها أو حتى المعلن عنها بشكل متواري.

ولعل احد اهم هذه الاعتبارات، المعلن عنها بشكل متواري، هي استراتيجية النمو وما يترتب عليها من دور الدولة الاقتصادي والسياسي، وهى نفس القضية التي واجهت بلادنا منذ تأسيس الدولة المصرية الحديثة منذ عهد محمد على، أي التناقض بين الضرورات السياسية والاقتصادية والدولية للدور الاضطراري للدولة وبين التوجهات الاقتصادية والسياسية للقوى الدولية، فما الذى يقوله التقرير ؟

أن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة المصرية لم تظهر فوائدها على القطاع الخاص في مصر بعد

أن حصة الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري آخذة في الارتفاع، لكنها ما زالت أقل من المتوسط التاريخي

انخفاض جملة التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

أن تعويم الجنيه مقابل الدولار الأميركي، وتحرير سوق الصرف بشكل كامل، فشل في تحفيز الصادرات.

أن قرار تعويم الجنيه قلل من العجز التجاري للبلاد

اختناق المنافسة المحلية وارتفاع الأسعار واتجاه الشركات لتركيز جهودها محلياً بسبب تعريفة الاستيراد، التي تبلغ في المتوسط الآن 19 في المئة

لفت إلى وجود عدد كبير من العوائق غير الجمركية، مثل بطء التخليص الجمركي وانتشار البيروقراطية وتدني مستوى البنية التحتية

أن الاستثمار الخاص والأجنبي في مصر لا يجد لنفسه مجالاً للمنافسة أمام المؤسسات المملوكة للدولة، والتي يؤدي وجودها في كل قطاع تقريباً إلى "تأصيل مفهوم التوسع المفرط."

انخفاض جملة التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل 3.4 في المئة، مسجلاً 15.8 مليار دولار مقارنة بنحو 16.4 مليار دولار خلال العام المالي قبل الماضي.

أن القطاع الخاص بحاجة إلى أن يلعب دوراً أكبر في صنع السياسات

أن أحد الأهداف الرئيسة للبرنامج الذي أطلقه صندوق النقد الدولي مؤخراً يتمثل في جعل بيئة الأعمال أكثر ملاءمة للقطاع الخاص

وما هو معنى هذا التقرير؟

المعنى اكثر من واضح وهو التناقض التاريخي بين بين الضرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدور الدولة وبين التوجهات الدولية ، ولقد سبق لي أن أوضحت انه لابديل لتحقيق النمو بدون دور رائد وحاسم للدولة بقيادة هذا النمو سواء بالاستثمار المباشر أم بالإجراءات التنظيمية وان المطلوب ، الان ، هو تحقيق المزيد من تدعيم وتطوير دور الدولة ، هذا التطوير الذى لا يتوقف عند الاستثمارات الجديدة بل يمتد إلى تطوير الاستثمارات القديمة تطويرا حاسما ، أي أن ما وصفة البنك الدولي بالتوسع المفرط هو فى حقيقته توسع اقل من اللازم لدولة تطمح إلى تحقيق زخم فى النمو يستجيب للاحتياجات العاجلة ، برغم الأدراك أن هذا التوسع يحتاج لمزيدا من الموارد ومزيدا من ترتيب الأولويات ، ألا أن الأكثر أهمية هو ادراك ضرورته والتحرك في اتجاهه.

ويبدو أن نظرة البنك الدولي إلى التجارة الدولية تتبنى نفس المنطق ، فهي تتحدث عن النجاح في تقليل العجز التجاري ولكن الفشل عن تحفيز الصادرات ، وهو تقدير متعجل يتجاهل أوضاع الاقتصاد الوطني ويتجاهل حتى بعض التطورات الهامة ، فالرأسمالية المصرية ، بقطاعيها ، تحتاج إلى تغيير هيكلي يرفع من كفاءتها وجودة منتجاتها حتى تستطيع زيادة صادراتها ، وان السياسات الاقتصادية المصرية تركز على زيادة الاستثمارات بالقطاعات الأكثر قدرة على المنافسة للتصدير للخارج ، وكلها استثمارات للدولة ، وهى تحتاج إلى مزيدا من الوقت لتحققها فما زال الكثير منها تحت الأنشاء ، وبرغم ذلك فلقد تحقق إنجاز ملموس في بعض القطاعات وبالذات بالقطاع البترولي ، ولا يقصد بذلك تدخل العناية الإلهية باكتشاف حقول غاز جديدة ولكن ببدايات الإنتاج فى بعض مشروعات التوسع في التكرير وإنتاج المنتجات البترولية الأمر الذى يترتب علية تقليل الاستيراد من الخارج وهو الهدف الثاني للسياسات الاقتصادية المصرية ، كما تتحدث عن أن تعريفة الاستيراد تبلغ في المتوسط 19% وهو ما يعيق قدرة الراس مال الخاص عن التصدير وهو تقدير غريب وعجيب ، فالاتفاقات الدولية التي تشارك فيها مصر تتيح حد اقصى مقداره 40% وهو ما تلتزم به مصر مع وجود اتفاقات أخرى للتجارة الحرة وبالذات مع الاتحاد الأوربي ، فلماذا مثل هذا التقدير السلبى ؟ أن حماية الاقتصاد المصري من المنافسة من اقتصاديات أكثر تطورا يستدعى مراجعة " تعريفة الاستيراد " وقد يترتب عليها زيادتها كما يتطلب ذلك مراجعة كل اتفاقيات التجارة الحرة للوصول إلى تقييم موضوعي لتأثيراتها .

وإذا كان البنك الدولي يتحدث عن زيادة استثمارات القطاع الخاص ولكنة يصفها بانها اقل من " المتوسط التاريخي " فعن أي "متوسط تاريخي " يتحدث البنك؟ فهل هو المتوسط السابق عن 2011؟ في الغالب هذا ما يتحدث عنة البنك، وفى الحقيقة فان استثمار الدولة قد توسع سريعا منذ 2014 في ارتباط وثيق مع سياسات الدولة الضرورية، كما أوضحنا، فالمتوسط السابق كان يتراوح حول 40% استثمارات للدولة ثم بدء في التزايد منذ عام 2014 ليصل إلى 67.5 %عام 2017/2016 ثم يعاود الانخفاض ليصل إلى 51% عام 2019/2018، فهل يريد البنك الدولي العودة إلى سياسات الاستثمار القديمة التي أدت إلى ازمه اجتماعية كبرى ؟

وحين يتحدث البنك الدولي عن عدم زيادة التصدير فهو يتجاهل انعكاس سياسات التركيز على زيادة الصادرات وتقليل الواردات وعلى سياسات الموازنة العامة للدولة ، وهو تركيزا كان إجباريا فى حينة ، فلقد حان الأوان ، الأنن ، بضرورة توسيع السوق الداخلي ، ليس فقط لان الضرورات القديمة أصبحت اقل حدة بل أيضا لان أوضاع الاقتصاد الدولي تزداد سوءا مع تزايد التأثيرات السلبية للوباء ، الأمر الذى يتطلب تعديلا كبيرة في توزيع العائد الاقتصادي بتغييرات في مستويات الأجور وشموليتها وفى الضرائب والرسوم وخصوصا أن التأثيرات التوسعية لما يسمى بالمشروعات القومية قد بدء في التناقص مع تناقص معدلات البدء فى مشروعات جديدة .، الأمر الذى سينعكس بالإيجاب ليس فقط على القطاع الأهلي بل أيضا على قطاع رأسمالية الدولة.

وما زال البنك الدولي يتحدث عن تدنى البنية التحتية ، وهو تقدير صائب وان كان تقديرا ستاتيكي ، فالبنية التحتية في الكهرباء والمجاري والطرق والنقل بالسكك الحديدية والنقل داخل المدن وفى الري كانت في حالة مزرية كنتيجة جانبية لتطبيق سياسات تقترب من توصياته لمدة طويلة ، والأمر مازال يستدعى ، الان ، الاستمرار والتوسع في مشروعات البنية التحتية مع ترتيب أولوياتها ، فما زلنا فى حاجة لمزيد من الطرق " والكباري " الغير شعبية لدى بعض فئات المعارضة ، ومازلنا في حاجة للاستمرار في تطوير قطاع الكهرباء وبالذات في تطوير شبكات التوزيع الجارية الان ، والى لاستمرار في تطوير محطات معالجة المجاري وإدخال الخدمة إلى القرى والمدن الصغيرة ، والى الاستمرار في تطوير الترع والمصارف ، وفى الاستمرار فى تطوير النقل وبالذات النقل الجماعي للسلع والأفراد بالسكك الحديدية وفى الموانئ وفى النقل الداخلي بالمدن.

ويبدو أن تقديرات البنك الدولي في انخفاض الاستثمار الأجنبي تبدو سلبية في حين أنها، في تقديري، إيجابية، فما الذي نريده حقا من الاستثمار الأجنبي؟ نريد استثمارا أجنبيا يساهم في تقليل الفجوة الاستثمارية و في نقل التكنولوجيا ومن الأفضل أن يتم بالتشارك مع راس المال المحلى خاص أم عام ، فما هي الخبرة التاريخية في الاستثمار الأجنبي ؟ أن الاستثمار الأجنبي المباشر تركز في قطاعات البنوك والإسمنت والاتصالات والبترول بشكل رئيسي وكلها قطاعات لا تتضمن تقليلا للفجوة التمويلية أو نقلا للتكنولوجيا أو حتى فتح أسواق للتصدير للخارج ما عدا قطاع البترول، وتتضمن نزح الفائض الاقتصادي للخارج ، ولذلك لابد من مراجعة قواعد استثمار راس المال الأجنبي بما يحقق المرجى منة.

فإلى أين تتجه الأمور؟ الأمر رهن بالإرادة السياسية وسط وضع دولي غير مواتي!!

ديسمبر 2020

ميلودراما ....المحمودية و.............الشريك المخالف

نظرة إلى الخلف أم نظرة إلى الأمام؟ سؤال اعيى العالم وأتعبه وكثيرا ما أثار شجونه، وهي نفس الشجون التي أثارتها التعليقات العاطفية حول أغلاق شركة المحمودية للغزل والنسيج وامتدت الشجون إلى الترحم على طلعت حرب وغابت النظرة إلى الأمام، فما حقا الذي يجرى؟

ولنثير ملل القارئ قليلا باستعراض أوضاع شركات قطاع الأعمال العام للغزل والنسيج.

يبلغ عدد الشركات 23 شركة وهذا العدد لا يشمل شركات الحلج والتجارة، فما هي أوضاعها؟

يبلغ حجم خسائرها عن السنوات الثلاثة السابقة التالي

مصر حلوان 276 و167 و178 مليونا

مصر للحرير 198 و156 و155 مليونا

الدقهلية للغزل 51 و60 و74 مليونا

مصر المحلة 673 و672 و751 مليونا

الشرقية 31 و41 و51 مليونا

الدلتا 106 و131 و148 مليونا

مصر للمعدات 15 و9.2 و12.9 مليونا

ميت غمر 32 و22 و23 مليونا

مصر كفر الدوار 806 و648 و662 مليونا

الأهلية 13 و24 و28 مليونا

السيوف 41 و69 و81 مليونا

النصر بالمحلة 53 و56 و89 مليونا

بورسعيد - غير خاسرة

النصر (ستيا) 101 و 131 و 150 مليونا

ولتكس 240 و60 و71 مليونا

المحمودية 16 و31.5 و32.7 مليونا

وجه قبلي 39 و39 و54 مليونا

دمياط 52 و97 و112 مليونا

كوم حمادة 9.7 و29.2 و35.5 مليونا

النصر (الشوربجي) 93 و32 و40 مليونا

مصر الوسطى 79.8 (ربح) و10.7 و13.6 مليونا

والأرقام واضحة الدلالة فهذه الشركات أصبحت ألاتها خردة ولن يفيد كثيرا كيل الاتهامات لسياسات ومسؤولين ترتب على ما تبنوه ، بحسن أم بسوء نية الوصول إلى هذا الوضع المأساوي ، ولا يتوقف الأمر على وضع هذه الشركات بل يمتد أيضا إلى كامل قطاع الغزل والنسيج الذى يشمل القطاع الخاص ، حيث تحطم الاعتماد المتبادل وانهارت العلاقات الداخلية داخل قطاع الغزل والنسيج ، فاصبح القطاع الأهلي اكثر عرضة للتغييرات العالمية حيث تعانى المئات من المصانع الخاصة لمتاعب كبيرة ، وهو امر يحتاج إلى المزيد من الدراسة نظرا لأهمية هذا القطاع للاقتصاد القومي .

لقد وصلت أوضاع شركات هذا القطاع إلى الوضع الحدى، فإما إعادة التأسيس من جديد أو التصفية الكاملة، وإعادة التأسيس لا تعنى الإصلاح أو التجديد فلا يصلح العطار ما أفسده الدهر.

هكذا كان الخيار أمام صاحب راس المال، أي الدولة، ولحسن الحظ أن الدولة قد اتخذت القرار الصحيح بإعادة التأسيس، ولكن إعادة التأسيس تتطلب اتخاذ العديد من القرارات التي تغير الأوضاع الراهنة، كما تتطلب توفير التمويل الازم.

لقد قرر صاحب راس المال، بعد الاستعانة بمكاتب استشارية، إعادة تنظيم شركاته في عشرة شركات فقط عن طريق الدمج، كما قرر أيضا تدبير جزء من التمويل الازم ببيع بعض الأصول التي أصبحت غير ضرورية.

وتم فعليا التعاقد على آلات المرحلة الأولى من خطة إعادة التأسيس وتم أنشاء مركز تدريب متطور بالمحلة الكبرى وبدء في تدبير راس المال اللازم ولكن يبدو أن التعجل بتصفية شركة المحمودية كان مطلوبا للاحتياج الى أراضيها في مشروع تطوير ترعة المحمودية، وهو امر كان سيحدث لاحقا في كل الأحوال.

ولابد من إيضاح أن إعادة التأسيس لا تعنى، بالضرورة، إعادة تأسيس الوحدات الحالية بتنظيمها الحالي الملائمين لنوع معين من الآلات والمعدات، فنحن في زمن أخر يختلف كليا عن زمن آلات طلعت حرب أو آلات عصر عبد الناصر.

أن الجدير حقا بالنقاش هو خطة إعادة التأسيس التي لم ينم إلى علمي تعلق أو دراسة عنها، وقد يكون هذا قصورا منى، كما يجب التنبه لتأثير مثل هذا التطوير على أوضاع العمالة الراهنة سواء من حيث إعادة التأهيل أو حتى التقاعد.

اعتقد أن هناك اتفاقا مع النقابة حول الأمور المالية والإدارية المتعلقة بالعمالة وانه يتضمن اختيار الانتقال إلى وحدة صباغي البيضا لمن يريد الاستمرار في العمل، فهل من تعليق جدي على هذا الاتفاق؟

أيها السادة لقد توفى طلعت حرب وتوفى جمال عبد الناصر ولا عودة إلى عصرهما فنحن في عصر جديد بظروف جديدة فهل يمكن النظر إلى الأمام كي نسمع شيئا مفيدا.

أما عن الشريك المخالف فهو كاتب هذا التعليق " هو طبعك ولا هتشترية"

فبراير 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

هل تعادى الدولة الصناعة؟

نقاش حار يدور حول موقف الدولة من الصناعة، يدور داخل مجاس النواب ووسائل التواصل الاجتماعي، ملئ بالعواطف وباستدعاء الماضي للتدليل على الحاضر، ويطرح امثله من موقف الدولة من بعض الشركات مثل القومية للأسمنت والمحمودية للغزل والنسيج والدلتا للأسمدة ثم من الحديد والصلب المصرية.

نقاش لا يتعرض للسلوك الفعلي للدولة سواء في سياستها العامة أم سياستها في المجال الصناعي ألا بشكل محدود الأمر الذي يستدعى التوقف أمامهما للاستدلال على سياستها كما تتحقق في الواقع، ولكن الأمر يتطلب أولا التوقف عند قرار الدولة المتعلق بهذه الشركات لأنها ذات دلالة في توضيح سياسات الدولة.

ولنتوقف أولا عند القومية للأسمنت، فلقد تأسست الشركة عام 1956 واستمرت في التوسع حتى عام 1986 وتبلغ طاقتها الإنتاجية الاسمية 3.5 مليون طن وتمت محاولة لتطويرها بقيادة مجلس أدارتها وتكلف ذلك 1.2 مليار جنية ألا أن النتائج لم تكن مرضية ، وهناك الكثير من التفاصيل الفنية والمالية التي تثير الاتهامات بالفساد والتربح وسوء الإدارة الأمر الذى أدى في النهاية إلى اتخاذ قرار بتصفيتها عام 2018 ، وقامت النيابة العامة بالتحقيق ، ولكن تصفية الشركة لم ينعكس سلبا على سوق الإسمنت حيث كانت الطاقة الإنتاجية الاسمية ، في ذلك الوقت ، تتجاوز الاستهلاك الفعلي ، هذه الطاقة الفائضة التي تزايدت مع توسعة مصنع أسمنت العريش بطاقة 3 مليون طن وتأسيس شركة بنى سويف بطاقة 12.5 مليون طن اللتان تعود ملكيتهما لجهاز الخدمة الوطنية ، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية الكلية حوالى 80 مليون طن ولا يزيد الاستهلاك عن 52 مليون طن.

أما الدلتا للأسمدة التي تأسست في منتصف السبعينيات ولم يتم القيام بعمليات تحديث رئيسية لها وتعرضت في السنوات الأخيرة لخسائر كبيرة نتيجة لعوامل متعددة منها التقادم المادي والمعنوي وانقراض العمالة الماهرة واختلال التناسب بين العمالة الفنية والإدارية، ومن المتوقع الا يخلو الأمر من سوء الإدارة، وهي نفس العوامل التي أثرت على شركة الحديد والصلب المصرية.

وإذا كانت العوامل السابقة قد أثرت على شركة الحديد والصلب فان عوامل إضافية قد أضيفت عليها ومنها نقص كميات الكوك اللازمة بالإضافة إلى سياسات تشغيلية خاطئة سببت أضرار جسيمة للأفران العالية الأمر الذي فاقم من تراكم الخسائر عبر سنوات طوال لتبلغ 9 مليار جنية.

أن تصفية شركة الحديد والصلب المصرية سيكون لها تأثير محدود على صناعة الصلب في البلاد، حيث تبلغ طاقتها الاسمية 1.2 مليون طن وهي طاقة يعتقد أنها لم تستطع تحقيقها أبدا نتيجة لتقادم بعض معداتها منذ زمان بعيد وخصوصا ما يسمى بالمصنع القديم الذي بدء الإنتاج عام 1958 ويتضمن الفرنين العاليين الأول والثاني، في حين تبلغ الطاقة الكلية لإنتاج الحديد والصلب بالبلاد 15 مليون طن وهو رقم يجب التدقيق فيه حيث يتفاوت طبقا لطريقة الحساب، وهو ما يتجاوز احتياجات الاستهلاك الداخلي حاليا.

وإذا كانت أسعار الغز الطبيعي والكهرباء قد انعكست بالسلب على الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، فان هذه الأسعار مازالت لم تتجاوز الأسعار العالمية، ولكنها كشفت عن تخلف البنية الإنتاجية وانخفاض الكفاءة، الأمر الذي لم ينعكس فقط على قطاع رأسمالية الدولة، بل امتد أيضا إلى الشركات الإنتاجية الخاصة ولذلك

قامت شركة لافارج الفرنسية بتصفية شركة أسمنت طرة الأقدم في قطاع الإسمنت كما تتعرض بعض شركات الحديد والصلب الأكثر قدما لخسائر فادحة.

ألا أن تصفية شركة المحمودية للغزل والنسيج تأتى في سياق مختلف، فشركات الغزل والنسيج العائدة للدولة وعددها 23 شركة تتعرض لخسائر فادحة ولذلك قررت الدولة ان تقوم بإعادة تأسيسها من جديد على أسس مختلفة بدمجها في عشرة شركات فقط وبدأت عمليات التطوير بدءا من المحالج وفق خطة لا اعلم تفاصيلها.

وإذا كانت هذه هي الملامح الرئيسية لأوضاع الشركات المذكورة فانة من اللازم استكشاف سياسات الدولة فيما يتعلق باستثماراتها في القطاع الصناعي حتى يمكن الوصول إلى استنتاجات أكثر شمولية.

فالدولة تقوم باستثمارات كبيرة تبلغ 21 مليار دولار في قطاع البتروكيماويات والأسمدة وتكرير وتخزين البترول تشمل كل مصافى النفط بدءا من ميدور في الشمال إلى أسيوط في الجنوب ومن كيما في أسوان، في قطاع البتروكيماويات والأسمدة ، إلى الواحات وصولا إلى مصانع الشمال ، كما قامت بتطوير شركة سيماف وشركة الدلتا للصلب وقررت تطوير كلا من شركتي ادفينا وقها ودمجهما معا ، كما ساهمت بحصة اغلبيه تتجاوز 80% في شركتين رئيسيتين لإنتاج الحديد والصلب وهما شركة حديد المصريين وشركة مصر للحديد والصلب بالسويس عن طريق هيئة الخدمة الوطنية التي أنشأت أيضا مصنعا للغزل والنسيج بالروبيكى ، وإنشاءات الدولة بمساهمات مختلفة من هيئاتها شركة الرمال السوداء برشيد.

وسأضرب مثلا فقط فيما يتعلق بالاستثمارات الصناعية في التكرير والكيماويات والأسمدة في قطاع رأسمالية الدولة المدنية

450مليون دولار لتوسعات معمل تكرير أسيوط - استثمارات حكومية ، 1900ملبون دولار أسيوط الوطنية لتصنيع البترول " أنوبك - استثمارات حكومية ، 210 ملبون دولار خطوط أنابيب الصعيد البترولية - استثمارات حكومية ، 800 ملبون دولار شركة الوادي للصناعات الفوسفاتية والأسمدة – الوادي الجديد ،15 ملبون دولار سعات تخزينية لتداول وتخزين منتج السولار - استثمارات حكومية ، 4300ملبون دولار المصرية للتكرير بمسطرد – 30 % استثمارات حكومية والباقي قطاع خاص (القلعة) ، 2400 ملبون دولار لشركة البحر الأحمر الوطنية للتكرير والبتروكيماويات – السويس - استثمارات حكومية ، 60ملبون دولار شركة السويس لمشتقات الميثانول – دمياط - استثمارات حكومية ، 200 ملبون دولار مصفاة السويس - استثمارات حكومية ، 400 ملبون دولار شركة الإسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات " أنربك - استثمارات حكومية ، 1925 مليون دولار إيثيدكو - استثمارات حكومية ، 2300 ملبون دولار ميدور استثمارات حكومية ، 1700 ملبون دولار سيدى كرير للبتروكيماويات بالإسكندرية- سيدبك - استثمارات حكومية ، 60 ملبون دولار سوبك دمياط - استثمارات حكومية ، 2180 ملبون دولار موبكو - استثمارات حكومية ، الألواح الخشبية – 90 ملبون دولار كفر الشيخ - استثمارات حكومية ، 235 ملبون دولار كيما 2 بأسوان – استثمارات حكومية

كما قامت الدولة كذلك بأنشاء مناطق صناعية خاصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ولبعض الصناعات الخاصة مثل منطقة الروبيكى للجلود ومدينة الأثاث بدمياط وان كانت هذه المناطق تعاني من مصاعب متعددة ليس هنا مجال الحديث عنها.

كما قامت الدولة بالمشاركة في شركات كبيرة هي شركتي السكر بالمنيا والشرقية اللتان سيضاعفان الطاقة الإنتاجية الكلية للبلاد وشركة تكرير البترول الجديدة بمسطرد التي ستنتج 25% من احتياجات الاستيراد الحالية من المنتجات البترولية، وفى شركات الغزل والنسيج الصينية بمدينة السادات.

وإذا كان السابق هو استثمارات الدولة بشكل مستقل ام بالشراكة مع راس المال المحلى والأجنبي فان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن رصدة، بعيدا عن قطاع استخراج الغاز والبترول، في قطاع توليد الكهرباء سواء أكانت محطات قوى تقليدية (محطة اكوا باور بالأقصر بطاقة 2300 ميجا وات) او في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة بالطاقة الشمسية ببنيان في أسوان بطاقة 1600 ميجا وات أم في مزارع الرياح بالزعفرانة بالاشتراك مع راس المال المحلى.

أن الاستعراض السريع السابق يوضح أن سياسات استثمارات الدولة تركز على القطاعات الأكثر قدرة على التصدير أو إحلال الواردات استجابة للاحتياجات الملحة كما توضح تزايد وتنوع استثمارات هيئة الخدمة الوطنية، كما ان معدل الضرائب مازال منخفضا على الأرباح الصناعية.

كما توضح أن سياسات استثمار الدولة تفتقد الانسجام وبالذات في قطاع الأعمال العام حيث ينظر إلى هذا القطاع باعتباره محفظة للاستثمار ، على حد قول الوزير المسؤول ، ولا ينظر له في علاقته بالاقتصاد القومي والا ما كان سيصل إلى قرار تصفية شركة الحديد والصلب المصرية ، وهو قرار يجب أن يخضع للاعتبارات الفنية والاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد القومي حتى ولو ثبت عدم جدوى تطويرها ، فان ذلك كان يجب ان يكون مصحوبا بإعادة التأسيس من جديد للشركة بشكل اكثر تطورا بحيث تلبى احتياجات الاقتصاد القومي بتقليل استيراد المنتجات الحديدية ومن منتجات وخامات الصلب المخصوص ، كما لم تتضح بعد معالم إعادة تأسيس شركات الغزل والنسيج ، فهل يتم ذلك بمراعاة أوضاع صناعة الغزل والنسيج الكلية .

وإذا كان السابق يبين أن الدولة لا تعادى الاستثمار الصناعي، بل وتستثمر استثمارات صناعية كبيرة، فان الوصول إلى تقديرات أكثر دقة تتعلق بهل يتمتع الاستثمار الصناعي بالأولوية اللازمة سواء على صعيد الإجراءات والقوانين أم على صعيد استثمارات الدولة نفسها، فان الأمر يستدعى توقفا اخرأ ينظر إلى الأوضاع الكلية للاقتصاد القومي، أن طال العمر وسمحت لنا " الكنبة."

مارس 2021

رأسمالية الدولة المستقلة أم رأسمالية الدولة التابعة

ظاهرة عالمية تنتشر من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب ولم تترك مجتمعا الا وكانت ظاهرة وأحيانا قائدة فيه، انها رأسمالية الدولة .

تظهر بشكل أكثر وضوحا في البلدان التي تتطور بشكل سريع، فقيمة أسهم شركات الدولة في البورصة الصينية تبلغ 80% من حجمها وفى روسيا 62% والبرازيل 38.%

أما في البلدان الرأسمالية المتقدمة فتتراوح ملكية الدولة من 25 الى 30 % من ملكية الشركات الصناعية.

ظاهرة تستحق التوقف عندها طويلا وكثيرا، ولكن الاكثر أهمية، الان، التوقف حول هذه الظاهرة في البلدان النامية، ومنها بلادنا، لأهميتها البالغة في النمو الاقتصادي والاستقلال الوطني وتحسين توزيع الدخل .

واذا كانت رأسمالية الدولة قد انتشرت في البلدان النامية في اعقاب الاستقلال وسط ظروف احتدام الصراع العالمي بين المعسكرين الامر الذى هياء مناخا مناسبا لطموح الطبقات الاجتماعية الجديدة التي شكلتها سلطة الدولة القومية الجديدة لكى تكون اكثر طموحا لتحقيق درجة أعلى من الاستقلال الاقتصادي و السياسي عن القوى الاستعمارية القديمة ، هذا النهوض الذى تتطلب زيادة الانفاق على التعليم والصحة والبنية الاساسية والتعديل الجزيء لتوزيع الدخل القومي لتوسيع السوق الداخلي ، وكلها ضرورات اقتصادية واجتماعية بدونها لا يمكن تحقيق الطموحات الاقتصادية لهذه الطبقات ، الامر الذى اسفر عن تدعيم التايد الشعبي لهذه الانظمة بدرجات متفاوتة ولكنة في نفس الوقت مكن الطبقات الاجتماعية الجديدة من الانفراد بالسلطة وقمع الحركة السياسية المستقلة للطبقات الشعبية ، بحيث أصبحت هذه البلدان أقل قدرة على الصمود في مواجهة القوى الاستعمارية التي انتقلت اشكال استغلالها من الاحتلال العسكري المباشر الى تمتين الارتباط الاقتصادي والسياسي مع البلدان المتحررة حديثا .

لقد انهارت هذه المحاولات تحت ضغط القوى الرأسمالية العالمية سواء بالتدخل العسكري المباشر وبالضغوط الاقتصادية أم بالانقلابات العسكرية الداخلية، ولكن رأسمالية الدولة عادت من جديد في العديد من البلدان النامية بأشكال مختلفة ولم تعد مرتبطة بالسياسات القديمة وبطموح مختلف عن سياسات محاولات تدعيم الاستقلال، ورفض سياسات التحالفات العسكرية والحياد بين المعسكرين ومواجهة النفوذ الاستعماري المباشر ام غير المباشر .

لقد أصبح لدينا بانوراما كاملة من رأسماليات الدولة في البلدان النامية، بعضها تم أدامجها كشريك صغير بالسوق العالمية والبعض الاخر تم اسقاط قياداتها المنتخبة التي كانت أكثر طموحا وتحاول تحقيق درجات اعلى من الاستقلال الاقتصادي والسياسي، الامر الشديد الوضوح في تجارب أمريكا اللاتينية .

لقد تغيرت الظروف الدولية السياسية والاقتصادية وحتى الظروف الداخلية ولم تصبح رأسمالية الدولة قرينا لحزمة كاملة من السياسات، بل اصبحت قرينة للظروف الخاصة لكل بلد، وأصبح الامر أما الاندماج مع السوق العالمية أو مواجهة اشكال مختلفة من الضغوط، لان وجود ونمو رأسمالية الدولة يشكل تناقضا موضوعيا مع مصالح الرأسمالية العالمية .

ولعل من الواجب الاشارة الى أن رأسمالية الدولة لا تعنى بالضرورة وجود الطبقة الاجتماعية الانتقالية التي اطلق عليها الرأسمالية البيروقراطية، فرأسمالية الدولة لا يحدد طبيعتها الاجتماعية شكل الملكية بل طبيعة النظام السياسي، أي كيف تدار هذه الملكية ولمصلحة من، فرأسمالية الدولة احتياج موضوعي للبلدان المتخلفة

في زماننا هذا، لاعتبارات متعددة سياسية واقتصادية ودولية ، ومن الممكن أن تديرها سلطة شعبية حقيقة تحضيرا للزمن القادم .

ولعلة من الواجب التوقف قليلا على ما كتبته المجلة الاقتصادية البريطانية الشهيرة، الإيكونيميست سنة 2012، التي تمثل الموقف التقليدي للرأسمالية العالمية من الرأسماليات الناشئة في البلدان النامية

" "بالنسبة للبلدان الناشئة التي ترغب في ترك بصمتها على العالم ، فإن رأسمالية الدولة تتمتع بجاذبية واضحة. إنه يمنحهم النفوذ الذي تحتاج شركات القطاع الخاص سنوات لبنائه. لكن مخاطرها تفوق مزاياها.

من أجل مصلحتهم الخاصة، ولصالح التجارة العالمية، يحتاج ممارسو رأسمالية الدولة إلى البدء في تفكيك ممتلكاتهم الضخمة في الشركات المفضلة وتسليمها إلى المستثمرين من القطاع الخاص. إذا كانت هذه الشركات جيدة كما تفتخر، فهي لم تعد بحاجة إلى عكاز دعم الدولة "

الامر الذي لا يعنى الا شيئا واحدا، التحق بنا تابعا ومندمجا لأنك الاصغر والاضعف والاقل تطورا ويكفيك ما فعلته !

ولعلنا نستطيع أن نلخص الامر بالتساؤل الأساسي

"رأسمالية الدولة المستقلة أم رأسمالية الدولة التابعة."

مارس 2021

الخصخصة بين الماضي والأوهام والحلم بالمستقبل

كلمة مثيرة للجدل والجدال لارتباطها الوثيق بخبرات سلبية كبيرة وكثيرة ، ليس في مصر وحدها بل في الكثير البلدان التي انتقلت من نمط سائد من ملكية الدولة الى الملكية الخاصة ، خصوصا أن هذا الانتقال كثيرا ما كان مصحوبا بالتفريط في هذه الملكية بوسائل احتيالية وبأسعار قليلة لا تتناسب مع القيمة الفعلية للأصول المطروحة للخصخصة ، كما أن هذه الخصخصة لم تكن مرتبطة بشروط تطوير هذه الأصول والحفاظ عليها بل وكثيرا ما تم تصفية هذه الأصول والانتقال الى انشطة اخرى مثل الاستثمار العقاري ، الأمر الذي ترتب علية تحطيم بنية التكامل الداخلي والاعتماد المتبادل داخل القطاع الإنتاجي الواحد او بين القطاعات الانتاجية المختلفة للاقتصاد القومي في البلدان المعنية ، ليس هذا فقط بل اضعاف القدرات التنافسية وعرض بعضها لخسائر جسيمة وفتح الباب واسعا أمام الارتباط التابع للسوق العالمية ، الأمر الذى ترتبت عليه العجز عن التحكم في اتجاهات تطور الاقتصاد القومي وتعميق فوضى الإنتاج .

ولعله من المفيد التنبيه أن عمليات الخصخصة لا يجب الاكتفاء بالنظر إليها باعتبارها مجرد تغيير الشكل القانوني للملكية، بل أن أحد أهم نتائجها هو تغيير الأوزان النسبية الطبقات والشرائح الاجتماعية وتأثيراتها على طبيعة سلطة الدولة، وبالتالي على سياستها .

ولكن لا يمكن الاكتفاء بخبرات الماضي والاكتفاء بدراسة النتائج المترتبة عليها، بل لابد من دراسة الواقع الملموس وطرق وأساليب وظروف وشروط هذا الطرح الجديد والنتائج المتوقعة، فبرغم أن خبرات الماضي في منتهى الاهمية الا انها غير كافية ولا يجب اعتمادها مرجعا وحيدا للحاضر، الأمر الذي يتطلب دراسة الحاضر وتناقضاته بمنتهى الجدية .

ولعل من الاهمية بمكان مناقشة الكثير من المعتقدات التي، في اعتقادي، تؤدى الى اشاعة الكثير من الضباب الذي يعوق حسن الفهم وسلامة الموقف .

ولعل أحد أكبر الأوهام المرتبطة بملكية الدولة هو اعتبارها ملكية شعبية ، وهو وهم عميق مرتبط بالكثير من أوهام الماضي ، فملكية الدولة لوسائل الإنتاج لم يكن ابدا قصرا على البلدان التي كانت مسماة بالاشتراكية او حتى بالبلدان التي تبنت أنظمة اقتصادية اشتراكية قومية الطراز في البلدان النامية ، بل أن قطاع ملكية الدولة في البلدان الرأسمالية المتقدمة لا يقتصر على الخدمات العامة بل يمتد ، في الكثير من الاحيان ، الى الاصول الانتاجية نفسها ، فالدولة الفرنسية ، على سبيل المثال ، تمتلك شركة سيتروين – بيجو ، أحد أكبر الشركات الفرنسية على الإطلاق ، ويصل حجم ملكية الدولة في الكثير من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، باستبعاد روسيا والصين الرأسماليين ، إلى 30% من حجم الاقتصاد الوطني ،ولذلك فإن الطابع الحقيقي لملكية الدولة لا يوجد في الشكل القانوني للملكية ، بل في طبيعة النظام السياسي.

وإذا كانت خبرات الماضي مرتبطة ببيع الأصول لما سمى وقتها بالمستثمر الاستراتيجي، فإن الأمر المطروح، حتى الآن، هو طرح نسبة من الأصول بالبورصة، الأمر الذي يقترب مما يمكن أن نسميه بالشراكة مع رأس المال الخاص .

وفى نفس الوقت تم تغيير كبير اخر بالانتقال من نمط الاستثمارات التي تمتلكها عائلة أو شخص وغير مسجلة بالبورصة، الى شركة مساهمة يملكها العديد من المساهمين، وهو أمر تكرر كثيرا للعديد من كبريات الشركات الخاصة حيث طرحت حصصا من أسهمها بالبورصة مع الاحتفاظ بحصة حاكمة من رأس المال، سبيلا قانونيا لاستعادة جزء منه وارباحه سواء لاستخدامه في تمويل المزيد من الاستثمارات الجديدة ام لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية لصاحب رأس المال.

ولذلك فان الموقف من الخصخصة، سواء بشكلها القديم أم بشكلها الجديد، يجب أن ينطلق من النظرة المستقبلية المرتبطة بكيفية تحقيق التقدم، تقدم لا يمكن تحقيقه إلا بالتكامل الاقتصادي الداخلي وتحقيق درجات متصاعدة من الاستقلال الاقتصادي، وكلها شديدة الارتباط مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية وبالسياسات الدولية في منطقة شديدة الاضطراب تتصارع من أجلها الدول العظمى، تقدم سيكون تحت ضرب النار أذا تحقق، أن صح القول !

دروس الخبرة التاريخية

كنت قد تحدثت أن عمليات الخصخصة لا يجب الاكتفاء بالنظر إليها باعتبارها مجرد تغيير الشكل القانوني للملكية، بل أن أحد أهم نتائجها هو تغيير الأوزان النسبية الطبقات والشرائح الاجتماعية وتأثيراتها على طبيعة سلطة الدولة، وبالتالي على سياستها، فما هي دروس الخبرة التاريخية وما هي آفاق المستقبل؟

في البداية لابد أن ننظر الى السياق الفعلي للخصخصة وعلاقتها بالنمو الرأسمالي منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي الذي يمثل البدايات الاولى الحقيقية لنمو رأس المال الخاص وليس ما سبقه، بالرغم أن الإعلان الرسمي لسياسة الانفتاح الاقتصادي السابقة عليها، حيث بدت على السطح انشطة ما اسماه البعض بالسداح مداح .

ولكن نمو رأس المال الخاص شهد بدايات خجولة في الثمانينيات ثم بدء في التعاظم في النصف الثاني من التسعينيات ، في نفس الوقت الذى بدأت فيه عوامل الشيخوخة تدب في استثمارات الدولة ، بشكل تدريجي ، آخذين في الاعتبار أن بعض استثمارات الدولة الهامة كانت مازالت في بدايات تشغيلها ، مثل مجمع الألومنيوم ومجمع الحديد والصلب و مصنع الفيروسيليكون وسط مناخ من تعاظم سوء الادارة والتوقف عن التجديد وإدخال الأساليب الإنتاجية الأكثر حداثة ، وسط سياسات اقتصادية القت اعباء اضافية عليه وحطمت من تكامله الداخلي واعتماديتها المتبادلة .

وبرغم من اتساع مدى ومجال الخصخصة في النصف الثاني من التسعينيات والبدايات الاولى من هذا القرن، إلا أن التأثير الغالب لم يكن خصخصة راس مال الدولة، بل خصخصة الاقتصاد القومي، أي تغيير السياسات الحاكمة له في انحياز تدريجي لرأس المال الخاص.

لقد أسفر الأمر عن تغيير الأوزان النسبية لكل من القطاعين بحيث أصبح القطاع الخاص هو المهيمن والمساهم الأكبر في الدخل القومي، وتعمق ارتباط الاقتصاد القومي بالاقتصاد العالمي، وتعاظمت تبعيته، الأمر الشديد الوضوح في واحد من أهم قطاعات الاقتصاد القومي، أي صناعة الحديد والصلب، وأن كان الأمر قد عم كافة القطاعات والأمثلة كثيرة ومتعددة.

إن هذه التغييرات التدريجية قد أسفرت في النهاية عن وزارة رجال الأعمال مصحوبة بأضعاف للدور القائد لمؤسسة الرئاسة وتحكم مجموعة صغيرة من رجال الاعمال مدعومة بأحلام التوريث الحمقاء، الامر الذي ادى الى ازمة اجتماعية عميقة، وتفجرت ثورة 2011.

لقد القت الاحتياجات السياسية والاقتصادية الموضوعية بظلالها الامر الذى اسفر عن تعاظم استثمارات الدولة ، بعد أن استقرت الأوضاع السياسية منذ 2014 ، وبالذات في الأنشطة الاقتصادية (الصناعة والكهرباء والبترول والنقل والمواصلات وحتى في الاستثمارات الزراعية الانتاجية) ، سواء أكان هذا بالاستثمارات المباشرة للدولة أم الغير مباشرة ، أي جهاز الخدمة الوطنية ، وامتد هذا الى تجديد بعض أصول الاستثمارات القديمة المتهالكة وان كانت عمليات التجديد مازالت في بداياتها الاولى ، وسط احتجاجات بعض ممثلي رأس المال الخاص ، والذى من المتوقع أن يتزايد هذا الاحتجاج مع توجهات الدولة للخصخصة الجزئية عن طريق البورصة لبعض من أصولها ، الأمر الذى لا يعنى فقط المنافسة على السوق بل أيضا على الاستحواذ على جزء

يتعاظم من الفائض الاقتصادي ، الأمر الذى انعكس وسيزداد وضوحا في طريقة ممارسة السلطة السياسية ، حيث استعاد شكل الحكم ، في الممارسة ، جزءا كبيرا من ملامحه القديمة التي استتبت ، بشكل تدريجي ، منذ 1952، كما انعكس ذلك ، ايضا ، على السياسات الخارجية وهو تغيير مازال في بداياته الأولى ويجب مراقبته .

الخصخصة وشكل الملكية

يبدو عنوانا غبيا ماهي العلاقة بين الخصخصة وشكل الملكية ، ولقد سبق أن اوضحت أن التأثير الاكبر للتغيرات الاقتصادية كانت خصخصة الاقتصاد القومي وليس خصخصة شركاتها ، أي الانتقال من اقتصاد مركزي تتملك فيه الدولة كل الاستثمارات الكبرى وتفرض فيه القوانين الاقتصادية لمصلحة احتكارها ، ولا يتوقف الامر عند هذا الحد بل يمتد الى غيرها من المجالات ، بما يمكنها من الاستحواذ على الفائض الاقتصادي المتولد في مجالات اخرى لا تمتلك فيه الدولة استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ، مثل قوانين ايجارات الأراضي الزراعية و المباني السكنية والتسعير الجبري للمنتجات ، بالإضافة بالطبع الى احتكار التجارة الخارجية والمساهمة بشكل ملحوظ في التجارة الداخلية ، بنية اقتصادية كاملة تتحكم فيها رأسمالية الدولة. .

أن التغييرات الكبرى التي ادخلت في كافة هذه المجالات خصخصت الاقتصاد القومي وفتحت المجال واسعا امام نمو الاستثمارات الخاصة، ولعل التعرف الاكثر دقة على الواقع الراهن يكشف عن ذلك بوضوح كامل (راجع دراسة راس المال المصري في القرن الواحد والعشرين) .

لقد انعكس هذا التوجه على معظم الاستثمارات الجديدة لراس مال الدولة ، واقصد بذلك الجديدة فقط وليس التوسعات أو التحديثات في الاستثمارات القديمة ، فمعظمها تم بمساهمات من شركات أو مؤسسات أو بنوك مملوكة ملكية كاملة لراس مال الدولة ، ولكنها ، من الناحية القانونية ، تعتبر ملكية خاصة وتسجل بالبورصة ، أي أنها نشأت مخصصة قانونيا ، واصبح لدينا خليطا غريبا وعجيبا من ملكية راس مال الدولة ، قطاع الاعمال العام الذى قد يتملك فيه راس المال الخاص حصصا ولكنها لا تمكنه من حق الادارة ، والقطاع العام الذى تديره الوزارات المعنية ، ثم الشركات الجديدة الخاصة (ولكن راس مالها راس مال الدولة) ، واخيرا عدد كبير يتجاوز 600 شركة يمتلك فيها راس مال الدولة حصصا متفاوتة والبعض منها شديد الدلالة على استفحال الفساد وتبديد الموارد .

أن التطورات الاقتصادية في السنوات القليلة الماضية لم تدخل تغييرات كبيرة على نمط استثمارات الدولة في اشكالها القانونية السابقة برغم انها استثمارات كبيرة، ولكن ادخلت تغييرات قانونية في بعض القطاعات بما يسمح سواء بالاستثمار المباشر لراس المال الخاص أم بالشراكة معه، تم ذلك في قطاعات توليد وتوزيع الكهرباء وفى النقل بالسكك الحديدية بالإضافة الى بعض مجالات الخدمات الاخرى السابق تعديل قواعد الاستثمار بها مثل معالجة مياه المجاري.

وبرغم ذلك مازالت الاستثمارات الخاصة الجديدة محدودة او حتى معدومة في هذه المجالات ما عدا في قطاع انتاج الكهرباء الذي تتزايد فيه الاستثمارات الخاصة في قطاع الطاقة المتجددة وبعض الاستثمارات الكبيرة في صناعة السكر وتكرير البترول والغزل والنسيج وان كانت جميعها بالاشتراك مع راس مال الدولة.

المحصلة النهائية أن خصخصة الاقتصاد القومي تنتشر، ولكن حجم راس مال الدولة هو الذي يتسع بمعدلات سريعة بدون انتظار لراس المال الخاص، وبرغم جهد الدولة في انشاء المناطق الصناعية الجديدة والمتخصصة الخاصة، فان تأثيرها سيظل محدودا لصغر حجم راس المال المستثمر .

تغييرات مازالت في بداياتها، ولكنها تتراكم ولا يمكن التعرف على مثل هذا التراكم الا بالتتبع الدقيق للتغيرات على ارض الواقع المليء بالتناقضات بما يوحى بوجود تضارب في التوجهات والسياسات، وهو ما قد يكون

صحيحا، ولكن التتبع لابد وأن يراقب التوجهات العامة وليس الزيج زاج، على أن يتم هذا متحررا من استدعاء الماضي هدفا للمستقبل.

مايو 2021

الخصخصة الجديدة

سؤال قديم جديد يطرح نفسه دائما وفى الغالب تحوطه الأوهام والانحياز الفكري سواء حول الخصخصة أو الكفاءة الاقتصادية ام حسن توجيهه وتعبئة الموارد ، دون دراسة ما يجرى في الواقع فعليا منذ تغيير السياسات الاقتصادية في سبعينات القرن الماضي ، إلى التغيرات الجارية الآن على قدم وساق في كافة المجالات ، ومنها التغيرات الجارية الان في قطاع البترول والذى يبدو متناقضا مع الإعلانات الاقتصادية للدولة حول طرح اصول بعض شركات قطاع الأعمال وشركات جهاز الخدمة الوطنية أو حتى شركات إنتاج وتوزيع الكهرباء ، برغم أنه لم يتم أي طرح فعلى حتى الآن ما عدا 5% من الشركة الشرقية للدخان !

فالاستثمارات الجارية في قطاع البترول التي تمت او الجاري تنفيذها ، وهى كبيرة جدا ، كلها تتم باستثمار رأس المال العام ، رغم جهود الدولة لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي ام الاجنبي ، ولعل النجاحات الوحيدة لجهود الدولة ، التي يمكن ملاحظتها لتشجيع الاستثمار الخاص ، موجودة فقط في قطاع إنتاج الطاقة من الموارد المتجددة ، وفي محطات توليد الطاقة من مزارع الرياح ومن الطاقة الشمسية ، في نفس الوقت الذى تتم فيه استثمارات جديدة كبيرة بالمال العام ومن ضمنها محطة التوليد بالفحم الكبيرة بالبحر الأحمر ومشروع تخزين الطاقة الكهربائية الكبير ايضا بخليج السويس ام المحطة النووية بالضبعة ، كما تتم استثمارات كبيرة بالاشتراك مع راس مال الدولة في مصنعي السكر الكبيرين في المنيا والشرقية ومصانع الغزل والنسيج الصينية بمدينة السادات والمصفاة الجديدة بمسطرد .

أن كل ذلك يعيد من جديد طرح الاسئلة الجوهرية القديمة وخبراتها في خمسينات القرن الماضي، ولكننا في زمن جديد بظروفه الجديدة وبأوضاعه الدولية المختلفة.

رأسمالية الدولة والتخلص من الدوجما

لابد اولا من تصفية الحساب مع اوهام الماضي الممتدة الى الان والتي اضيفت اليها اوهام جديدة، وتدعم بمواقف ايدولوجية من اليمين واليسار، اوهام تحلق في سماء العقل الخالص ولا تقف على اقدام راسخة من الحقائق المادية التي لا يبحثها أحد .

هناك من يرى ضرورة الخصخصة، على أن تتم بشكل سريع، بعضهم ينطلق من اعتبارات ايدولوجية والبعض الاخر من أن ادارة القطاع الخاص أفضل من ادارة الدولة، وخصوصا أنهما متفقان على أن قطاع الدولة هو قطاع رأسمالي، فهل الافتراضات التي بنا عليها كل منهما تصوراته صحيحة؟

فلنبحث افتراض كفاءة القطاع الخاص على صعيدين، صعيد ادارة المؤسسات وصعيد علاقته بالاقتصاد القومي.

فعلى صعيد أدارة المؤسسات ، فالقطاعين في الهم شرق ، فالكثير من الاستثمارات الكبرى للقطاع الخاص تعانى من خسائر كبيرة تظهر بشكل واضح في تقارير مراقب الحسابات المنشورة ، فحديد عز تخسر واوراسكوم (نجيب ساويرس) تخسر وشركة القلعة تخسر الى الحد الذى دفع مراقب الحسابات الى كتابة أن قدرتها على الاستمرار محدودة ، فألاف من المصانع تعانى من الخسائر و بعضها توقف عن العمل الى الحد الذى دفع الدولة الى تخصيص 100 مليار جنية لأقالتها من عسرتها ، وأن كان التركيز يتم على الشركات القادرة على التصدير ، ومن المؤكد أن التغييرات السياسية والاقتصادية قد اثرت عليها ولكن لا يمكن اختصار اسباب التعثر بها ،

فهي شركات ومؤسسات عائلية واداراتها متخلفة ولم تتطور بعد الى مستوى الشركات المساهمة الحديثة ، ما عدا أن بعضها طرح جزء من أسهمه في البورصة كوسيلة للربح ولكنة احتفظ بحصة حاكمة في راس المال كي يستمر في التحكم في ادارتها.

واذا توقفنا للحظة على قطاع كان راس المال الأجنبي يسيطر علية ، قبل الاستثمارات الجديدة لقطاع الخدمة الوطنية ، قطاع الاسمنت ، فسنجد العجب العجاب ، فالبنية الانتاجية متخلفة ، طبقا للدراسة المشتركة مع السوق الاوربية برغم أن الشركات الاجنبية كلها اوروبية ، ولا يتوقف تخلفها عند شركات رأسمالية الدولة التي خصخصت بل ايضا الشركات الجديدة ، فالهدف من التملك أو التوسع لم يكن أبدا التصدير للخارج بل كان الهدف السوق المحلى ، الامر الذى دفع شركة لافارج الى اغلاق شركة اسمنت طرة لتخلف بنيتها الانتاجية و التي لم يتم تطويرها

اما ما يسمى بالقطاع العام أو قطاع الاعمال العام او حتى الشركات المشتركة، فان الكثير منها يعاني من خسائر فادحة لأسباب كثيرة، منها سوء الادارة والفساد وتوقف الدولة عن تجديدها وتخلف نظم الادارة وغيرها، هذه الحقائق الواضحة في التقارير الرسمية المنشورة والمتاحة للكافة، ويضاف الى كل ذلك 646 شركة مشتركة بين القطاعين، بعضها بالغ الدلالة على السبوبة وفساد الإدارة .

فعن أي حسن أدارة نتحدث؟

أذن المفاضلة من حيث حسن الادارة ليس لها محل من الاعراب، طبقا للأوضاع الحالية.

فماذا على صعيد الاقتصاد القومي

فبرغم مرور ما يقرب من اربعون عاما من سيادة نمط الاستثمار الخاص ، الذى اسفر عن أن مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الناتج المحلى الإجمالي عشرة اضعاف قطاع رأسمالية الدولة (بدون قطاع البترول وتكريره) ، طبقا للبيانات الحالية التي توصف طبقا للشكل القانوني ، فتوسعات رأسمالية الدولة كانت ومازالت تتم في هيئة شركات مساهمة أي انها جزء من راس المال الخاص ! ، وما زال الاقتصاد القومي يعانى من اختلالات هيكلية عميقة وضعف في ترابطه الداخلي وتبعية للأسواق العالمية وضعف القدرات التصديرية و العجز عن انتاج ادوات الانتاج وتخلف قطاع الزراعة ، ويضاف الى كل ذلك نزح الفائض الاقتصادي بقيام بعض المجموعات الرأسمالية الخاصة بنقل مقار شركاتها القابضة الى الخارج واستثمارها الفائض خارج البلاد ، شركات كبرى نقلت مقارها الى هولندا و بلجيكا ومالطة وسويسرا بل وحتى الى جزر القمر !!

فعن أي تأثير إيجابي على الاقتصاد القومي نتحدث؟

التنافس على السوق والتمويل

وإذا كان راس المال الخاص يتصايح عن منافسة قطاع راس مال الدولة له ويطالب بتوقف الدولة عن الاستثمار، فانة يحجم عن المساهمة طبقا للاحتياجات الاجتماعية والسياسية للدولة، وإذا كان قطاع رأسمالية الدولة بقطاعية، الخاضع للإدارة الحكومية او لجهاز الخدمة الوطنية يتسع، فان هذا التناقض سيتسع مع تطبيق الدولة لسياستها المعلنة بطرح نسبة من أسهم شركاتها بالبورصة، فهي خصخصة من نوع جديد، خصخصة لاستعادة جزء من راس المال لأنه لا يمكن الاستمرار في التوسع استنادا على القروض.

ثم ماذا بعد؟

لقد جربنا لعقود من الزمن سيادة نمطين، نمط سيادة راس مال الدولة وما يتضمنه ذلك من اجراءات اقتصادية لتعبئة الفائض الاقتصادي وتأميم راس المال الخاص، ونمط سيادة راس المال الخاص بما يتضمنه من بيع

بعض اصول راس مال الدولة والتوقف عن تطويره وانحياز سلطة الدولة له، ولا يمكن في الظروف السياسية والاجتماعية الداخلية او الدولية العودة الى أي منهما .

ولأنه لا يمكن العودة الى فوضى الانتاج خلال الاربعون عاما الماضية ، فلابد من أن تقوم الدولة بقيادة النشاط الاقتصادي ، ليس فقط بتهيئة المناخ لاستثمار راس المال الخاص ، بل ايضا بالاستثمار المباشر الذى لابديل عنة للتغلب على الاختلالات العميقة في الاقتصاد الوطني ، الامر الذى قد يتطلب مراجعة القواعد المنظمة لاستثماراتها وطرق ادارتها ووسائل الرقابة الرسمية و الاهلية ومراجعة مساهماتها في الشركات المشتركة وقواعد الاستثمار لراس المال الأجنبي والسياسات الضريبية وعلاقات العمل والعلاقات مع راس المال الخاص ، وقد يتطلب الامر التخلص من جزء من الاصول الذى يجب أن يخضع للاعتبارات العملية بعيدا عن اوهام ما يسمى قطاعا عاما الذى لم يكن ابدا قطاعا عاما بل كان ، ببساطة ، قطاع رأسمالية الدولة

مايو 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

مقدمة لزوم ما يلزم

غريب وسهل جدا لو كنت تختار من على رفوف السوبر ماركت! لأنك من الممكن أن تجد معروضا عليها الاشتراكية الشمال الأوروبية وبجانبها الرأسمالية الأمريكية ودي سيلفا يعرض عليك التجربة البرازيلية محبش بإبداع بيليه وبالقطع ستجد نموذجا صينيا يطل من خلفة ماوتسى تونج وهو يضحك ساخرا ولن تستطيع التأكد ان كان يضحك عليك أم على نفسه، ولكنك أيها الباحث البارع لن تجد ما يلائمك لان هذا النوع من البضائع لا يوجد في السوبر ماركت، بل يوجد في منزلك ولا تستطيع إنتاجه ألا الست الحاجة سواء أكانت جدتك أم أمك أو حتى المخفية زوجتك، فهل بحثت في منزلك؟

قطاع عام أم قطاع خاص؟ وكأنه اختيارا، مرة ثانية، من على الرفوف !

وافتراضات تصل إلى مستوى الإيمان الديني لا تترك أحدا ألا وتحكمت به، خفيرا أم أميرا، ليبراليا أم اشتراكيا، مسؤولا أم كنباوي، ولكن لا أحد ينظر بدقة إلى ما داخل المنزل وتحت كل حجر من أحجاره، خبراتنا الخاصة وسلوك طبقاتنا الاجتماعية.

الأمر الذى يستدعى التوقف والبحث تحت الأحجار، على الأقل الأحجار التي يمكن تحريكها ، وهي موجودة لحسن الحظ ومنتشرة على مواقع النت وفي متناول كل كنباوي ، واذا كنت كسولا ، مثلى ، ولا تجد الوقت اللازم للتعميق ، واعوذ بالله من التعميق الذي لا منجى منه كلما فتحت خشمك لتقول شيئا ، لأنك مضطرا إلى العمل بعد أن بلغت أرذل العمر ، فبيانات البورصة المصرية ، أطال الله في عمرها وحاسب المتعاملين بها على نياتهم ، متوفرة بجانبها بيانات وزارة قطاع الأعمال العام ، الوزارة التي لم تختفي بعد وتنضم إلى وزارة الصناعة ، برغم دعوة الولية في ساعة مغربية ، وهما كافيتين لتقديم الدلالات اللازمة

الرأسمالية المصرية .... الرأسمال الخاص

ولعل أحد الدلالات على حسن إدارة الشركات هو تحقيق الربح وخصوصا اذا كان ربحا مستداما على صعيد سنوات متوالية ولذلك بحثت الأمر على صعيد ثلاث سنوات متتالية اكتملت معلوماتها في بيانات البورصة المصرية، من 2019 إلى 2017 واليكم ما وجدته.

من بين 203 شركة تم فحص بياناتها وجدت 46 شركة خاسرة، منها 8 شركات يمتلك فيها راس مال الدولة الغالبية ولذلك نناقشها من ضمن شركات قطاع الأعمال العام العائد للدولة.

والغريب ان من ضمن هذه الشركات الخاسرة شركات كبرى صانعة للسوق كالتالي

شركة حديد عز وهي الشركة القابضة للمجموعة وهي أكبر منتج للحديد والصلب في البلاد واليكم خسائرها 7909 و1028 و 1097 مليون جنيه على التوالي وهي خسائر فادحة.

شركة العز الدخيلة والتي تمتلك مجموعة عز 54% من أسهمها وتشارك فيها الدولة وخسائرها 4643 مليونا عام 2019 و 1570 مليونا عام 2017 ولكنها تكسب 647 مليونا عام 2018.

أما شركة القلعة التي يمتلك فيها حصة حاكمة احمد حسنين هيكل والمساهمة الرئيسية في المصفاة الجديدة بمسطرد وبياناتها كالتالي، خسائر عامي 2019 و2017 هي 1525 و5950 مليونا وتكسب عام 2018 929 مليونا.

أما شركة أسيك العائدة لمجموعة القلعة فهي تخسر 53 و103 و273 مليونا على التوالي

ولعل المفاجأة كانت نتائج شركة اوراسكوم القابضة العائدة للفصيح نجيب ساويرس، اعلى الأصوات في المناداة بتوقف الدولة عن الاستثمار المباشر، من الربحية عام 2017 بمبلغ 465 مليونا الى صفر عام 2018 إلى خسائر مقدارها 425 مليونا وهي الشركة التي تستثمر في العديد من البلدان من كوريا الشمالية إلى بلاد الواق الواق .

وتضم الشركات الخاسرة بعض شركات الإسمنت العائدة لرأس المال الأجنبي ام المحلى وهى شركات أسمنت سيناء والسويس للأسمنت أسمنت طرة وجنوب الوادي، فتبلغ خسائرها عن عام 2019 مبلغ 466 و 1178 و 617 و 316 مليونا على التوالي، أما عن عام 2018 فإن شركة أسمنت سيناء وحدها تحقق خسائر مقدارها 306 مليونا وتحقق باقي الشركات أرباحا صغيرة، أما عام 2017 فان شركات أسمنت سيناء والسويس وطرة تحقق خسائر 352 و 1139 546 مليونا على التوالي وتحقق جنوب الوادي ربحا صغيرا مقداره 22 مليونا.

والشركات الخاسرة تتضمن كافة أنواع الأنشطة وليست وقفا على نشاط دون آخر.

ولا يمكن إرجاع أسباب الخسائر إلى أسباب واحدة، فبعضها عائد إلى المغامرات المالية بشراء وبيع الشركات بحيث يصبح من الصعب تتبع التغيرات وحتى، أحيانا، تتبع تغيرات الأسماء، والبعض الآخر إلى التوسع غير المدروس بشراء وبيع وتأسيس الشركات الجديدة خارج وداخل البلاد، او راجع إلى تخلف البنية الإنتاجية وعدم تحديث وتجديد الأصول.

ولعل من الواجب الإشارة إلى نتائج بعض الشركات الهامة الأخرى والتي تدار بشكل مختلف ومنها الشركة القابضة السويدي إلكتريك التي أصبحت أهم مقاول أعمال كهربائية في البلاد ومنتج للمكونات الكهربائية وتتمدد خارج البلاد، فلقد بلغت أرباحها 4163 و 5111 و 6487 مليونا على التوالي، وشركة النساجون الشرقيون التي عمقت صناعتها بشكل تدريجي وأصبحت أكبر منتج منفرد للسجاد في العالم وبلغت أرباحها 855 و 503 و 741 على التوالي.

واذا كانت هذه نتائج شركات راس المال الخاص الواضحة التصنيف حتى ولو ساهم فيها رأس مال الدولة بحصص غير حاكمة ، فإن هناك شركات أخرى متخفية داخل البورصة في شكل شركات مساهمة ولكن المشارك الرئيسي فيها هيئات ومؤسسات عائدة للدولة ولكنها لا تخضع لوزارة قطاع الأعمال أو أي وزارة أخرى بل يتحكم فيها الجمعية العمومية المشكلة من ممثلي الهيئات المشاركة في راس المال ، مثلها مثل أي شركة مساهمة ، ويحقق بعضها نتائج حسنة جدا ، فشركة سيدى كرير للكيماويات تحقق أرباحا مقدارها 487 و 1298 و 1428 مليونا على التوالي ، وشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية تحقق أرباحا مقدارها 545 و 1487 و 1100 مليونا على التوالي.

الرأسمالية المصرية .... رأسمال الدولة

وإذا كنا قد استعرضنا قطاعا من الرأسمال الخاص للاستدلال على نتائج أساليب الإدارة ومدى نجاحها، هذا القطاع الذي يظهر بصورة أكثر وضوحا في بيانات البورصة المصرية وبرغم أنه لا يختصر السلوك الفعلي لإدارته لأن هذا القطاع يمتد امتدادا كبيرا خارج البورصة، فإن دراسة أوضاع شركات قطاع الأعمال العام ستوفر بعض الدلالات على قطاع رأسمالية الدولة، ولكنها، أيضا، لا تختصرها.

فقطاع رأسمالية الدولة يمتد امتدادا كبيرا تحت مسؤولية العديد من الوزارات وداخل قطاع وزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع والهيئات الاقتصادية الكثيرة وهيئة قناة السويس وجهاز الخدمة الوطنية وكلها لا تنشر بياناتها برغم أن الجهاز المركزي للمحاسبات هو المحاسب القانوني لها.

ولعله من الواجب الإشارة ، الآن ، وبشكل مختصر ، إلى أن التطورات المتلاحقة ، فيما قبل 2011 ، قد أسفرت عن تغييرات كبيرة ومتراكمة في العلاقة ما بين القطاعين متضمنة رأس المال الأجنبي ،التي اعتقد انه بدراستها ستتبدد الكثير من الأوهام الذائعة في أن رأسمالية الدولة كانت قد اختفت عبر سنوات طوال من تطبيق ما سمي بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وان ما يحدث منذ عام 2014 هو إعادة انبعاث رأسمالية الدولة من جديد ، وكلا التصورين غير صحيحين في تقديري ، فرأسمالية الدولة لم تختفى ما قبل 2011 ولكن تغير دورها وعلاقتها مع غيرها ولم تعود بعد 2014 بل يتزايد دورها ، وعلينا دراسة التغييرات الحديثة كما تجرى في الواقع ، من واقع البيانات وليس انطلاقا من موقف سياسي أو أيديولوجي مسبق ، ويا لها من بيانات أصابتني بالدهشة ، ولنا عودة.

أما الآن فلنتوقف عند شركات قطاع الأعمال العام .

لابد من الإشارة أولا أن هذه الشركات قديمة جدا ويصل عمر بعضها إلى ما يتجاوز المئة عام، وان الكثير منها تم إنشاؤه في خمسينات وستينات وسبعينات القرن الماضي، وهي منظمة في ثماني شركات قابضة وتتضمن 118 شركة.

والاستعراض الأولى يكشف أن عدد الشركات الخاسرة في عام 2019 يبلغ 45 شركة، أي أقل بعدد ثماني شركات عن العام السابق له.

الشركة القابضة للغزل والنسيج تبلغ عدد شركاتها 29 شركة منها خمس شركات تجارية أو متخصصة في حليج القطن

شركات الغزل والنسيج فيبلغ عددها 24 شركة ومن ضمنها شركة للمعدات وكلها تتعرض لخسائر جسيمة وانهيارا في طاقتها الإنتاجية وتناقصا تدريجيا في العمالة، ماعدا شركة صغيرة لا تخسر هي شركة بورسعيد بحجم إنتاج 2 مليون جنيه أرباح 8.5 مليون جنيه ويبدو أنها تحقق ربحا لأنها تبيع مخزونها الراكد.

وللتدليل على ذلك فإن مصر حلوان يبلغ إنتاجها عام 2019 مبلغ 14.5 مليونا وخسائرها 178 مليونا

والحرير الصناعي يبلغ إنتاجها عام 2019 مبلغ 1.2 مليون وحجم خسائرها 155 مليونا

ومصر للغزل والنسيج والصباغة بكفر الدوار يبلغ إنتاجها عام 2019 مبلغ 170 مليونا و حجم خسائرها 662 مليونا

ومصر للغزل والنسيج بالمحلة يبلغ إنتاجها عام 2019 مبلغ 839 مليونا وحجم خسائرها 751 مليونا

والعامل الرئيسي لكل هذا لا يمكن إرجاعه إلى سوء إدارة مجالس الإدارات أو الفساد أو تبديد الموارد، حتى ولو كانت كلها متحققة، بل إلى سلوك صاحب راس المال، إلى الدولة التي تركت درة تاجها تتآكل، فلقد تآكلت الآلات تأكلا ماديا نتيجة لقدمها وتأكلا معنويا، أكثر خطورة، لأن إنتاجيتها وجودة إنتاجها تراجعت مقارنة بالماكينات الحديثة، الأمر الذي يوصف الحالة بكلمة واحدة قاسية وهي أن مصانع الغزل والنسيج المصرية التي كانت موضعا للفخر قد أصبحت " خردة."

أما شركات المحالج وبرغم أنها لا تخسر نتيجة لاحتكار السوق، فإنها أيضا " خردة " وبعضها من خردة القرن التاسع عشر الذي تأسست فيه!

لقد تنبه صاحب رأس المال إلى ضرورة تأسيس شركات الغزل والنسيج والمحالج من جديد، تأسيسا يتضمن التزود بماكينات جديدة ومراكز تدريب متطورة ومحالج جديدة وحتى دمج عدد من الشركات معا ضمن خطة كبيرة وشاملة يتكلف الجزء الأول منها 21 مليارا من الجنيهات، وهي خطة تحتاج إلى التوقف عندها، لاحقا .

أما شركات القابضة للصناعات الكيماوية فيبلغ عدد شركاتها 17 شركة، الخاسر منها سبع شركات، وسأتحدث عن بعض هذه الشركات لدلالتها

فالشركة الشرقية المنتجة لكافة أنواع السجائر يبلغ حجم إنتاجها عام 2019 مبلغ 13893 مليونا وأرباحها عن الثلاث سنوات السابقة 4240 و 3733 و 2978 مليونا وتمت خصخصتها جزئيا لتبلغ حصة رأس المال الخاص 43.5 % وهو امر سنعود له لاحقا.

وراكتا يبلغ حجم إنتاجها عام 2019 مبلغ 139 وخسائرها 132 مليونا

والدلتا للأسمدة يبلغ حجم إنتاجها عام 2019 مبلغ 2010 مليونا بحجم خسائر عن الثلاث سنوات السابقة يبلغ 484 و 712 و 505 مليونا

أما كيما فيبلغ حجم إنتاجها 341 مليونا وأرباحها 32 مليونا بعد خسائر مقدارها 190 مليونا في العام السابق

وشركة سيناء للمنجنيز فيبلغ حجم إنتاجها 592 مليونا بحجم أرباح 205 مليونا

والملاحظة العامة على هذه الشركات أن بعضها قد تحول إلى "خردة " مثلها مثل شركات الغزل والنسيج او اقترب أن يصبح خردة نتيجة لتقادم المعدات وتهالكها ماديا ومعنويا ما عدا الشركات التي تمت بها عمليات تحديث كبيرة أو مزمع القيام بها، مثل التوسعات الكبيرة الجارية الآن في كيما او مشروع تأسيس مصانع جديدة لشركة النقل والهندسة لتصنيع الإطارات، وان الشركات الخاسرة تمتد خسائرها لسنوات سابقة بما يقطع بان الخسائر عائدة لأسباب تتجاوز سوء الإدارة.

أن السبب الكبير لتفاقم وانهيار الشركات الخاسرة في قطاع الكيماويات والذي تحقق فيه الشركات الجديدة، نسبيا، والغير عائدة للشركة القابضة، أرباحا كبيرة هو نفسه السبب الرئيسي لحالة شركات الغزل والنسيج، سياسات مالك رأس المال بعدم تجديد الأصول.

ولعله من الضروري التوقف عند شركات الشركة القابضة للصناعات المعدنية لما تقدمه من دلالات، فعدد الشركات هو 14 شركة تتعرض ثمان منها لخسائر، والأمر الواضح هو أن الشركات التي تمت عمليات تحديث عميقة بها، تحقق أرباحا، أما الشركات التي لم ترتق عمليات تحديثها إلى المستوى اللازم فما زالت تحقق خسائر، ولنتوقف لنرى.

فشركة الدلتا للصلب كان حجم إنتاجها عام 2019 يبلغ 167 مليونا وتحقق خسائر متوالية عن ثلاثة أعوام متوالية مقدارها 80 و68 و48 مليونا، ولكن مثل هذه الخسائر ستتوقف لان الدولة قررت تطويرها تطويرا شاملا يضاعف طاقتها الإنتاجية عشرة أضعاف، أي إعادة تأسيس من جديد.

أما شركة الحديد والصلب المصرية فقد انهارت طاقتها الإنتاجية برغم عمليات التحديث المتتابعة والذي من الواضح انه لم يتعمق إلى المستوى اللازم فبلغ إنتاجها سنة 2019 ما قيمته 1243 مليونا وهو رقم صغير جدا ، وحققت خسائر متوالية عبر ثلاث سنوات مقداره 1527 و 890 و 750 مليونا ، والغريب أن كمية فحم الكوك

اللازم لتمكين الحديد والصلب من استعادة جزء من طاقته الإنتاجية ، لا تستطيع الحصول علية من شركة الكوك التي لا تقوم بتوريده بما يدفع للاعتقاد أن الكوك تعانى من نفس المتاعب ، ولكن يبدو أن الأمر أكثر تعقيدا من ذلك.

فشركة الكوك لا تعاني من خسائر فقد بلغ إنتاجها عام 2019 ما مقداره 1762 مليونا وتحقق أرباحا عن ثلاثة أعوام متوالية مقدارها 120 و245 و161، فهل تكتفى الكوك بما يربحها من إنتاج الكيماويات ولم يتم استكمال تحديث كل بطاريات الكوك، أم ماذا؟ ويا لها من أم ماذا فهو تساءل يمس سلوك صاحب راس المال!!

وبرغم أن شركة الألمنيوم تجاوز عمرها 45 عاما فما زالت قادرة على الإنتاج بكفاءة نتيجة لأجراء عمليات تحديث كبيرة جدا، فقد بلغ قيمة إنتاجها 12190 مليونا عام 2019 وبأرباح عن الثلاث سنوات السابقة مقداره 570 و2716 و1733 .

وبرغم أن استمرار استعراض أوضاع شركات قطاع الأعمال العام سيكشف مزيدا من الحقائق مثل أن شركات التامين التابعة تحقق حجم أعمال وأرباحا كبيرة تبلغ المليارات وان الشركات الخاسرة في الشركات التابعة للشركة القابضة للتشييد تبلغ ثلاث شركات من أصل 19 شركة برغم تناقص حجم أعمالها وهو ما يجب التوقف عنده بشكل خاص لاحقا.

أن هذا المقال يؤكد أن أكذوبة حسن الإدارة هو موروثا جينيا عائد لراس المال الخاص، فكلا من نوعي راس المال يعانى من مشاكل في حسن الإدارة لأسباب متعددة ومختلفة، كما يحققان نتائج جيدة اذا تمكنا من التخلص من عوامل القصور، وبرغم هذه النتائج الدامغة التي تؤكد هذا الاستنتاج فلابد من التوقف أمام احد اهم القضايا في تحقيق النمو الاقتصادي وهى تعبئة الفائض الاقتصادي والتحكم في اتجاهات استثماره بما ينعكس بمتوالية هندسية على النمو وهو ما سنعود له في الفقرة التالية اذا سمح الزمان!!

الرأسمالية المصرية وتعبئة الفائض الاقتصادي

إذا كنا قد استعرضنا أوضاع إدارة كل من الشركات الكبرى العائدة لرأس المال الخاص وشركات رأس مال الدولة الممثلة في شركات قطاع الأعمال العام وانتهينا إلى أنه لا يوجد وضع جيني يؤكد حسن إدارة رأس المال الخاص بالمقارنة مع إدارة رأس المال العام وأن أساليب الإدارة الحديثة لا علاقة لها بطبيعة الملكية ، وان كانت الدروس المستفادة تؤكد الأهمية الحاسمة لدور صاحب راس المال ، سواء أكان خاصا أم عاما ، لسبب أصيل وهو ان كلا من القطاعين يعانى من الطابع الشخصي للقيادة ، فشركات رأس المال الخاص والمسجلة في البورصة مازالت في حقيقتها شركات عائلية ولم ترتقى بعد إلى مستوى الشركات المساهمة الحقيقية ومازالت العائلة او الفرد يمتلك حصة حاكمة ، الأمر ذاته في شركات قطاع الأعمال العام حيث يفرض ممثل رأس المال ، الوزير ، ما يريده ، وهو الأمر الذى يمتد أيضا إلى الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة التي يمتلك فيها رأس مال الدولة حصة الغالبية.

ولعل الإجراءات الأخيرة في قطاع الأعمال العام تقدم لنا دليلا دامغا على ذلك، فلقد استقال مجلس إدارة الحديد والصلب احتجاجا على فصل المناجم عن الشركة، والنقاشات الواسعة والاحتجاجات على لوائح الأجور الجديدة، فبرغم طموح الوزير وأحيانا فخره بأنه استطاع الوصول إلى إدارة مماثلة لإدارة رأس المال الخاص متجاهلا الحقائق الدامغة بأن الإدارة البيروقراطية من الوزارة ومن الشركات القابضة هي السائدة وان ما يسمى حسن وحداثة إدارة رأس المال الخاص هي أكذوبة أيديولوجية أثبتها الواقع الدامغ على أرض الواقع.

ولنتوقف الان على دور رأس المال الخاص في تعبئة الفائض الاقتصادي، قضية كبرى لأي محاولة للنهضة الاقتصادية، وسأستعرض هنا أوضاع بعض من أكبر الشركات الخاصة، للتعرف على سلوكها العملي، فأي نقاش لا يستند على أرضية راسخة من التعرف على الحقائق الجارية على الأرض هو هراء كامل. وسأكتفي

هنا باستعراض السلوك العملي لرأس المال الخاص الكبير، مثل ما سبق، حتى عام 2011، لأن ما يحدث منذ 2014 يحتاج إلى توقف خاص.

توضح بيانات البورصة المصرية أن رأس المال الخاص يصدر رأس المال إلى الخارج بالاستثمار في بلدان مختلفة ويتواكب مع ذلك، في بعض الأحيان، تصدير الأرباح كذلك والاحتفاظ بها خارج البلاد، ولنتوقف لنرى

فشركة القلعة البالغ حجم إيراداتها عن عام 2019 مبلغ 14.9 مليار جنيه تستثمر في مصر والجزائر والسودان والسعودية والإمارات وقطر والسودان وجنوب السودان وإثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا وموزمبيق ، وهو ما قد يكون مفهوما لأن الشركاء من ضمنهم شركاء عرب ، وبرغم تعرض القلعة لخسائر كبيرة خلال الأعوام السابقة ألا أن وضعها المالي قد يكون في طريقه للتحسن بعد تشغيل المصفاة الجديدة في مسطرد ، ألا أن الحصة الحاكمة في القلعة المسجلة بالبورصة المصرية تمتلكها شركة سيتادل كابيتال بارتنرز المسجلة فى قبرص والتي يمتلكها أحمد هيكل وشركائه المصريين ، بما يمكنها من تصدير الأرباح المحتملة بشكل قانوني ، إذا رغبت في ذلك ،و يوفر لها حماية قانونية إضافية لأن الشريك الأساسي أوروبي الجنسية!!

أما شركة جهينة فتمتلك شركة فرعون نسبة تتجاوز 50% وهى شركة مسجلة في جزر العذراء بالبحر الكاريبي منذ ما قبل 2011 وهو ما وفر حماية قانونية للمالك الرئيسي وعائلته، حفيد حسن الهضيبي مرشد الإخوان الثاني، فلم تخضع للحراسة، ويمكن تحويل أموال الأرباح إلى الخارج بدون عوائق قانونية.

ولعله من الواجب التوقف عند مجموعة منصور برغم أنها غير مسجلة في البورصة فهي شركة عائلية بدأت نشاطها فى مصر عام 1975 بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد عودة المؤسسين من الخارج ، وتعمل الآن في 100 دولة ويبلغ حجم أعمالها 7.5 مليار دولار ، وتمتلك وكالات هائلة لكبار الشركات العالمية الكبرى مثل كاتربيلر وفيليب موريس وجنرال موتورز وماكدونالد ومترو وكومباك وخير زمان وبيجو وأيسوزو ، ولا تتوفر معلومات عن التسجيل القانوني للشركة ولكن فى حوار حديث مع محمد منصور ، الوزير السابق والمقيم في لندن ، صرح بأنه لا يفضل بيع وشراء الشركات بل يساهم بأمواله من زمن بعيد في الشركات العالمية ولا يضعها في البنوك ويشتكي فقط من جو بريطانيا!!

ولنتوقف الان عند أهل اللطافة والفصاحة، آل ساويرس

فشركة اوراسكوم للتنمية مصر والمسجلة في البورصة المصرية تمتلك فيها شركة اوراسكوم القابضة للتنمية ايه جي والمسجلة في سويسرا 75% ويديرها سميح ساويرس، وبلغت أرباحها عن الثلاث سنوات السابقة 705 و500 و392 مليونا من الجنيهات. وهي متخصصة في الفنادق ومقاولات المباني

أما شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة فتمتلك شركة أو تي أم تي اكويزيشن اس ايه أر أل المسجلة في هولندا ويمتلك نجيب ساويرس حصة مقدارها 51.7% وتستثمر في بلادا عديدة من كوريا الشمالية إلى البرازيل، ولا يخفى أن الشركة تبيع وتشترى الشركات كل صباح ومن الصعوبة تتبع ما تقوم به

وشركة اوراسكوم كونستركشن المسجلة في مصر، وهي الشركة الأم لآل ساويرس، تمتلك فيها شركة اوراسكوم أن في المسجلة في هولندا حصة الأغلبية ويديرها ناصيف ساويرس.

ولكن الأمثلة السابقة لا تنطبق على شركات كبيرة أخرى، فكلا من شركة السويدي وشركة النساجون الشرقيون لها استثمارات في الخارج، ولكن مصر هي المقر الرسمي المسجل الأمر الذي يعنى عودة الأرباح إلى الداخل.

ولعله من اللازم التنبيه إلى أن كل هذه الشركات لم تخالف القانون، ولكن ليس هذا موضوع الدراسة، فالدراسة تحاول التعرف على السلوك الفعلي لرأس مال الدولة والرأسمال الخاص لاكتشاف طريق المستقبل، ولا يغيب

بالطبع أن راس المال الخاص لا يمكن اختصاره في الشركات المسجلة في البورصة، من الجانبين، فهناك الألاف من الشركات الأخرى الصغيرة والكبيرة .

أن تعبئة الفائض الاقتصادي لإعادة استثماره بالداخل هو قضية القضايا لتحقيق النمو، ولا يمكن التفكير في اللجوء إلى إجراءات مماثلة لإجراءات ستينيات القرن الماضي، ولكن يمكن الحديث عن الأهمية الحاسمة لاستثمار رأس مال الدولة والى الضرورات الملحة لتعبئة الفائض الاقتصادي بأساليب اقتصادية، وما أكثرها.

الرأسمالية المصرية و...... البنك الدولي

قصة طويلة لبلادنا مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، منذ ما يتجاوز سبعون عاما الأمر الذي يجعل بعض التيارات السياسية تأخذ موقفا سلبيا منهما وان كان الأمر لا يمنع من قيامها باستخدام دراسات كل منهما للتدليل على سلامة توجهات هذه التيارات.

وفى الحقيقة انه لا يمكن تجاهل تقارير هذه المؤسسات " الدولية "لأسباب كثيرة ، الأول منها انهما يقدمان تقارير محترفة حتى وان كانت تحكمها رؤية أيديولوجية واضحة ، والثاني منهما أنهما يعبران عن تيار فكري واقتصادي وسياسي صاحب نفوذ داخل الدوائر الدولية وبالذات داخل الدول الرأسمالية الكبرى ، والثالث منها أن النفوذ الفكري لهذه المؤسسات يمتد إلى داخل البلدان النامية ، ومنها بلادنا ، إلى مستوى أن تنتابك الشكوك في أن من يتبنون مثل هذه التوجهات يعيشون فعلا فى بلادنا ويدركون حقيقة ما يجرى بها ، ولكن هذه الشكوك تمتد أيضا إلى ادراك غيرها من التيارات لما يجري حقا في بلادنا لان النقاش يتخذ من الأيديولوجيا أساسا للنقاش بديلا عن الوقائع على الأرض.

فما الذي يقوله تقرير البنك المنشور ملخص له في صحيفة الاندبندنت في نسختها العربية

لعل الملاحظة الأولى أن التقرير يتخذ له مقياس تسهيل توسع رأس المال الخاص ورأس المال الأجنبي كمعيار رئيسي فى تقييمية للاقتصاد المصري وتختفي خلف هذا التوجه الكثير من الاعتبارات غير المعلن عنها أو حتى المعلن عنها بشكل متواري.

ولعل احد أهم هذه الاعتبارات، المعلن عنها بشكل متواري، هي استراتيجية النمو وما يترتب عليها من دور الدولة الاقتصادي والسياسي، وهى نفس القضية التي واجهته بلادنا منذ تأسيس الدولة المصرية الحديثة منذ عهد محمد على ، أي التناقض بين الضرورات السياسية والاقتصادية والدولية للدور الاضطراري للدولة وبين التوجهات الاقتصادية والسياسية للقوى الدولية ، فما الذى يقوله التقرير ؟

أن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة المصرية لم تظهر فوائدها على القطاع الخاص في مصر بعد

أن حصة الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري آخذة في الارتفاع، لكنها ما زالت أقل من المتوسط التاريخي

انخفاض جملة التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

أن تعويم الجنيه مقابل الدولار الأميركي، وتحرير سوق الصرف بشكل كامل، فشل في تحفيز الصادرات.

أن قرار تعويم الجنيه قلل من العجز التجاري للبلاد

اختناق المنافسة المحلية وارتفاع الأسعار واتجاه الشركات لتركيز جهودها محلياً بسبب تعريفة الاستيراد، التي تبلغ في المتوسط الآن 19 في المئة

لفت إلى وجود عدد كبير من العوائق غير الجمركية، مثل بطء التخليص الجمركي وانتشار البيروقراطية وتدني مستوى البنية التحتية

أن الاستثمار الخاص والأجنبي في مصر لا يجد لنفسه مجالاً للمنافسة أمام المؤسسات المملوكة للدولة، والتي يؤدي وجودها في كل قطاع تقريباً إلى "تأصيل مفهوم التوسع المفرط."

انخفاض جملة التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل 3.4 في المئة، مسجلاً 15.8 مليار دولار مقارنة بنحو 16.4 مليار دولار خلال العام المالي قبل الماضي.

أن القطاع الخاص بحاجة إلى أن يلعب دوراً أكبر في صنع السياسات

أن أحد الأهداف الرئيسة للبرنامج الذي أطلقه صندوق النقد الدولي مؤخراً يتمثل في جعل بيئة الأعمال أكثر ملاءمة للقطاع الخاص

وما هو معنى هذا التقرير؟

المعنى أكثر من واضح وهو التناقض التاريخي بين بين الضرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدور الدولة وبين التوجهات الدولية ، ولقد سبق لي أن أوضحت أنه لا بديل لتحقيق النمو بدون دور رائد وحاسم للدولة بقيادة هذا النمو سواء بالاستثمار المباشر أم بالإجراءات التنظيمية وأن المطلوب ، الآن ، هو تحقيق المزيد من تدعيم وتطوير دور الدولة ، هذا التطوير الذى لا يتوقف عند الاستثمارات الجديدة بل يمتد إلى تطوير الاستثمارات القديمة تطويرا حاسما ، أي أن ما وصفة البنك الدولي بالتوسع المفرط هو في حقيقته توسع أقل من اللازم لدولة تطمح إلى تحقيق زخم في النمو يستجيب للاحتياجات العاجلة ، رغم الإدراك أن هذا التوسع يحتاج مزيدا من الموارد ومزيدا من ترتيب الأولويات ، ألا أن الأكثر أهمية هو إدراك ضرورته والتحرك فى اتجاهه.

ويبدو أن نظرة البنك الدولي إلى التجارة الدولية تتبنى نفس المنطق ، فهي تتحدث عن النجاح في تقليل العجز التجاري ولكن الفشل عن تحفيز الصادرات ، وهو تقدير متعجل يتجاهل أوضاع الاقتصاد الوطني ويتجاهل حتى بعض التطورات الهامة ، فالرأسمالية المصرية ، بقطاعيها ، تحتاج إلى تغيير هيكلي يرفع من كفاءتها وجودة منتجاتها حتى تستطيع زيادة صادراتها ، وان السياسات الاقتصادية المصرية تركز على زيادة الاستثمارات بالقطاعات الأكثر قدرة على المنافسة للتصدير للخارج ، وكلها استثمارات للدولة ، وهى تحتاج إلى مزيدا من الوقت لتحققها فما زال الكثير منها تحت الأنشاء ، وبرغم ذلك فلقد تحقق إنجاز ملموس في بعض القطاعات وبالذات القطاع البترولي ، ولا يقصد بذلك تدخل العناية الإلهية باكتشاف حقول غاز جديدة ولكن ببدايات الإنتاج فى بعض مشروعات التوسع في التكرير وإنتاج المنتجات البترولية الأمر الذي يترتب عليه تقليل الاستيراد من الخارج وهو الهدف الثاني للسياسات الاقتصادية المصرية ، كما تتحدث عن أن تعريفة الاستيراد تبلغ في المتوسط 19% وهو ما يعيق قدرة الرأسمال الخاص عن التصدير وهو تقدير غريب وعجيب ، فالاتفاقات الدولية التي تشارك فيها مصر تتيح حد اقصى مقداره 40% وهو ما تلتزم به مصر مع وجود اتفاقات أخرى للتجارة الحرة وبالذات مع الاتحاد الأوروبي ، فلماذا مثل هذا التقدير السلبى ؟ أن حماية الاقتصاد المصري من المنافسة من اقتصاديات أكثر تطورا يستدعى مراجعة " تعريفة الاستيراد " وقد يترتب عليها زيادتها كما يتطلب ذلك مراجعة كل اتفاقيات التجارة الحرة للوصول إلى تقييم موضوعي لتأثيراتها .

وإذا كان البنك الدولي يتحدث عن زيادة استثمارات القطاع الخاص، ولكنه يصفها بانها اقل من " المتوسط التاريخي " فعن أي "متوسط تاريخي " يتحدث البنك؟ فهل هو المتوسط السابق عن 2011؟ في الغالب هذا ما يتحدث عنه البنك، وفى الحقيقة فإن استثمار الدولة قد توسع سريعا منذ 2014 في ارتباط وثيق مع سياسات الدولة الضرورية، كما أوضحنا، فالمتوسط السابق كان يتراوح حول 40% استثمارات للدولة ثم بدء في التزايد منذ عام 2014 ليصل إلى 67.5 %عام 2017/2016 ثم يعاود الانخفاض ليصل إلى 51% عام 2019/2018 ، فهل يريد البنك الدولي العودة إلى سياسات الاستثمار القديمة التي أدت إلى أزمة اجتماعية كبرى ؟

وحين يتحدث البنك الدولي عن عدم زيادة التصدير فهو يتجاهل انعكاس سياسات التركيز على زيادة الصادرات وتقليل الواردات وعلى سياسات الموازنة العامة للدولة ، وهو تركيزا كان إجباريا في حينة ، فلقد حان الأوان ، الآن ، بضرورة توسيع السوق الداخلي ، ليس فقط لان الضرورات القديمة أصبحت أقل حدة بل أيضا لأن أوضاع الاقتصاد الدولي تزداد سوءا مع تزايد التأثيرات السلبية للوباء ، الأمر الذي يتطلب تعديلا كبيرة في توزيع العائد الاقتصادي بتغييرات في مستويات الأجور وشموليتها وفى الضرائب والرسوم خصوصا أن

التأثيرات التوسعية لما يسمى بالمشروعات القومية قد بدء في التناقص مع تناقص معدلات البدء في مشروعات جديدة ـ، الأمر الذى سينعكس بالإيجاب ليس فقط على القطاع الأهلي بل أيضا على قطاع رأسمالية الدولة.

وما زال البنك الدولي يتحدث عن تدنى البنية التحتية ، وهو تقدير صائب وان كان تقديرا ستاتيكي ، فالبنية التحتية في الكهرباء والمجاري والطرق والنقل بالسكك الحديدية والنقل داخل المدن وفى الري كانت في حالة مزرية كنتيجة جانبية لتطبيق سياسات تقترب من توصياته لمدة طويلة ، والأمر مازال يستدعى ، الان ، الاستمرار والتوسع في مشروعات البنية التحتية مع ترتيب أولوياتها ، فما زلنا في حاجة لمزيد من الطرق " والكباري " الغير شعبية لدى بعض فئات المعارضة ، ومازلنا في حاجة للاستمرار في تطوير قطاع الكهرباء وبالذات في تطوير شبكات التوزيع الجارية الان ، والى لاستمرار في تطوير محطات معالجة المجاري وإدخال الخدمة إلى القرى والمدن الصغيرة ، والى الاستمرار في تطوير الترع والمصارف ، وفى الاستمرار في تطوير النقل وبالذات النقل الجماعي للسلع والأفراد بالسكك الحديدية وفى الموانئ وفى النقل الداخلي بالمدن.

ويبدو أن تقديرات البنك الدولي في انخفاض الاستثمار الأجنبي تبدو سلبية في حين أنها، في تقديري، إيجابية، فما الذى نريده حقا من الاستثمار الأجنبي؟

نريد استثمارا أجنبيا يساهم في تقليل الفجوة الاستثمارية وفي نقل التكنولوجيا ومن الأفضل أن يتم بالتشارك مع رأس المال المحلى خاص أم عام، فما هي الخبرة التاريخية في الاستثمار الأجنبي؟ أن الاستثمار الأجنبي المباشر تركز في قطاعات البنوك والأسمنت والاتصالات والبترول بشكل رئيسي وكلها قطاعات لا تتضمن تقليلا للفجوة التمويلية أو نقلا للتكنولوجيا أو حتى فتح أسواق للتصدير للخارج ما عدا قطاع البترول، وتتضمن نزح الفائض الاقتصادي للخارج، ولذلك لابد من مراجعة قواعد استثمار رأس المال الأجنبي بما يحقق المرجو منه.

فإلى أين تتجه الأمور؟ الأمر رهن بالإرادة السياسية وسط وضع دولي غير مواتي!!

مايو 2021

الاقتصاد الريعى

بين الأدب السياسي والحقائق الاقتصادية

تعبير فخيم ذو وقع ، اقتصاد ريعي ، وعندما يستخدمه مواطن صالح للتعبير عن عدم رضاه عن تطور اقتصاد بلده أو عن تدهور صناعتها أو حتى اعتمادها على الخارج ، فالأمر يكون مفهوما ومقبولا ولا يلام هذا المواطن الصالح على إبداء اعتراضه كما يرى وكيفما يرى ، ولابد من الاستماع إليه برحابة وتقدير لشجاعته في إبداء رأيه ، أما إذا استخدم هذا التعبير من منظمات سياسية أو اقتصادية أو من العاملين في الحقل العام ، فيجب التوقف كثيرا وطويلا مع ما يقولونه ، ومن المؤكد أن عليهم بيانه وشرحه وإثباته ، والا تحول الى تعبير أدبى للتعبير عن عدم الرضا ، ولذلك يجب مناقشة هذه المقولة لأهميتها الاقتصادية والسياسية.

والآن ما هو الريع؟ إن التعبير الاقتصادي الكلاسيكي يحدد الريع، في المجتمع الرأسمالي، بأنه قيمة ما يدفعه مؤجر الأراضي الزراعية الى المالك الذي لا يقوم بأي دور في العمليات الإنتاجية ويكتفى بالحصول على إيجار أراضيه، أي ريعها تاركا باقي إيراد الأراضي الزراعية للمؤجر الذي يزرع بطريقة رأسمالية باستخدام العمل المأجور.

ألا أن هذا التعبير الكلاسيكي تعرض للتغيير حيث تبنت بعض الاتجاهات الاقتصادية والسياسية تعبيرا أوسع يشمل ضم بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل استخراج البترول والثروات المعدنية والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج وايرادات الممرات المائية مثل قناة السويس ، وهو ما اوصلهم الى تبني مقولات الاقتصاد الريعى والدولة الريعية ، وأصبحت هذه المقولات واسعة الانتشار والقبول الى مستوى المسلمات التي لا تحتاج لشرح واصبح الاقتراب منها وكأنه الكفر ، " غلط في البخاري " على طريقة اهل السنة والجماعة ، الأمر الذى يدفعنا إلى مناقشتها.

وبادئ ذي بدء لا يمكن إطلاق وصف اقتصاد ريعي على أي مجتمع رأسمالي ـ مهما كانت درجة تطور او لا تطور بنيته الإنتاجية، لان الريع، في المجتمعات الرأسمالية، هو جزء من القيمة المضافة الناشئة عن استخدام العمل المأجور، أي جزء من فائض القيمة الذي يستحوذ عليه الرأسمالي، أي رأسمالي، مهما كان المجال الذي يعمل فيه، بصرف النظر عن مستوى تطور هذا المجتمع أو من هو الرأسمالي، محلى أم أجنبي، لأن هذا لا يغير من الطبيعة الاقتصادية للإنتاج وبالتالي لا يغير المعنى الاقتصادي للريع.

إلا أنه لابد من التوقف عند الأنشطة الاقتصادية التي يسميها أصحاب الاقتصاد الريعى بالأنشطة الريعية.

ولنناقش الآن صناعة استخراج النفط والغاز، فالخام يتم استخراجه ثم يتم معالجتها بحيث يمكن استخدامه في المصافي بعد أن يضخ إليها، وكلها عمليات صناعية معقدة.

والنفط والغاز في بلادنا يتم استخراجها عن طريق شركات مشتركة مع شركات اجنبية، أي أن المالك لا يكتفى بالريع العائد من النشاط الاقتصادي، بل هو أيضا جزء من الرأسمالي المشغل ويعود إليه ما لا يقل عن 60% من العائد تتزايد مع الزمن، وتبلغ نسبة الريع وهو يسمى هنا بالإتاوة ما بين 5 إلى 15% من العائد.

أما عن قناة السويس فهي عمل صناعي من طراز رفيع ومن عمل الإنسان وليست ممرا طبيعيا يجلس على مدخلة بلطجي يأخذ خوة على العابرين، مثلها مثل السكك الحديدية أو الطرق الاسفلتية، فأين هو الريع الاقتصادي هنا؟ وتديره وتطوره وتستثمر فيه الدولة، والدولة هي الرأسمالي الذي يدير.

أما عن السياحة فجانب من دخلها هو دخل ربعي وهو المرتبط بزيارة المواقع الأثرية، إذا كان لا يصرف عليها لصيانتها وتسهيل زيارتها، اما الاعمال الفندقية فهي خدمات حقيقية ليست بريعية.

أن أموال العمالة المحولة من الخارج هي نتاج عمل حقيقي وان كانت في بلاد مختلفة وليست عائدا ريعيا ناشئا عن حق الملكية.

والآن دعنا نفترض أن مقولة الاقتصاد الريعي هي مقولة صحيحة وأن كل ما كتبته هو هراء كامل، فما هي الأوزان الحقيقية للأنشطة الريعية (!) من واقع بيانات الدخل القومي؟

باستعراض بيانات الدخل القومي عن عام 18/2017 ومصدرها وزارة التخطيط نجد التالي

القطاعات الانتاجية: الزراعة 11.49% والصناعة 16.67% الكهرباء 1.7% التشييد والبناء 5.92% والاتصالات 1.79 % والنقل والتخزين 4.65% وهي أهم القطاعات، أي ان الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية هو 42.13% من الدخل القومي.

القطاعات المسماة بالريعية (!): استخراج النفط والغاز 11% وقناة السويس 2.24% ولا توجد بيانات عن تحويلات العاملين بالخارج في حسابات الدخل القومي، ولكن لو افترضنا أنها 25 مليارا سنويا (390 مليار جنيه بسعر 18 جنيها للدولار) فان قيمتها النسبية للدخل القومي عن هذا العام تبلغ 8.2% والمطاعم والفنادق 2.42%، أي أن الوزن النسبي للقطاعات المسماة ريعية هو 23.86% من الدخل القومي.

أي وباعتبار الاتفاق مع أصحاب مقولة الاقتصاد الريعى فإن الدخل من القطاعات الإنتاجية يبلغ ما يقرب من ضعف القطاعات المسماة بالريعية، فأين هو الاقتصاد الريعى بالله عليكم.

والآن لنناقش أكثر مقولة الدولة الريعية، أي أن معظم موارد الدولة ناشئة من مصادر ريعية، برغم اعتراضي المبدئي على توصيف أي دولة رأسمالية بالدولة الريعية، كما أوضحت سابقا .

يبلغ حجم الموارد الكلية للموازنة العامة للدولة بموازنة 20/19 ما قيمته 1134 مليارا من الجنيهات، أي حوالي 18.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بدون الأخذ في الاعتبار المنح والقروض اللازمة لتمويل العجز

منها (بالتقريب لأول رقم بعد العلامة الكسرية)

قناة السويس، ضرائب 37.6 مليار، اتاوة 5.3 مليار، أرباح 36.1 مليار

البترول، ضرائب 41.8 مليار، أتأوه 16.6 مليار، أرباح 19.3 مليار

المطاعم والفنادق، ضرائب 11 مليارا

أذن الحجم الكلي للموارد الموصوفة بالريعية تبلغ 14.8% من حجم الموارد الكلية .

فأين هي الدولة الريعية!!

يبقى أخيرا ضرورة عدم خلط التعبيرات الأدبية السياسية بالتحليل الاقتصادي لما يترتب على ذلك من انعكاسات سياسية واجتماعية خطيرة ومن الأهمية بمكان وصف أوضاعنا الاقتصادية على حقيقتها، فالأمر ببساطة اقتصاد رأسمالي متخلف مرتبط بالخارج قطاعيا والعلاقات البينية بين قطاعاته الانتاجية المختلفة ضعيفة، أي أن تكامله الداخلي ضعيف، لذلك علينا أن ننظر الى عناصر الضعف ونسميها بأسمائها.

أليس كذلك؟

الأنشطة الاقتصادية	2018/2017 *					
	جمله	%	خاص	%	عام	%
الزراعة والغابات والصيد	498,098.20	11.49	497,734.30	11.48	363.90	0.01
الاستخراجات:	479,294.90	11.06	114,482.70	2.64	364,812.20	8.42
أ) البترول الخام	198,545.30	4.58	27,824.60	0.64	170,720.70	3.94
ب)الغاز	224,835.90	5.19	33,588.50	0.78	191,247.40	4.41
ج) استخراجات أخرى	55,913.70	1.29	53,069.60	1.22	2,844.10	0.07
الصناعات التحويلية:	722,405.80	16.67	508,776.10	11.74	213,629.70	4.93
أ) تكرير البترول	167,285.20	3.86	8,631.60	0.20	158,653.60	3.66
ب) تحويلية أخرى	555,120.60	12.81	500,144.50	11.54	54,976.10	1.27
الكهرباء	73,743.10	1.70	9,775.70	0.23	63,967.40	1.48
المياه والصرف واعادة الدوران	24,958.50	0.58	2,647.30	0.06	22,311.20	0.51
تشييد وبناء	256,416.30	5.92	231,592.60	5.34	24,823.70	0.57
النقل والتخزين	201,684.60	4.65	164,582.80	3.80	37,101.80	0.86
الاتصالات	77,649.50	1.79	62,140.40	1.43	15,509.10	0.36
المعلومات	12,897.50	0.30	11,994.40	0.28	903.10	0.02
قناة السويس	97,096.90	2.24	0.00	0.00	97,096.90	2.24
تجارة الجملة والتجزئة	597,094.30	13.78	565,166.50	13.04	31,927.80	0.74
الوساطة المالية والانشطة المساعدة	166,290.50	3.84	66,126.50	1.53	100,164.00	2.31
التأمينات الاجتماعية والتأمين	32,996.40	0.76	7,884.00	0.18	25,112.40	0.58
المطاعم والفنادق	105,353.70	2.43	104,306.70	2.41	1,047.00	0.02
الانشطة العقارية:	451,782.50	10.42	447,288.50	10.32	4,494.00	0.10
أ) الملكية العقارية	322,393.80	7.44	321,790.50	7.42	603.30	0.01
ب) خدمات الاعمال	129,388.70	2.99	125,498.00	2.90	3,890.70	0.09
الحكومة العامة	319,470.60	7.37	0.00	0.00	319,470.60	7.37
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	216,664.60	5.00	211,020.20	4.87	5,644.40	0.13
أ) التعليم	80,014.00	1.85	80,014.00	1.85	0.00	0.00
ب) الصحه	98,673.60	2.28	93,753.40	2.16	4,920.20	0.11
ج) الخدمات الأخرى	37,977.00	0.88	37,252.80	0.86	724.20	0.02
الاجمالي العام	4,333,897.90	100.00	3,005,518.70	69.35	1,328,379.20	30.65

مايو 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

فذلكة في الاقتصاد السياسي واسأل نفسك يا لبيب!!

يبدو الأمر كما لو كان يحتاج إلى الإجابة على أصعب الأسئلة، أيهما أولا البيضة ولا الفرخة؟، هل الاستثمار في الخارج هو خاصية خاصة للرأسمالية المصرية؟ أم هو أحد النتائج الطبيعية لعولمة رأس المال وأنماط الاستثمار الجديدة؟ ام أن الامر يتعلق بالمؤسسة الحاكمة ومستواها؟ أم يتعلق بنمط تنظيم العلاقات الطبقية؟ أم بعدم توفر مستوى معقول من المشاركة والتبادلية داخل النخب المسيطرة؟ أم ماذا؟

ولذلك ليس هناك من بديل لمحاولة الإجابة عن هذه الأسئلة الهامة جدا الا ما اسميه بالفذلكة في الاقتصاد السياسي ، فذلكة تحاول تفسير ما جرى ويجرى ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل بمحاولة كشف الارتباط بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي ، فبلادنا في مرحلة مخاض طويل ممتد منذ ما يقرب من مائتين من الأعوام للانتقال من مجتمع إقطاعي ، مهما كان نوعه ، إلى مجتمع رأسمالي حديث وسط أوضاع دولية تنظر الى بلادنا باعتبارها جوهرة التاج أو رمانة الميزان في منطقتنا ، ودور خاص لشكل الحكم ليس انطلاقا من خاصية بيولوجية مصرية بل من الضرورات الاجتماعية لمجتمع في مرحلة تغيير ، مرحلة لا يغيب عنها الحراك الشعبي الحالم بالمستقبل والذي أثر تأثيرا كبيرا على مسار التطورات حتى وإن لم يتمكن من تحقيق كامل أحلامه.

ولذلك سأحاول تقديم تفسير لما حدث ويحدث محاولا، قدر الإمكان، الاعتماد على المعلومات الموثقة حتى لا أكون طرفا في المكلمة السائدة التي، حتى ولو اتفقت مع نتائجها، ليست إلا اقترابا عاطفيا يؤدى إلى فقدان القدرة على رؤية جدل التغيير وحدوده وافاقة، بما يترتب على ذلك من نتائج سياسية مهمة.

تفسيرا لا يعتمد على فلسفة وأنماط الاقتصاد السياسي النظرية، بل على الوقائع على الأرض لأنها الاقتراب الحقيقي لأي تفسير يمكن قبوله أو حتى الاختلاف معه.

فبرغم ترحيب الرأسمالية المصرية بحركة 23 يوليو، في بدايتها، لأنها كانت تشكل المخرج من حركة شعبية عارمة تبنت الكفاح المسلح ضد الاحتلال وكانت مظاهراتها تطالب بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي كان يشكل خطرا حقيقيا وداهما على استمرار مصالحها خصوصا مع تصاعد نفوذ تيار الديمقراطية الثورية ونجاحه للمرة الأولى في الوصول إلى عضوية البرلمان.

ولكن هذا الترحيب كان مشوبا بالحذر، حذر لأن القادة الجدد اختاروا طريقة تطبيق الإصلاح الزراعي وحدوده بطريقة أوسع وبدون تدرج اختلافا مع كافة النقاشات التي كانت دائرة منذ النصف الثاني من الاربعينيات، رغم اتفاق الجميع على ضرورته بما فيها القوى العظمى، أي الولايات المتحدة وبريطانيا ، ولكن هذا الحذر كان ناشئا من الترابط العضوي بين كبار ملاك الأرض وبين الرأسمالية ، فالرأسمالية المصرية الحديثة نشأت من كبار ملاك الأرض وليس في صراع معهم مثلما حدث في البلدان الاوربية حيث مثل كبار ملاك الأرض هناك نمطا اقطاعيا مانعا للنمو الرأسمالي الذي نشأ في المدن

ويبدو ان الرأسمالية المصرية كانت تطمح لأن تسلم لها السلطة أو على الأقل ان تدار بشكل قاطع لصالحها، نظرة ما زالت سائدة وسط قطاعات من هذه الرأسمالية حتى الان، نظرة تختلط فيها الأوهام بالمصالح الضيقة المباشرة وتخلو من اتساع الأفق اللازم لإدراك المخاطر الكامنة وسط وضع دولي خطير.

وبرغم هذا الحذر فان الرأسمالية المصرية شاركت مع الدولة في بعض المشاريع الكبرى مثل مصنع الحديد والصلب بحلوان الذي وقعت عقودها الأولى سنة 1954 بالاشتراك مع عبود باشا.

الا ان التطورات السياسية اللاحقة فاقمت من هذا الحذر، فمنذ عام 1954 بدأت في التشكل ملامح الحكم البونابرتي وصاحبها تزايد النفوذ السياسي للبونابرتية مع صفقة السلاح الروسية ثم مع تأميم قناة السويس وتماسك سياسة الدولة في الحياد الإيجابي والعداء للاستعمار وتعاظم التأييد الشعبي، خصوصا مع التطورات اللاحقة بعد 1956 حيث بدأت محاولات الاحتواء الأمريكي.

إلا أن هذه الفترة لم تشهد ظاهرة الاستثمار في الخارج، في حدود علمي، ما عدا أن كان هناك تهريبا لرأس المال إلى الخارج، إلا أن الأمر المؤكد هو قلق الرأسمالية المصرية الخاصة من تعاظم دور الدولة، خصوصا بعد تأميم المصالح الأجنبية وإنشاء المؤسسة الاقتصادية واحتفاظ الدولة بملكيتها، ومن سياساتها التصادمية مع القوى العالمية، الأمر الذي أسفر عما اصطلح على تسميته بالعكوف عن الاستثمار.

وإذا كان هذا في تقديري الملامح الأساسية للجزء الأول من صعود رأسمالية الدولة، حتى حركة التأميم الكبرى في ستينات القرن الماضي، فإنه مع التغييرات في السياسات الاقتصادية والسياسية في أعقاب حرب 1973، وبقيادة الدولة نفسها، فان الامر احتاج الى زمن طويل لتحقيق التراكم اللازم سواء بشكل منفصل ام بالشراكة مع رأس المال العربي على وجه الخصوص.

وبرغم حالة الفوضى الاقتصادية وفساد عمليات تمليك الأراضي وظهور رأسماليين من نوع مستوردي الفراخ الأمهات، وخد بالك من اسكندرية يا رشاد، أي توفيق عبد الحي ورشاد عثمان وأمثالهم، فإن البدايات الأولى الحقيقية لنمو الرأسمالية الخاصة كانت في فترة الثمانينات، لكن هذه المرة من أوساط كبار التجار والمقاولين ومن بعض ممثلو رأس مال الدولة، حيث تأسست اوراسكوم والسويدي والبدايات الأولى لتحول تجار الحديد إلى التصنيع.

لقد استمر شكل الحكم البونابرتي حتى بداية القرن الواحد والعشرين ولم يصاحبه بشكل ملحوظ ظاهرة قيام الرأسمالية الخاصة بتصدير رأس المال الى الخارج وقد يعود ذلك ليس فقط نتيجة استمرار الثقة في النظام الحاكم، بل أيضا لصغر حجم التراكم المتحقق.

ومع تغيير شكل الحكم التدريجي من الشكل البونابرتي الى تحكم قلة صغيرة وانقراض وسائل التشاور الغير رسمية او حتى الرسمية داخل مؤسسات الحزب الحاكم مع بداية ظهور الوريث وتزايد نفوذه السياسي وتحلق مجموعات صغيرة من الرأسماليين حوله فإن الحذر من الاستثمار تزايد داخل الرأسمالية الخاصة الكبيرة الغير مرتبطة بشكل مباشر مع الوريث، وأسفر كذلك ازدياد النشاط الشعبي الى مزيدا من الحذر، الأمر الذي يفسر البدايات الأولى للاستثمار خارج البلاد، سواء بتغيير ونقل الملكية الى شركات جنسيتها أوروبية، ولكنها تعود لنفس الملاك المصريين أو بتوسع الاستثمار بالخارج بواسطة شركات أبقت على شركاتها الأم في مصر مثل السويدي والنساجون الشرقيون .

وإذا كان ما سبق يفسر الى حد بعيد سياسات الرأسمالية الخاصة في الاستثمار فانة لا يختصرها، فالسوق الداخلي كان وما زال صغيرا مقارنة بأسواق الدول الرأسمالية الأكثر تقدما وهو ما يشكل عائقا أمام مزيدا من الاستثمار إلا إذا نجحت الاستثمارات الجديدة في فتح أسواق جديدة أو أن تتم توسعة السوق الداخلي بمزيد من استثمارات الدولة في البنية الأساسية أوفى تعديل توزيع الناتج القومي بما يسمح بزيادة الاستهلاك الخاص، وبعض هذه الإجراءات تتناقض مع المصالح المباشرة الضيقة للرأسمالية الخاصة.

ومع تناقص دور الدولة الاقتصادي فإن الأمر قاد الى أزمة اجتماعية كبرى تفجرت في 2011 ساهمت فيها بعض مؤسسات الدولة البيروقراطية وبعض قطاعات الرأسمال الخاص وجموع الشعب غير المنظم.

لقد استقر نمط جديد للاستثمار الخاص منذ ما قبل 2011 ومازال سائدا لدى بعض قطاعات الرأسمال الخاص، واقع يتطور ولا يمكن عكسه إلا بتوفر ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة تشكل المناخ اللازم للاستثمار داخل البلاد وهو امر يحتاج الى وقت طويل.

أن التطورات اللاحقة بعد 2014 التي قادت الدولة إلى الاستثمار المباشر بمعدلات سريعة والى استعادة الدولة لجزء لا يستهان به من قوتها السياسية والاقتصادية ومن نفوذها الجماهيري أثارت قلق بعض قطاعات الرأسمال الخاص وبالذات الأكثر ارتباطا واستثمارا بالخارج رغم أن الدولة تقدم مميزات كبيرة للرأسمالية الخاصة ، بانخفاض معدل الضرائب بحيث يصل الآن إلى 25% وهو معدل منخفض عالميا ، كما أن الحد الأدنى للأجور لا يطبق على القطاع الخاص ومازالت الحركة النقابية تعانى من القوانين المقيدة لحريتها ، وفوق وقبل هذا فإن الدولة تطرح المشاركة وتلح عليها ولكن وفق خطتها الأمر الذي تحقق جزئيا في بعض القطاعات والأنشطة مثل تكرير البترول ، مصفاة مسطرد بقيادة شركة القلعة ، وتوليد الكهرباء من الطاقة الجديدة والمتجددة في بنبان والزعفرانة ومجمع البتروكيماويات الجديد بالسويس ، شركة التحرير بقيادة شركة كربون المنبثقة من النساجون الشرقيون ، ولكن هذه الاستثمارات تعتبرها الدولة غير كافية.

يبقى أن أشير أن ثبات السياسات الاقتصادية وخلق وضع مؤسسي للعلاقات بين الطبقات وتشارك في اتخاذ القرارات بين رأسمالية الدولة وبين الرأسمال الخاص رهن بتحقيق انجاز مهمات النمو الرأسمالي والانتقال الى مجتمع رأسمالي متقدم وعندها وعندها فقط يمكن الحديث عن تغيير شكل الحكم، أما قبل ذلك ومع استمرار مرحلة التحول الطويلة والمتعسرة وسط ظروف دولية غير ملائمة، وستستمر غير ملائمة، ليس لأن هناك مؤامرة مزعومة، ولكن لان موقع بلادنا وتأثيرها يجعلها دائما هدفا لمحاولات التأثير عليها من القوى العظمى والإقليمية.

ولكن هل هناك تصور مختلف تتبناه قوى اجتماعية وسياسية تستطيع التأثير على مسار التطور؟؟

اسأل نفسك يا لبيب، خلص الكلام!!

يونيو 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

ميلودراما الحديد والصلب وعدو البشر

بالقطع فان عدو البشر هو كاتب هذا التعليق، واقصد بعدو البشر شخصية بطل مسرحية موليير الشهيرة بسبب صراحته المطلقة وإطلاق آرائه بدون الاهتمام لقواعد الأدب والمجاملة والعادات المجتمعية في المجتمع، هكذا سأعلق على ميلودراما شركة الحديد والصلب.

لقد اثار البدء في تصفية شركة الحديد والصلب المصرية شجونا واحزانا ميلودرامية، بالذات بين أبناء جيلي الأكثر خبرة بالأحلام وبالمعارك الوطنية من اجل التقدم والاستقلال، التي يمثل السد العالي وشركة الحديد والصلب علامات بارزة عليهما.

ولقد استخدمت تعبير " ميلودراما " بشكل مقصود ودقيق لان ردود الأفعال غلب عليها الانفعال العاطفي وأحيانا مصحوبا بانفعال اكتئابي واضح، حتى بين أصدقاء عقلانيين من أصحاب التفكير العلمي القاطع، فامتد تأثير هذا المناخ الى " عدو البشر" ذاته، ولكن ليس تأثرا بتصفية الحديد والصلب نفسها، ولكن لإدراكه انه كان " بيأذن في مالطة "، وان كتاباته وصياحة باننا في زمن مختلف عما كان قبل عام 2011 لا تجد من يفهمها فهما واضحا حتى ولو كان مختلفا معها.

لقد تابعت النقاشات الدائرة حول مجمع الحديد والصلب داخل مجلس النواب وخارجة وللأسف الشديد اشعر بالاسى لان النقاشات منحصرة في الحيز الضيق لمجمع الصلب في حلوان ولا تنظر إلى واقع صناعة الصلب في البلاد، الأمر الذي فتح الباب للمزايدات والبحث عن الشعبية الكاذبة التي لن ينتج عنها شيء حقيقي، بل وقاد قوى اجتماعية وسياسية لا يمكن الشك في وطنيتها واخلاصها الى تبنى مواقف شديدة الضرر لمستقبلها السياسي وللمصلحة الوطنية ذاتها!

فهل تصفية الحديد والصلب هو امتداد لما يعتقد البعض من تصفية لركن هام من الصناعة الوطنية؟ وهل سينعكس ذلك على قطاعات اقتصادية أخرى بحكم التأثير الكبير لصناعة الصلب؟ وهل هي مؤامرة على الاستقلال الوطني تقودها قوى اقتصادية واجتماعية طفيلية؟ وهل هي سياسة معادية للصناعة يقودها من قبورهم رواد الخصخصة والفساد؟

وفى الحقيقة فان تعليق عدو البشر يشمل جانبين، الجانب الأول منهما يتعلق بالتأثيرات الاقتصادية لأغلاق وتصفية شركة الحديد والصلب والثاني منهما يتعلق بحقوق وتعويضات العمالة شاملة الخدمات الاجتماعية التي تقدم لهم.

ولكي نصل الى تقييم دقيق فلابد من التعرف التفصيلي على أوضاع صناعة الصلب بالبلاد، تعرف لا يتوقف على الطاقات الإنتاجية ودرجة تنوع المنتجات ومدى عمق الصناعة نفسها، ولكن الى القوى الاجتماعية المرتبطة بها، أي رأسمالية الدولة والراس مال الخاص.

صناعة الصلب في البلاد

ولنعود الى تقرير اتحاد الصناعات الذي يقدم مختصرا مفيدا لتطور صناعة الصلب في البلاد، فتتحدث مقدمة التقرير

"بدأت صناعة الحديد والصلب في مصر في الأربعينات بشركات خاصة بهدف استغلال الخردة من مخلفات الحرب العالمية الثانية بصهرها بأفران تعمل بالوقود السائل ثم صبها يدويا في قوالب ودرفتها إلي حديد تسليح

وكان ذلك بشركات الدلتا والأهلية والنحاس. والتي شهدت فيما بعد تطويرا متلاحقا بإدخال أفران الصهر بالقوس الكهربي ووحدات الصب المستمر.

في نهاية الخمسينات، أنشأ بحلوان أول مصنع متكامل باستخدام تكنولوجيا الأفران العالية وبمعدات من ألمانيا لصهر خامات الحديد المستخرجة من أسوان (منخفضة الجودة وعالية الشوائب) مع فحم الكوك المستورد إلى زهر سائل ومن ثم صبها يدويا وتشغيلها إلى منتجات صلب نهائي. وقد شهدت الشركة العديد من مراحل الإضافة والتطوير أهمها إنشاء مجمع الصلب الذي بدأ إنتاجه عام 1972 باستخدام نفس تكنولوجيا الأفران العالية بمعدات روسية حيث بلغت الطاقة الإنتاجية مليون طن سنويا من كافة الأشكال الطولية والمسطحة للصلب.

في بداية الثمانينات أسست شركة أخرى بالدخيلة بالإسكندرية مشاركة مع اليابان تعتمد على تكنولوجيا جديدة لإنتاج الصلب من اختزال نوعيات عالية الجودة من خامات الحديد الاستخراجية المستوردة وباستـــخدام الغاز الطبيعي (بدلا من الفحم) وتحويلها إلي حديـــــــد إسفنجي (تصل نسبة الحديد به إلى 90%) ثم بعد ذلك صهرها بأفران كهربائية وصبها وتشكيلها إلى منتجات نهائية، وبدأت الشركة إنتاجها عام 1986 بطاقة تصميمية 800 ألف طن من حديد التسليح. شهدت الشركة بعد ذلك العديد من خطوات ومراحل التطوير بإضافة خطوط جديدة ورفع طاقات حتى بلغت الطاقة الحالية من حديد التسليح الى 1.8 مليون طن وإنتاج مسطحات بتقنية البلاطات الرقيقة بطاقة 1.1 مليون طن.

خلال الأعوام التالية شهد قطاع الصلب نموا مطردا متناسبا مع التطورات الاقتصادية وخطط التنمية زيادة إنشاءات البنية الأساسية في كافة المرافق والتي تعتمد على حديد التسليح حيث وصل الاستيراد من حديد التسليح خلال فترة الثمانينات وأوائل التسعينيات إلى حوالي 1.5 مليون طن في السنة. لذلك اتجه العديد من المستثمرين إلى اقتحام صناعة الصلب بدأ من مشروعات الدرفلة باستخدام عروق مستوردة ثم التطور بإضافة وحدات صهر وشركات لإنتاج العروق وإنتاج ودرفلة المسطحات سواء للسوق المحلى أو للتصدير. "انتهى.

اذن لقد أسفر الامر في بداية الثمانينات عن استمرار سيادة رأسمالية الدولة في قطاع الصلب لامتلاكها شركة الحديد والصلب المصرية بطاقة إنتاجية اسمية 1.2 مليون طن (لم تبلغها ابدا) وشركة الدلتا للصلب بطاقة إنتاجية 50 ألف طن، والعديد من المصانع الخاصة للدرفلة التي كانت تعتمد، الى حد بعيد، على شراء منتجات الشركتين لإنتاج حديد التسليح وبعض القطاعات الصغيرة.

وبرغم تبنى الدولة لسياسات ما سمى بالانفتاح الاقتصادي فان المقتضيات الاجتماعية والسياسية دفعت الدولة نفسها الى انشاء شركة الدخيلة للصلب (لاحقا شركة عز الدخيلة) بالاشتراك مع اليابان بالاعتماد على الخام المستورد، حيث تبلغ طاقتها الكلية الان 2.9 مليون طن وتنتج كافة أنواع المنتجات (أي مرتين ونصف انتاج الحديد والصلب المصرية تقريبا)، وان كانت الملكية قد تغيرت مع تسارع عمليات الخصخصة في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرون حيث تبلغ نسبة ملكية مؤسسات الدولة، الان، ما قيمته 46.%

لقد أسفر الامر عن تسارع استثمارات القطاع الخاص بواسطة تجار الحديد وأصحاب مصانع الدرفلة الصغيرة مثل الجارح وعز والمراكبي استجابة لزيادة الطلب المحلى برغم وجود الحديد والصلب المصرية التي تجاوز الطلب المحلى طاقتها بأبعاد كبيرة، هذا التسارع الملحوظ في العشرة سنوات الأخيرة من القرن العشرون، وارتبط هذا التسارع بتعميق التصنيع بالوصول الى انشاء المصانع المتكاملة وشبة المتكاملة وليس الدرفلة فقط، كما سيأتي لاحقا.

ويحدث تطور جديد وملحوظ بتأسيس شركة حديد المصريين (أبو هشيمة) بمساهمة أساسية لراس المال العربي في بداية القرن الواحد والعشرون وتبلغ طاقتها الإنتاجية الحالية 3.37 مليون طن، أي حوالي ثلاثة اضعاف الطاقة الإنتاجية الاسمية للحديد والصلب المصرية.

ويستمر التوسع وازدياد الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص، حتى الان، لتبلغ الطاقة الإنتاجية الاسمية لحديد التسليح ما مقداره 15 مليون طن، في نفس الوقت التي تتزايد فيه الطاقات الإنتاجية لكافة أنواع المنتجات التي كانت حكرا على شركة الحديد والصلب المصرية، وتتناقص أهميتها النسبية الى ما يقل عن 7% من الطاقة الإنتاجية الكلية إذا افترضنا استعادتها لطاقتها الاسمية وعدم تصفيتها.

تناقضات النمو وصراع المصالح

لا يمكن فهم تناقضات وصراع المصالح داخل قطاع الصلب دون التعرض للأساليب الإنتاجية والارتباط بالأسواق المحلية والدولية وبكفاءة استخدام الموارد اللازمة (الكهرباء والفحم والغاز والعمالة وخام الحديد ومدى توفر خردة الحديد) وبمدى احتكار المصادر اللازمة للعمليات الإنتاجية ثم بنوع الملكية (راس مال الدولة ام راس مال خاص) وأخيرا بالطابع السياسي لسلطة الدولة ودورها في الإنتاج وفى التحكم في السوق.

الأساليب الإنتاجية

تنقسم صناعة وتجارة الصلب في البلاد الى اقسام يمكن تميزها والتعرف على علاقتها بالعناصر السابق الإشارة اليها.

فالقسم الأول هو ما يسمى بالمصانع المتكاملة وهي المصانع التي تبدأ فيها العملية الإنتاجية باستخدام خام الحديد سواء اكان في هيئة مكورات وتبلغ نسبة تركيز الحديد به اعلى قليلا من 50% بالنسبة للخام المحلى وتصل الى 69% للخام المستورد، ام في هيئة حديد إسفنجي، أي خام معالج لرفع نسبة الحديد به الى 90%، ومعظم المصانع المحلية تستخدم مكورات الحديد .

ومصنع شركة الحديد والصلب المصرية يستخدم المصادر المحلية وتحتكر كل مناجم الحيد بالبلاد، قبل التقسم الحديث للشركة بالإبقاء على المناجم بملكية الدولة وتصفية المصنع، اما باقي المصانع العائدة لراس المال الخاص وهى عز الدخيلة والسويس للصلب(الجارحي سابقا) و المصرية الأمريكية للصلب بالسادات و عز – السويس، والجدير بالذكر ان شركة الحديد والصلب المصرية هي الشركة الوحيدة التي تستخدم تكنولوجيا الافران العالية وتحتاج الى فحم الكوك لإكمال عملية اختزال الخام ، اما باقي الشركات فهي تستخدم تكنولوجيا الاختزال المباشر باستخدام الغاز الطبيعي ، وكلا من الاسلوبين منتشرين عالميا وان كانت تكنولوجيا الافران العالية هي الأكثر انتشارا.

وتوثر نسبة تركيز الخام تأثيرا كبيرا على الكفاءة الاقتصادية بتوفير المواد اللازمة للإنتاج مثل الكهرباء والغاز والعمالة، ولذلك فان صناعة الصلب الحديثة تتطلب نسبة لتركيز الخام لا تقل عن 62% حتى تكون اقتصادية وقادرة على المنافسة، وهى احدى مشكلات شركة الحديد والصلب المصرية التي لم تحاول رفع نسبة تركيز الخام ، وان كانت التجارب تتم الان ، بعد تصفية الشركة ، لرفع تركيز الخام وانهاء احتكار شركة الحيد والصلب للمناجم يفتح الباب للشركات المتكاملة لاستخدام الخام المصري سواء بشكل وحيد أذا تم رفع نسبة تركيزه الى المستوى المطلوب أم بخلطة بالخام المستورد اذا تم الوصول الى نسبة تركيز اقل.

والقسم الثاني هو المصانع شبة المتكملة وهي تستخدم خردة الحديد او الحديد الإسفنجي كمادة خام ومنها المصانع وجميعها تعود لراس المال الخاص ماعدا شركة الدلتا وأبو زعبل للصلب العائدتين للدولة بعد تكهين مصنع الدلتا القديم وانشاء مصنع جديد يرفع الطاقة الإنتاجية من 50 ألف طن الى 500 ألف طن.

والمصانع شبة المتكاملة هي الدلتا للصلب (عائدة للدولة) ومصر للصلب و المراكبي للصلب و مجموعة حديد المصريين (أبو هشيمة) ثم شركة أبو زعبل (عائدة للدولة) ذات الطاقة الإنتاجية الصغيرة (60 الف طن).

والقسم الثالث هو مصانع الدرفلة والتي تقوم بشراء عروق الصلب من مصدر محلى أو مستورد ودرفلتها إلى حديد التسليح ،وعددها كبير يصل الي 28 شركة وأكبرها العز للصلب بالعاشر، الدولية للصلب بالسادات مجموعة الجارحي للدرفلة و الجيوشي للصلب و استار أجيبت و العلا و اليكو السويس يعمل بعضها بنسبة استغلال محدودة للطاقة الاسمية لأسباب اقتصادية وتمويلية، وتبلغ الطاقات المتاحة لتلك المصانع حوالي 5 مليون طن سنويا من حديد التسليح ، وكما هو واضح فان بعضها يتنمى لمصانع متكاملة ، ويجب الإشارة كذلك ان المصانع المتكاملة وشبة المتكاملة تقوم بعمليات الدرفلة داخل مصانعها.

أن التناقضات داخل قطاع الصلب تتراوح بين الحصول على الخام بنسبة تركيز مطلوبة ام بالحصول على البليت اللازم لعمليات الدرفلة لعدم قدرة او رغبة الشركات الكبيرة المتكاملة وشبة المتكاملة على تزويد مصانع الدرفلة باحتياجاتها.

وتتزايد التناقضات مع تجار الحديد اللذين يستوردون المنتجات النهائية وبالذات حديد التسليح بالسعار تنافسية الامر الذي دفع الدولة لفرض رسوم اغراق بمقدار 15% على البليت لحماية الشركات المتكاملة وشبة المتكاملة و25% على حيد التسليح لحماية كامل القطاع الإنتاجي.

رأسمالية الدولة أم الرأسمال الخاص

ان وضع الصناعة حتى 2011 كان توسع الرأسمال الخاص سواء بشراء أنصبة كبيرة من مصانع الدولة (الدخيلة) أم بالتوسع الذاتي، مصحوبا بانهيار القدرة الإنتاجية لرأسمالية الدولة بمصانعها، شركتي الحديد ولصلب والدلتا، الا ان التوسع اللاحق كان مصحوبا بتغيرات كبرى بعودة رأسمالية الدولة بقوة الى قطاع الصلب.

فقد قامت الدولة بإعادة انشاء شركة الدلتا للصلب بطاقة عشرة أمثال الطاقة الإنتاجية القديمة (500 الف طن) وان كانت التقارير الصحفية تتحدث عن اقتصار الإنتاج على البليت ، ويبقى التساؤل عن وجود أولوية لتوريدها لمصانع بعينها وهو ما يطرح التطور الهام الاخر ، فلقد قام جهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة بشراء حصة الشريك الأجنبي البالغة 83% في شركة حديد المصريين (أبو هشيمة) ذات الطاقة الإنتاجية 3.37 مليون طن سنويا ، وشراء حصة الجارحي بشركة السويس للصلب البالغة 87% ذات الطاقة الإنتاجية 2 مليون طن(قبل التوسعات الأخيرة) وقامت بزيادة طاقتها الإنتاجية.

أن هذه التطورات تؤكد ما ذهبت الية سابقا حول عودة رأسمالية الدولة بقوة الى القطاعات الإنتاجية وهو نفس ما حدث في قطاع صناعة الاسمنت.

لقد أصبحت الطاقة الإنتاجية للدولة تقترب من ان تكون المنتج الأول للحديد والصلب للبلاد إذا اخذنا في الاعتبار نسبة 46% من انتاج مصنع عز الدخيلة للصلب التي تبلغ طاقته الإنتاجية 2.9 مليون طن من من أصل 7 مليون طن الطاقة الاجمالية لمجموعة حديد عز، والدلتا للصلب وشركة السويس للصلب وشركة حديد المصريين.

ميلودراما تصفية شركة الحديد والصلب

أن الحقائق السابقة تؤكد عدم صحة الميلودراما المصاحبة لتصفية الحديد والصلب ، فالدولة لا تعادى الصناعة بل تتوسع فيها باستثماراتها ، واغلاق الحديد والصلب لن ينتج عنة تأثيرات كبيرة او حتى صغيرة على صناعة الصلب لصغر طاقته الإنتاجية مقارنة بالحجم الوطني الكلى للإنتاج ام حتى بطبيعة المنتجات نفسها حيث تنتجها

المصانع الأخرى ، الا انها تعكس دراما حقيقية لأنها تخلو من النظرة الشاملة لصناعة الصلب سواء بتعميق التصنيع ام بحل الاختناقات وبتقليل الاعتماد على الخارج سواء على صعيد الحديد الخام ام على صعيد توفير البليت.

أن نظرة الدولة الى شركة الحديد والصلب المصرية هي نظرة قاصرة لأنها تنظر الية من وجهة النظر المالية وليس من وجهة النظر الاقتصادية وعلاقته بالأوضاع الكلية لصناعة الحديد وبالاقتصاد القومي ، فبصرف النظر عن الاعتبارات الفنية لإمكانية تطوير شركة الحيد والصلب فان أوضاع صناعة الصلب بالبلاد تتطلب نظرة مختلفة لحل الاختناقات وتقليل التناقضات وتعميق التصنيع الامر الذى يقتضى ، عند الضرورة ، إعادة التأسيس من جيد بما يحقق المتطلبات السابق توضيحها مع إضافة مجالات جديدة يحتاجها الاقتصاد القومي بشدة ، أي صناعة السبائك المعدنية ، حيث يوجد في مصر مصنعين لإنتاج أنواع الصلب عالي الجودة والصلب السبائكي من الخردة وهو الشركة العربية للصلب المخصوص ووحدة لإنتاج الصلب المخصوص او السبائكي بشركة أبو زعبل للصناعات الهندسية ، وكلاهما ذو طاقة إنتاجية صغيرة ولكنهما شديدي الأهمية ليس فقط للاقتصاد الوطني بل أيضا لتلبية متطلبات الدفاع الوطني بتطوير صناعة الأسلحة ، وأن إعادة التأسيس توجه قامت به الدولة نفسها بإعادة تأسيس شركة الدلتا للصلب , شركات الغزل والنسيج ، وليس اقترابا مستحدثا.

وهو نفس الموقف الذي دعيت الية ولم يسمع له أحد، أي النظر الى المستقبل وليس التمسك بالماضي الذي انقضى ولن يعود.

ميلودراما عمالة شركة الحديد والصلب

ولعل الجانب الوحيد الميلودرامي في تصفية الحديد والصلب هو أوضاع العمالة وضرورة وصول التفاوض الحالي الى حلول مرضية حول مكافئات نهاية الخدمة ومستحقات صندوق الزمالة والمعاشات والتعويض المادي والتامين الصحي واستمرار الرواتب الى حين تنفيذ الاتفاق النهائي واستمرار تمتعهم بالسكن الذي توفره الشركة.

يونية 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية......

الأرقام لا تكذب، ولكن تتجمل!!

هل تكذب الأرقام؟ بالقطع لا تكذب فهي في النهاية أرقام تخلوا من التحسينات البلاغية، ولكن من الممكن لها أن تتجمل!!

وظاهرة تجمل الأرقام تظهر بشكل واضح في الدراسات الاقتصادية، فعندما نتوقف عند رقم ما، قد يقودنا ذلك إلى سوء تقدير بالغ لدلالاته، ولذلك من الأهمية بمكان دراسة الظاهرة بجميع أرقامها وعلاقتها الداخلية حتى لا نقع فريسة لتجمل الأرقام !!

وسأضرب مثلا من التعداد الاقتصادي الخامس الذى قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة وللإحصاء والذى تنتهى بياناته عام 2018 ، فبيانات الإحصاء توضح أن حوالى 29.72% من المنشآت لا تعمل بكامل طاقتها، أي 152,615 منشأة، منها 151,345 منشأة بالصناعات التحويلية، واذا علمنا أن العدد الكلى للمنشأت يبلغ 513,393 منها 509,295 بالصناعات التحويلية (جدول 21-1) ، وبرغم أن هذه الأرقام توضح أن هناك أزمة في الصناعات التحويلية ولكنها لا تكفى لتوضيحها وبيان تأثيرها ومداها ، فما الذى توضحه بيانات التعداد حول الصناعة التحويلية ؟

قيمة راس المال المستثمر 922 مليارا من أصل كلى 4044 مليارا(22.7%)

قيمة الإنتاج 1692 مليارا من أصل كلى 3877 مليارا(43.6%)

القيمة المضافة 640 مليارا من أصل 2030 مليارا(31.5%)

القيمة الصافية للأصول 438 مليارا من أصل 1980 مليارا(22%)

صافي التكوين الرأسمالي الثابت 153 مليارا من اصل 344 مليارا(44.4%)

فما الذي توضحه هذه الأرقام؟

اذا كانت قيمة راس المال المستثمر وقيمة الأصول تتراوح حول 22% فان القيمة المضافة تبلغ 31.5% وقيمة الإنتاج تبلغ 44.4%، وجميعها توضح أن قطاع الصناعات التحويلية في حال حسنة حيث يتجاوز نسبة كلا من قيمة الإنتاج والقيمة المضافة نسبة راس المال ونسبة قيمة الأصول بشكل واضح، فاين هي الأزمة؟

وللأسف الشديد فان البيانات لا تقدم بيانات تفصيلية عن الشركات التي لا تعمل بكامل طاقتها وقد يكون بعضها يحقق أرباحا والبعض قد يعانى من خسائر ولذلك فان الأرقام تتجمل هنا بشكل واضح نتيجة لاختلاف الدلات اذا اعتمدنا على احدها منفردا، الأمر الذى يستدعى مزيدا من البحث التخصصي والا وقعنا فريسة للديماغوجية والاستسهال، كما قدم التعداد أسباب عدم عمل هذه المنشآت بكامل طاقتها وهى تستدعى التوقف كثيرا حولها.

ويمتد الامر كذلك الى الحسابات القومية التي تقدمها وزارة التخطيط، لان الأساس الذى يتم طبقا له حساب الأرقام غير مقدم كجزء من الدراسة، وسأضرب مثال لكى يزداد الامر وضوحا، فنسبة مساهمة المال العام في الصناعة التحويلية كانت تتراوح حول 13 الى 16% عن السنوات من 2001 الى 2011 ثم تغيرت الأرقام

لتصبح حول الرقم 30% او اكثر قليلا بدءا من 2012 ، فما الذى تغيير ؟ تغيير لا يمكن الا ان يكون في منهجية الحساب لان التغيير كبير جدا ولا يمكن ان يتحقق في عام واحد.

أذن لابد من التدقيق في الأرقام ومقارنتها بمصادر أخرى لان من يهتم مثلى بالدلالات المتعلقة بمصالح الطبقات ودور شكل الحكم لابد له من التعرف الأكثر دقة، ولحسن الحظ هناك مصادر أخرى ومنها بيانات البورصة المصرية وبيانات وزارة قطاع الاعمال وبالذات عن الشركات المشتركة، وبيانات البنك المركزي ثم التقارير الدورية للبنك الدولي .

الأرقام في منتهى الأهمية لأنها تقدم التقديرات الكمية، ولكنها ليست كافية ابدا لتمكين الباحث من تقديم رؤية طبقية متماسكة عن علاقات الطبقات واتجاهات تطورها، فالأرقام لا تكذب، ولكنها تتجمل!!

يونية 2020
كيف تعمل الرأسمالية المصرية

فخامة التصريح الاقتصادي والطاقات العاطلة

ذهب مثلا تصريح المرحوم المهندس حسين صبور حول الشركات المتعثرة بانها 8 الاف شركة وهو مستثمر كبير وتولى العديد من المناصب الاقتصادية والإدارية العليا ومنها رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين. وترأس المجلس المصري الأمريكي المشرف على إنفاق المعونة العسكرية الأمريكية لمصر خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، والتي كانت تزيد على مليار دولار سنوياً ولو عددنا مناصبة لاكتفينا بها لأننا لن نجد مجالا لما نريد ان نذكره.

ولنختبر الان هذا التصريح الفخم من احد اكبر المدافعين عن اكتفاء الدولة بالدور التنظيمي للاقتصاد وتسليم الامر للقطاع الخاص كي يقوم بالمهمة! ، ولكن أي مهمة بالضبط ؟!

فما الذى يقدمه التعداد اقتصادي الخامس والصادر هذا العام والذى يقدم بيانات حتى عام 2018.

يبلغ العدد الكلى للمنشآت الاقتصادية 513393 منشاة وعدد المنشآت التي لا تعمل بكامل طاقتها يبلغ 152615 منشاة وهو رقم يبدو مهولا ولذلك يجب التوقف عند التفاصيل، فما هي؟

ولعلنا أولا يجب ان نتفق انه عند دراسة الاستثمارات الجديدة فان الحد الأدنى من استخدام الطاقة الإنتاجية الضامنة لنجاح واستمرار المشروع تبلغ حوالي 60% من طاقته الإنتاجية.

والان ما هو وضع هذه المنشآت؟

يعمل عدد 148894 منشاة بطاقة أكثر من 80% من طاقتها الكلية

ويعمل عدد 1966منشاة بطاقة بين 60 الى 80 % من طاقته الإنتاجية الكلية

ويعمل عدد 998 منشاة بطاقة من 40 الى 60% من طاقته الإنتاجية الكلية

ويعمل عدد 373 منشاة بطاقة من 20 الى 40% من طاقته الإنتاجية الكلية

ويعمل عدد 384 منشاة بطاقة اقل من 20% من طاقته الإنتاجية الكلية

أي ان العدد الحقيقي للمنشآت التي تعمل داخل حد عدم القدرة على تغطية مصاريفها وتصبح مهددة بالإفلاس يبلغ 1755 منشاة ولو اعتبرنا مجازا من يعمل بطاقة اقل من 80% فان العدد الإجمالي يبلغ 2753 منشاة.

والان ماهي أسباب عدم استخدام الطاقات الكاملة (وهو وهم اقتصادي كبير لا يحدث في أي اقتصاد في العالم)

الأسباب كالتالي

17.7 %نتيجة نقص العمالة المدربة

28.9 %نقص قطع الغيار والمواد الأولية

43.8 %المنافسة المحلية والأجنبية

61.6 %نقص التمويل

% 43.4لأسباب أخرى

ويجب ملاحظة ان العديد من المنشآت تعاني من تعدد الأسباب.

وللأسف الشديد فان التعداد الاقتصادي لا يقدم بيانات كافية لتحليل الظاهرة، أن كانت ظاهرة!!

يونيو 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

هل اختفت رأسمالية الدولة وهل عادت؟ - الجزء الأول حتى 2011

وهل هي اللهو الخفي!!

سؤال كبير ومحل خلاف، خلاف يبدأ من هل لدينا رأسمالية إنتاجية ام هي رأسمالية طفيلية، ام أن لدينا كلاهما بما يترتب على ذلك من نتائج سياسية يستنتجها البعض، وهل اقتصادنا اقتصاد ريعي تم تدمير طاقته الإنتاجية، وهل اختفت رأسمالية الدولة وهل عادت؟ أسئلة كثيرة تحتاج الى إجابات، إجابات يجب ان تقدم بدراسة الواقع والتدليل على النتائج وليس على الصعيد الاقتصاد السياسي النظري، فلدينا كتيب هام لصلاح العمر وسى عن الرأسمالية الطفيلية ودراسة نظرية مهمة للدكتور محمد مدحت مصطفى عن الريع، واتفق مع نتائج كلا من الدراستين، ولكن أن أوان تدعيمهما بدراسة عملية عن الوقائع على الأرض.

ولذلك دعيت وما زلت ادعو الى دراسة التغييرات الجارية بعقل بارد، بعيدا عن الانحيازيات العاطفية والمذهبية، لأني على قناعة اننا في مرحلة انتقالية شديدة الأهمية حيث الاحتمالات مفتوحة، ولدينا دروسا تاريخية في منتهى الأهمية نتيجة العجز عن تحليل التغييرات الصغيرة المتراكمة التي من الممكن ان تؤدى الى واقع جديد ليس بالضرورة حتميا.

في البداية لابد من تحديد ماهية رأسمالية الدولة حتى لا يختلط الحابل بالنابل، فرأسمالية الدولة تعنى ان تصبح الدولة رأسماليا بشكل مباشر، أي صاحبة راس مال، وهي ظاهرة عامة في كل البلاد الرأسمالية، أي كل العالم، ولكن الدولة الرأسمالية لا تعنى شكل معين من الحكم، فالدولة الرأسمالية في الدول الغربية لها شكل للحكم يختلف عن شكل الحكم في الصين او روسيا او فيتنام، فلا يوجد تلازم بين الدولة الرأسمالية وشكلا معينا للحكم.

ولكن الدولة الرأسمالية في البلدان المتخلفة قد، وأكرر قد، يترتب على قيامها بالاستثمار المباشر نشؤ طبقة اجتماعية انتقالية جديدة، اصطلح على تسميتها بالرأسمالية البيروقراطية، مستندة على جهاز الدولة، ولكنها ليست الجهاز نفسه، ولا يترتب على مثل هذا النشؤ تبنى سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة، فلا يوجد لوزم ما يلزم، بل الامر رهن بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومسار التطور الفعلي، ومع هذا يجب النظر الى تأثيرات شكل الحكم والدور المركزي الذي تلعبه الدولة في البلدان المتخلفة.

الان ما هو النشاط الذي يجب اعتباره نشاطا رأسماليا؟ أن النظرة القديمة الشائعة أن قطاع رأسمالية الدولة هو ما سمى بقطاع الاعمال العام او بالقطاع العام هي نظرة قاصرة ، فالقطاعات الرأسمالية ، مهما كان المالك ، هي قطاعات خالقة للقيمة المضافة وليست مستهلكة لها ، ولذلك فالرأسمالية لا توجد فقط في الصناعة التحويلية او في الزراعة بل أيضا في توليد وتوزيع الكهرباء وفى النقل بكافة أشكاله وفى الصناعات الاستخراجية و قطاع الاتصالات والمعلومات ومعالجة المياه ولكنها ليست في قطاعات الخدمات مثل التعليم والصحة ، هذا بصرف النظر عن الطريقة المستخدمة في حسابات القيمة المضافة التي تقوم بها أجهزة الدولة حيث يتم ، في تقديري ، إضافة قيمة مضافة ليست كذلك بل هي نفقات تأدية الخدمات وهى في حقيقتها استهلاك لجزء من القيمة المضافة المتولدة في المجالات الإنتاجية.

ولذلك يجب التحرر من النظرة القديمة ونموذجها، لأنه لا يوجد نموذج معين لرأسمالية الدولة، الامر الذي يستدعى البحث الدقيق عن استثمارات الدولة تحت كل " كومة قش."

ولان التحرر من المنطق القديم يتطلب متابعة كافة الاستثمارات التي تقوم بها أجهزة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية ومن الضرورة ان يتضمن ذلك الأموال التي تتحكم في كيفية التصرف بها الدولة برغم انها ليست أموال الدولة من الناحية القانونية مثل أموال المعاشات.

ولذلك سنتتبع مساهمات البنوك وشركات التامين المملوكين للدولة وهيئات المعاشات وهيئة الأوقاف ووزارة المالية وشركات القطاع العام وقطاع الاعمال العام ونعتبرها جزءا من استثمارات الدولة.

ولعل من الأهمية بمكان التوقف حول استثمارات القوات المسلحة، حيث اعتبرها جزءا من استثمارات الدولة المصرية بصرف النظر عن التأييد او عدم التأييد انطلاقا من اعتبارات سياسية، فهي في النهاية استثمارات للدولة بصرف النظر عن النتائج السياسية، وحدود هذا القطاع هي استثمارات جهاز الخدمة الوطنية ولا تشمل ويجب الا تشمل استثمارات وزارة الإنتاج الحربي او الهيئة العربية للتصنيع لانهما مؤسسات مدنية حتى ولو كان جزءا من انتاجهما مخصص للأغراض العسكرية .

وسيتم اختبار الاستنتاجات الأولية التي توصلت اليها حول وجود تغيير بعد 2014 عما قبل 2011، وهو استنتاج انا لست عبدا له، لأني اعتقد في صحة مقولة المجرم الزنيم موسى ديان حيث سأل أين تليفون الاستسلام القادم من القاهرة الذي تنتظره، وحرب الاستنزاف دائرة على أشدها، فأجاب غيرت رأى فانا لست " حمارا "، وبالقطع فانا اقل حموريه من هذا الزنيم!

ولذلك سيتم مراجعة البيانات المتوفرة على موقع البورصة المصرية وموقع وزارة قطاع الاعمال العام وموقع وزارة الكهرباء وموقع وزارة البترول والثروة المعدنية وموقع جهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة وموقع وزارة الري وموقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وبعض مواقع الشركات الكبيرة ، وللأسف الشديد وبرغم تعدد المواقع فان الكثير من المعلومات مازال ناقصا وبالذات بيانات كاملة عن الشركات المشتركة بين الدولة والراس مال الخاص ، ولكن ما توفر من معلومات يكفى لبيان تغييرات نمط الاستثمار والتوجهات الحالية والماضية منذ تبنى السياسات الاقتصادية الجديدة في اعقاب حرب 1973 وحتى الان.

ولعلة من الضروري الإشارة الى ان البيانات لن تستخدم كاملة نتيجة لطبيعة هذا المقال ومكانة، بل فقط البيانات اللازمة لسلامة الاستنتاج، ولكنها متوفرة في هيئة مجمعة ومتاحة لكل من يطلبها عن طيب خاطر.

فعدد شركات قطاع الاعمال العام والقطاع العام يبلغ الان 1536 شركة (التعداد الاقتصادي)، ويبلغ عدد الشركات قبل 1960 عدد 439 شركة واستمر العدد في التزايد ليبلغ عدد الشركات الإضافية عن السنوات 1960 الى 1965 عدد 452 ثم تبدأ اعداد الشركات الجديدة في التناقص الى ان تصل الى شركة واحدة سنة 201 .6

ولعل من الواجب التوقف عند بيانات شركات الصناعة التحويلية، الأكثر أهمية والاعلى إنتاجية، فعدد الشركات الحالية يبلغ 297 شركة وكانت سنوات بداية النشاط موزعة طبقا للنمط السابق، فعدد الشركات قبل 1960 كان 73 شركة ويضاف إليهم عدد 94 عن الفترة من 1960 الى 1965 ثم تبدأ اعداد الشركات الجديدة في التناقص لتبلغ عدد 7 شركات عن الفترة من 2005 الى 2010 وبعدها لا توجد شركات جديدة.

فهل توقفت الدولة عن تأسيس شركات جديدة؟ أم أن نمط الاستثمار قد تغيير بحيث أصبحت مساهمات واستثمارات الدولة شبيهة باللهو الخفي، وأين نستطيع أن نجد هذه الاستثمارات؟

فلنبحث في الشركات المشتركة، وبياناتها توجد في موقعين، موقع وزارة قطاع الاعمال وموقع البورصة، ولكن هذه البيانات ليست كافية، فوزارة قطاع الاعمال تقدم بيانات الشركات التي تساهم فيها شركاتها وموقع البورصة يقدم الشركات المسجلة بها، ولكن قد يوجد العديد من الشركات غير المسجلة في البورصة او لا يساهم فيها شركات قطاع الاعمال العام، ويعتقد ان عددها الإجمالي فوق 600 شركة، المهم ما هو عدد الشركات المشتركة

طبقا لوزارة قطاع الاعمال العام؟ يبلغ عدد 144 شركة، اما الشركات المشتركة المسجلة بالبورصة فيبلغ عددها 91 شركة وبعضها تتضمنه قائمة شركات وزارة قطاع الاعمال العام، ويجب ملاحظة ان بيانات قطاع الاعمال العام غير دقيقة فيما يتعلق ببيانات الشركات وهى توضح، بالإضافة لعناصر أخرى، تدهور أدارة هذا القطاع.

وبتطبيق السياسات الجديدة تحطمت قدرة الدولة على تعبئة الفائض الاقتصادي والتحكم به سواء في الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها بشكل مباشر ام بشكل غير مباشر في عملية تاريخية طويلة نسبيا، وحدث تغيير في كيفية مساهمات الدولة في الأنشطة الاقتصادية وأصبح النمط السائد هو الاستثمار في الشركات المساهمة، والجدير بالذكر ان عدد الشركات التي ساهمت فيها الدولة بعد سنة 2000 يبلغ 14 شركة فقط.

كما أصبحت المؤسسات المالية العائدة للدولة مجبرة بحكم الضرورات الاقتصادية على الاستثمار في الشركات الجديدة او حتى في الشركات التي تمت خصخصتها، ويقصد بهذه المؤسسات البنوك وشركات التامين وهيئة الأوقاف وهيئة البريد وحتى شركات القطاع العام وشركات قطاع الاعمال العام والشركات القابضة وبنك الاستثمار القومي وصناديق التأمينات الخاصة بالعاملين في بعض قطاعات الدولة.

وباستعراض بيانات الشركات المساهمة المشتركة نكتشف انماطا محددة لاستثمارات الدولة كما يلي

استثمارات المساهمة في الأرباح

البنوك والمؤسسات المالية

والاستثمارات في البنوك الخاصة تمت في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي والاعوام الأولى من الثمانينيات وهى بنك الشركة المصرفية العربية الدولية و البنك المصري الخليجي وبنك البركة مصر و بنك ابو ظبى الإسلامي مصر (البنك الوطني للتنمية) و بنك كريدي اجري كول و البنك التجاري الدولي و بنك فيصل الإسلامي المصري و بنك قناة السويس وتبلغ المساهمات في حدها الأقصى 21% والمساهمين من مؤسسات الدولة من البنوك وشركات التامين وهيئة المعاشات والقومية للتشييد وهيئة الأوقاف وبنك الاستثمار القومي وصناديق المعاشات الخاصة ببعض الهيئات.

الا أن الدولة تقوم بأنشاء والاستثمار في بعض البنوك ذات الطبيعة الخاصة وهي بنك مصر إيران للتنمية (1975) وتبلغ نسبة مساهمات مؤسسات الدولة 59.67% وبنك التنمية الصناعية والعمال المصري (2008) وتبلغ النسبة 87.7% وبنك التعمير والإسكان (1979) وتبلغ النسبة 56.44% والبنك المصري لتنمية الصادرات (1983) وتبلغ المساهمة 75.7%.

واستثمرت الدولة، عن طريق شركاتها ومؤسساتها في شركات التامين، فتبلغ النسبة في شركة الدلتا للتامين 9.25% وشركة المهندس للتامين 44% وشركة المجموعة العربية للتامين – اريج 28.89% وشركة الدولية للتأجير التمويلي 38.65%.

استثمارات الضرورة

ويقصد بها الاستثمارات التي تقوم بها الدولة نتيجة لضغوط سياسية واقتصادية ناتجة عن نقص بعض السلع شديدة الارتباط بالحياة اليومية مثل نقص السكر او تلقى بأعباء اقتصادية جديدة على الاقتصاد القومي نتيجة للاحتياج للاستيراد مثل الاسمنت والحديد والصلب.

فيتم تأسيس شركة الدلتا للسكر عام 1976 وتبلغ مساهمات الدولة (عن طريق شركاتها وهيئاتها) 87.89% وشركة الدقهلية للسكر بنسبة مساهمة 100% وشركة الفيوم للسكر (1997) بنسبة 80.96% وشركة النوبارية للسكر بنسبة 100%.

ويتم تأسيس شركة حديد الدخيلة سنة 1982 والتي تم بيع أجزاء من حصصها الى الكتكوت المفترس حديد عز بشكل تدريجي الى ان تصل نسبة حصص مؤسسات وهيئات الدولة الى حوالي 46.%

وعندما تتفاقم ازمة نقص الاسمنت في تسعينات القرن الماضي يقود بنك الاستثمار القومي تأسيس شركة بنى سويف للأسمنت (1997) بحصة 20% ويقود البنك الأهلي المصري تأسيس شركة قنا للأسمنت (1997) بحصة لمؤسسات الدولة مقدارها 52.44%.

استثمارات الفرصة المتاحة

ويقصد بها الاستثمارات في مجالات مربحة سواء نتيجة لتمتع سوق منتجاتها بطلب عالي او نتيجة لتحكم الدولة في موادها الأولية ويتركز ذلك في قطاعات الصناعات البتروكيماوية وفى مجال الاتصالات.

فتتأسس الشركة المصرية للأقمار الصناعية - نايل سات (1996) بحصة 80% وحجم اعمال 1645 مليون جنية وارباح 800 مليون جنية.

والشركة المصرية للاتصالات (1998) بحصة 80% وحجم اعمال 10390 مليون جنية وحجم أرباح 1261 مليون جنية.

وشركة فودافون مصر للاتصالات (1998) بحصة 45% وحجم اعمال 31.9 مليار جنيه وارباح 2 مليار جنية.

وشركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي (1997) بحصة %75وحجم اعمال 286 مليونا وارباح 10 مليونا.

وشركة أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية (1996) بحصة (93 %) وحجم اعمال 3544 مليون جنية وارباح 903 مليون جنية.

وشركة الاسكندرية للزيوت المعدنية – اموك (1996) وبحصة 82.1%وحجم اعمال 6428 مليون جنية وارباح 340 مليونا.

وشركة سيدي كرير للبتروكيماويات – سيدبك (1997) وبحصة 77% وحجم اعمال 2787 مليون جنية وارباح 842 مليونا.

وشركة الاسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات – انربك (1999) وبحصة 93.25% وحجم اعمال 6156 مليون جنية وارباح 248 مليونا.

شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور) 1994بايرادات 2.4مليار دولار

هذه عينة من اهم الشركات المساهمة التي تحظى فيها رأسمالية الدولة بحصة الأغلبية بعيدا عن البنوك وشركات التامين.

هل أصبح اللهو الخفي غير خفي؟

بعد هذا البحث الأولى عن اللهو الخفي اعتقد انه أصبح غير خفي، ولكنة لهو جديد بمواصفات جديدة فلا يبحث أحد عن اللهو القديم فقد انتهى زمانه سواء بالبيع او التصفية، ولكن مازال جزءا منة باقيا، أي 297 شركة في الصناعة التحويلية و1536 في كافة القطاعات.

ولكن من الملاحظ أن استثمارات الدولة في قطاع الصناعة التحويلية قد تناقص بشكل ملحوظ في بدايات القرن الواحد والعشرون وان قدرة الدولة على تعبئة الفائض الاقتصادي قد تناقصت وتزايدت الفوضى الاقتصادية كما تناقصت قدرة الدولة على قيادة إعادة استثمار الفائض الاقتصادي داخل البلاد.

وفى الجزء الثاني من الدراسة سنختبر التصورات الأولوية حول تطور رأسمال الدولة بعد 2011 وهل هي في طريقها الى التوسع أم الفناء!

يونيو 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

هل اختفت رأسمالية الدولة وهل عادت؟ - الجزء الثاني منذ 2014

كنت قد انتهيت في الجزء الأول من هذه الدراسة بنتيجة ان رأسمالية الدولة لم تنقرض برغم التضاؤل التدريجي لأنشاء شركات القطاع العام الى ان توقف الانشاء تماما قبل 2011 بعدة سنوات ، وان عدد شركات القطاع العام يصل الى 297 شركة برغم عمليات الخصخصة التي تسارعت بدءا من النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي لتصل الى أقصاها في حكومة احمد نظيف ، المسماة بحكومة رجال الاعمال ، في نفس الوقت الذى تضائل فيه انشاء الشركات المشتركة ، الشكل الجديد من استثمارات الدولة ، ليصل الى 14شركة فقط خلال اول عشرة سنوات في بداية القرن الواحد والعشرون

وبرغم انى قد تبنيت المفهوم الواسع لرأسمالية الدولة والذي يشمل كافة الأنشطة المولدة للفائض الاقتصادي وهي بالضرورة تشمل توليد وتوزيع الكهرباء ومعالجة وتوزيع مياه الشرب ومعالجة المياه والمواصلات والاتصالات والزراعة والصناعة التحويلية، الا انى لم أقدم للقارئ سوى التغييرات في نمط الاستثمار وتعرضت لأمثلة للشركات الكبرى المشتركة الجديدة في قطاعات الصناعة التحويلية مع شركات التامين والبنوك.

ولكن الاوزان النسبية لكل من القطاعين الرأسماليين، رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة، لا يمكن تقدير التغيرات في أوزانهم تقديرا دقيقا نتيجة لقصور البيانات واختلاطها، فبيانات التعداد الاقتصادي الخامس تعتمد التقسيم القانوني، فبعض الشركات المشتركة الكبيرة هي شركات مساهمة وتمتلك مؤسسات الدولة وشركاتها حصة الأغلبية فيها، ولكنها تعتبر، في التعداد، مؤسسات خاصة، كما ان الكثير من الشركات المشتركة التي تساهم فيها مؤسسات وشركات الدولة بحصص اقلية تعتبر كذلك، بالضرورة شركات خاصة.

ولابد من التنبه الى ان مثل هذا البحث ونتائجه قد يقود الى أوهام كبرى فيما يتعلق بدور كلا من القطاعين، فالحجم الكمي يقود الى نتائج خادعة، فالأكثر أهمية هو من يقود السوق ويتحكم في اتجاهاته ومن منهم الأكثر تأثيرا على اتجاهات الدولة ليس فقط الاقتصادية، بل أيضا السياسية، وكلها وثيقة الصلة بشكل الحكم.

وقبل البدء في اختبار التصورات المبدئية حول التغييرات بعد استتباب الوضع الداخلي بدءا من 2013 وصولا الى 2014، فان من الأهمية بمكان توضيح ان مقدمات العاصفة كانت تتجمع في العشرة سنوات الأولى من القرن الواحد والعشرون بتوقف الدولة عن الاستثمار، حتى الاستثمار الذى اطلقت علية استثمارات الضرورة واستثمارات الفرصة المتاحة مع توقف استثمارات المساهمة في الأرباح التي تجاوزها الزمن مع استقرار الاستثمارات الأجنبية في القطاعيين المالي والتأميني ، وتوقف استثمارات تجديد الأصول ، مع تغيير شكل الحكم ، التدريجي ، الى تحكم مجموعة صغيرة من رجال الاعمال المتحلقة حول الوريث ، في نفس الوقت الذى عجزت فيه الرأسمالية الخاصة عن سد الفجوة المتفاقمة ، لأسباب متعددة سنعود اليها بشكل منفصل عندما نتحدث عن تطور الرأسمالية الخاصة ، لتنفجر الازمة الاجتماعية وتخرج الجماهير للشارع

ولذلك من الأهمية بمكان استعراض ما يتوفر من بيانات عن استثمارات الدولة فيما يسمى بقطاع الاعمال العام والقطاع العام وبقطاعات المواصلات والنقل ومعالجة المياه، حتى لا نقع فريسة للأرقام الكلية التي تخفى الوضع الحقيقي، فليس كافيا ان نتحدث عن ان العدد الكلى لشركات الدولة يبلغ 1536 شركة وان عدد شركات الصناعة التحويلية يبلغ 297 شركة، وللأسف الشديد فان البيانات الوحيدة المتاحة بشكل كمي هي بيانات شركات قطاع الاعمال العام التي قد تقدم دلالات تكفي للخروج باستنتاجات تقترب من الحقيقة .

والان ماهي أوضاع شركات الاعمال العام البالغ عددها 118 شركة عن سنة 2019؟

القابضة للغزل والنسيج

يبلغ عدد شركاتها 31 شركة وحجم اعمالها 3312 مليونا وخسائرها 2783 مليونا وعدد شركاتها الخاسرة 25 شركة، والشركات الخاسرة هي شركات الغزل والنسيج وليس شركات الحليج، رغم تخلفها، او شركات التجارة.

ولو توقفنا قليلا على تفاصيل أوضاع الشركات لاكتشفنا انها عروش خاوية مع انقراض عمالتها وتهالك معداتها، فشركة حلوان للغزل والنسيج تنتج بما قيمته 14.5 مليون جنية وتخسر 178 مليونا، وشركة معدات الغزل والنسيج تنتج بما قيمته 13.9 مليونا وتخسر 12.9 مليونا وشركة الحرير الصناعي تنتتج بما قيمته 1.2 مليونا وتخسر 155 مليونا، اما درة التاج شركة المحلة فتنتج بما قيمته 839 مليونا وتخسر 751 مليونا، وباقي الشركات تتعرض لنفس الاوضاع يا قلبي لا تحزن.

القابضة للصناعات الكيماوية

يبلغ عدد شركاتها 17 شركة وحجم اعمالها 18264 مليونا وارباحها 2999 مليونا وعدد شركاتها الخاسرة 7 شركات، والشركات الخاسرة معبرا عنة بحجم الاعمال والخسائر، اهمها النقل والهندسة (118، -187) و راكتا (139، -123) و الدلتا للأسمدة (2010، - 484) والنصر للأسمدة452) ، (154-

الشركة القابضة للتشييد والتعمير

يبلغ عدد شركاتها 17 شركة وحجم اعمالها 13163 مليونا وارباحها 935 مليونا وعدد شركاتها الخاسرة 3 شركات، ولكن حجم اعمالها وارباحها لا يتناسب مع تاريخ الشركات وامكانياتها إذا لم تكن قد تآكلت !

الشركة القابضة للتأمين

يبلغ عدد شركاتها 3 شركات وحجم اعمالها 18071 مليونا وارباحها 3702 مليونا ولا توجد شركات خاسرة.

القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية

يبلغ عدد شركاتها 11 شركة وحجم اعمالها 8929 مليونا وارباحها 382 مليونا وعدد شركاتها الخاسرة 3 شركات .

لقابضة للصناعات المعدنية

يبلغ عدد شركاتها 15 شركة وحجم اعمالها 19598 مليونا وخسائرها 845 مليونا وعدد شركاتها الخاسرة 8 شركات، والشركات الخاسرة معبرا عنة بحجم الاعمال والخسائر، أهمها شركة النحاس (646، -153) و الدلتا (167، -80) و الحديد والصلب (1243 ، - 1527) وميالكو (99-100)

الشركة القابضة للنقل

يبلغ عدد شركاتها 15 شركة وحجم اعمالها 8350 مليونا وارباحها 4282 مليونا وعدد شركاتها الخاسرة 1 شركة

ان البيانات السابقة توضح ان الكثير من الشركات الإنتاجية تتعرض لخسائر جسيمة نتيجة لعدم تجديد المعدات وان بعضها قد تحول الى اسم فقط بلا نشاط إنتاجي، الا الشركات التي تم تحديثها او تجديد أصولها مثل شركة الالمنيوم.

ومن المتوقع ان نفس الوضع يسود داخل شركات القطاع العام، برغم عدم توفر البيانات، مثل الشركة القابضة للصناعات الغذائية البالغ عدد شركاتها 30 شركة ماعدا شركات السكر والمضارب والمطاحن، فشركتي ادفينا وقها من المؤكد انهما في حالة مزرية.

اما شركات القابضة للكيماويات فمعظمها شركات مشتركة وحديثة نسبيا ومثلها شركات الغاز الطبيعي.

اما شركات الثروة المعدنية وعددها 6 شركات فهي مجرد اشباح شركات ما عدا شركة السكرى وشركة الفوسفات.

ولعلة من الواجب توضيح استثمارات شركات الخدمة الوطنية حتى 2011 لنلاحظ حجم التغيير الذى تم في السنوات اللاحقة ، فمن المؤكد ان القوات المسلحة كانت تشعر بالقلق من السياسات الاقتصادية الجديدة في اعقاب حرب 1973 وتأثيرها على توفير احتياجات القوات المسلحة ولذلك تدخلت ونقلت ملكية ترسانة الإسكندرية للقوات البحرية وشركة سيماف للهيئة العربية للتصنيع ولم تقترب سياسات الخصخصة من شركات وزارة الإنتاج الحربى او الهيئة العربية للتصنيع الا في حدود المشاركة مع بعض الشركات الأجنبية لصيانة المعدات العسكرية او تصنيعها.

لقد اسفر النشاط الاستثماري لجهاز الخدمة الوطنية عن مجموعة من الشركات تقدم بعض احتياجات القوات المسلحة ومعظما ليست شركات كبيرة، فحتى شركة وطنية لمحطات الوقود يبلغ عدد محطاتها 220 محطة، تقريبا، من اصل عدد يتجاوز الخمسة الاف محطة، ولكن القلة من الشركات كان ذو الدلالة والاكبر حجما مثل شركة النصر للكيماويات الوسيطة التي تأسست عام 1982 وشركة العريش للأسمنت بطاقة 3 مليون طن وتأسست عام 2010 ثم الشركة الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية التي تأسست عام 1999 لزراعة منطقة شرق العوينات.

استثمارات الضرورة

ان استثمارات الضرورة ليست هي استثمارات الضرورة فيما قبل 2011، فاستثمارات ما قبل 2011 كانت تمثل الاحتياج الموضوعي لحل الاختناقات الملحة مثل ما حدث في قطاعي انتاج السكر والحديد والصلب، اما استثمارات فيما بعد 2014 فكلها استثمارات الضرورة، فالسلوك الاستثماري للدولة وخصخصة الاقتصاد القومي وانسحاب الدولة التدريجي من الاستثمار المباشر اتضحت نتائجه السياسية والاقتصادية الجسيمة واصبح غير قابل في الاستمرار .

لقد القت الاحتياجات السياسية والاقتصادية الموضوعية بظلالها الامر الذى اسفر عن تعاظم استثمارات الدولة ، بعد أن استقرت الأوضاع السياسية منذ 2014 ، وبالذات في الأنشطة الاقتصادية (الصناعة والكهرباء والبترول والنقل والمواصلات وحتى في الاستثمارات الزراعية الإنتاجية) ، سواء أكان هذا بالاستثمارات المباشرة للدولة أم الغير مباشرة ، أي جهاز الخدمة الوطنية ، وامتد هذا الى تجديد بعض أصول الاستثمارات القديمة المتهالكة وان كانت عمليات التجديد مازالت في بداياتها الأولى ، وسط احتجاجات بعض ممثلي رأس المال الخاص ، والذى من المتوقع أن يتزايد هذا الاحتجاج مع توجهات الدولة للخصخصة الجزئية عن طريق البورصة لبعض من أصولها ، الأمر الذى لا يعنى فقط المنافسة على السوق بل أيضا على الاستحواذ على جزء يتعاظم من الفائض الاقتصادي ، الأمر الذى انعكس وسيزداد وضوحا في طريقة ممارسة السلطة السياسية ، حيث استعاد شكل الحكم ، في الممارسة ، جزءا كبيرا من ملامحه القديمة التي استتبت ، بشكل تدريجي ، منذ 1952، كما انعكس ذلك ، أيضا ، على السياسات الخارجية وهو تغيير مازال في بداياته الأولى ويجب مراقبته.

أن التطورات الاقتصادية في السنوات القليلة الماضية لم تدخل تغييرات كبيرة على نمط استثمارات الدولة في اشكالها القانونية السابقة برغم انها استثمارات كبيرة، ولكن أدخلت تغييرات قانونية في بعض القطاعات بما يسمح سواء بالاستثمار المباشر لراس المال الخاص أم بالشراكة معه، تم ذلك في قطاعات توليد وتوزيع الكهرباء وفى النقل بالسكك الحديدية بالإضافة الى بعض مجالات الخدمات الأخرى السابق تعديل قواعد الاستثمار بها مثل معالجة مياه المجاري.

ان السياسات الاستثمارية الجديدة للدولة تركز على تقليل الاستيراد وزيادة الصادرات في نفس الوقت الذي تتبنى فيه سياسات الشراكة مع راس المال المحلى والأجنبي.

فلنستعرض استثمارات الدولة لنرى

الاستثمارات الصناعية في التكرير والكيماويات والأسمدة (وجميعها توسيع وتحديث في الاستثمارات القائمة ما عدا شركة البحر الأحمر والمصرية للتكرير)

450مليون دولار لتوسعات معمل تكرير أسيوط

1900مليون دولار أسيوط الوطنية لتصنيع البترول " أنوبك

210مليون دولار خطوط أنابيب الصعيد البترولية

800مليون دولار شركة الوادي للصناعات الفوسفاتية والأسمدة – الوادي الجديد

15مليون دولار سعات تخزينية لتداول وتخزين منتج السولار

4300مليون دولار المصرية للتكرير بمسطرد – 30 % استثمارات حكومية والباقي قطاع خاص (القلعة)

60مليون دولار شركة السويس لمشتقات الميثانول – دمياط

200مليون دولار مصفاة السويس

400مليون دولار شركة الإسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات " أنربك

1925مليون دولار إيثيدكو

2300مليون دولار ميدور

1700مليون دولار سيدي كرير للبتروكيماويات بالإسكندرية- سيدبك

60مليون دولار سوبك دمياط

2180مليون دولار موبكو

الألواح الخشبية – 90 ملبون دولار كفر الشيخ

235ملبون دولار كيما 2 بأسوان

7.2مليار دولار بشركة البحر الأحمر للبتروكيماويات وغير معلوم نسبة مؤسسات الدولة

توسيع خزانات تخزين البترول بإضافة طاقة تخزين مقدارها 26 مليون برميل

توصيل الغاز الطبيعي للمنازل بعدد 1.2 مليون منزل سنويا

شركات السكر

مليار دولار شركة القناة للسكر، الأهلي كابيتال بنسبة 30% مع مستثمرين إماراتيون بطاقة 900 ألف طن

شركة النوران بالشرقية بطاقة 750 ألف طن – شركة السكر والصناعات التكاملية بنسبة 12.5% مع مستثمرين عرب ومصريين

مصانع الغزل والنسيج بمكينة السادات بنسبة 17% مع الصين

تجديد الأصول القديمة

800مليون جنية – شركة الدلتا للصلب

21مليار جنية لإعادة تأسيس شركات الغزل والنسيج

تجديد سيماف برفع طاقتها الإنتاجية من 300 الى 1000 عربة قطار سنويا ومعتمدة دوليا

تجديد ترسانة الإسكندرية – غير معروف التكاليف

تجديد المصانع الحربية (التكاليف غير معروفة)

تجديد السكك الحديدية (القطارات وأجهزة التحكم) جارى التنفيذ وغير معروف التكاليف الكلية

توسيع موانئ دمياط والعين السخنة

استمرار التوسع في مترو الانفاق (الخط الثالث والخط الرابع)

ولا احتاج للتدليل على تغيير حجم واتساع استثمارات الدولة بالتعرض للقطاعات الأخرى مثل توليد وتوسيع شبكات توزيع الكهرباء او توصيل ومعالجة مياه المجاري بارتفاع عدد القرى المصرية المستفيدة من هذه الاستثمارات من 11% الى 40% عام 2020.، او معالجة مياه الصرف بمحطات المحسمة وبحر البقر او تبطين الترع (1700 كيلومتر حتى الان).

استثمارات هيئة الخدمة الوطنية

لقد توسعت استثمارات هيئة الخدمة الوطنية في قطاعات متعددة ولعل أهمها التالي

توسعة مصنع اسمنت العريش بإضافة 3 مليون طن جديد

انشاء مصنع بني سويف بطاقة 12 مليون طن

امتلاك حصة الغالبية (يتجاوز 80%) من حديد المصرين (ابوهشيمة) وشركة السويس (الجارحي) وزيادة طاقتها الإنتاجية.

زراعة 110 ألف فدان بشرق العوينات و25 ألف فدان في توشكي والاستمرار في التوسع في كلا المنطقتين.

تأسيس مصنع الغزل والنسيج بالروبيكى

تأسيس مدينة الدواء بالاشتراك مع الدولة والقطاع الخاص (غير معروف نسب الملكية)

تأسيس شركة الرمال السوداء بالاشتراك مع هيئات الدولة المختلفة

ان البيان السابق يوضح بما لا يدع مجالا للشك ان رأسمالية الدولة تتوسع بشكل سريع وهو امر يجب الاعتراف به ومراقبته للتعرف الدقيق على الأوضاع الطبقية وصيرورتها، فكما سبق أن اشرت نحن في فترة انتقالية تتشكل ملامحها بالتراكم.

ولنا عودة مع تطور الرأسمالية الخاصة ومع تناقضات تعبئة الفائض الاقتصادي.

يوليو 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

تعبئة الفائض الاقتصادي والاستثمار الأجنبي وشيلوك

بالقطع فان تعبئة الفائض الاقتصادي لاستخدامه في الاستثمار، سواء اكان هذا الفائض يعود لرأسمالية الدولة ام للرأسمالية الخاصة، يتجاوز كثيرا تأثير الاستثمار الأجنبي.

وهذه التعبئة لا تترك حجرا في الاقتصاد القومي الا واختفت خلفة، في الأجور والضرائب والرسوم والجمارك والاسعار والسياسات المالية، بل أيضا في سياسات الاستثمار وفى التجارة الخارجية.

ولا يجب النظر الى الخلف لمناقشة أساليب تعبئة الفائض الاقتصادي في ستينات القرن الماضي، التي لم تترك حجرا الا وكانت خلفة، من سياسات الضرائب وبالذات ضرائب التركات والايلولة والدخل العام والتسعير الجبري للمنتجات وتحديد ايجارات المباني والأراضي الزراعية والتحكم في معدلات الفائدة وسعر العملة واحتكار التجارة الخارجية.

وسأكتفى هنا باستعراض معلومات البنك المركزي المصري في تقريره السنوي الأخير عن عامي 2019/2018 فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي وسنكتفى باستعراض الاستثمار المباشر وعوائد هذا الاستثمار متضمنة القروض واعبائها، ولن نستعرض تفاصيل تأثير الاقتراض من الخارج الذي يحتاج الى توقف خاص.

ميزان دخل الاستثمار

ويتكون من مدفوعات دخل الاستثمار من تحويلات الفوائد والتوزيعات على السندات، وتحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر، وتحويلات أرباح شركات البترول الأجنبية، بجانب الأرباح المحتجزة، وفوائد الدين الخارجي، منقوصا منها عوائد الاستثمار بالخارج المحولة للداخل، فما هي التفاصيل؟

ارتفع العجز في ميزان دخل الاستثمار ليسجل مبلغ 11 مليارا من الدولارات ارتفاعا من 6.5 مليار دولار، منها 2.5 مليارا فوائد القروض، حيث بلغ المحول الى الخارج 12 مليارا والمحول للداخل من أرباح الشركات المصرية مليارا واحدا.

ميزان المعاملات الرأسمالية

حقق ميزان المعاملات الرأسمالية فائضا مقداره 10.9 مليار دولار نتيجة للتغيرات التالية

-ارتفع فائض راس المال المحول للداخل ليبلغ 8.2 مليارا، حيث بلغ التدفق للداخل 16.4 مليارا وللخارج 8.2 مليارا، وذلك لإعادة استثمار 2.8 مليار دولار في الشركات القائمة، وقد حد من هذا الارتفاع تحقيق القطاع البترولي نتيجة سلبية نتيجة لتحويل نصيب الشركات الأجنبية في مقابل الاستثمار، وهى حالة غير دائمة تنتهى باكتمال تسديد نفقات الاستثمار، وانخفاض الاستثمار في تأسيس شركات جديدة في غير مجال البترول بما مقداره 1.9 مليارا لتصل الاستثمارات الى 1.5 مليارا.

-انخفاض الاستثمار في الأوراق المالية الى 4.2مليارا من 12 مليارا العام السابق

-تراجع صافي المستخدم من القروض الى 4.2 مليارا

-حقق البنك المركزي صافي استخدام مقداره 1.5 مليارا

أن الأرقام السابقة توضح المحصلة النهائية لاستثمار راس المال الأجنبي في العام محل الدراسة، وإذا استبعدنا صافي المستخدم من القروض فان فائض المعاملات الرأسمالية يبلغ 6.7 مليارا، وباستبعاد فوائد القروض فان دخل الاستثمار يعاني عجزا مقداره 8.5 مليارا، أي ان الحصيلة الاجمالية لراس المال الأجنبي متضمنة دخل الاستثمار تبلغ عجزا مع الخارج مقداره 1.8 مليارا.

الملاحظات السابقة توضح بيانات عام واحد فقط ولا تشمل الأوضاع الكلية للاستثمارات الأجنبية، ولعلة جديرا بالذكر ان حجم الاستثمار الجديد في الأوراق المالية يبلغ 4.2 مليارا منها 5.1 مليارا زيادة في الاستثمار في السندات ونقص في الاستثمار في أسهم الشركات المصرية مقداره 116 مليونا ونقصا في الاستثمار في سندات الخزينة مقداره 748 مليونا.

أن الامر يستدعى مراجعة سياسات الاستثمار بما فيها أوضاع الضرائب والرسوم للتخلص من " شيلوك " الأجنبي، سواء اكان اجنبيا حقيقيا ام مصريا متخفيا في ثياب اجنبية بعد نقل ملكية أصوله الى شركات أسسها في الخارج، ولكن الامر لا يعنى التوقف عن قبول الاستثمارات الأجنبية فما زلنا في حاجة كبيرة الى نقل التكنولوجيا وتوطينها وقد يكون الطريق الى ذلك المشاركة مع راس المال الأجنبي.

يوليو 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

ملاحظات عن تطور الرأسمالية الخاصة في مصر- البدايات

تعبيرات أدبية صارخة تلهب خيال الساخطين عند نقاش وضع الرأسمالية المصرية، ولكنها شديدة الخطورة والقصور لأنها عاجزة عن تقديم رؤية حقيقية لما كان وكيف صار وماهي احتمالات ما سيصير، فلا أحد يتوقف او يجد الشجاعة الكافية ليناقش خارج الأفكار التي أصبحت مسلمات.

أن التاريخ لا تحكمه المؤامرات، برغم ان مليء بها، ولكن صراع ومصالح الطبقات، وحتى دور القادة لا يستطيع ان يتجاوز هذا الصراع الذي لم يخلقه أحد، بل هو أساس تطور البشرية منذ خروجها من المشاعة البدائية.

هذا ما يجب الالتفات الية في دراسة تطور الرأسمالية المصرية، هي دراسة تتجاوز أي قدرة فردية مادامت لم تتحول الى حالة مجتمعية، حالة مجتمعية ليست مرتبطة بتيارات سياسية معينة، بل تشمل الجميع.

ويزداد الامر تعقيدا في دراسة رأسمالية أتت متأخرة ولعبت وتلعب الدولة دورا حاسما في تطورها نتيجة لعوامل متعددة، يأتي على راسها ضعف التبلور الطبقي والصراع العالمي الدائر على اقتسام وإعادة اقتسام مناطق النفوذ والمصالح الاقتصادية.

ان تاريخنا الحديث منذ دولة محمد على الى الان هو التعبير الأمثل عن جدل تطور الرأسمالية في دولة متخلفة ولكنها دولة ليست عادية ، بل دولة محورية تمارس وتستطيع ان تمارس تأثيرا كبيرا في منطقتها الامر الذى سينعكس وانعكس على مسار الصراع العالمي ، لذلك انا مصمم على ممارسة الخروج عن المسلمات ليس حبا في هذا الخروج او حبا للظهور بل لأنه الطريق الوحيد لإعادة اكتشاف الواقع ، وادعو الجميع الى ممارسة هذا التمرد على المسلمات وعدم الاحتماء خلف المقولات المقدسة ، لعلنا نستطيع الوصول الى فهم اعمق ، فهم جدلي حقيقي يرى تناقضات التغيير وحدوده وافاقة.

ولذلك سأقدم هذه الملاحظات بالاعتماد على البيانات التي تم الوصول اليها، ملاحظات تضع جميع المقولات تحت الاختبار، فانا لا ابحث لتدعيم تصوراتي، بل للوصول الى تصورات تعتمد على الدراسة المتأنية للواقع، وأرحب بكافة الملاحظات، لكنني لن أعلق الا على التعليقات التي تتناول ما أقدمه، اما التعبيرات الساخطة فهي حق مشروع للبشر، ولكنها ليست قضيتي او اهتمامي.

ويجب ملاحظة قصور البيانات المتوفرة ولذلك سنكتفى ببيانات التعداد الاقتصادي العام الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وبيانات البورصة المصرية وبيانات وزارة قطاع الاعمال العام ثم بالتقرير السنوي للبنك المركزي، ويبدو الامر غريبا، فهل لديك كل هذه البيانات وبرغم ذلك تشتكي من قصور البيانات؟ نعم هناك قصور في البيانات ناشئ من طبيعة البيانات المطلوبة وهو ما سيتضح من خلال هذه الدراسة.

كيف بدء نمو الرأسمال الخاص

برغم ان الرأسمال الخاص لم يختف اطلاقا لصالح رأسمالية الدولة في زمن سيادتها، برغم ان كبريات الشركات الخاصة قد تم تأميمها، الا انه استمر بقوة في القطاع الزراعي وفى تجارة التجزئة وفى الإنتاج السلعي الصغير، الا ان النمو الجديد للرأسمالية الخاصة شهد بداياته الجديدة بعد اعلان السياسات الجديدة في اعقاب حرب 1973 في عملية استمرت عقود من السنوات، أي منذ ما يتجاوز أربعون عاما.

ان التغييرات المتدرجة التي تمت كانت بقيادة الدولة وطبقتها الاجتماعية، الرأسمالية البيروقراطية، بعد ان استنزفت قواها في صداماتها مع القوى العالمية وحلفائها في المنطقة واستجابت لشروطها بأحداث تغييرات كبرى في سياستها الدولية وبدأت في ادخال تغييرات متدرجة في سياساتها الداخلية لخلق واقع جديد قابل للاستدامة، برغم استمرار قاعدتها الاقتصادية التي كانت مازالت في وضع اقتصادي جيد.

وبرغم ان ما طفا على السطح في بدايات التغييرات بدا كما لوكان سيادة مجموعة من الافاقين وتجار الأراضي وأحيانا تجار المخدرات بمساهمة من كبار رجال الرأسمالية البيروقراطية، الا ان الأكثر أهمية كان يتجمع ويتراكم تحت سطح ما بدى وكأنه انفجارا فوضويا.

فما الذي توضحه لنا بيانات التعداد الاقتصادي الخامس؟

عدد ا المنشآت طبقا لسنة مداولة النشاط (وتشمل مؤسسات رأسمالية الدولة التي لن يؤثر عددها على الاعداد الكلية)

قبل 1960، 22.3 ألف مؤسسة – من 1960 الى 1970 يضاف عدد 28 ألف مؤسسة – من 1970 الى 1980 يضاف عدد 51 ألف مؤسسة – من 1980 الى 1990 يضاف عدد 136 ألف مؤسسة – من 1990 الى 2000 يضاف 345 ألف مؤسسة – من 2005 الى 2010 يضاف عدد 593 ألف مؤسسة ويستمر التسارع ليبلغ عدد المؤسسات الان 3.743 مليون مؤسسة جدول 1-2.

وبمراجعة ارقام المجالات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والصناعة التحويلية وغيرها نجد سيادة نفس نمط تسارع عدد المنشآت الجديدة بحيث يبدو الامر وكأنه انفجارا للإنتاج السلعي الصغير، فهل هذا حقيقي؟

يبلغ عدد الشركات المساهمة 31 ألف شركة – وعدد المؤسسات الفردية 3.379 مليون شركة – والباقي موزع على باقي الاشكال القانونية توصية بالأسهم ومسؤولية محددة ...... الخ (جدول 1-3)

فما هو حجم راس المال المدفوع؟ المؤسسات التي رأسمالها اقل من 100 ألف جنية يبلغ عددها 3.326 مليون شركة – والشركات التي يتجاوز رأسمالها المدفوع 10 مليون يبلغ 6737 شركة (جدول 1-4)

وما هو حجم الأموال المستثمرة؟ عدد الشركات التي استثمرت اقل من 100 ألف جنية يبلغ 2.613 مليون شركة وعدد الشركات التي استثمرت أكثر من 10 مليون جنية يبلغ عددها 13.7 ألف شركة (جدول 1-5)

اما عن العمالة فان عدد المنشآت التي يبلغ عدد عمالها مئة وأكثر يبلغ 6468 منشاة وعدد المنشآت التي يبلغ عدد عمالها من 1 الى 5 يبلغ 3.37 مليونا (جدول 1-8).

وسأكتفى هنا بنتائج هذا الاستعراض المحدود لبعض بيانات التعداد الاقتصادي لأنها لا تقدم لنا الكثير من التفاصيل المطلوبة لتقييم مدى نضج وتداخل الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الداخلية ومقدار القيمة المضافة داخل الشركات المختلفة الاحجام بحيث نستطيع ان نقدم تقيما حقيقيا لنضج وتركز الرأسمالية المصرية الخاصة ، ولا يجب ان يغيب عن الأذهان ان الإنتاج السلعي الصغير هو ظاهرة موجودة في اكثر البلدان الرأسمالية تطورا ولكن علاقتها بالإنتاج السلعي الكبير ومستوى استخدام التكنولوجيا المتقدمة هي أمور مختلفة تماما عنها في البلدان المتخلفة.

لكن الاستنتاج النهائي هو ان انفجارا في الإنتاج السلعي الصغير قد تم خلال الاربعون سنة الماضية الذي لا يمكن تقيمه بدقة لضعف البيانات وقصورها.

فماذا عن التغييرات الهيكلية في مجالات الاستثمار؟

لن يغنينا شيئا الرجوع الى بيانات التعداد الاقتصادي التي تخلو من البيانات المطلوبة ولابد من الرجوع الى مصادر أخرى للبيانات، برغم ان بيانات هذه المصادر تعاني من ضعف وقصور هي أيضا.

فبيانات البورصة المصرية تتحدث عن بيانات الشركات المسجلة ويبلغ عددها ما يتجاوز قليلا عدد 200 شركة من أصل 31 ألف شركة مساهمة ولذلك تبدو البورصة وكأنها ديكورا لإخفاء ما يجرى تحت السطح في أماكن أخرى او مكانا للحصول على راس المال عن طريق بيع حصص غير حاكمة لبعض الشركات الكبيرة، ومجالا لإشباع حاجة صغار المستثمرين للمغامرة والحلم بالثراء السريع او حتى مجالا لاستثمارات راس المال الأجنبي المضارب.

وبالرجوع الى بيانات البورصة يتضح ان البدايات الأولى للاستثمار الأجنبي ، بعيدا عن استخراج البترول والغاز ، لم تكن ابدا في الصناعة التحويلية او في الزراعة او في مجالات نقل التكنولوجيا بل كانت في المجالات المالية ، أي البنوك ، حيث تأسس الجانب الأكبر منها ما بين 1975 الى 1983 ، والكثير منها مسجلا باعتباره شركات محلية برغم سيادة ملكية راس المال الأجنبي عليها ، ويبدو الامر مثيرا للدهشة ويصل الى حد المسخرة ، فوحيد يغنى عن الاستثمار الأجنبي الذى سيعالج مشكلا ت نقص التمويل ، وما زال يغنى على نفس مواله القديم ، الا ان ما يحدث هو مفاقمة نقص التمويل بإعادة تصدير الأرباح الى الخارج ، الامر الذى أثبتته التقرير السنوي للبنك المركزي عن عام 2019 حيث يبلغ حساب الاستثمار سالبا بما مقداره 1.8 مليارا من الدولارات دون الاخذ في الاعتبار القروض الجديدة واعباء خدمة الدين وتسديد اصل الدين المستحق عن هذا العام.

وبرغم ان ما طفا على السطح هو مجموعة من الافاقين اللذين اصبحوا نجوما اجتماعية ، ويمكن للقارئ العودة الى كتاب سامية سعيد الذى انتهت من كتابته 1980 ونشر 1983 (حسب اعتقادي) حيث يقدم الكثير من التفاصيل ، ولكن بدايات التراكم الرأسمالي كانت تتم في مكان أخر بهدوء وبلا "شوشرة " ، فشركة ليستو تأسست عام 1975 وشركة الالمنيوم العربية تأسست عام 1976 وشرق الأوسط لصناعة الزجاج ش م م تأسست عام 1979 و السويس للأسمنت سنة 1979 ومثلت الشركة الأولى الأجنبية في مجال الاسمنت ولكن منذ 1981 يبدأ تأسيس الشركات التي ستصبح كبيرة على مر الزمان وتشكل الأساس الكبير للرأسمالية المصرية المعاصرة ، فشركة النساجون الشرقيون تأسست عام 1981 و جلاكسو سميثكلاين للأدوية تأسست عام 1981 كذلك وشكلت البدايات الأولى لراس المال الأجنبي في صناعة الادوية والعز الدخيلة للصلب عام 1982 وهرمس المالية عام 1984 ودومتي 1984 وتأسست اوراسكوم عام 1976 الا نهوضها الحقيقي تم بعد تدعيم روابطها مع هيئة المعونة الامريكية في الثمانينات ومجموعة منصور تأسست عام 1976 واستمرت في التوسع بالحصول على المزيد من الوكالات الأجنبية والسويدي تتأسس سنة 1984 والعربي 1982.

وسنعود لاحقا لدراسة ما بعد البدايات الذي سيتضمن الإجابة على بعض التساؤلات الهامة.

يوليو 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

الخلاصة

اكاد اجزم ان الدراسات الاقتصادية الجادة قد ضعفت منذ زمان ليس قليلا، برغم الجهود المتفرقة للقابضين على الجمر، سواء بتقديم ترجمات او تأليف كتب تبحث موضوعات متفرقة، ولكنني اعتقد بالأهمية البالغة لدراسة الاقتصاد المصري دراسة جادة، تبتعد عن مقتضيات الاختلافات السياسية، التي كثيرا ما تنحط بمستوى الدراسات الى مستوى الدعاية الديماغوجية الرخيصة.

مثل هذه الدراسة او الدراسات ليس لها بديل لاستشراف افاق المستقبل انطلاقا من المعرفة الدقيقة لأوضاع الاقتصاد القومي، ليس فقط على صعيد المالية العامة للدولة، بل أيضا فيما يتعلق بكل من قطاعي راس المال الخاص او راس مال الدولة في كافة قطاعات الاقتصاد القومي، وفى ارتباطاتها بالاقتصاد العالمي، وما يترتب على ذلك من نتائج سياسية.

لقد ظهر القصور الحالي عندما كنت أحاول ان اخضع الكثير من المفاهيم القديمة للاختبار، اختبار يخضعها لما أتصور انه طريقا للتقدم، فاكتشفت انني في العراء لقلة الدراسات الجادة ما عدا ما سبق الإشارة الية من دراسات ديماغوجية تبعث على السأم، ماعدا الدراسات الجادة التي تمت بقيادة كل من الدكتور إسماعيل صبري عبد الله و الدكتور إبراهيم سعد الدين و التي تقادمت الان.

وعندما بدأت البحث عن أوضاع الاستثمار الخاص اكتشفت مدى جهلي برغم ان الكثير من البيانات متوفرة بسهولة في الفضاء الافتراضي للأنترنت، خصوصا فيما يتعلق بالشركات المقيدة بالبورصة، حيث يشترط القانون نشر قوائمها المالية، ويا له من كنز يكشف الكثير من الحقائق، اما عن الاستثمارات الحكومية القديمة او الجديدة فيتوفر قدر من البيانات يكفي لتقديم تقدير عام بدون تفاصيل.

المهم، اعتقد انها مهمة ملحة وعاجلة لتقديم تقييم لأوضاع الاقتصاد القومي الان، سبيلا وحيدا لاكتشاف طريق التقدم.

التغيرات الهيكلية

ان أحد مقاييس التقدم هو احداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي، تغييرات لا تطال فقط نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة في الدخل القومي، بل تتضمن أيضا درجة اعلى من الاعتماد المتبادل داخل القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة، وتتضمن ايضا القدرة المستقلة على خلق أدوات الإنتاج، أي الآلات، ولذلك ألقيت نظرة على الدخل القومي المتوفر على موقع وزارة التخطيط، وبناء على المعلومات المتوفرة خرجت منها بمجموعة من البيانات كالتالي

-الدخل القومي عن السنوات 2008/2007 الى 2010/ 2011

-الدخل القومي بالنسبة المئوية عن السنوات 2008/2007 الى 2010/ 2011

-الدخل القومي عن السنوات 2014/2015 الى 2017/ 2018

-الدخل القومي بالنسبة المئوية عن السنوات 2014/2015 الى 2017/ 2018

ولقد تجنبت السنوات بينها لأنها كانت فترات عدم استقرار اثرت على الأوضاع الاقتصادية.

وبصرف النظر عن المنهج المتبع في حسابات الدخل القومي، فان تتبع التغييرات الهيكلية يمكن تحقيقها بمراقبة اوزانها النسبية في القطاعات ذات الدلالة، برغم قلة البيانات التفصيلية على موقع الوزارة وعدم نشر أسس حسابات الدخل القومي حيث توقف نشر كيفية الحساب منذ عام 2008 وتوقف نشر النشرات المتعلقة عند العام 2014/2013، الا أن البيانات المتاحة تكفي لموضوعنا الحالي، أي الدراسة الأولية للتغييرات الهيكلية، أن وجدت! مع ملاحظة أن كل البيانات بالأسعار الجارية وهو ما يضع صعوبات إضافية للمقارنة بين الأرقام الكلية لكل نشاط عبر زمن الدراسة.

سأكتفي باستعراض الأنشطة التي اعتقد انها الأكثر دلالة، أي الزراعة والاستخراج والصناعات التحويلية والكهرباء والتشييد وقناة السويس، بالنسبة المئوية من الناتج الإجمالي.

الاستنتاجات الأولية

-الزراعة

زادت نسبة الإنتاج الزراعي خلال الفترة الأولى من 13.22 % الى 14.52% الا ان نسبته تنخفض في الفترة الثانية من 11.62 % الى 11.49%، وأن معظم الإنتاج يعود الى القطاع الأهلي الامر الذي يوضح أن معدل النمو فى هذا القطاع اقل عن القطاعات الأخرى، وان كان من المتوقع أن تحدث تغييرات في السنوات القادمة مع زيادة الزراعة المحمية والتوسع الأفقي، أن استمر!

-الاستخراج (البترول والغاز وغيرها)

، ينخفض من 15.63% الى 14.9 %، حوالي 76 % عائدة للقطاع العام مع تفوق العائد من الغاز بحيث يبلغ 1.25 من انتاج البترول، وذلك خلال الفترة الأولى، اما خلال الفترة التالية فان الإنتاج الإجمالي يبلغ في العام الأول 12.7% ثم ينخفض الى 8.03% معبرا عن ازمة الطاقة المعروفة الا أنه يعاود الارتفاع في نهاية الفترة ليبلغ 11.6%.

-الصناعة التحويلية

تراوحت نسبتها من 16.25% الى 16.5% عن الفترة الأولى الا انها تزيد الى 16.75% وهو وأن كان تغيير محدود الا انه يؤشر الى دلالات مهمة، كما أن الكمية الاكبر تعود للقطاع الأهلي حيث تتجاوز ضعف انتاج قطاع الدولة الذي يتعرض للتأكل و ضعف الإنتاجية الامر الذي من الممكن ان يتغير مع الجهود الحكومية في قطاعات البتروكيماويات و التكرير و الغزل و النسيج والقرارات الخيرة في دعم الصناعة في القطاع الأهلي، ويبلغ انتاج القطاع الأهلي 9 اضعاف قطاع الدولة باستبعاد تكرير البترول.

وسينعكس ذلك ايضا على مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي التي تعرضت لانخفاض طفيف.

-الكهرباء

ينخفض من 1.35% الى 1.28% في نهاية الفترة الاولى، ويبلغ 1.59% في بداية الفترة الثانية ليبلغ 1.7% فى نهايتها بدلالة واضحة على زيادة الانتاج وأن كانت نسبة مساهمة القطاع الأهلي والأجنبي مازالت ثابتة، وأن كان من المتوقع أن تتزايد بشكل أسرع في السنوات التالية، سواء نتيجة التغييرات التي تمت او ستتم طبقا للخطة المعلنة والجاري تطبيقها فعليا

-قناة السويس

تبلغ 3.66% في بداية الفترة الأولى ما مقداره 2.24% في نهاية الفترة الثانية بعد انخفاضه الى 1.5% وهي دلالة على أن حركة النقل عبرها لم تتزايد بشكل ملحوظ، بما يتناسب مع زيادة الدخل القومي، برغم زيادة إيراداتها.

-التشييد

تتزايد النسبة من 4.3% الى 4.59% في نهاية الفترة الأولى، ومن 4.83% الى 5.92% في نهاية الفترة الثانية مع تناقص الدور الحكومة ليبلغ حوالي 10%، الامر الذي يبين زيادة كبيرة في الإنتاج

-هيكل الملكية

النسبة الأكبر من الناتج المحلى الإجمالي عائدة للقطاع الأهلي، أي أن اقتصادنا حاليا هو اقتصاد رأسمالي تقليدي حتى تاريخ البيانات المتوفرة، ولكن من المتوقع أن النسبة سيتم تعديلها بعد صدور بيانات عامي 2019 وما بعدها، بزيادة نسبة قطاع الدولة

-الطابع الريعى

محدود للغاية وخصوصا إذا اعتبرنا أن انتاج البترول والغاز وقناة السويس هو انتاج حقيقي يتطلب الكثير من التجهيزات والانفاق الرأسمالي، ويمكن الرجوع الى الدراسة السابقة التفصيلية.

-هيكلية الدخل القومي

القطاعات الإنتاجية هي الأكثر مساهمة في الدخل القومي، الصناعة التحويلية والزراعة، وأن كانت مساهمة الصناعة التحويلية منخفضة عن الاقتصاديات الرأسمالية الأكثر تقدما، أي مازال الطريق طويلا للوصول الى اقتصاد متقدم

-التغيير الهيكلي

أن التغير الهيكلي في الاقتصاد القومي مازال محدودا طبقا للبيانات المتوفرة بنهاية 2018، وأن كانت التغييرات ستبدو أكثر وضوحا بعد استكمال التغييرات الجارية الان في قطاعات الغزل والنسيج والبتروكيماويات وتكرير البترول والأسمدة، والزراعة، والنقل، والمواصلات.

دور قطاع رأسمالية الدولة

مازالت التوجهات الحكومية فيما يتعلق بالقطاع الحكومي غير واضحة وتتراوح بين الطرح في البورصة لبعض أسهم الشركات الحكومية أو الاستمرار في الحفاظ على الأصول، وأن كانت التوجهات الحالية هي طرح جزء من ملكية الأسهم في البورصة وأن كانت متأخرة كثيرا عن النيات السابقة.

لعل أحد اهم الأسئلة التي تحتاج الى إجابات، ولم اجدها بعد سواء في هذه البيانات ام في غيرها، هو وجود تصور واضح عن دور قطاع الدولة متجاوزا التوجهات الحالية، المفهومة، في التركيز على تعديل ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات و تقليل الواردات والبحث عن زيادة الاستثمار الأجنبي، خصوصا مع تبنى سياسات دولية وعلاقات اقتصادية خارجية وتسليحية مختلفة التي من المتوقع أن ينتج عنها مزيدا من ضغوط القوى الدولية.

أي ثم ماذا بعد؟

التغييرات الهيكلية وجدل التغيير

كيف نفهم التغييرات الجارية؟ سؤال الأسئلة الدائم منذ 1952، سؤال سهل وصعب، هل نصور الواقع بالكاميرا ام بالفيديو، وهل تستطيع الكاميرا او الفيديو استدعاء لحظة البداية؟

هل ننظر الى التغييرات الاقتصادية الجارية بمعزل عن التطورات السياسية، وبالذات فيما يتعلق بالعلاقات الدولية والصراع العالمي الدائر وبالذات في منطقتنا؟ وهل لم نتعلم جدل التغيير والتأثيرات المتبادلة من واقع خبراتنا القريبة؟

أسئلة هامة، ولكن الإجابة ليست صعبة، شريطة النظر الى التغييرات بدون مصفاة او مرشح نظري او أيديولوجي، فالنظرية رمادية دائما والواقع حي و يتغير، ويجب النظر الية في حركته، لان كل تغيير يخلق واقع جديد بتناقضاته، وأدوات التحليل و منهجه تم اكتشافها منذ زمان بعيد ولحقها بعض التطور، مثلها مثل كل الاكتشافات العلمية.

ولذلك نظرت الى البيانات المنشورة بموقع وزارة التخطيط ووزارة قطاع الاعمال العام، لعلى أستطيع أن افهم اين كنا وكيف أصبحنا والى اين نتحرك، مدركا الضرورة الهامة لتتبع التغييرات بتناقضاتها والمصالح المختفية خلفها، الى ان يتناقص معدل التغييرات وتصبح أكثر روسخا وديمومة، فانا اعتقد أننا في مفترق طرق، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، وسط صراع دولي يزداد احتداما ليس فقط عالميا

ويبقى أن أوضح التناقض الذى واجهنى، فالبيانات المتوفرة على موقع وزارة التخطيط متوفرة بالأسعار الجارية وهى كافية للتعرف على الاوزان النسبية للأنشطة الاقتصادية وهى تتغير، ولكنها غير كافية لتتبع التغيير في مجال اقتصادي معين، حيث يلزم توفر البيانات بالأسعار النسبية لسنة الأساس، وللأسف فان الفترة محل الدراسة قد قسمت الى ثلاثة فترات ولكل منها سنة أساس، وبالتالي فقد الأساس الموضوعي لتتبع التغييرات .

كما توضح التطورات الأخيرة حتى 2018، بنهاية البيانات المتوفرة، اتجاهات التغيير السابقة والحالية، والتي لم تستقر بعد.

ولذلك اكتفيت بتتبع التغييرات بالأسعار الجارية بالنسب المئوية من الناتج المحلى الإجمالي.

يبقى ان اضيف انى لا اتفق مع الطريقة المتبعة لقياس الناتج المحلى الإجمالي، حتى ولو كانت تتفق مع معاير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبرغم ذلك فلقد استخدمت البيانات كما هي، بعد حساب الاوزان النسبية، لأنني أكثر اهتماما في فهم اتجاهات التغيير، ولذلك اعتقد أن الاوزان النسبية، هي في حقيقتها، اعلى من المبين في الرسومات المرفقة.

يبقى أن اشير انى لا اعلم اين سأتوقف، لكي أوضح استنتاجاتي، فالحبل على الجرار، كما يقولون!

التغييرات الهيكلية وحقيقة ما جرى

ما اصعب أن ترى مغزى التغييرات وهى تحدث لان احتمالات التطور تكون في اتجاهات متعددة ، الامر الذى يتطلب نظرة عميقة و متمهلة ومتحررة من الدوجما والتصورات و الاحلام و الأماني ، ولعل دراسة فترة الصعود الناصري او عهد محمد على تقدم لنا مثالا باهرا لجدل التغيير في بلد متخلف و الدور المركزي الذى يمكن ان تلعبه السلطة المركزية في قيادة التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية ، بل وحتى خلق طبقات اجتماعية جديدة ، حتى وأن كانت ذات طابع انتقالي ، بالمعنى التاريخي ، هذه التغييرات الشديدة الارتباط مع الأوضاع الدولية المحيطة بدولة في " صرة العالم. "

ولكى نصبح اكثر فهما لحقيقة ما يجرى لابد من التخلص من ميراث ثقيل من الأفكار و التصورات الغير قائمة على دراسة التغييرات التي تمت خلال الاربعون سنة الماضية، ليس على الصعيد النظري فقط، بل أيضا على الصعيد التطبيقي، أي بالقيام بدراسة التغييرات التي تمت للوصول الى فهم حقيقي لاين نحن واحتمالات التطور الراهنة.

فما الذي حدث؟

أن البدايات الحقيقية للتغيرات، بعد اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي، لم تكن ابدا ما هو ظاهر على السطح، الذي تحدثت عنة سامية سعيد في كتابها الممتاز " من يملك مصر " الصادر سنة 1986، فالتغييرات كانت تتراكم وكان من الصعب رويتها الا بالتتبع الدقيق لما يجرى، وبالقطع فان النظر الى الخلف يصبح أكثر سهولة ولا يترتب علية تقدير خاص لمن يقوم به، ماعدا إذا تبنى منطقا مختلفا يساعد على فهم المستقبل.

فمن أين نشأ ت الرأسمالية المصرية الحديثة؟

لم تكن نشأة الرأسمالية الخاصة من تجار المخدرات و مهربي الجمرك وتجار الدجاج الأمهات ولا حتى من كبار المسؤولين السابقين في أجهزة الدولة ، الفاسدين ، او من بقايا الرأسمالية الخاصة المؤممة ، فكلها ظواهر ارتبطت بفوضى التوجهات الجديدة ، ولكنها عملية طويلة من التراكم الرأسمالي في فئات متعددة، التجار والمقاولون وأصحاب التوكيلات الأجنبية التي فتح الباب امام الحصول عليها في بدايات الثمانينيات ويضاف اليهم الشراكة مع راس المال العربي ، ثم لاحقا من صغار الرأسماليين المبادرين في الالاف من المصانع الصغيرة ، ولا يخلو الامر ، بالطبع ، من ظواهر استغلال النفوذ السياسي والفساد و الافساد ، ولم يكن لراس المال الأجنبي الا دورا محدودا ، في قطاعات محددة.

ولكى أكون اكثر وضوحا وطبقا لنتائج الدراسة الأولية، فان صناعة الصلب كانت نشأتها من تجار الحديد ببدئهم في النشاط الصناعي، بشكل تدريجي، وبشكل بطيء في ثمانينات القرن الماضي وتتسارع في النصف الثاني من التسعينيات وحتى الان، بحيث تجاوزت الطاقة الإنتاجية الكلية الحالية عشرة اضعاف الطاقة في بدايات الثمانينات التي كان يوفرها بشكل أساسي ما كان، سابقا ، فخر الصناعة القومية ، مجمع الحديد و الصلب بحلوان.

الامر ذاته يتكرر مع تجار الأدوات الكهربائية، فيتحول بعضهم الى الإنتاج والمقاولات الكهربائية الكبرى، مثل مجموعة السويدي ومجموعة العربي " بالموسكى " التي تكتفى بالتوسع الصناعي او تجار السجاد مثل النساجون الشرقيون التي عمقت صناعتها وأصبحت أحد أكبر المنتجين للسجاد في العالم.

ولعل أحد أكبر الأمثلة للتزاوج مع راس المال العربي هو مجموعة القلعة التي تأسست في هذا القرن بالاشتراك مع راس المال العربي، وتوسعت توسعا كبيرا وتعاني الان من أوضاع مالية صعبة.

اما قطاع المقاولات، الذى بدء في التوسع في الثمانينيات، فقد انتج ثلاثة مجموعات كبرى، على الأقل، هي مجموعات الاخوة ساويرس، والتي عملت في كافة المجالات، تقريبا، وتخارجت و باعت و اشترت وتعمل الان في بلاد متعددة، من كوريا الشمالية الى الولايات المتحدة ، ونقلت مقار مجموعاتها القابضة الى أوروبا ، هولندا و بلجيكا و سويسرا.

ولعل من الواجب الإشارة الى أن هذه الفترة محل الدراسة قد شهدت تغييرات هامة في العلاقة بين قطاع الرأسمالية الخاصة و رأسماليه الدولة ، فاقد بلغ عدد الشركات التي يساهم فيها رأسمال الدولة ما يتجاوز 650 شركة ، بنسب متفاوتة من المساهمة ، كما أن الكثير من الشركات الجديدة ، وبالذات في العقدين الماضيين ، هي في حقيقتها استثمار خاص بالدولة ، ولكنها تظهر في الإحصاءات الرسمية كشركات خاصة ، برغم أن

المساهمين بها هي هيئات او بنوك او شركات مملوكة للدولة ولكنها ، طبقا للقانون ، هي شركات خاصة ، مثل الشركات العاملة في صناعة السكر من البنجر او الصناعات البتروكيماوية.

اما الاستثمارات الأجنبية، في القطاعات الإنتاجية، فلقد تركزت بشكل أساسي في قطاعين، الاسمنت والأدوية، فقد بلغت الملكية الأجنبية في قطاع الاسمنت ما يتجاوز 53% من حجم راس المال (دون الاخذ في الاعتبار المصانع الجديدة لقطاع الخدمة الوطنية والتي أحدثت تغييرا دراماتيكيا في هذه الصناعة) ، اما الاستثمارات الأجنبية في قطاع الدواء فقد ترتب علية السيطرة الكاملة ، تقريبا ، على هذه الصناعة ، خصوصا مع تقادم المصانع العائدة لراس مال الدولة وتعرض بعضها لخسائر عالية.

ولعلة من الواجب الإشارة الى أن قطاع رأسمالية الدولة ، برغم ما يتعرض له من مصاعب اقتصادية وبرغم ان الخصخصة قد نالت من بعض وحداته ، الا انه مازال مؤثرا ويتسع الان برغم الخطط المعلنة لطرح حصصا من بعض شركاته في البورصة ، سواء اكانت شركات لم يسبق طرحها من قبل ام شركات يمتلك القطاع الخاص نسب متفاوتة من راس مالها ، ويتركز هذا التوسع في شركات تكرير البترول و الغزل و النسيج (في البدايات الأولى) ، كما يتم التوسع ، أيضا ، في قطاع الخدمة الوطنية في العديد من القطاعات و لكن الأعلى دلالة فيها هو التوسع في قطاعي انتاج الاسمنت و الحديد و الصلب ، حتى الان ، كما يتم توسع ملموس وكبير لراس مال الدولة في توليد الكهرباء ومعالجة مياه الصرف الصحي والامداد بالغاز الطبيعي ، مصحوبا بتوسع يتزايد لراس المال الخاص في مجال توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بالإضافة الى مأتم في بداية هذا القرن من أنشاء محطات تقليدية لتوليد القوى والتي اصبح وزنها محدودا الان (2000 ميجاوات) ، مع ما سبق ان قام بإنشائه راس المال الخاص من محطات معالجة مياه المجاري (محطة القاهرة الجديدة).

اتجاهات التغيير

اذا كنا قد تحدثنا عن نشأة الرأسمالية الحديثة خلال الاربعون سنة الماضية فلعل من الواجب التعرف على التغيرات الهيكلية التي تمت و تتم الان ، تغييرات تتعلق بتطور الاوزان الاقتصادية للقطاعات المختلفة وبتطور بالأوزان النسبية لراس المال الخاص وراس مال الدولة وتطور الاستثمار وكلها شديدة الارتباط لفهم التغييرات الجارية الان و حدودها وافاقها ، ولعلة من الواجب الإشارة انه برغم أن هذه الدراسة هي دراسة اقتصادية الا انها شديدة الارتباط بالأوضاع العالمية وبتطورات الصراع حول وداخل هذه المنطقة المركزية من العالم ، منذ أن نشأت الرأسمالية العالمية وتعرضت وتتعرض بلادنا لتأثيراتها منذ ما يزيد عن قرنين من الزمان.

كما يجب الإشارة الى أنه سيتم الاعتماد على الاوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لان المعلومات المتوفرة هي بالأسعار الجارية وتغطى كامل الفترة محل الدراسة، في حين أن البيانات المتوفرة بالأسعار الثابتة مقسمة الى ثلاث مراحل وكل مرحلة لها سنة أساس، الامر الذي يجعل المقارنة مستحيلة للفترة محل الدراسة، من 1982 الى2018، الامر الذى اضطرنا الى استخدام بيانات الدخل القومي والاستثمار بالأسعار الجارية لأنها تشكل أساسا موحدا.

وبرغم انى لا اتفق مع الطريقة المستخدمة في حساب الدخل القومي والتي يبدو انها الطريقة المقبولة عالميا وخصوصا من المنظمات الاقتصادية العالمية، الا أن استخدامها يترتب علية تناقص الاوزان النسبية للقطاعات الإنتاجية، ولكنني سأستخدم ما توصلت الية بدون ادني تدخل واكتفى بلفت نظر القارئ فقط أن الاوزان النسبية للقطاعات الإنتاجية هي اعلى، في حقيقتها، من بيانات الدخل القومي الرسمية.

والتساؤل الأول هو ما هي التغييرات الهيكلية في الاقتصاد القومي؟

لقد انخفضت مساهمة قطاع الزراعة من 19.94 الى 11.49% من الدخل القومي، مع ملاحظة أن هذا الانخفاض قد حدث على فترتين، حيث انخفض الى 14.86 خلال الفترة حتى 2005 وهى الفترة الثى شهدت

صعود الاستثمار الخاص بشكل ملحوظ، الا انها تظل حول هذا المعدل خلال فترة حكومة رجال الاعمال، الا انها تعاود الانخفاض بعد ذلك لتصل الان الى 11.49%.

اما الصناعة فقد ارتفع نصيبها من 12.85 الى 16.78% مع بداية فترة حكومة رجال الاعمال وتثبت حول ذلك الى 2018، ومن المتوقع ان تتزايد هذه النسبة مع توفر البيانات عن العام 2020 بعد استكمال التوسعات الجارية الان في قطاعات البتروكيماويات والتكرير باستثماراتها المقدرة ب 20 مليار دولار والغزل والنسيج باستثمار تقديري 21 مليار جنية، او المزمع اجرائها في قطاع انتاج السكر.

اما عن قطاعات التشييد والنقل فقد ارتفعت، فقد ارتفع التشييد من 2.34 % سنة 1982 ليبلغ 5.34% عام 2018، اما النقل فقد ارتفع من 2.27 ليبلغ 3..8%، ومن المتوقع أن تتزايد اوزانها النسبية مع التطوير الواسع النطاق الجاري الان في خطوط المترو والمونوريل والسكك الحديدية والتطوير الجاري او المزمع في وسائط النقل الداخلية بالإسكندرية واتضاح تأثير و تراكم التوسع في المدن الجديدة.

ولعل من الواجب التوقف على تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية الثى يعتبرها البعض، قطاعات ريعية، وهو مالا اتفق معه، في الدخل القومي، أي قطاعات السياحة و البترول (الانتاج فقط) وقناة السويس.

فقد بلغت مساهمة قناة السويس 2.68% سنة 1982 لتبلغ 2.24% سنة 2018 ، أي انها نسبتها تناقصت ومن المتوقع أن يستمر هذا التناقص في السنوات القادمة ، اما السياحة فلقد بلغت نسبتها عام 1982 ما قيمته 1.1% وترتفع لتبلغ أقصاها عام 2008 ما مقداره 4.1% ، و تعود وتتناقص لتبلغ 2.43% عام 2018 ، ومن المتوقع أن ترتفع مساهماتها في المدى القصير ، اما عن قطاع البترول (بترول وغاز) فقد بلغت مساهمته سنة 1982 ما قيمته 11.14% (تتضمن التكرير) وتتراوح مساهمته ، في اتجاه تنازلي ، لتبلغ 4.1% عام 1999 ، مع ملاحظة أن البيانات السابقة تتضمن التكرير و هي عملية صناعية واضحة وذلك لعدم توفر بيانات تفصيلية الى العام 2002 ، وتتزايد (الاستخراج فقط) لتبلغ في حدها الأعلى عام 2008 فتبلغ 15.6% ثم تعود وتتناقص لتبلغ 11.6% عام 2018 ، ولا يمكن التنبؤ باحتمالات تطورها لان الامر رهن بالعناية الإلهية ، أي أن القطاعات التي يطلق عليها البعض قطاعات ريعية يبلغ مساهمتها فى الدخل القومي ، الان ، 17% ، فاين هو الاقتصاد الريعى ؟

أن هذا التغيير في أوزان مساهمة القطاعات المختلفة في الدخل القومي، في تقديرنا، هو تغيير محدود جدا مقارنة بالمدى الزمنى، فنحن نتحدث عما يقرب من أربعين عاما.

والتساؤل الثاني ما هي التغييرات في الاوزان النسبية لراس المال الخاص وراس مال الدولة؟

وهو تساؤل في منتهى الأهمية ويترتب علية نتائج هامة جدا، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، فهل رأسمال الدولة في طريقة الى الانقراض لصالح راس المال الخاص، أم ماذا؟ تساؤل لا يمكن الإجابة علية الا بدراسة تطور مساهمة كل منهما في الدخل القومي، وتطور الاستثمارات الجديدة في كل مرحلة، ودرجات الاعتماد المتبادل ومستوى تأثير كل منهما على الاخر، والأخيرة خارج نطاق هذه الدراسة، ثم محاولة استنتاج نتائج السياسات الحالية.

فعلى صعيد المساهمة في الدخل القومي الإجمالي فلقد كانت مساهمة راس مال الدولة ما قيمته 44.35% من الدخل القومي سنة 1983 ثو بدأت في التناقص بشكل تدريجي، ولكنها تتراوح ما بين 30 الى اقل من 40% خلال هذه الفترة، وتبلغ عام 2018 ما قيمته 30.6% من الدخل القومي مع ملاحظة ما سبق أن أوضحناه من أن بعض من الناتج المحلى العائد لراس مال الدولة يتم الدراجة داخل ما ينتجه راس المال الخاص نتيجة لاعتباره قانونيا راس مال خاص، الامر الذي لا يمكن تقديره بدقة الا بالمزيد من الدراسة التفصيلية.

ولعل التوقف عند اهم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية توفر لنا نتائج أكثر دلالة، فمساهمة الزراعة تتشكل أساسا من راس المال الخاص، كما سبق أن اوضحنا.

ففي الصناعة فقد كان الوزن النسبي لمساهمة راس مال الدولة 8% ويظل ثابتا الى 1989 ثم يبدئ في الانخفاض ليبلغ 2.21% عام 2002 ، ويظل حول هذا المستوى حتى 2011 حيث يبلغ حوالى 5% ويظل فوق هذه القيمة بمقادير صغيرة الى سنة 2018 ، في حين أن الوزن النسبي لمساهمة راس المال الخاص ارتفع من 4.75 الى 11.54 % في نهاية الفترة نتيجة لعوامل متعددة ، منها بيع بعض الأصول وانخفاض كفاءة و إنتاجية الأصول الباقية وعدم توسع راس مال الدولة الا في بعض القطاعات المحدودة وأن كان مثل هذا التوسع لا يصنف ضمن ما اتفق على تسميته بقطاع الاعمال العام او القطاع العام ، وفى الاغلب أنه متضمن داخل قطاع راس المال الخاص . ، ومن المتوقع أن يحدث تغيير في الاتجاه المعاكس مع اكتمال توسعات راس مال الدولة الجارية الان كما سبق الإشارة و كما سيتضح حين نستعرض الاستثمارات عن نفس الفترة

واما عن النفط والغاز فان مساهمة راس مال الدولة كان 8.3% سنة 1982 لتبلغ 2.75% سنة 1987 وهو امر شديد الارتباط بانهيار أسعار النفط، ثم يعود للارتفاع للمستويات السابقة ثم ينهار مرة أخرى ويتكرر الامر مع اختلاف أسعار الغاز و البترول الى أن يبلغ في العام 2018 ما مقداره 12.4%، وخلال نفس السنوات يبلغ مساهمة راس المال الخاص (الأجنبي) ما مقداره 4.75% و 1% وأخيرا 2.64 %، الامر الذى يوضح أن راس مال الدولة ، كان ومازال ، العنصر الرئيسي في مساهمة هذا النشاط في الدخل القومي.

اما عن التشييد، فان مساهمة كلا القطاعات كانت متقاربة عند 2.34 % لراس مال الدولة و 2.96% لراس المال الخاص، ويبدأ التباعد بين كلاهما بتناقص مساهمة راس المال العام ليبلغ 0.57% لراس مال الدولة و 5.34% لراس المال الخاص (بالتعريف القانوني) في عام 2018.

ولعل قطاع الكهرباء يقدم لنا نموذجا للسياسات الجديدة بعد بداية تطبيق ما سمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، فراس مال الدولة يظل المساهم الوحيد بما مقداره 0.63% سنة 1982 وتتزايد مساهماته ، بشكل بطئ ، الى أن تبلغ عام 2002 ما قيمته 1.52% وهو نفس العام الذى يظهر فيه مساهمة راس المال الخاص بما مقداره 0.15% وتظل المساهمات حول هذه الأرقام في العام 2018 ولكنها تتزايد عام 2019 لتبلغ لراس المال العام 1.7% ، ومن المتوقع أن يظل هذا التناسب قائما بين راس مال الدولة وراس المال الخاص نفسة في المدى المتوسط برغم تزايد مساهمات راس المال الخاص في قطاعات الطاقة المتجددة الى حين الانتهاء من المشاريع الكبرى لراس مال الدولة (محطة فحم الحمراوين و محطة الطاقة النووية) برغم استمرار سياسات تشجيع راس المال الخاص في مشاريع الطاقة المتجددة.

الخلاصة أن التوجهات الجديدة بزيادة استثمارات راس مال الدولة لم تظهر نتائجها بعد وأن كان يمكن التعرف على التوجهات أذا تعرفنا على توجهات الاستثمار خلال السنوات القليلة الماضية في علاقتها بما كان سائدا قبلها، ولكن سيقتصر بحثا على الفترة منذ عام 2003/2002 حيث تتوفر البيانات، وأن كنا سنستعرض التطورات دون الاخذ في الاعتبار استثمارات استخراج النفط والغاز للوصول الى نتائج اعلى دلالة.

فاستثمارات راس مال الدولة تبدأ في بداية الفترة عند 56% من حجم الاستثمارات، وتتراوح حول هذا الرقم الى أن تأتى حكومة رجال الاعمال سنة 2005 فتبدء في الانخفاض حيث يدور حجم الاستثمارات حول الرقم 40%، اقل او اعلى قليلا، الى أن يبدئ تغيير الاتجاه عام 2015 حيث يبدئ في التصاعد ليبلغ. 44% ثم 45% ثوم 60% الى أن يبلغ عام 2018 ما مقداره 67.5% ثم ينخفض الى 51% عام 2019، الامر الذي يؤكد التوجهات الجديدة.

ولعل التعرف على تفاصيل تطور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية يوفر دلات أكثر دقة من الأرقام الاجمالية التي تتداخل معها استثمارات خدمية.

فللمرة الأولى للفترة محل الدراسة ، من 2002 الى 2019 تتجاوز استثمارات راس مال الدولة الاستثمار الخاص ، الذى كان سائدا من قبل ، في العام 2018/2017 في كافة القطاعات الإنتاجية ، حتى في الزراعة ، فاستثمارات الزراعة لراس مال الدولة نسبته 5.3% في مقابل 2.6% لراس المال الخاص ، وفى الصناعة التحويلية 7.5% مقابل 5.6% ، والتشييد 5.5% مقابل 1.6% ، والنقل و التخزين 12.5% مقابل 3.2% ، ويستمر نفس التوجه ففي العام اللاحق 2019/2018 ، وكلها ارقام واضحة الدلالة و ستنعكس في السنوات القادمة على النصيب المتولد في الدخل القومي.

لابد من الإشارة الى أن مصادر معلومات هذه الدراسة هي فقط من المصادر الرسمية للدولة المصرية، من وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء، ولكن الدراسة لم تنتهي بعد !

تناقضات التغيير

لقد تمخض احتدام الازمة الاجتماعية وانفجارها في 2011 وما اعقبها في 2013 عن اعلان واضح بفشل النمط السائد قبلها، الاقتصادي الاجتماعي، وعدم قدرته على الاستمرار، الامر الذي دفع السلطة الجديدة الى تبنى توجهات مختلفة، وهو ما سنكتفى بالتعرض لجوانبه الاقتصادية.

فالبنية التحتية متهالكة و الخلل في الميزان التجاري متفاقم ومعدل النمو الصناعي يتناقص والكثير من مصانع راس المال الخاص تتعرض لازمات مالية طاحنة الى حد الاضطرار الى الاغلاق ، ولذلك تبنت السلطة الجديدة توجهات تركز على جوانب الاختناق ، اى التركيز على حلحلة وتقليل عوامل الضغط ، ولذلك تركزت استثمارات راس مال الدولة على توليد الطاقة الكهربائية و الطرق وتطوير صناعة تكرير البترول و الصناعات البتروكيماوية و الكيماوية وبداية تطوير قطاع راس مال الدولة في الغزل و النسيج والموانئ و السكك الحديدة وتوصيل الغاز الطبيعي الى المنازل والنقل الداخلي ، وتأسيس المدن الجديدة (13 مدينة) ومعالجة مياه الصرف الصحي وتوصيل مياه الري الى المناطق الجديدة ، والكثير من هذه الاستثمارات كانت الدولة قد تباطأت في القيام بها منذ زمن بعيد ، وبالذات في مجالات الصناعة التحويلية والتكرير ، أي أن راس مال الدولة عائد و بقوة للاستثمار في الصناعة و الزراعة والخدمات والنقل و التشييد ، وأن كانت هذه العودة بمنطق مواجهة الازمة الاجتماعية ومن اجل التحكم بها.

لقد أبدت بعض شرائح الفئات العليا من راس المال الخاص عدم اتفاقها مع التوجهات الجديدة للدولة وأبدت رأيها بشكل علني في ضرورة العودة مرة أخرى الى سياسات حكومة رجال الاعمال لأحمد نظيف، والاكتفاء بقيام الدولة بدور المنظم للنشاط الاقتصادي دون قيامها به.

وهذه الفئات الأعلى صوتا تنتمي لشركات قابضة بعضها نقلت مقارها الرسمية خارج البلاد منذ سنوات للاحتماء بجنسيتها الجديدة، في نفس الوقت الذي تعاظمت فيه استثماراتها خارج البلاد برغم انها مازالت تتوسع داخل البلاد.

أن حجم اعمال راس المال الخاص، حاليا، هو مقدار كبير مقارنة بحجم أعمال راس مال الدولة، فهو يتسيد الزراعة ويبلغ أكثر من ضعف مساهمة راس مال الدولة في انتاج الصناعة التحويلية واذا نحينا تكرير البترول فانة يبلغ ما يقترب من عشرة اضعاف رأس مال الدولة (بالتعريف القانوني للملكية).

أن مطالب بعض ممثلي راس المال الخاص هي مطالب قصيرة النظر لا تدرك الضرورات الاجتماعية والسياسية للسياسات الجديدة، برغم استمرار تمتعها بالكثير من المميزات الاقتصادية، بل وزيادتها بالكثير من التعديلات التشريعية، وفتح الباب امامها للاستثمار في مجالات جديدة مثل توليد الطاقة ومعالجة مياه المجاري.

لقد استفاد رأس المال الخاص من السياسات الاقتصادية القديمة ـ الجديدة، واستخدم هذه السياسات في تحقيق التراكم الرأسمالي، فالكثير من المجموعات الاقتصادية الكبرى طرحت أسهمها في البورصة وباعت نسب كبيرة من رأس مالها، ولكنها احتفظت بحصص حاكمة تمكنها من القيادة المنفردة للشركات الخاصة بها، واستخدمت حصيلة البيع في تأسيس شركات جديدة داخل او خارج البلاد أو في الانفاق الترف للباشوات الجدد.

وإذا كان نهوض رأس مال الدولة في الخمسينيات والستينيات قد بدء بما يمكن تسميته بالتراكم البيروقراطي، عن طريق تأميم المصالح الفرنسية والانجليزية في اعقاب حرب 1956 ثم اعقبة بسنوات قلائل بتأميم معظم ممتلكات راس المال الخاص، فان راس مال الدولة يخطط الان لاتباع نفس أسلوب راس المال الخاص بطرح نسب من راس مال بعض شركاتها بالبورصة بما فيها شركات جهاز الخدمة الوطنية.

أذن هناك منافسة بين راس المال الخاص وراس مال الدولة بما فيها راس مال جهاز الخدمة الوطنية على السوق وعلى راس المال، تنافس لم يصل الى حد الازمة، فبرغم وجود ما يقترب من 650 شركة مشتركة حيث تبلغ حصة راس مال الدولة فيها 22%، فان الشراكات تتسع في بعض القطاعات وعلى راسها صناعة الحديد والصلب.

ويبدو اننا نواجه بعض ما واجهة الاقتصاد القومي خلال الفترة الاولى التي أعقبت 1952، برغم أن عبود وفرغلي وأبو رجيله يعتبروا " مساكين " عند المقارنة مع راس المال الخاص الان.

واحد اهم هذه التناقضات هو الموقف من مما يسمى شركات قطاع الاعمال والقطاع العام، وبالذات الشركات التي تعرضت للتقادم سواء بسوء الإدارة ام بالإهلاك الفعلي للآلات والتوقف عن تطويرها منذ زمان بعيد، ام حتى بالشركات غير الخاسرة، ولكنها ذات عائد متدني على راس المال وتتعرض لاستمرار سوء الإدارة.

ولعل أحد اهم التناقضات هو استعادة الدور القيادي للدولة، ليس فقط على صعيد الاستثمار بنفسها، ولكن بتدخلها لتنظيم كلا من السوق والاستثمار، لتقليل الاثار السلبية لفوضى الإنتاج المصاحب لأي نمو رأسمالي والذي ترتب وسيترتب علية خسائر اقتصادية واضحة.

وإذا كان ما تقدم يوضح جزء من التناقضات الموضوعية للتغيير الذي يتم الان بخطوات متسارعة، فان التغييرات السياسية الجارية في منطقتنا والتغييرات الاقتصادية والسياسية الدولية التي تبنتها الدولة، قد يترتب عليها مزيدا من المصاعب، بل والضغوط الاقتصادية، التي لوح بها فعليا للضغط لإلغاء صفقة طائرات السوخوى 35.

أن التغييرات التي تتم الان مازالت في بدايتها، وما زالت نتائجها تتضح تدريجيا، ومن المهم مراقبتها وهي تتغير والتعرف على اتجاهاتها، ولا يكفي التمترس حول جدار التايد أو المعارضة، هذا التمترس الذي يعوق الفهم الصحيح ويفتح الطريق لتغيب العقل والادراك.

ولنا عودة!!

يوليو 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

السياسات الاقتصادية وتراكم راس المال

كنت قد تحدثت سابقا عن عودة استثمارات الدولة المباشرة الى العديد من القطاعات الاقتصادية مقارنة بالعشرة سنوات العجاف السابقة على 2011 ، واطلقت عليها اسم استثمارات الضرورة ، هذه الاستثمارات التي تركزت في بدايتها في سنة 2014 وما تلاها من سنوات في القطاعات الأكثر حيوية واهمية اقتصادية لتخفيف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة ، في توليد وتوزيع الكهرباء وفى الصناعات البتروكيماوية وفى تكرير البترول وشبكات توزيع الغاز وتمتد الى الزراعة والزراعة المحمية وتبطين الترع والاستزراع السمكي ثم امتدت هذه الاستثمارات لتشمل قطاعا واسعا من اللبنية الأساسية ، في الطرق والنقل بالسكك الحديدية والمترو ومعالجة مياه الصرف الصحي والصناعي ، وشمل ذلك مساهمة الدولة في مشاريع صناعية كبرى مع راس المال المحلى والعربي في مصفاة مسطرد ومصنعي السكر في المنيا والشرقية وتجمع مصانع الغزل والنسيج الصينية بالسادات ، وتعود استثمارات الدولة من جديد لتجديد او التوسع في الأصول القديمة ، وان كانت مازالت في بدايتها ، مثل بداية إعادة هيكلة وتجديد مصانع الغزل والنسيج العائدة لقطاع الاعمال العام وتوسيع مصنع كيما في اسوان وتجديد مصنع مسطرد للحديد والصلب وتطوير سيماف والمصانع الحربية.

ومع ادخال تعديلات قانونية جديدة تزايد الاستثمار الخاص والأجنبي في مشاريع الطاقة المتجددة في محطة بنبان للتوليد الشمسية وفى محطات توليد الرياح في الزعفرانة وحتى في محطات الطاقة التقليدية بالمحطة الجديدة في الأقصر، وبرغم من هذه التعديلات التي شملت بشكل خاص مجالات توليد وتوزيع الكهرباء وفى السكك الحديدية، الا ان نمط الاستثمار الذي كان سائدا قبل 2011 والقواعد القانونية المنظمة له مازالت سائدة، برغم تعاظم استثمارات الدولة.

ان ثبات توجهات السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية يدفعنا الى القاء نظرة اكثر تفصيلا عليها لبيان تأثيرها على تراكم راس المال ، الذى بدونة لا يمكن الحديث عن نهضة اقتصادية او عن تحرر الإرادة السياسية من الضغوط الخارجية ، في بلد احد اكبر مشاكلة هي ضعف تراكم راس المال بل وتبديده نتيجة للسياسات الحكومية الممتدة منذ عشرات السنين او نتيجة للسلوك الاقتصادي الاجتماعي للرأسمالية الخاصة ، وبالقطع فان احد اهم معوقات استثمار الفائض الاقتصادي بالداخل هو صغر حجم السوق الداخلي وضعف بنيته الإنتاجية وتخلفها وهشاشة ترابطه الداخلي وتقلص الاعتماد المتبادل بعد ان تحطمت البنية الاقتصادية البيروقراطية بعد حرب 1973 عبر تغييرات متراكمة عبر سنوات طوال ، الامر الذى اسفر عن تزايد استثمارات الرأسمالية الخاصة خارج البلاد واحيانا كثيرة بالاحتفاظ بأرباحها هناك.

سندرس بيانات البنك المركزي التي يقدمها سواء بشكل سنوي ام في تقاريره الدورية الربع سنوية لبيان حركة راس المال سواء فيما يتعلق بدخل الاستثمار ام في حركة رؤوس أموال الاستثمار المباشر، ولن نتعرض للحركة الكلية لراس المال بما فيها من قروض واعباء خدمتها او عن تحويلات العاملين في الخارج التي أصبحت اهم مصدر للعملات الأجنبية بلا منازع وغيرها لأنها خارج نطاق هذا المقال .

يبقى ان أوضح ان مدفوعات دخل الاستثمار هي أرباح الاستثمارات سواء اكان يتم تصديرها للخارج ام الحصول عليها من الخارج.

وان صافي حجم الاستثمار يقصد منها حجم الأموال القادمة للاستثمار بالداخل منقوصا منة حجم رؤوس الأموال التي يتم تصديرها الى الخارج للاستثمار او حتى للاكتناز.

ولنبدأ في استعراض بيانات البنك المركزي

أولا فما الذي تقدمة بيانات البنك المركزي عن العام المالي 2013-2014

يبلغ صافي حجم دخل الاستثمار المصدر الى الخارج ما مقداره 7.5 مليار دولار

يبلغ صافي حجم الاستثمار المباشر الداخل 4.1 مليار دولار

ان المحصلة النهائية لاستثمار راس المال هو تصدير راس المال وعوائده لخارج البلاد بما مقداره 3.2 مليار دولار.

ثانيا فماذا عن العام المالي 2014-2015

يبلغ صافي حجم دخل الاستثمار المصدر الى الخارج ما مقداره 6.2 مليار دولار

يبلغ صافي حجم الاستثمار المباشر للداخل ما مقداره 6.4 مليار دولار

ان المحصلة النهائية لاستثمار راس المال هو تدفق راس المال لداخل البلاد بما مقداره 200 مليون دولار.

ثالثا فماذا عن العام المالي 2015-2016

يبلغ صافي حجم دخل الاستثمار المصدر الى الخارج ما مقداره 4.5 مليار دولار.

يبلغ صافي حجم الاستثمار المباشر للداخل ما مقداره 6.9 مليار دولار.

ان المحصلة النهائية لاستثمار راس المال هو تدفق راس المال لداخل البلاد بما مقداره 2.4 مليار دولار.

رابعا فماذا عن العام المالي 2016-2017

يبلغ صافي حجم دخل الاستثمار المصدر الى الخارج 4.4 مليار دولار.

يبلغ صافي حجم الاستثمار المباشر للداخل ما مقداره 7.9 مليار دولار.

ان المحصلة النهائية لاستثمار راس المال هو تدفق راس المال لداخل البلاد بما مقداره 3.5 مليار دولار.

خامسا فماذا عن العام المالي 2017-2018

يبلغ صافي حجم دخل الاستثمار المصدر الى الخارج 6.3 مليار دولار.

يبلغ صافي حجم الاستثمار المباشر للداخل ما مقداره 7.7 مليار دولار.

ان المحصلة النهائية لاستثمار راس المال هو تدفق راس المال لداخل البلاد بما مقداره 1.4 مليار دولار.

سادسا فماذا عن العام المالي 2018-2019

يبلغ صافي حجم دخل الاستثمار المصدر الى الخارج 11 مليار دولار.

يبلغ صافي حجم الاستثمار المباشر للداخل ما مقداره 8.2 مليار دولار.

ان المحصلة النهائية لاستثمار راس المال هو تدفق راس المال لخارج البلاد بما مقداره 2.8 مليار دولار.

سابعا فماذا عن العام المالي 2019-2020

يبلغ صافي حجم دخل الاستثمار المصدر الى الخارج 11.2 مليار دولار.

يبلغ صافي حجم الاستثمار المباشر للداخل ما مقداره 7.5 مليار دولار.

ان المحصلة النهائية لاستثمار راس المال هو تدفق راس المال لخارج البلاد بما مقداره 4.7 مليار دولار.

ان النتيجة النهائية لاستثمار راس المال الأجنبي للسنوات محل الدراسة هو خروج راس المال بما قيمته 3.3 مليار دولار، أي ان استثمار راس المال الأجنبي العزيز على قلوب البعض نتيجته سلبية.

ان الاستثمارات الأجنبية تتركز في قطاعات محددة بشكل رئيسي وهي قطاع استخراج الغاز والبترول والاسمنت والبنوك والأدوية ثم في بعض الشركات الكبيرة في قطاع الرأسمالية الخاصة التي نقلت ملكيتها الى شركات مسجلة في الخارج وتعود ملكيتها لنفس الملاك المصريين مثل مجموعات الاخوة ساويرس والقلعة وغيرها، كما ان بعض الشركات المصرية الجنسية ومنها النساجون الشرقيون والسويدي والمنصور تقوم بالاستثمار بالخارج.

أن سياسات الاستثمار والضرائب يحتاجان الى مراجعة شاملة بما يضمن تراكم راس المال واستثماره داخل البلاد بديلا عن تصديره واستثماره خارجها.

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

البشر ام الحجر

قضية كبرى عجزت عن التصدي لها الرأسمالية المصرية بجناحيها، التقليدي والبيروقراطي، عجز شديد الارتباط بالاحتياج الموضوعي لتطوير التعليم، فتطوير التعليم احتياج موضوعي للتطور الرأسمالي، فاذا كانت الرأسمالية المصرية كانت ومازالت عاجزة عن التقدم للحاق بالرأسمالية العالمية المتقدمة فمن المتوقع ان يمتد عجزها في كافة الجوانب الإنتاجية وغير الإنتاجية وتكتفى بالمراوحة في المكان، سواء بالاستجابة الضعيفة والغير منسجمة للمطالب الشعبية ام بالاستجابة لمتطلبات النمو الرأسمالي المحدودة.

فليس مصادفة ان التعليم ما قبل الثانوي كان مجانيا منذ اربعينات القرن العشرون، وليس مصادفة أيضا ان مجانية التعليم الثانوي لم تقر الا سنة 1950، فبرغم الموقف الحازم لطة حسين دفاعا عن مجانية التعليم الا انه لم يكن ممكنا له ان ينجح في تحقيق المجانية الا لأنها أصبحت احتياجا موضوعيا.

والغريب والعجيب ان مجانية التعليم العالي لم تقر الا عام 1959 برغم " الهرى " عن العدل الاجتماعي والمساواة لمدة سبع سنوات كاملة منذ 1952.

وبرغم انتشار وتوسع التعليم الا ان هذا التوسع تجاوز الاحتياج الموضوعي للنمو الرأسمالي الأعلى طموحا في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، فتعرض التعليم للتدهور التدريجي، تدهور لا يمكن الاكتفاء بإرجاعه للفترة المباركية، بل الى ما قبل رئاسة الرئيس المؤمن، الى الفترة الناصرية نفسها، فنحن نتحدث عن فترة من النهوض الرأسمالي تمتد لعشر سنوات من 1957 الى 1967 فقط لأغير، برغم امتدادها الى ما بعد حرب 1973 مباشرة، ولكنها كانت قد فقدت قواها وانتقلت الى الاستعداد للزمن القادم الكئيب.

ولأيمكن ارجاع بدايات هذا التدهور الى محدودية الاحتياج الى القوى العاملة المدربة، بل هي أيضا شديدة الارتباط بشكل الحكم، فحين تتأكل الحريات الديمقراطية على الصعيد الاجتماعي وتتحول القوى الاجتماعية الى مفعولا به، لا نستطيع ان نتحدث عن تقدم التعليم والبحث العلمي في الجامعات، وبديلا عن " المنتخب من ادب العرب " المقرر على طلاب الثانوي من اختيار وتحرير احمد امين وطه حسين يطل علينا " شرشر " بوجهة الكئيب بقيادة الصاغ كمال الدين حسين الأكثر تخلفا في ضباط يوليو.

وهذه ليست ملاحظات شخص يحاول ان يفكر، بل هي ملاحظات شاهد عيان لاقى الامرين في سنوات تعليمة في المدارس والجامعات المصرية الحكومية في الفترة الناصرية، حتى وهو يدرس الهندسة حيث واجهته كافة المعوقات والثقالات وانهيار مستوى التدريس والبحث العلمي الى مستويات مخجلة، هذا بصرف النظر عن سيادة "البصاصين " ومنطقهم وتوحشهم.

وامتد التدهور الى ان أصبح التعليم بلا تعليم، بل مسرحية هزلية يتقوت عليها الكثيرون وتشكل مزاج شعبي أكثر دراية بالتعامل مع الأوضاع السائدة في المسرحية اللا تعليمية الممتدة من رياض الأطفال الى الجامعات، وأصبحت أي محاولة لتطوير التعليم الذي ليس تعليما قرينة بالكفر وعرضة للتشهير بدعوى افساد التعليم الذي ليس تعليما!!

ولذلك انتشر التعليم الخاص، برغم محدودية انتشاره وبرغم الضجيج المحيط به، حيث لا يتجاوز 10% من الطاقة التعليمية الكلية، انتشارا يتجاوب مع احتياجات الشرائح الأعلى من الرأسمالية المتوسطة وما يماثلها من الفئات الاجتماعية.

ولابد من الإشارة الى قيام بعض المؤسسات الاقتصادية الى انشاء مدارس فنية خاصة لتعليم وتدريب العمالة الازمة لها مثل مدرسة النساجون الشرقيون ومدرسة السكك الحديدية، ويبلغ عددها حوالي 18 مدرسة من هذا النوع.

وبرغم هذه الصورة المفزعة فان العمالة المصرية ما زالت هي الأكثر أهمية على الصعيد الاقتصادي، ليس فقط على صعيد الإنتاج المحلى، بل أيضا على صعيد الحصول على العملات الأجنبية.

فحجم الأموال المحولة من العمالة المصرية بالخارج للسنة المالية 2018- 2019 يبلغ 25 مليار دولار في حين ان الصادرات السلعية الكلية (بما فيها البترول والغاز) يبلغ 28 مليار دولار، أي ان ما يحول من العمالة المصرية يبلغ خمسة اضعاف دخل قناة السويس ويقترب من القيمة الكلية للصادرات السلعية!!

فما هي الأوضاع الحقيقية للعمالة

يبلغ عدد العاملين في الوظائف الدائمة 12.775 مليونا، منهم 10.748 مليونا من الذكور و2.027 مليونا من الاناث.

وعلى صعيد أصحاب الاعمال العاملون بمؤسساتهم يبلغ عدد الذكور 3.557 مليونا من الذكور و335 الفا من الاناث.

وعلى صعيد الاخصائيون والفنيين يبلغ عدد الذكور 784 الفا ومن الاناث 339 الفا.

وعلى صعيد المشرفون يبلغ عدد الذكور 290 الفا ومن الاناث 75 الفا.

وعلى صعيد الاداريون يبلغ عدد الذكور 510 الفا ومن الاناث 275 الفا.

المستويات التعليمية

أمي – 989 الفا من الذكور و305 الفا من الاناث

يقرا ويكتب – 1.342مليونا من الذكور و192 الفا من الإناث

مؤهل اقل من المتوسط – 1.411 مليون من الذكور و188 الفا من الاناث

مؤهل متوسط – 4.355 مليونا من الذكور و716 الفا من الاناث

مؤهل متوسط واقل من الجامعي – 754 الفا من الذكور و142 الفا من الاناث.

مؤهل جامعي فأعلى – 2.314 مليونا من الذكور و643 الفا من الاناث.

الملاحظات

-اهدار هائل لطاقة العمالة النسائية

-انخفاض المستويات التعليمية عن مقتضيات المجتمعات الحديثة

-انهيار المستويات التعليمية الحكومية

وبرغم بداية احداث حركة تغيير كبرى في أساليب التعليم والامتحانات الا انها تلقى معارضة اجتماعية كبيرة.

ان أحد اهم مصادر تطوير الاقتصاد القومي هو تطوير التعليم الجامعي وما قبل الجامعي وبدون مثل هذا التطوير فان النهوض الاقتصادي سيعاني من مصاعب جمة.

أغسطس 2021

الدعم بالقطاعي أم بالجملة؟

وهل يمكن ان يعتدل النقاش من " زرع البصل " كي يقف على قدميه؟

لقد اثار اتجاه الدولة لزيادة سعر الخبز نقاشا كبيرا على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى المحطات التليفزيونية الامر الذي اثار هذا التساؤل الذي يبدو غريبا .

سؤال غريب من شخص أصابه ما أصاب الجميع، اللسعان، " وهوة فيه يا مؤمن دعم بالقطاعي ودعم بالجملة؟ " قطعا هناك!

الأمر مرتبط بكيف تنظر الى الأمر، هل هو دعم تقدمه الدولة لمجموعة من السلع والخدمات؟ ام هو أحد وسائل توزيع الدخل القومي أو القيمة المضافة؟ سمها ما شئت، وما يترتب على ذلك من نتائج.

انا من أنصار الرؤية الثانية لأنها الرؤية الاوسع والاشمل والتي تكشف جوهر الأمر، فعندما تقدم الدولة دعما للسلع والخدمات فهذا الدعم في الحقيقة جزء من نصيب المواطن من الدخل القومي، أو جزء من قيمة قوة عمله المباعة تدفعه الدولة ولا يدفعه صاحب العمل حتى ولو كان صاحب العمل هو الدولة ذاتها.

والغريب ان موارد الدولة الأساسية هي من الضرائب وبالذات الضرائب غير المباشرة بكافة أنواعها، أي ان دافع الضرائب الغير مباشرة، أي العاملين باجر او صغار أصحاب الاعمال يدفعون لأنفسهم الدعم بديلا عن ان ينالوا اجرا من كبار أصحاب الاعمال يكفيهم عن الدعم، الامر الذي يجعلها مسخرة كاملة.

ومن المؤكد ان وجود أكثر من سعر لنفس السلعة بسعر مدعوم وبسعر يحدده السوق هو مصدر للفساد والإفساد الذي لا يمكن وقفة مهما كانت الجهود والنيات طيبة، أما وجود أسعار للخدمات أقل من كلفتها فهو مصدر لسوء الإدارة وأحيانا أحد أهم المصادر المسببة لانهيارها وتخلفها والعجز عن تجديد وتحديث الأصول، ولذلك لا مفر من إلغاء هذا النوع من الدعم سواء على مستوى أسعار السلع أم الخدمات.

ولكن مثل هذا الإلغاء لا يمكن القفز اليه جزءا بعد جزء، أي بالقطاعي، ولكن يجب ويمكن الوصول اليه بالجملة، أي بالنظرة الشاملة التي تراه على حقيقته.

فعند الغاء دعم سلعة ما لابد وأن يرتبط ذلك بالتحديد القانوني للحد الأدنى للأجور والمعاشات بما يتناسب مع الأعباء الإضافية، أي وباختصار يجب أن يدفع صاحب العمل، دولة أم قطاع خاص وعام، القيمة الفعلية مما يشتريه من بضاعة، أي قوة العمل.

وإذا كان الهدف هو رفع قيمة الخدمات بما يتناسب مع كلفتها مع هامش ربح مناسب، فالأمر هنا أكثر تعقيدا، ولكي أوضح الأمر سأضرب مثالا بكلفة إنتاج الكهرباء.

الكهرباء في مصر تنتج من مصادر متعددة، من المحطات الحرارية والمصادر المائية ثم من الطاقات المتجددة.

وإذا توقفنا على أهمها، وهو من المصادر الحرارية، أي من محطات القوى الحرارية الحالية، تتراوح كفاءتها من 146 جرام مكافئ من الوقود إلى 455 جرام مكافئ من الوقود لكل كيلو وات، فكيف يجب أن يكون سعر البيع؟

وبدون الدخول في حسبة برما فإن تحديد سعر البيع يجب أن يتم على أساس متوسط كفاءة يتناسب مع المعايير العالمية ، فالمتوسط العام في مصر يبلغ الان 197 جرام لكل كيلو وات ولكنة مازال عاليا ولا يمكن الاستمرار

في قبوله لأنه في النهاية يتحول الى زيادة في تكلفة عناصر إنتاج السلع والخدمات الأخرى ؛ في حين تبلغ الكفاءة في المحطات الكافية للحمل الأساسي في الشبكة 167 جرام لكل كيلو وات وهو ما يجب ويمكن قبوله وعلى أساسه يجب حساب التكلفة بعد الأخذ في الاعتبار العديد من المحددات الفنية الأخرى التي ليس هنا مجال بيانها.

والمثال السابق يضرب مثلا لكافة الخدمات الأخرى مثل النقل العام وخطوط المترو والسكك الحديدية وغيرها من الخدمات والسلع.

أن مثل هذا الاقتراب، أي بالجملة، هو الطريق الصحيح لإزالة التشوهات السعرية وانخفاض الكفاءة والعجز عن تجديد وتحديث الأصول، ويضع أساسا متينا لمحاسبة هيئات الإدارة ويوقف الفساد، ولكن لا يمكن الوصول اليه بدون تحديد الحد الأدنى لسعر بيع قوة العمل وللمعاشات، اللذين يجب أن يحددا حكوميا لكافة القطاعات، الحكومي والأهلي والمشترك.

اما دعم العاملين في القطاعات الهامشية او العاجزين عن العمل لأي سبب أو كبار السن الذين لا يتمتعون بمعاشات فلا سبيل إلا تقديم الدعم النقدي لهم بما لا يقل عن الحد اللازم لتوفير حياة إنسانية.

ويبقى أخيرا ان اشير ان على كل المتباكين عن رفع الدعم ان يدركوا ان الامر أكبر بكثير من الدعم لأنه يتعلق بسياسات الأجور والضرائب وكيفية توزيع القيمة المضافة مجتمعيا.

أغسطس 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

الاستثمار الأجنبي بين الواقع والامنيات

يبدو ان الاستثمار الأجنبي أحد القضايا الكبرى في التوجهات الاقتصادية للدولة المصرية منذ اعلان وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وكانت الشكاوى دائمة من ضعف هذا الاستثمار الامر الذي لا يقتصر على زمن الرئيس مبارك، بل يمتد الى ما بعد مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي عام 2015.

وبرغم ذلك فلقد تحقق عبر السنين استثمارات اجنبية في قطاعات محددة، منها الاستثمار في قطاع استكشاف واستخراج البترول والغاز، وهو استثمار ليس جديدا في طابعة حيث كان سائدا في هذا القطاع في الزمن الناصري، وفى صناعة الاسمنت والأدوية والبنوك وأخيرا في صناعة السكر وتطور في قطاع توليد الكهرباء منذ بداياته الأولى في بداية القرن الواحد والعشرون، وفى قطاعات الإنشاء السكنى وفى بورصة الأوراق المالية.

ولا يغيب عن المراقب نوع اخر من الاستثمار " الأجنبي" !، وهي الشركات التي يمتلكها المصريون وتأسست داخل البلاد الا ان هؤلاء الملاك اسسوا شركات في بلدان اجنبية تملكت حصص الغالبية في اصولهم المصرية مثل شركات الاخوة ساويرس وشركة القلعة العائدة لأحمد حسنين هيكل وشركة جهينة العائدة لصفوان ثابت، كما ان هذه الشركات التي نقلت مقارها للخارج تستثمر بغزارة في السوق العالمي، كما ان هناك العديد من الشركات الأخرى التي تستثمر خارج البلاد مثل النساجون الشرقيون وشركة منصور وحديد عز .

كما يوجد كذلك استثمارات اجنبية في المناطق الحرة، ولكن المعلومات المتوفرة عنها محدودة للغاية بحيث لا يمكن الخروج بتقييم موضوعي لها.

لقد بينت، باختصار، اهم مجالات استثمار راس المال الأجنبي الذي يحتاج الى توقف خاص بشكل منفصل وتفصيلي، ولكن ولحسن الحظ فان القيمة الكمية للاستثمار الأجنبي وإعادة تصدير راس المال والارباح يتوفران بشكل مناسب لموضوع مقالنا هذا في بيانات البنك المركزي، في التقرير السنوي وتقارير السياسة النقدية، بما يسمح بتقييم للسياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والخروج بالدروس المستفادة، ولكن هذا الاقتراب لا يتضمن التقدير الكمي او التأثيرات الاقتصادية للديون الأجنبية برغم تأثير هذا على نزح الفائض الاقتصادي.

أن بيانات الاستثمار الأجنبي لابد وان تتضمن حجم هذا الاستثمار ومجالاته، كما يجب ان تتضمن بيانات تصدير الأرباح وإعادة تصدير راس المال، وان تنتهي بالبيانات المجمعة عن النتيجة النهائية للاستثمار الأجنبي بشكل سنوي وعلى مدى زمني مناسب، من عدة سنوات، لتوضيح الدروس المستفادة والنتائج النهائية.

فاين يستثمر راس المال الأجنبي وما هي قيمته؟

لقد تم حصر بيانات الاستثمار الأجنبي من واقع بيانات البنك المركزي من العام المالي 2012/11 الى العام المالي 2019/18 والمبينة بالجدول رقم (1)، هذه البيانات التي تكشف الكثير من الحقائق وتطيح بالكثير من الأوهام المتداولة، فلننظر لنرى.

-كانت قيمة الاستثمارات الأجنبية في العام الأول (2012/11) ما قيمته 11.768 مليار دولار، الا ان السنوات اللاحقة تشهد انخفاضا في حجم الاستثمار نتيجة للظروف السياسية، ولكنها تبدأ في التصاعد من جديد لتتجاوز هذه القيمة عام 2016/15 لتصل عام 2019/18 الى ما قيمته 16.393 مليار دولار.

-يلاحظ ان القدر الأكبر من الاستثمار يتحقق في قطاع استخراج البترول حيث تتراوح النسبة ما بين 53% الى 71% من الحجم الكلى للاستثمارات، ويجب ملاحظة ان هذا الاستثمارات مرتبطة بالنجاح في العثور على حقول جديدة الامر الذي يتطلب انشاء البنية الأساسية اللازمة للاستخراج والمعالجة ثم الضخ الى المصافي او للتخزين للتصدير وهذا هو التفسير الوحيد للتغييرات وخصوصا بعد تعديل القانون الذي حاز على موافقة الشركات الأجنبية لتطوير الحقول المكتشفة والتي توقف تطويرها لعدة سنوات.

-يلاحظ ان الاستثمار في القطاع الصناعي يتصاعد ليصل في السنتين الأخيرتين الى 10% من حجم الاستثمار الكلى، ولكنة ما يزال صغيرا مقارنة بالاستثمار الكلى.

-اما الاستثمار العقاري الذي يثير مزيدا من اللغط والتضخيم، لأسباب سياسية، فانة صغير جدا ويصل في حدة الأعلى في العام الأخير الى 5% من الحجم الكلى للاستثمار استجابة لتسارع هذا النوع من الاستثمار بقيادة الدولة، وهو نفس التوجه للاستثمار التمويلي الذي يبلغ في العام الأخير محل الدراسة ما قيمته 10% من حجم الاستثمار الكلى.

-اما الاستثمار في المجال الزراعي فهو ضئيل جدا ولا يعتد به.

ان هذه البيانات تكشف ان الاستثمار الأجنبي يتركز في القطاعات الأعلى ربحية والتي لا يؤثر فيها مستوى تقدم البنية التحتية التي مازالت تحتاج الى مزيدا من التطوير الذي يجب ان يشمل الطرق والنقل بالسكك الحديدية والموانئ البحرية وحتى المطارات.

وإذا كانت هذه بيانات الاستثمار الأجنبي من حيث حجم راس المال ومجالات الاستثمار، فان تأثير هذا الاستثمار على تعبئة الفائض الاقتصادي تحتاج الى دراستها لتبيان تأثير هذا الاستثمار.

الاستثمار الأجنبي وتعبئة الفائض الاقتصادي

لابد أولا من الاتفاق على ان تعبئه الفائض الاقتصادي بما يسمح باستثماره في المجالات التي تشكل قاطرة للنمو الاقتصادي يشكل أساس أي تقدم اقتصادي منشود وخصوصا ان المعدل القومي للادخار يتراوح حول نسبة صغيرة من الدخل القومي تبلغ 14 الى 15% لا تكفي لتحقيق نسبة نمو ملائمة ولا تسمح باستدامتها، فمعدل الادخار لا يجب ان يقل عن 30%، ولقد وصل في الصين الشعبية الى 40% في بعض السنوات، فما هو تأثير الاستثمار الأجنبي على هذه التعبئة؟

ولابد من الإشارة كذلك الى ان الأوضاع القانونية الراهنة تسمح بإعادة تصدير راس المال سواء اكان في هيئة أرباح او للاستثمار في الخارج سواء للشركات المحلية ام الأجنبية ، ولذلك قمت بتجميع بيانات صافي الاستثمار عن السنوات من 12/2011 الى 20/2019 من واقع بيانات البنك المركزي، ويقصد بالصافي الفارق بين القادم الى الداخل سواء اكان أرباحا للشركات المصرية او فوائد لإيداعات الأموال خارج البلاد ام استثمارات مباشرة قادمة الى الداخل مطروحا منة مدفوعات دخل الاستثمار المصدرة الى الخارج او استثمارات وتحويلات راس المال الى خارج البلاد.

ولم اعتبر في هذه الحسابات الموضحة في الجدول رقم (2) قيمة الاستثمارات في أذون الخزانة او في السندات الحكومية لأنها وببساطة ليست استثمارات، بل قروض، كما قمت كذلك باستبعاد الاستثمارات الأجنبية في البورصة المصرية، سواء اكانت سالبة ام موجبة لصغر حجمها مقارنة بالسندات وأذون الخزانة.

ونحتاج الى توضيح بعض التعريفات حتى يستطيع القارئ المتابعة.

صافي مدفوعات دخل الاستثمار هو أرباح الشركات الأجنبية والفوائد والتوزيعات على السندات والأوراق المالية المصدرة الى خارج البلاد مطروحا منها نفس النوع من التحويلات القادمة لداخل البلاد سواء اكانت عائدة للشركات المصرية التي تستثمر خارج البلاد ام فوائد لإيداعات مالية خارج البلاد.

صافي الاستثمار المباشر هو الفارق بين حصيلة بيع أسهم الشركات والاستثمار لتأسيس شركات جديدة ام التوسع في القائم والاستثمارات في قطاع استخراج الغاز والبترول وبين الاستثمارات خارج البلاد التي تقوم بها الشركات المصرية وتحويلات الشركات الأجنبية لراس المال خارج البلاد.

وباستعراض البيانات بالجدول رقم اثنين يتضح ان المحصلة النهائية لاستثمار راس المال الأجنبي عن السنوات محل الدراسة هو تصدير راس المال بما قيمته 7.7 مليار دولار، أي ان النتيجة النهائية هي تصدير راس المال بديلا عن الاستثمار داخل البلاد وهي نتيجة تبدو مخالفة لكل التوقعات والامنيات.

وقبل تقييم سياسات استثمار راس المال الأجنبي لابد أولا من التوقف عند مجالات استثمار راس المال الأجنبي، سواء اكان عن طريق شركات اجنبية صريحة ام عن طريق شركات مصرية قامت بنقل مقارها الرئيسة خارج البلاد.

مجالات الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد.

-صناعة الاسمنت حيث تسيطر الشركات الأجنبية على ما يتراوح بين 55 الى 60% من الطاقة الإنتاجية الكلية بعد استبعاد الطاقات الجديدة التي اضافها جهاز الخدمة الوطنية، ويلاحظ ان هذه الشركات تعاني من انخفاض كفاءتها طبقا للدراسة المشتركة التي قام بها الاتحاد الأوربي بالاشتراك مع الدولة.

-صناعة الادوية حيث تسيطر الشركات الأجنبية على الحصة الأعلى من السوق الا ان التصنيع المحلى هو صناعة تجميعية.

-البنوك حيث يبلغ عدد البنوك الأجنبية او المملوكة لبنوك اجنبية 36 بنكا (19/2018) ويبلغ حجم أرباحها 56.8 مليار جنية مقابل حجم أرباح بنوك القطاع العام 13.55 مليار جنية.

-شركات استخراج البترول والغاز وتبلغ حصة الشركاء الأجانب 40% ولكنها تتناقص تدريجيا طبقا للاتفاقات الموقعة.

-شركات توليد الكهرباء وتبلغ طاقتها الاسمية من المحطات الحرارية 2048 ميجا وات ويتم الان انشاء محطة جديدة بطاقة 2300 ميغاوات، أي ان نسبتها الكلية تبلغ حوالي 3% من الطاقة الاسمية الكلية، الا انه يتم إضافة طاقات جديدة من الطاقة الجديدة والمتجددة ولا تتوفر بيانات تفصيلية عن الشركات الأجنبية في هذا النوع من التوليد.

-صناعة السكر وتتركز في مصنع كبير مشترك مع البنك الأهلي المصري بالمنيا (بدء في الإنتاج الجزئي) ومصنع اخر متوسط الطاقة الإنتاجية عائد لساويرس.

-تكرير البترول ويتركز ذلك في توسع مصفاة تكرير مسطرد بالاشتراك مع شركة القلعة والشريك القطري.

-استثمار وحيد لمعالجة مياه الصرف في مدينة القاهرة الجديدة.

والملاحظة الرئيسية ان هذه الاستثمارات لا تتضمن نقل لتكنولوجيا جديدة في مجالات حيوية، بل تستخدم تكنولوجيا معروفة ومستخدمة محليا ويمكن الحصول عليها بسهولة من السوق العالمي، اذا اقتضى الامر ذلك

الامر، الذى يدفعنا الى الاعتقاد ان الدافع لقبول مثل هذه الاستثمارات هو دوافع سياسية مرتبطة بالسياسات العامة المطبقة منذ تبنى سياسات الانفتاح الاقتصادي في اعقاب حرب 1973 ، كجزء من التسوية السياسية، ولا يعتقد ان احد الدوافع هو الحصول على راس المال اللازم الذى يمكن تدبيره على طريق القروض او باتباع سياسات مختلفة لتعبئة الفائض الاقتصادي ام بكلاهما معا.

تقييم سياسات استثمار راس المال الأجنبي

لابد من الإشارة أولا ان كاتب هذا المقال لا يتخذ موقفا سلبيا من استثمار راس المال الأجنبي شريطة ان يتضمن هذا الاستثمار نقل لتكنولوجيا حديثة او يجنب الاقتصاد الوطني مخاطر اقتصادية لا يستطيع تحملها في الحظة الراهنة من تطوره مثل الاستثمارات في قطاع البحث عن الغاز والبترول وتطوير الحقول المكتشفة حديثا، ولا يلقى بأعباء إضافية على ميزان المدفوعات لا يستطيع الاقتصاد الوطني تحملها ، ومن الواضح ان السياسات الحالية لاستثمار راس المال الأجنبي لا تحقق مثل هذه المتطلبات ، الامر الذى يدعو الى مراجعتها والى مراجعة سياسات تصدير راس المال وارباح الاستثمار والسياسات الضريبية والقواعد القانونية للتعامل مع الشركات المصرية التي نقلت ملكية حصصها الحاكمة الى شركات جديدة مقارها في بلدان اجنبية.

ملاحظة أخيرة

جميع بيانات هذه المقال من التقرير السنوي وتقارير المتابعة للبنك المركزي المصري ولم يستخدم أي مصدر اخر للبيانات.

اجمالى تدفقات الاستثمار الاجنبى — بالمليون دولار

		18/2019		17/2018		16/2017		15/2016		14/2015		13/2014		12/2013		11/2012	
	الاجمالى	16,293		13,136		13,349		12,529		12,913		10,893		9,614		11,768	
	قطاع النشاط	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1	البترول	10,144	61.9	8,859	67.3	8,175	61.2	6,711	53.5	7,700	59.6	7,815	71.7	6,607	68.7	7,101	60.3
2	صناعى	1,629	9.9	1,314	10.0	776	5.8	423	3.4	263	2.2	215	2.0	261	2.7	733	6.2
3	زراعى	45	0.3	15	0.1	21	0.2	0.7	0.0	2.8	0.0	26	0.2	139	1.5	81	0.7
4	انشائى	692	4.2	591	4.5	121	0.9	187	1.5	746	5.8	238	2.2	21	0.2	127	1.1
5	خدمى	3,294	20.1	1,476	11.2	1,261	9.5	1,300	10.4	1,260	9.8	431	4.0	740	7.7	2,197	18.7
	عقارى	826	5.0	355	2.7	420	3.1	459	3.6	776	6.0	149	1.4	44	0.5	86	0.7
	تمويلى	1,713	10.5	245	1.9	221	1.7	475	3.8	251	1.9	112	1.0	379	3.9	213	1.8
	سياحى	134	0.8	43	0.3	51	0.4	34	0.3	6.9	0.1	13	0.1	21	0.2	42	0.4
	اتصالات	195	1.2	445	3.4	39	0.3	58	0.5	2.2	0.0	2	0.0	21	0.2	1,391	11.8
	أخرى	426	2.6	389	2.9	530	4.0	274	2.2	223	1.8	155	1.5	274	2.9	465	4.0
6	غير موزع	590	3.6	908	6.9	2,995	22.4	3,908	31.2	2,923	22.6	2,178	19.9	1,847	19.2	1,530	13.0

بالمليار دولار — جدول رقم 2

نوع الاستثمار	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019
صافي مدفوعات دخل الاستثمار	-6.7	-5.9	-7.5	-5.7	-4.5	-4.4	-6.3	-11	-11.4
صافي الاستثمار المباشر	4	3	4.1	6.4	6.9	7.9	7.7	8.2	7.5
المحصلة السنوية	-2.7	-2.9	-3.4	0.7	2.4	3.5	1.4	-2.8	-3.9
المحصلة الكلية عن كل السنوات	-7.7								

أغسطس 2021

رأسمالية الدولة ولون القط

جدل التاريخ

هل يهم لون القط ما دام قادرا على الإمساك بالفئران؟ هكذا صرح دينج هسياو بنج عندما نوقش في السياسة الاقتصادية الصينية في ثمانينات القرن الماضي، ويبدو الامر مثيرا للجدل، برغم نجاح القط في الإمساك بالفئران الصينية، نجاحا فاق كل التوقعات.

وبرغم تعدد ألوان القطط في التجربة الصينية فان خبرة الخروج من التخلف في الصين تحتاج الى دراستها، ليس فقط دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، بل أيضا في علاقتها بالأوضاع الدولية، الامر نفسه الذي ينطبق على التجارب السنغافورية، والماليزية، والفيتنامية، والبرازيلية.

واعتقد ان هناك مزيدا من التطورات الكبيرة في هذه البلدان، بالذات في البلدان التي تقودها أحزابا اشتراكية، عندما يتزايد التناقض بين شكل الحكم وبين التطورات الاجتماعية، إذا تزايد!

ولأيمكن التنبؤ بهذه التطورات ومداها وكيفية حدوثها، فشكل الحكم في هذه البلدان هو شكل انتقالي من الزاوية التاريخية.

واللافت للنظر في معظم ان لم يكن كل هذه البلدان، الدور القائد للدولة ليس فقط على صعيد قيادة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بل أيضا بإسهامها المباشر في الاستثمار بحيث أصبحت أحد اهم الرأسماليين أن لم يكن اهمهم على الاطلاق .

ولابد من التفرقة بين استثمارات الدولة، التي لا يخلو منها اى اقتصاد متقدم، وبين ما اصطلح على تسميته برأسمالية الدولة.

فرأسمالية الدولة في البلدان الأقل تطورا لا تعنى مجرد قيام الدولة بالاستثمار المباشر مثل ما يحدث في البلدان المتقدمة، بل يترتب عليها تغييرات اجتماعية وطبقية تتجاوز بكثير ما يحدث في البلدان المتطورة، كنتيجة منطقية لضعف التبلور الطبقي والتأثيرات الكبيرة للعلاقة مع السوق العالمية.

ولا يجب تعميم تجربة رأسمالية الدولة في زمن ما او بلد ما واعتباره النموذج السائد، فكل بلد له تجربته وظروفه الخاصة.

فرأسمالية الدولة لا تكتسب طابعها من ملكية الدولة للاستثمارات، ولكن من الطابع الاجتماعي لتوزيع الفائض الاقتصادي ومن شكل الحكم.

ولذلك يبدو الامر مثيرا للجدل حين تحاول روسيا السوفيتية، في السنوات الأولى للحكم السوفيتي، تبنى سياسات اقتصادية أطلق عليها السياسات الاقتصادية الجديدة "النب" بتشجيع النمو الرأسمالي ودعوة الاستثمارات الأجنبية للقدوم للبلاد في محاولة للخروج من الدمار الشامل للحرب العالمية الأولى وما اعقبها من حرب أهلية.

واعتقد انه لا يوجد سبيلا امام بلادنا للتقدم الا برأسمالية الدولة، الامر الذي لا يعنى بالضرورة العودة لنموذج سابق سواء بنتائجه الطبقية والسياسية، فالأمر رهن بمسار الصراع الطبقي.

أغسطس 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

البنك المركزي والأرقام

حتى انت يا بروتس!!

برغم حرصي الشديد مع الأرقام لأنني اعرف جيدا ان الأرقام ممكن لها ان تتجمل ، فلقد دققت كثيرا في الأرقام التي يقدمها البنك المركزي في تقاريره السنوية وتقارير المتابعة والمجلة الربع سنوية ، وذلك للتعرف على تصنيف البنك المركزي لمختلف أنواع الموارد والمدفوعات واكتشاف الأسس التي تم تسكين الأرقام تحت كل تصنيف ، خصوصا ان هذه المعلومات التي يقدمها البنك ، في مختلف أنواع منشوراته تخلو من التفاصيل التي تمكنك من الاتفاق او الاختلاف مع مثل هذا التصنيف للأرقام ، لاكتشف حقائق جديدة بعد ان راجعت العديد من بيانات البنك عبر السنوات ، واليكم ما اكتشفته.

ميزان دخل الاستثمار

من المتوقع ان يكون هذا الميزان معبرا عن دخل الاستثمارات الأجنبية المحولة للخارج منقوصا منة دخل الاستثمارات الحكومية والخاصة المحول من الخارج، سواء لأنها أرباح ودائع بالخارج ام أرباحا لفروع شركات مصرية خارج البلاد، لاكتشف خطأ هذا التصور، فالبنك المركزي يعتبر أن مدفوعات خدمة الدين والفوائد والتوزيعات على الأوراق المالية والسندات العائدة لجهات اجنبية هي جزء من دخل الاستثمار.

وبرغم ان هذا التصنيف صحيح من الزاوية الاقتصادية الا انه لا يقدم المعلومات التفصيلية اللازمة لتقدير حجم دخل الاستثمار الفعلي المتحقق، وبالذات بعد استبعاد فوائد القروض.

لذلك سأضطر لمراجعة بعض المقالات لتعديل الأرقام المتعلقة بميزان دخل الاستثمار وما ترتب عليها من نتائج، بعد استبعاد مدفوعات خدمة الدين، مع الإشارة اليها بشكل منفصل .

وأستميح القارئ عذرا لان بروتس أصبح مثل الاخرون ولكنة يجد الشجاعة كي يراجع نفسة احتراما لها ولأصدقائه، فانا لا اكذب ولا اتجمل!!

أغسطس 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

المعوذات الأربعة والسبع آيات المنجيات

أحاول ان ادرس كيف تعمل الرأسمالية المصرية وهو عمل يستكمل ما حاولت القيام به عند دراسة الرأسمالية المصرية في القرن الواحد والعشرين، هذه الدراسة التي ركزت على دراسة تطور الشركات الكبرى وبعض القطاعات وانتهت الى تصور عام جاء في مقدمة الدراسة.

واعرف جيدا ان هذه الدراسة تحتاج الى تطوير والى التعرف الأكثر دقة على اليات عمل الرأسمالية المصرية وتحتاج أيضا الى المزيد من دراسة العلاقات مع القوى والمنظمات العالمية حيث تختلط السياسة بالاقتصاد، ولذلك أنبهه لمن يتابع ان النظرة الكلية فيما أقدمه ليست متجزأة ولا يمكن التعرف عليها بدقة الا بمتابعتها،

الامر الذى سيدفعني الى تجميعها، لاحقا عند انتهاء هذه المرحلة، في كتيب واحد، وبرغم ذلك فإنني أحاول ان اجعل كل حلقة قادرة عن التعبير عن نفسها بشكل مستقل.

ولذلك أستميح القارئ عذرا في انى لن استخدم في كل مقال السبع آيات المنجيات او المعوذات الأربعة لان هذه الطريقة تضر ضررا بليغا سواء بالدراسة نفسها ام بحسن تلقى القارئ وتفهمه لمحتواها.

يبقى أخيرا ان أنبه القارئ الا يتوقع ان اكتب ما في قلبه او معتقدة او تصوره وهو نفس ما أحاول ان اطبقه على نفسي، فانا لا ابحث عما يدعم تصوراتي، بل اضعها موضع الاختبار بدراسة الواقع كما هو بدون تجميل او تجمل.

والخلاصة انا لست سلفيا ولا يدفعني الى التردد وعدم طرح الاختلاف في التقديرات موقف البعض، حتى ولو كان هذا البعض يعتقد انه يمثل رأى الكثيرون، لقد فعلت هذا دائما وسأفعله من جديد بلا تردد او ندم.

أغسطس 2021

رأسمالية الدولة بين القصبجي وإسماعيل ياسين

"هو هو بغباوته" هكذا صاح طبيب القلب رياض القصبجي فوقعنا جميعا في غرامهم ، برغم عدم فهم سمعة لصياح القصبجي " مخالي شل " لان اسمة ليس مخالي ، الامر الذى ينطبق على رأسمالية الدولة ، فهي هي في كل البرامج السياسية لكل الأحزاب ذات التوجه الاشتراكي او الناصري حتى ولو غيرنا اسمها واسميناها " مخالي ."

والغريب، الذي ليس غريبا، هو انها هي ما تتبناه الدولة حتى ولو اسمتها مخالي، تبنى بحكم الضرورة الاجتماعية والسياسية، هذا التبني الذى اقر به كبار المفكرين الليبراليين بشكل صريح و اقر به البنك الدولي وان كان قد اسمى ذلك " مخالي."

ولو توقفنا قليلا عند المنظمات اليسارية والناصرية في سبعينات القرن الماضي، لن نجد الا نفس رأسمالية الدولة التي كانت تشكل برنامج الحد الأدنى في شعارات الجمهورية البرلمانية او الجمهورية الديمقراطية او حتى جمهورية خالتي او مخالي .

أذن اين الخلاف؟

الخلاف لم يكن ابدا حول رأسمالية الدولة بل كان في مكان اخر، مكان يتعلق بشكل الحكم وما يرتبط به من حريات ديمقراطية وفى طريقة توزيع الفائض الاقتصادي وفى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، الامر الذى كان يمكن ان يغير طابع رأسمالية الدولة، ولم يكن ابدا في تبنى برنامج اجتماعي اشتراكي فكل البرامج لم تكن تطرح توسيع التأميم او الغاء العمل الماجور كما لم تطرح، ابدا، شعار تأميم الأرض، بل على العكس كانت تتحدث عن مساندة الإنتاج السلعي الصغير في الزراعة وغيرها من المجالات .

ويتفاقم الخلاف مع التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتصبح التبعية هي راس الامر وذروة سنامه، فيصبح الخلاف حول رأسمالية الدولة التابعة ورأسمالية الدولة المستقلة، الى ان تقود التطورات المتلاحقة عبر سنوات طوال الى تقليص الدولة لدورها في الاستثمار المباشر والى توجهها الى تصفية أصولها الإنتاجية وإدارة الاقتصاد لمصلحة الراس مال الخاص، خصوصا في الخمسة عشرة عاما الأخيرة قبل 2011 وهو ما أدى الى ازمة اجتماعية شديدة وانفجار الثورة.

لقد كتبت مرارا وتكرارا ان بلادنا تمر بمرحلة انتقالية شديدة الصعوبة وان الاحتمالات مفتوحة، هذه الاحتمالات التي تمتد الى التوجهات الفكرية والسياسية لدى جميع الأطراف، وان التناقضات القديمة تعاود الظهور من جديد بشكل اكثر حدة، وان كانت قد امتدت لتشمل العلاقة بين راس مال الدولة وراس المال الخاص، فهل نسال " مخالي " كي يجاوبنا أم نتحلى بالرشادة اللازمة لمتابعة ما يجرى بشكل حقيقي يتجاوز الدوجما والنزعة الشعوبية.

أغسطس 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

حتى انت يا بروتس! – الجزء الأول – الميزان التجاري (بعد المراجعة)

كلما تعمقت اكثر في دراسة الاقتصاد المصري، برغم ضعف المصادر المناسبة لمنهجي في الدراسة ، اكتشف مدى جهلي واكتشف انى ، أيضا ، فريسة للأفكار السائدة الانطباعية التي حولت الاقتصاد والسياسة الى اعمال أدبية انطباعية ، برغم حذري الشديد من هذه الأفكار الانطباعية ، ولكن كلما اتوقف عند احد مصادر المعلومات اكتشف انى في " الهجايص " ويتأكد لدى ان دراسة الاقتصاد المصري يتجاوز أي قدرة فردية ، وان المبنى الفخم للجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع قد قارب على الاختفاء خلف غبار الإهمال وسوء الإدارة وفقدان المبادرة ، وقد تكون هناك دراسات جادة في مركز معلومات مجلس الوزراء أوفى معهد التخطيط القومي او في اتحاد الصناعات ولكنها لاتصل في النهاية الى الرأي العام ، ناهيك عن إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء التي يتطلب الحصول عليها قدرة مالية لا تتوفر لدى اغلب الباحثين.

ان دراسة الاقتصاد تتطلب التعرف على الكثير من أوضاعه ومنها ما يطلق علية الاقتصاديون بالميزان التجاري وميزان المدفوعات، اما الميزان التجاري فانة عبارة عن النتائج النهائية لتصدير واستيراد السلع، اما ميزان المدفوعات فهو يشمل الميزان التجاري وكافة أنواع المدفوعات المالية الأخرى الخارجة او الداخلة الى الاقتصاد، لذلك فان دراسة كلاهما لا يوضح فقط الكثير عن أوضاع الاقتصاد الوطني، بل أيضا، وهو الأكثر أهمية، مستوى قدرة الدولة على اتخاذ مواقف وسياسات مستقلة، ولذلك فلقد استخرجت بيانات السنوات منذ 2013 الى الان وبيانات 2008 و2009 للمقارنة للتعرف على اين نحن ألان؟

الميزان التجاري (جدول رقم 1 ورقم 2)

بكم نصدر وبكم نستورد؟ وماهي الاختناقات؟ وما هي اتجاهات التطور المتحققة فعليا؟ وما هي استدامة هذه الاتجاهات؟ ولنستعرض الأوضاع الكلية.

ومن الملاحظ ان العجز في الميزان التجاري، الذي يشمل كافة القطاعات السلعية، يتزايد ثم يعود الى التناقص ليكأد ان يقترب من سنة الأساس، ولكن هذا العجز المالي لابد من تدبيره من مصادر أخرى والا عجز الاقتصاد القومي عن الاستمرار وتتفجر ازمة اقتصادية عامة وما يرتبط بها من نتائج سياسية بعيدة المدى.

ولكن قبل الانتقال الى تحليل مصادر تمويل هذا العجز، الذي سيظهر عندما نتعرض لميزان المدفوعات، لابد من التوقف عند تفاصيل هذا العجز والإجراءات الحكومية المتخذة لمعالجته لارتباطها العميق بالسياسات الاقتصادية العامة وبسياسات الاستثمار وبدور كلا من قطاعي راس المال العام والخاص.

ولنستعرض اهم القطاعات الاقتصادية من واقع بيانات البنك المركزي

العجز الكلى ودلالاته

العجز التجاري للاقتصاد المصري ظاهرة قديمة ومزمنة، ويعتقد انها قد تفاقمت مع تطبيق السياسات الاقتصادية الجديدة في اعقاب حرب 1973، وان كنا سنكتفى هنا باستعراض التطورات الحديثة منذ 2014 مع مقارنتها بالسنتين السابقتين على ثورة 2011 لدلاله ذلك السياسية والاقتصادية ولن نتعرض للقيم الكلية للعجز نتيجة لتأثرها بأسعار السلع وخصوصا البترول والمنتجات البترولية، ولكن سنكتفى باستعراض تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات.

لقد بلغت نسبة تغطية الصادرات اعلاها في العام 8/2009 حيث بلغت 50% الا انها تبدأ في التناقص تدريجيا نتيجة عدم الاستقرار السياسي وامتداد تأثيره الى ما بعد انتهاء هذه الفترة بالإضافة الى التغييرات الكبيرة في أسعار البترول ومنتجاته، حيث تتناقص نسبة تغطية الصادرات الى حدها الأدنى عام 2016/ 15لتصل الى نسبة 32.6 % الامر الذي يشكل ضغوطا اقتصادية كبيرة ويلقى بأعباء إضافية على ميزان المدفوعات الامر الذي سنراه بوضوح حين نقدم التغييرات في ميزان المدفوعات عن نفس سنوات الدراسة.

الا أن نسبة تغطية الصادرات تبدأ في التزايد لتبلغ 43%، ولعل أحد اهم أسباب هذا التغيير هو تناقص العجز في الميزان البترولي، كما يوضح الجدول رقم 2.

الموازين السلعية

البترول ومنتجاته والغاز

ويلاحظ ان أحد اهم عناصر التأثير هو السعر العالمي للبترول والغاز ولكن البيانات توضح أيضا ان مقدار العجز في تناقص نتيجة لتوقف استيراد الغاز وبداية تصديره مع دخول حقل ظهر للإنتاج وتطوير حقول الغاز الأصغر التي توقف تطويرها بعد اكتشافها نتيجة للخلافات السعرية مع الشركاء الأجانب، كما توضح هذه البيانات اهتمام الدولة بتطوير المصافي الحكومية (ميدور والسويس واسيوط) او بالاشتراك مع راس المال الخاص بإضافة توسعات جديدة (مصفاة مسطرد) حيث سيتم التوقف عن استيراد المنتجات البترولية عام 2023 طبقا للتوقعات ولكن سيستمر استيراد خام البترول نتيجة لنقص الإنتاج المحلى الا اذا تم اكتشاف حقول جديدة، وفى كل الأحوال سيتم استدامة تحقيق ميزان إيجابي مؤكد بدءا من عام 2023 ، برغم ان هذا الميزان قد حقق فائضا صغيرا عام 18/2019 الا انه يعود سلبيا عام 19/2020نتيجة لتغييرات أسعار البترول وبرغم زيادة تصدير الغاز.

قطاع البتروكيماويات

ويلاحظ ان معدل العجز يتراوح بشكل غير منتظم نتيجة ارتباطه مع أسعار المواد الخام وبالذات سعر الغاز الطبيعي، كما يلاحظ استمرار العجز برغم الاستثمارات السابقة في فترة التسعينات من القرن الماضي التي أطلقت عليها في مقال سابق باستثمارات الفرصة المتاحة.

ان البيانات السابقة توضح أسباب سياسات الدولة الحالية بالاستثمار المباشر ام بالاستثمار المشترك، وهي استثمارات كبيرة تمتد لتوسعة وتحديث الاستثمارات القائمة بما قيمته 21 مليار دولار، ام حتى بالاشتراك مع راس المال المحلى في مشاريع كبيرة (7.2 مليار دولار بشركة البحر الأحمر للبتروكيماويات) ومازال مشروع كبير اخر في مدينة العلمين بكلفة 8 مليار دولار في المراحل الأخيرة للبدء في التنفيذ، الامر الذي سيسفر عن تحقيق فائض خلال سنوات قليلة.

الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية

والغريب انى قد تفاجأت ان الاقتصاد المصري يقوم بتصدير بعض أنواع الآلات المنزلية والاسلاك والكابلات.، الا ان العجز يتزايد .

أن ارتفاع هذه العجز يبين زيادة الاستثمارات الصناعية والخدمية التي تحتاج الى الآلات، ولكنة يكشف في نفس الوقت جوانب تخلف الاقتصاد القومي بعجزة عن انتاج الآلات وهو عجز تاريخي لم يتم التغلب علية ابدا ويحتاج التغلب علية الى زمن طويل نسبيا شرط العمل بشكل منظم ومتراكم.

الحبوب ومنتجات المطاحن

ويلاحظ الثبات النسبي للعجز برغم زيادة الاستهلاك المتوقع، ولكنة يوضح أيضا احتياج السياسات الزراعية للمراجعة سواء في الأراضي القديمة ام في التوسعات التي تمت وتتم خارج الوادي ام في امتداداته.

أن قلة البيانات المنشورة عن القطاع الزراعي وبالذات فيما يتعلق بالمناطق خارج الوادي القديم والتطور الرأسمالي الكبير الذي يتم يجعلني عاجزا عن تقديم تقييم دقيق.

المعادن ومنتجاتها

أن معظم الخلل في هذا الميزان التجاري ينتج عن استيراد منتجات الحديد والصلب والالمنيوم والنحاس برغم وجود هذه الصناعات محليا وبرغم ان هناك طاقة فائضة في الحديد والصلب وفى الالمنيوم الامر الذى يؤكد الاحتياج الى إعادة تنظيم هذه القطاعات وانشاء وحدات جديدة تغطى جوانب النقص الدافعة الى الاستيراد وتقوى من الاعتماد المتبادل بديلا عن الاعتماد على توفير النواقص او حتى الصراع على السوق بالبحث عن الاستيراد (مصانع حديد التسليح وتجار الحديد) ، هذا الاقتراب الذى تمت مناقشته بشكل تفصيلي عند مناقشة وضع شركة الحديد والصلب المصرية.

المواد النسيجية ومصنوعاتها

ويلاحظ ان مصر تقوم بتصدير القطن والالبسة والمنسوجات وتقوم باستيراد القطن (القصير التيلة) والالياف الصناعية وخيوط القطن الا ان العجز يتزايد، ولا نستطيع ان نقدر التأثيرات المتوقعة لعملية التحديث الكبيرة لقطاع رأسمالية الدولة نتيجة لقلة البيانات.

وهذا القطاع يحتاج الى إعادة تنظيمه بشكل كامل ومن ضمن ذلك مدى ارتباط الجهود الحكومية الحالية لإعادة تأسيس القطاع العام بما فيها حليج الاقطان بالأوضاع الكلية لهذا القطاع، هذه العلاقة التي لم أستطع التعرف عليها بعد.

العلاقات مع الأسواق الخارجية (جدول رقم 3)

لقد حدثت تغييرات كبيرة في العلاقة مع الأسواق العالمية يتوقع ان يكون لها انعكاسات سياسية كما يوضح الجدول رقم 3، حيث اكتفيت باستعراض التغييرات مع الكتل الاقتصادية الكبرى او الدول ذات الدلالة.

لقد تناقص حجم التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوربي من 36.3% سنة 8/2009 ليبلغ 27.9% سنة 19/208، ويتناقص نصيب الولايات المتحدة من 18.4% الى 6.2%، ويزيد التبادل مع روسيا والكومنولث من 2.4% الى 6.3%، واذا كانت الأرقام الكلية للدول الاسيوية تتراوح حول نفس النسب الا ان نصيب الصين الشعبية يتزايد بحيث أصبحت الشريك التجاري الأكبر على صعيد الدول.

ويلاحظ زيادة التبادل التجاري مع الدول العربية من 11.4% عام 8/2009 الى 19% في العام الأخير من البحث دون الاخذ في الاعتبار السنوات الانتقالية من 20013 الى 2016 حيث تلقت مصر دعما كبيرا من الدول العربية الخليجية.

ولعلة جديرا بالذكر ان العجز في الميزان التجاري مع الدول الخليجية مع كلا من السعودية والكويت في حين انه موجب مع باقي الدول العربية.

تأثير العجز التجاري على معدلات النمو

يوضح الجدول رقم 4 تأثير العجز التجاري على معدلات النمو، وبرغم ان بيانات البنك المركزي لأتقدم تأثير العجز التجاري بشكل منفصل حيث جمعت تأثيراتها مع تأثيرات ميزان الخدمات الذى يشمل السياحة وقناة

السويس ومدفوعات النقل وغيرها من الخدمات، الا ان تأثير تفاقم العجز التجاري في فترة البحث يتضح بجلاء مع تحول تأثير هذا الميزان المجمع الى السالب خلال الأربع سنوات من 2013 الى 2017 ثم يعود من جديد بتأثير موجب.

ولنا عودة مع ميزان المدفوعات

ملخص التجارة الخارجية - مليار دولار - جدول 1

العام	20/19		19/18		18/17		17/16		16/15		15/14		14/13		10/9		9/8	
البند	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الحجم الكلي	47.2		95		88.9		78.8		76.1		82.9		85.9		72.9		75.5	
الواردات الكلية	-33		-66.5		-63.1		57.1		57.4		-60.8		-58.9		-49		-50.3	
الصادرات الكلية	14.3		28.5		25.8		21.7		18.7		21.1		26.1		23.9		24	
العجز	-18.7		-38		-37.3		-35		-38.7		-38.8		-32.8		-25		-25.2	
نسبة تغطية الواردات	43		42.8		40.9		38		32.6		36.3		44.3		48.7		50	
تفصيل الصادرات																		
صادرات بترولية	5	35.4	11.6	40.6	8.8	34.0	6.5	30.2	5.7	30.0	8.8	39.5	12.6	48.3	10.6	46.0	11.4	44.2
بترول خام	2.1	42	4.9	42.2	4.6	52.27	3.8	58.46	3.6	63.16	6.2	70.5	7.7	61.11	؟		؟	
منتجات	2.9	58	6.7	57.8	4.2	47.73	2.7	41.54	2.1	36.84	2.5	28.4	4.7	37.3	؟		؟	
صادرات غير بترولية	9.2	64.6	16.9	59.4	17.1	66	15.1	69.9	12.9	70	13.2	60.5	13.5	51.7	13	54	13.4	55.8
مواد خام	1.2	13.0	2.4	14.2	2	11.7	1.7	11.26	1.6	12.4	1.7	12.9	1.5	11.1	1.3	10	0.9	6.716
نصف مصنعة	2.4	26.1	3.7	21.9	4.3	25.15	4	26.49	2.7	20.93	2	15.2	2.2	16.3	1.6	12.31	1.9	14.18
تامة الصنع	5.5	59.8	10.6	62.7	10.6	61.99	9.3	61.59	8.6	66.67	9.5	72	9.8	72.59	10.1	77.69	10.6	79.1
تفصيل الواردات																		
واردات بترولية	-5.8	17.5	-11.5	17.4	-12.5	19.8	-11	19.6	-9.5	16.7	-12.3	20.2	-11.4	19.4	-5.2	10.3	-7	13.9
بترول	-2.4	41.4	-2.6	22.6	-2.5	20	-1.6	14.3	؟	؟	-2.1	17.1	-0.26	2.281	-1.4	26.92	-2.1	30
منتجات	-3.3	58.6	-9	78.3	-10	80	-9.6	85.7	؟	؟	-10.2	82.9	-11.14	97.7	-3.8	73.08	-4.9	70
واردات غير بترولية	-27.2	82.5	-55	82.6	-50.1	80.2	-45	80.4	-48.1	83.3	-48.5	79.8	-48	81.5	-44	89.7	-43.1	86.1
سلع استهلاكية	-8.6	31.6	-14.9	27.1	-13	25.95	-12.6	27.94	-14.7	30.56	-14.4	29.7	-13.3	27.71	-12.2	27.73	-9.6	22.27
سلع استثمارية	-4.9	18.0	-10.6	19.3	-8.9	17.76	-8.8	19.51	-9.6	19.96	-10.4	21.4	-8.8	18.33	-10	22.73	-10.3	23.9
سلع وسيطة	-9.5	34.9	-21	38.2	-19.8	39.52	-15.7	34.81	-14.3	29.73	-16.5	34	-17.9	37.29	-16.3	37.05	-16.7	38.75
مواد خام	-3.2	11.8	-6.1	11.1	-5.9	11.78	-6.2	13.75	-6.3	13.1	-8.5	17.5	-8	16.67	-5.5	12.5	-6.5	15.08
متحصلات الخدمات	13.5		24.4		21.5		16.6		16.1		22		17.6		23.6		23.8	
مدفوعات الخدمات	-7.2		-11.4		-10.4		-9.8		-9.6		-17.3		16.7		-13		-11.3	
فائض الخدمات	6.3		13		11.1		6.8		6.5		4.7		0.98		10.3		12.5	

سبتمبر 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

حتى انت يا بروتس! – الجزء الثاني – ميزان المدفوعات (معدل)

مزيدا من الأوهام والمقولات التي سيتم التخلص منها، مماثلة لنفس النتيجة التي انتهيت اليها عند دراسة الميزان التجاري وكذلك النتائج الكلية لاستثمار راس المال الأجنبي والمتوفرة على هذا الموقع.

ولنتوقف قليلا عند معنى ميزان المدفوعات حتى يستطيع القارئ غير المتخصص متابعتنا، فميزان المدفوعات يعنى الفارق بين ما يتم تصديره من بضائع او خدمات او أموال منقوصا منة ما يتم الحصول علية منها من جهات خارج البلاد مهما كانت صفتها، أي يمكن تمثيله بصندوق كل ما هو خارج منة فهو بالسلب وكل ما يدخل الية بالموجب.

أي ان ميزان المدفوعات يشمل المعاملات الجارية (الميزان التجاري والميزان الخدمي وميزان دخل الاستثمار والتحويلات من والى الخارج) والحساب المالي (الاستثمار الأجنى المباشر واستثمارات المحفظة المالية والاستثمارات الأخرى) ثم صافي الاقتراض .

ولذلك فان ميزان المدفوعات في منتهى الأهمية للاقتصاد القومي، فاذا كان موجبا فان الامر يعنى القدرة على تحقيق التراكم الرأسمالي وتحقيق مزيدا من الاستثمار، اما ان كان سالبا فان الامر يعنى نزح الفائض الاقتصادي خارج البلاد والاحتياج الى تعويض الفارق بالقروض والا عجز الاقتصاد عن تمويل بقاءه ونشأت ازمة اقتصادية عامة والتي من المتوقع ان يكون لها انعكاسات سياسية هامه، داخلية وعلى الصعيد الدولي.

وقبل البدء في استعراض أوضاع ميزان المدفوعات اقترح على القارئ ان يعيد قراءة ما كتب سابقا عن كيف تعمل الرأسمالية المصرية الموجودة على هذا الموقع لأنها تشكل جزءا من تصور عام يحاول ان يصل الى تحليل منسجم للاقتصاد القومي مبنى على بيانات فعلية من مصادر حكومية او رسمية.

الملاحظات الشاملة على تطور ميزان المدفوعات

قبل البدء في تقديم الملاحظات لابد أولا من توضيح معنى الاصطلاحات المستخدمة في تقسيم ميزان المدفوعات، هذا التقسيم الذي يتبع التقسيم الذي يتبناه البنك الدولي، تقسيم قد يقود الى سوء الفهم وعدم سلامة الاستنتاج لمن يتبنى منهجا مختلفا.

وسأضرب امثلة على ذلك

فتقرير ميزان المدفوعات، كما يقدمه البنك المركزي ، تحت بند ميزان الاستثمار – متحصلات الاستثمار يتضمن تصدير الأرباح المباشرة للاستثمارات الأجنبية ويتضمن هذا فوائد القروض والسندات ، هذا الجزء من المتحصلات الذى يعتبر جزء من أرباح الاستثمارات الأجنبية اذا نظر اليها من وجهة النظر الأجنبية ولكنه ليس بالضرورة يعتبر أرباحا من وجهة النظر المصرية فالأمر يتوقف على كيفيه توليد هذا " الربح !" ، فاذا استخدم هذا القرض في استثمارات إنتاجية فان فوائده هي جزء من الربح ، اما اذا استخدم في تمويل عجز الموازنة العامة ولم يستخدم عن طريقها في الاستثمار او استخدم في تدعيم الاحتياطي النقدي فان هذه الفوائد هي أرباح شيلوك.

الامر ذاته الذي ينطبق على بند استثمارات المحفظة المالية التي تتضمن اذون الخزانة والسندات الحكومية والأسهم في البورصة المصرية، الامر الذي يضع عوائق إضافية على حسن تقدير سياسات الاستثمار الأجنبي ونتائجها كما سنرى.

ولنبدأ في تقديم تعريفات البنود التي قد تصبح موضعا لسوء الفهم.

الميزان الخدمي

المتحصلات وتشمل إيرادات النقل ومنها قناة السويس، ثم متحصلات السياحة وخدمات أخرى متنوعة.

المدفوعات وتشمل خدمات أخرى متنوعة ونفقات السفر ومنها نفقات الحج ثم نفقات النقل.

الحساب المالي

استثمارات أخرى - مسحوبات القروض والتسهيلات الخارجية وفي الجانب المدين ما يتم سداده من أصل الديون الخارجية (عدا الفوائد التي تسجل ضمن حساب دخل الاستثمار في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. (سامي عزيز(

الملاحظات

●يعاني مجموع الميزانين التجاري والخدمي من عجز بدءا من العام 2012/11 ماعدا عام 13/2012 حيث يوجد فائض صغير، هذا العجز ذو التوجه العام للزيادة حيث يصل الى أقصاه عام 2020/19 بما قيمته 27 مليار دولار، ويصل العجز المتراكم لسنوات الدراسة الى 273 مليار دولار.

●أن هذا العجز ناشئ من عجز الميزان التجاري الذي يتزايد من سنة الأساس ليصل الى أقصاه سنة 2015/14 ثم يعاود التناقص الا انه يبقى متجاوزا سنة الأساس بما قيمته 11مليار دولار، ويصل العجز المتراكم لسنوات الدراسة الى 403 مليار دولار.

●ان العجز في الميزان التجاري يعكس الخلل الهيكلي في الاقتصاد القومي بفوضى الإنتاج والغياب السابق لدور الدولة القيادي سواء بالوسائل الإدارية ام بالاستثمار المباشر، هذا الخلل الشديد الوضوح في بعض القطاعات الاقتصادية مثل صناعة الاسمنت التي تعانى من فائض انتاج يبلغ 33 مليون طن من طاقة إنتاجية كلية تبلغ 83 مليون طن، وهو نفس ما تعانيه صناعة الصلب بوجود فائض في الطاقة الإنتاجية مصحوبا بالاستيراد من الخارج وغياب النظرة الشاملة في التعامل مع شركة الحديد والصلب المصرية وكذلك في صناعة الغزل والنسيج التي تعانى من مشاكل متنوعة وتحتاج الى توقف خاص برغم بداية تطوير قطاع الغزل والنسيج لقطاع الاعمال العام الذى يحتاج الى مزيدا من الوقت لتظهر نتائجه.

●برغم الجهد الحكومي لتعديل الميزان التجاري ونجاحها جزئيا في قطاع البترول الا ان هذا الجهد المتمثل في ضخ مزيدا من الاستثمارات في القطاعات القادرة على التصدير او على تقليل الواردات لم يأت بثماره بعد لأنها مازالت تحت الانشاء او في بدايات التشغيل الامر الذي لا ينعكس على ميزان المدفوعات، ولنضرب مثالا على ذلك فيما يتعلق بمصفاة مسطرد الجديدة، وهي مشروع سابق على 2011، فانة يبدأ التشغيل التجريبي عام 2020، هذا المشروع الذي سيوفر ما قيمته 25% من عجز المنتجات البترولية.

●برغم ان الميزان الخدمي يتمتع بفائض دائم الا ان هذا الفائض ترتبط قيمته بالفائض المتحقق في مجال السياحة حيث تشكل 42% من المتحصلات خلال مجموع السنوات محل الدراسة، اى انه أكثر أهمية من قناة السويس، وتصل مساهمته، في بعض السنوات الى ما يتجاوز ضعف إيرادات القناة، ويصل الفائض الكلى لسنوات الدراسة الى 130 مليار دولار.

●أن صافي دخل الاستثمار يضيف عجزا إضافيا لعجز الميزانين التجاري – الخدمي، وهو امر متوقع، لان مصر بلد متلقى للاستثمارات وليست مصدرة له، الا ان هذا العجز يصل الى أقصاه في العام الأخير لسنوات

الدراسة فيبلغ 11 مليار دولار الامر الذي يجب ان يكون محل دراسة في علاقته بسياسات استثمار راس المال الأجنبي، ويصل العجز المتراكم عن سنوات الدراسة ما قيمته 75 مليار دولار.

●تساهم التحويلات في تقليل العجز حيث تجاوزت تحويلات العاملين بالخارج قيمة الصادرات عن العام الأخير محل الدراسة، وتبلغ القيمة التراكمية لها عن سنوات الدراسة مبلغ 222 مليار دولار وهو مبلغ يمثل ما يتجاوز 11 ضعف المنح والمساعدات المسماة بالتحويلات الرسمية، وان كانت هذه المنح شكلت موثر هام في عامي 2015/13، وهي مساعدات من الدول العربية بشكل أساسي.

●أن صافي المعاملات الجارية، اى صافي الموازين التجاري والخدمي ودخل الاستثمار والتحويلات تعاني عجزا دائما يصل الى أقصاه عام 16/2015 حيث يبلغ 20 مليار دولار تقريبا، ويبلغ العجز المتراكم لسنوات الدراسة 103 مليار دولار.

●ان استثمار راس المال الأجنبي المباشر لم يمثل عاملا لتقليل العجز، فقيمة صافى دخل الاستثمار المصدرة للخارج تبلغ 74.6 مليار دولار عن السنوات محل الدراسة في حين يبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر عن نفس السنوات ما قيمته 73.6 مليار دولار.

●ان الحل الذي تبنته الدولة لمعالجة عجز ميزان المدفوعات كان اللجوء للقروض الخارجية والتركيز على التوسع وتطوير الصناعات القادرة على التصدير التي لم تظهر نتائجها بعد لان الكثير منها تحت الانشاء.

الاستنتاجات

●لا توجد حلول سحرية لعجز ميزان المدفوعات حتى ولو اصبح اللورد كينز مسؤولا عن الاقتصاد القومي، فمشكلة الاقتصاد القومي لا يمكن اختصارها فقط في فوضوي الإنتاج المتوارثة عبر أربعون عاما من غياب قيادة الدولة، بل أيضا في تخلف بنيته الإنتاجية وعجزه عن انتاج وسائل الإنتاج، وجميعها لا يمكن علاجها في زمن قصير.

●أن تعاظم حجم الديون سيؤثر على قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق التراكم المطلوب لزيادة الاستثمارات، وإذا كان تأثير استثمار راس المال الأجنبي لم ينعكس إيجابيا على علاج عجز ميزان المدفوعات، بل من المتوقع ان يتزايد تأثيره السالب مع تزايد حجم الديون خصوصا إذا اخذ في الاعتبار الاستثمارات الأجنبية في المحفظة المالية (اى السندات والاذون والبورصة) ، الامر الذي سيتم دراسته بشكل اكثر تفصيلا عند دراسة الدين العام.

●ان تأثير عجز الموازنة العامة على الاستثمار وعلى ميزان المدفوعات وما يرتبط بهما من زيادة حجم الديون المحلية والخارجية يحتاج الى دراسة خاصة لابد من القيام بها، وان كان من المؤكد ان علاج عجز الموازنة العامة يحتاج الى تعديلات قانونية واقتصادية كبيرة تعيد توزيع أعباء الحصول على الموارد وعلى زيادتها وعلى كيفية الانفاق.

●أن أوضاع الاقتصاد القومي الذي يمر بفتره انتقالية ستمتد لعدة سنوات تتطلب تدخلا اكثر حزما من الدولة لا يختصر في الجوانب التنظيمية والقانونية بل تمتد ويجب ان تمتد الى الاستثمار المباشر، والى التخلص من كثير من الأوهام حول كفاءه القطاع الخاص في الإدارة او في الاعتماد علية للخروج من الوضع الراهن.

●لا يمكن الحديث عن تطوير الاقتصاد القومي دون وجود رؤية شاملة لتعبئه الفائض الاقتصادي وعن التحكم في اتجاهات الاستثمار وعن تطوير وتدريب العمالة مهنيا وصحيا

يبقى ان اشير ان كل بيانات هذه الدراسة مستخلصة من التقرير السنوي للبنك المركزي ومن تقاريره الدورية المتاحة على موقعة الرسمي وانه لم يتم أي تدخل في هذه الأرقام بأي صورة من الصور.

ولنا عودة مع الديون والموازنة.

ميزان المدفوعات - مليار دولار

البند / السنة	المجموع 12 عاما	8/2009	9/2010	10/2011	11/2012	12/2013	13/2014	14/2015	15/2016	16/2017	17/2018	18/2019	19/2020
المعاملات الجارية													
الميزان التجاري													
الصادرات	297.612	25.17	23.87	26.985	25.072	26.988	26.119	22.245	18.705	21.728	25.827	28.495	26.4
الواردات	-697.33	-50.342	-48.993	-54.096	-59.211	-57.683	-60.508	-61.308	-57.388	-59	-65.103	-63.103	-62.80
صافي الميزان التجاري	-403.124	-25.172	-25.123	-27.105	-34.139	-30.695	-34.063	-39.061	-38.683	-37.28	-37.276	-38.034	-36.5
نسبة العجز الى الواردات	57.8%	50.0%	51.3%	50.1%	57.7%	53.2%	56.5%	63.7%	67.4%	63.2%	59.2%	60.3%	58.1%
الميزان الخدمي													
المتحصلات	246.644	21.864	22.734	21.454	20.627	22.027	17.437	21.611	16.079	15.4	21.487	24.424	21.3
منها													
السياحة	104.703	10.488	11.591	10.588	9.419	9.752	5.073	7.37	3.767	4.38	9.804	12.571	9.9
المدفوعات	-116.831	-9.516	-8.030	-7.526	-8.562	-9.581	-9.163	-11.069	-9.546	-9.786	-10.365	-11.387	-12.300
منها													
السياحة	-25.742	-2.739	-2.327	-2.113	-2.488	-2.820	-3.045	-3.338	4.091	-2.74	-2.452	-2.452	-3.2
صافي الميزان الخدمي	129.813	12.348	14.704	13.928	12.065	12.446	8.274	10.742	6.533	5.614	11.122	13.037	9.000
العجز - الفائض التجاري والخدمي	-273.311	-12.824	-10.419	-13.175	-22.074	-18.249	-25.789	-28.319	-32.15	-31.66	-26.154	-24.997	-27.5
ميزان دخل الاستثمار													
متحصلات الاستثمار	7.71	1.937	0.829	0.418	0.246	0.188	0.104	0.215	0.397	0.468	0.855	1.034	0.94
مدفوعات الاستثمار (-)	-82.35	-1.775	-5.20	-6.47	-6.73	-7.60	-7.49	-5.70	-4.87	-5.07	-7.12	-12.02	-12.30
منها													
فوائد	15.249	0.612	0.554	0.554	0.535	0.755	0.721	0.644	0.752	1.232	1.616	2.574	4.7
صافي دخل الاستثمار	-74.635	0.162	-4.371	-6.051	-6.484	-7.412	-7.296	-5.487	-4.473	-4.572	-6.265	-11.006	-11.360
صافي دخل الاستثمار [illegible]	-59.377	0.774	-3.817	-5.497	-5.948	-6.657	-6.575	-4.843	-3.721	-3.34	-4.669	-8.432	-6.66
التحويلات													
العاملين بالخارج	221.013	7.632	9.509	12.384	17.776	18.429	18.448	19.33	16.689	21.686	26.265	26.265	27.3
تحويلات رسمية	19.385	0.614	0.954	0.753	0.632	0.836	11.92	2.87	0.101	0.149	0.206	0.35	0.2
صافي التحويلات	241.298	8.246	10.463	13.137	18.408	19.265	30.368	22	16.79	21.835	26.471	26.615	27.7
صافي المعاملات الجارية	-103.839	-4.424	-4.317	-6.087	-10.146	-6.39	-2.716	-7.452	-18.831	-14.39	-5.962	-10.9	-11.2
الحساب المالي													
الاستثمار المباشر بالخارج (صافي)	-3.288	-1.341	0.077	-0.958	-0.249	-0.184	-0.327	-0.223	-0.164	0.175	-0.271	-0.373	-0.351
صافي الاستثمار الاجنبي المباشر بالداخل	75.614	8.113	6.758	2.187	3.982	5.753	4.119	6.38	6.933	7.933	7.72	8.236	7.5
استثمارات المحفظة المالية بالخارج (صافي)	-1.365	-0.41	-0.522	-0.118	-0.149	0.022	0.066	0.047	0.192	0.208	0.021	0.096	-0.818
استثمارات المحفظة المالية في مصر (صافي)	1.152	-9.211	-7.879	-2.551	-5.025	1.477	1.237	-0.659	-1.287	15.985	12.095	4.25	-7.3
تفاصيل المحفظة المالية													
صافي الأسهم	-3.625	-1.1	-1.4	0.317	-1.109	-0.759	0.445	0.481	0.157	0.467	0.32	-0.116	-1.358
صافي أذون الخزانة	-14.128	-7.1	-5	-3.1	-3.996	-0.022	-0.1	0	0	10	6.482	-0.748	-10.544
صافي السندات	20.212	-1	-1.5	0.211	0.08	2.5	0.927	-1.148	-1.445	6.8	5.293	5.064	4.6
استثمارات أخرى (قروض)	47.808	4.233	-4.777	-2.728	2.56	4.79	0.005	12.488	15.644	7.177	2.625	-1.01	8.8
صافي الحساب المالي	131.806	2.3	8.501	-4.166	1.119	9.86	5.101	18.052	21.318	31.128	22.147	10.986	5.6
[illegible]	48.733	1.251	2.35	1.5	0.246	1.174	-0.258	3.036	7.103	9.689	10.279	8.255	4.1
الفائض / العجز الكلي	-0.622	-5.38	3.36	-9.754	-11.278	0.237	1.479	3.725	-2.813	13.717	12.768	-0.103	-8.8

			التوزيـع الجغرافي للتجـارة الخارجيـة - بالنسبة المئوية - جدول 2					
2009/8	2010/9	2014/13	2015/14	2016/15	2017/16	2018/17	2019/18	المناطق
36.3	36.2	30.7	30.4	30.8	23.9	25.7	27.9	الاتحـاد الاوربي
11.4	14	25.8	23.2	21.3	17.3	18.4	19	الدول العربية
16.8	19.1	18.2	19.8	17.7	13.5	15.2	17.8	الدول الاسيوية
5	4.4	6.6	6.9	10.9	9.8	11.7	9.3	استراليا وكندا والبرازيـل والارجنتين
2.4	2	3.3	4.2	5.5	4.5	5.1	6.3	روسيا والكومنولث
18.4	13.3	7.8	7.4	5.1	4.7	5	6.2	الولايات المتحدة
1.4	1.3	1.1	1.2	1.6	1.3	1.4	1.1	الدول الافريقية

الموازين السلعية - مليار دولار - جدول 3

2009/8	2010/9	2014/13	2015/14	2016/15	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	البند
4.4	**5.1**	**-0.8**	**-3.7**	**-3.6**	**-4.6**	**-3.7**	**0.1**	**-733**	**البترول ومنتجاتة**
11.4	10.3	12.4	8.7	5.7	؟	؟	11.6	5.1	صادر
-7	-5.2	-13.2	-12.4	-9.3	؟	؟	-11.5	5.8	وارد
-2.7	**-3.3**	**-3.8**	**-2.9**	**-3.2**	**-2.6**	**-3.349**	**-2.9**		**المواد الغذائية**
0.9	0.9	1.6	1.8	2.8	3	3.1	3.4		صادر
-3.6	-4.2	-5.4	-4.7	-6.1	-5.6	-6.5	-6.3		وارد
-3.4	**-4.6**	**-4.8**	**-5.7**	**-7.3**	**-7**	**-7.9**	**-9.3**		**الالات والأجهزة**
1	0.8	0.8	1.2	2.1	1.9	2.2	2.1		صادر
-4.4	-5.4	-5.7	-6.9	-9.4	-8.9	-10.1	-11.4		وارد
-3.1	**-4.3**	**-4.2**	**-5.6**	**-3.6**	**-2.6**	**-2.7**	**-3.9**		**وسائل النقل**
1.1	0.8	0.3	0.265	0.355	0.374	0.226	0.385		صادر
-4.2	-5.1	-4.5	-5.9	3.9	-2.9	-2.9	-4.3		وارد
-2.4	**-2.7**	**-2.7**	**-3.8**	**-4.1**	**-3.4**	**-2.81**	**-3.5**		**المواد الكيماوية**
2.2	2.1	2.3	1.9	1.8	2.2	2.7	2.8		صادر
-4.6	-4.8	-5	-5.6	-5.9	-5.7	-5.5	-6.3		وارد
-2.1	**-4.2**	**-4.5**	**-4.4**	**-3.9**	**-4.5**	**-4.274**	**-4.6**		**الحبوب**
0.2	0.4	0.2	0.343	0.268	0.224	0.296	0.318		صادر
-2.3	-4.6	-4.7	-4.8	-4.1	-4.7	-4.5	-5		وارد
-3.9	**-3.3**	**-3.6**	**-3.4**	**-3**	**-2.2**	**-3.758**	**-3.9**		**المعادن ومنتجاتها**
2.1	1.9	1.5	1.2	0.855	1.3	1.6	1.5		صادر
-6	-5.2	-5.1	-4.7	-3.9	-3.5	-5.3	-5.4		وارد
-0.2	**-0.5**	**-0.968**	**-0.914**	**-0.566**	**-0.463**	**-0.693**	**-0.780**		**المواد النسيجية**
1.6	1.7	2.12	2	1.84	2	2.3	2.5		صادر
-1.8	-2.2	-3.08	-2.9	-2.41	-2.4	-3	-3.2		وارد

العوامل المؤثرة على معدل النمو الاقتصادى - جدول 4

معدل النمو الحقيقى بسعر السوق

2009/8	2010/9	2014/13	2015/14	2016/15	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	السنة
4.7	5.1	2.2	4.2	4.3	4.2	5.3	5.4	5.6	القيمة
									المساهمات
4.1	3.7	3.3	2.3	3.7	3.4	1	0.8	4	الاستهلاك الخاص
0.6	0.5	0.7	0.8	0.3	0.3	0.1	0.3	0.4	الاستهلاك العام
-2	0.8	0.7	1.3	1.7	1.8	2.4	2.2	0.2	التكوين الراسمالى
2	0.1	-2.5	-0.2	-1.6	-1.3	1.8	2.3	1	صافى الطلب الخارجي من السلع والخدمات

سبتمبر 2021

نعمة ام نقمة؟

هكذا تتحدث مجلة الإيكونيميست

"ارتفعت أسعار الغاز الأوروبية في الأسابيع الأخيرة ، حيث ارتفعت إلى 25 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (الرسم البياني 1 ، اللوحة اليسرى). عدد من العوامل، من اختناقات الإمدادات الروسية إلى نقص الرياح في بحر الشمال، تسببت في الارتفاع. مع اقتراب فصل الشتاء، قد تشعر البلدان الأكثر اعتمادًا على الغاز - لتدفئة المنازل وتوليد الكهرباء - بالبرودة.

حتى قبل ارتفاع الأسعار الأخير، كان هناك نقص في المعروض من الغاز. يعني فصل الشتاء المطول في نصف الكرة الشمالي أن الدول الأوروبية قد استنزفت احتياطاتها، مما أدى إلى انخفاض مخزوناتها بنسبة 25 ٪ عن المتوسط التاريخي (الرسم البياني 1 ، اللوحة اليمنى). وأدى انقطاع الواردات عبر الأنابيب من روسيا والنرويج، اللتين تزودان ما يقرب من نصف الغاز الأوروبي، إلى صعوبة تجديد المخزونات. كان التدفق من النرويج محدودًا بسبب العمل على تحسين البنية التحتية للبلاد؛ حريق في مصنع معالجة في سيبيريا والحاجة إلى إعادة ملء خزاناتهم الخاصة بعد شتاء قاسٍ خنق الإنتاج الروسي." - انتهى.

والملاحظ ان هذا السعر لم يحدث من قبل وهو بالغ الارتفاع وكما هو واضح انه لا يوجد سعر موحد للغاز، فأمريكا لها سعر وهو في الغالب اقل كثيرا من الأسعار الاوربية وبالقطع اقل من الأسعار الاسيوية.

قد تستفيد مصر من هذه الأسعار لأنها أصبحت مصدرة للغاز، ولكن، ولكن، ولكن جزء من الإنتاج المصري يعود لنصيب الشركات الأجنبية المشتركة ولذلك فان سعر الغاز في السوق المحلى قد يتأثر!!

سبتمبر 2021

الغاز أسعار الغاز!

ارتفعت أسعار الغاز العالمية الى مستويات غير مسبوقة وقد يكون هذا ارتفاعا مؤقتا، ولكن ولكن ولكن لا يجب الانتشاء بزيادة الأسعار لان مصر بلد مصدر للغاز، لان النتائج اكثر تعقيدا مما يبدو للوهلة الأولى، فما هي هذه النتائج؟

النتيجة الأولى ان معدل تسديد نفقات الاستثمار في تطوير الحقول الجديدة سيتسارع نتيجة لذلك.

حصة مصر من الغاز المنتج محليا تبدء من 60% وتتزايد مع قدم الحقل، اى ان مصر تحتاج الى شراء حصة الشريك الأجنبي لاحتياجاتها الداخلية ولكن سعر الغاز في هذه الحالة تحدده اتفاقات الشراكة في كل حقل، وهذه الاتفاقات تصدر بقانون بعد موافقة مجلس النواب وتنشر في الجريدة الرسمية ()لا توجد لدى نسخة منها) .

لا يقتصر الدخل من الغاز على الحصة طبقا للاتفاق، بل يشمل الاتاوة وبعض الضرائب والتي تحددها كذلك الاتفاقات.

أذن النتائج على الصعيد المحلى هي ارتفاع تكلفة الغاز وليس بالضرورة أسعار السلع التي يدخل فيها الغاز سواء في هيئه مادة خام ام كوقود، مثل الكهرباء والكثير من منتجات الصناعات الكيماوية، لان سعر بيع الغاز تحدده الدولة.

ولكن الامر لا يقتصر على ذلك، فأسعار المنتجات التي يتم استيرادها من الخارج سترتفع وهو ما قد ينتج عنة زيادة عجز ميزان المدفوعات لان الميزان التجاري بالسالب في كافة القطاعات.

أذن ارتفاع سعر الغاز قد يكون نقمة او نعمة، ولكن ما يحدد ذلك هو الدراسات الاقتصادية الجادة لتقدير كافة جوانب النتائج المتوقعة.

سبتمبر 2021

الدولة والتغييرات الاجتماعية

سؤال يبعث على التفكير خصوصا في البلدان الأقل تطورا التي وصلت الى الرأسمالية بعد ان تطورت الرأسمالية في البلدان التي وصلت اليها أولا، الامر الذي لا يتوقف على البلدان التي أصبحت متقدمة الان مثل المانيا واليابان او التي تقدمت لاحقا مثل كوريا الجنوبية، بل يمتد السؤال الى البلدان التي وصلت الى الرأسمالية، ولكنها مازالت متخلفة وتجاهد للوصول الى التقدم وسط أوضاع دولية غير مواتية ومنها بلادنا.

من المؤكد ان دور الدولة في بلادنا كان حاسما في ذلك منذ بدايات القرن التاسع عشر برغم ان الرأسمالية كانت تتقدم بخجل قبل ذلك وهو امر يحتاج الى دراسات أكثر عمقا، الامر الذي أشار الية الدكتور عماد أبوغازى في كتابة عن تطور الحيازة الزراعية في زمن المماليك الشراكسة والذي اطمح ان يجد الوقت الكافي لدراسة الامر ولا يكتفى بالتوقف عند ذلك.

واللافت للنظر ان دور الدولة كان يعيد تشكيل الطبقات الاجتماعية عبر مراحل تاريخية تتسع او تضيق وسط مسار التطور والصراعات المرتبطة به،

تطور كان دائما منطلقا من الأوضاع الاجتماعية والطبقية السائدة فلا شيء يسقط من السماء.

جدل التطور الذي يخلق وقائع جديدة بتناقضاتها في عملية جدلية تؤثر على مسار التطور ذاته وتوثر في حياة وموت الطبقات الاجتماعية وبالذات الطبقات ذات الطابع الانتقالي.

ولا ارغب هنا في التوقف عند تطور الرأسمالية المصرية بعد 1952 فلقد سبق ان كتبت عن ذلك سابقا، ولكن الهدف من هذا التعليق هو التوقف عند بعض الآراء التي تناولت التغييرات التي حدثت منذ 15 مايو 1971وصولا الى اعقاب حرب 1973.

فما سمى بانقلاب 15 مايو لم يكن في حقيقته انقلابا من أحد، لا من المنتصر او المهزوم، بل صراعا من اجل الانفراد بالسلطة، صراع بين توجه اجتماعي واحد يمثل رأسمالية الدولة قاد في النهاية، عبر مرحلة تاريخية كاملة، الى خلق واقع جديد، واقع جديد كان متوقعا بصرف النظر عمن انفرد بالسلطة في 15 مايو.

ولذلك لا يجب اسقاط نتائج التغييرات اللاحقة الطويلة المدى على احداث 15 مايو والنظر اليها باعتبارها مؤامرة من الرأسمالية الخاصة، رأسمالية خاصة كانت ضعيفة وصغيرة جدا ولا تتمتع باي تأثير وليس لها اى نفوذ سياسي، رأسمالية خاصة تطورت بدعم وتأييد الدولة لاحقا عبر مرحلة تاريخية كامله لان رأسمالية الدولة الحاكمة غيرت من توجهاتها وقادت هي نفسها هذه التغييرات.

وهو نفس الامر الذي ينطبق على ما تم في اعقاب حرب 73 وإعلان الانفتاح الاقتصادي حيث يتحدث البعض على بذوخ طبقة اجتماعية جديدة سميت بالرأسمالية البيروقراطية وكأن الطبقات الاجتماعية يمكن خلقها بقرارات إدارية، حتى ولو كانت ذات طابع انتقالي من الزاوية التاريخية، ولا يجيب أصحاب هذه الرؤية عن طبيعة الطبقات الاجتماعية قبل ذلك، الامر الذي يفتح الباب من جديد حول الأوهام النظرية حول وجود نمط إنتاجي جديد، سمى في زمانه بطريق التطور الغير رأسمالي، الامر الذى أدى الى نتائج سياسيه واجتماعية بعيدة المدى.

وفى نهاية هذا التعليق المقتضب اود ان اعيد التأكيد ان التاريخ لا تحكمه المؤامرات، حتى ولو كانت هناك مؤامرات، فما يدوم هو مصالح الطبقات الاجتماعية المنتصرة، ولكن لابد أولا من وجود هذه الطبقات فلا شيء يسقط من السماء، اليس كذلك!!

سبتمبر 2021

الرأسمالية المصرية الحديثة

حسن علام وحسن علام!!!

كلما انظر واجد معلومات جديدة عن الشركات المصرية يتأكد لدى الاستنتاج الذي توصلت الية سابقا في ان المصدر الأساسي لنمو وتطور الرأسمالية المصرية الحديثة كانت من التجار والمقاولين وبالاعتماد على الموارد المتولدة من هذه المجالات وذلك من الوجهة الاساسية مع وجود قطاعات اخرى تعتمد على تمثيل الشركات العالمية.

فشركة حسن علام القديمة تم تأميمها فى ستينات القرن الماضي مثلها مثل شركة ساويرس، ولكن اصحابها عادوا من جديد مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ليؤسسوا شركات جديدة ولذلك لدينا شركة حسن علام التابعة للقطاع العام وتعاني من مشاكل ادارية ومالية وشركة ابناء حسن علام الخاصة التي تتوسع.

هذا الشركات الرأسمالية الحديثة التي دخلت المجالات الانتاجية ولم تكتف بنشاطاتها الاصلية مثل مجموعات ساويرس الثلاث والعربي والنساجون الشرقيون والان المجموعة القابضة لأبناء حسن علام التي كان تركيزها الأساسي في مجالات المقاولات وتحاول ان تتمدد في القطاعات الانتاجية الوثيقة الصلة بمجالاتها في المقاولات.

والظاهرة الاخرى ان نشاطات هذه الشركات لم تعد مقصورة على السوق المحلية، بل امتدت الى الاسواق العالمية بدرجات متفاوتة والكثير من استثماراتها ليست فقط فى الخارج، بل ان بعضها اسس شركات اخرى خارج البلاد تقوم بمقام الشركات القابضة لاستثماراتها داخل وخارج البلاد ومثال ذلك شركة القلعة وشركات ال ساويرس او تستثمر خارج البلاد سواء في اعمال انتاجية مثل النساجون الشرقيون، أم في الاستثمار فى البورصات والشركات العالمية مثل شركة منصور.

ان الافكار القديمة المتعلقة بالتبعية يجب مراجعاتها فنحن امام واقع جديد، واقع الشراكة بين الرأسمالية المحلية الكبيرة، التي لم تعد محلية، وراس المال الأجنبي، حتى ولو كانت هذه الشراكات تقوم على قاعدة الشريك الاصغر، ولذلك يجب دراسة التبعية على صعيدي العلاقات بين الدول وعلى العلاقات النوعية بين الطبقات الاجتماعية.

والامر الاخر الشديد الاهمية متعلقة بنزح الفائض الاقتصادي الى خارج البلاد في لحظة مليئة بالمتغيرات الدولية وهو امر يجب التنبه له ومراعاته في صياغة القوانين والقواعد الاقتصادية وحتى في تبنى سياسات اقتصادية تراعى ان الحجم الكلى للاستثمار داخل البلاد لا يتجاوز حوالي 17% من الدخل القومي وهى نسبة

صغيرة لن تفضى الى تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، فما يجب الوصول الية يجب الا يقل عن 30% من الدخل القومي.

ولا يمكن اختصار الامر في هذه الحدود فالانعكاسات الاقتصادية واسعة النطاق تمتد الى سياسات الاقتراض لتمويل الاستثمارات الجديدة او لمعالجة العجز المالي للموازنة العامة او لتدعيم الاحتياطي النقدي للبنك المركزي وهو ما يحتاج الى توقف منفصل.

نوفمبر 2021

الزلاط والحديد والصلب

ما الذي يجرى؟!

الخبر

"اللواء أح مهندس محمد فاضل الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية يعلن عن طرح كراسة الاشتراطات والضوابط لإقامة 6 مشروعات لإنتاج منتجات بيليت وحديد اسفنجي ومكورات حديد او التوسع في القائم منها على المستوى المحلي، وذلك تمهيدا للحصول على رخصة الإنتاج.

وكشف عن أن الطرح المحلي يشمل 6 رخص انتاج لمنتجات الحديد والصلب المختلفة بطاقات إنتاجية اجمالية تصل إلى 1.3 مليون طن من البيليت، و2.5 مليون طن حديد اسفنجي، و16 مليون طن مكورات الحديد، وتلك الرخص مقسمة على النحو التالي:

حيث سيتم الطرح المحلي لـ 3 رخص لإنتاج البيليت (رخصتين بطاقة إنتاجية 1.1 مليون طن سنويا لكل منهما، ورخصة بطاقة إنتاجية 200 ألف طن سنويا) وطرح رخصة لإنتاج الحديد الاسفنجي بطاقة إنتاجية 2.5 مليون طن سنويا، فضلا عن رخصتين لإنتاج مكورات الحديد بطاقة إنتاجية 8 مليون طن سنويا لكل منهما".

التعليق

خبر مختصر لا يشكل ملخصا كاملا لسياسات الدولة سواء في علاقته بمناجم الحديد في البلاد ام علاقة الرخص الجديدة بالشركات القائمة حيث ان كافة الرخص تشكل منتجات وسيطة لصناعة الصلب في البلاد.

فالحديد الإسفنجي هو حديد خام تزيد نسبة تركيزه عن 95% ويتم ذلك بطرق صناعية ومكورات الحديد هي حديد خام بعد زيادة تركيزه الى الحد المناسب لصناعة الصلب الحديثة أي ما يتجاوز 62%، اما البليت فهو حديد مصنع تحتاجه شركات الدرفلة، كل هذه المنتجات كان يتم استيراد بعضها ما عدا ما كان يستهلكه مجمع الحديد والصلب المصرية من خام الحديد المنخفض التركيز من المناجم المصرية (حوالى 52% نسبة التركيز من خام الواحات).

ولو تم تأسيس هذه الشركات وكان ذلك بالاعتماد على المناجم المصرية فان تطورا كبيرا وذو طبيعة استراتيجية سيتحقق في صناعة الصلب بالبلاد، الامر الذي لا يعنى فقط التكامل الصناعي بين منتجي الصلب المحليين ولكن قد يؤدى ذلك الى تدعيم التغييرات الهيكلية في الملكية التي حدثت في السنوات الأخيرة.

لا يمكن تخيل ان هذه المصانع الجديدة سيتم تأسيسها بدون الاشتراك المباشر من الشركات القائمة لأنها المستهلك الرئيسي لمنتجاتها، فهل هناك مثل هذا الاتفاق؟ وما هو دور الدولة؟ وهل ستكون هناك حصصا

للدولة او حتى لشركاتها التي تتملك نسبة الأغلبية فيها (حديد المصريين وشركة السويس - الجارحي سابقا) عن طريق جهاز الخدمة الوطنية او حتى التي تمتلك فيها الدولة حصة كبيرة (46% من حديد عز الدخيلة.(

ويجب التنبه أن هذه الرخص في مجموعها هي رخص كبيرة الحجم ولكي يدرك القارئ حجمها فان القدرة الاسمية لإنتاج مجمع الحيد والصلب بحلوان كان 1.2 مليون طن فقط وهو ما لم يستطع الوصول الية الا نادرا .

خبر بريء، ولكن ذو طبيعة استراتيجية على صعيد الصناعة وعلى صعيد العلاقات بين رأسمالية الدولة والرأسمال الخاص.

فهل هناك ترتيبات غير معلنة؟ سنراقب لنرى!!

نوفمبر 2021

القطاع العام

مراجعة للمفاهيم

استخدمت كلمة القطاع العام بكثافة في زمن الصعود الناصري وما زالت تستخدم حتى الان بنفس المفهوم، تقريبا، وان كانت قد تم تطوير المفهوم استجابة للقرارات الإدارية بنقل تبعيته بعض وحداتها الى الوزارات المختلفة بحيث أصبح لدينا وحدات القطاع العام ثم وحدات قطاع الاعمال العام التابعة للاسم المخترع حديثا، وزارة قطاع الاعمال العام.

ومشكلة هذا التقسيم والاسماء المرتبطة به انه تقسيم ضيق جدا ويطمس الطبيعة الحقيقية لكلا القطاعين، ويتجاهل الكثير من الأنشطة الاقتصادية ويرسخ من الكثير من الأوهام المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للدولة، أوهام كانت متعلقة بسياسات الدولة في المجالات الأخرى المختلفة، فما هو في الحقيقة القطاع العام وأين يتجسد؟

لابد أولا من الاتفاق حول الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية لما يسمى بالقطاع العام، فهل يمكن وصفة بانة اى نشاط تقوم به الدولة سواء اكان نشاطا انتاجيا او خدميا، أم ماذا؟

اعتقد ان التسمية الصحيحة لما يسمى القطاع العام يجب ان يطلق على اى نشاط اقتصادي تقوم به الدولة ويخلق قيمة مضافة، اى انه لا يمتد الى الخدمات الأخرى التي تقدمها الدولة مثل التعليم او الخدمات الصحية.

والسبب الرئيسي للتمسك بهذا المفهوم، بالذات في البلدان الأقل تطورا، ان النشاط الاقتصادي للدولة قد يترتب علية نشوء فئة اجتماعية جديدة داخلها حيث يتم توزيع الفائض الاقتصادي بأشكال مختلفة لا تقتصر على الأجور بما يخلق مصالح طبقية مختلفة، هو ما اسماه البعض، في زمن سابق، بالرأسمالية البيروقراطية.

وبرغم ان هذه الفئة الاجتماعية هي فئة انتقالية بالمعنى التاريخي، في البلدان الأقل تطورا، حيث لم تتطور بعد الرأسمالية الكبيرة وتنضج بحيث يصبح النشاط الاقتصادي للدولة في خدمتها، ولذلك فإنها من الممكن ان تلعب أدوارا سياسية واقتصادية مستقلة وتوثر تأثيرا كبيرا على مسار التطور .

ولعل من الواجب الان ان نطلق على النشاط الإنتاجي للدولة، اى الأنشطة الاقتصادية للدولة التي تنتج قيمة مضافة، اسم قطاع رأسمالية الدولة وهو طبقا لهذا المفهوم يتجاوز كثيرا التسمية القديمة، القطاع العام.

لكل ما سبق فان رأسمالية الدولة تشمل شركات القطاع العام وشركات قطاع الاعمال العام والبنوك القديمة او الجديدة المشارك فيها كما تشمل كافة الشركات المساهمة التي تشارك فيها مؤسسات وشركات وبنوك مملوكة باي نسبة من النسب للدولة، ولا يتوقف الامر عند ذلك، بل يمتد ليشمل النقل بكافة أشكاله، البري والجوي

والبحري متضمنة السكك الحديدية، ويشمل كذلك محطات توليد الطاقة بكافة أنواعها ومحطات معالجة المجاري وتنقية المياه، اى وباختصار اى نشاط اقتصادي مولد للقيمة المضافة.

ولابد من التفرقة هنا بين القيمة المضافة المرتبطة باي نشاط إنتاجي وبين سعر البيع للمستهلك فهما قضيتان مختلفتان، فليس من الضروري ان يتم فرض او الاستحواذ على القيمة المضافة لبعض هذه الأنشطة الخالقة لها ببيعها للجمهور، فقد تقرر الدولة توفيرها بالمجان والتنازل عن قيمتها او عن جزء منها.

أن هذه النظرة المدعو اليها توفر الأساس الموضوعي لحسن تقدير طبيعة النشاط الإنتاجي للدولة وعلاقته وتزاوجه وصراعة مع راس المال الخاص، وتكشف طبيعته.

نوفمبر 2021

قلنا طور قالو احلبوه

للمرة الالف لابد من دراسة ما يحدث على ارض الواقع بشكل جدي وعميق يتجاوز الانجرار خلف التشهير والتكذيب، بل والصبيانية أو المبالغة والتفخيم والتبجيل.

أدرس وتابع وابحث ثم ايد او عارض ثم ابحث عن الدلالات والاتجاهات والمصالح والتغييرات الاجتماعية ثم حد موقفك بشكل رصين ومسؤول.

هذا ينطبق بشكل أساسي على العاملين بالحقل العام سواء اكانت أحزابا ام مشاركين افرادا، اما أمثالي من حزب الكنبة فلا باس عليهم ولا هم يحزنون.

واليكم النص المنشور كاملا

وزير قطاع الأعمال: افتتاح أكبر مصنع غزل بالعالم فى المحلة بالنصف الثاني من 2022

الأحد 7 نوفمبر 2021 البورصة خاص

هشام توفيق وزير قطاع الأعمال

استعرض هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، الموقف التنفيذي لمشروع تطوير مصانع الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس التابعة للوزارة، وخاصة ما يتعلق بالأعمال الإنشائية للمصانع الجديدة أو تحديث المصانع القائمة.

جاء ذلك خلال اجتماع وزير قطاع الأعمال مع شركات المقاولات المنفذة للأعمال الإنشائية في مصانع الغزل والنسيج التابعة لعدد 8 شركات كبرى ناتجة عن دمج 23 شركة للغزل والنسيج، وذلك بحضور قيادات الشركة القابضة للغزل والنسيج والاستشاري الهندسي للإنشاءات.

وشدد توفيق على ضرورة إتمام كافة الأعمال الإنشائية وفقًا للجدول الزمني المحدد، والتي تشمل نحو 65 مبنى ما بين إنشاءات جديدة وترميم، بتكلفة تقديرية حوالي 7 مليارات جنيه، وذلك تمهيدًا لتركيب الماكينات الحديثة الجاري توريدها من كبرى الشركات العالمية.

وقد شمل العرض الموقف الحالي لأعمال الإنشاء / التطوير للمصانع في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، حيث يتضمن مشروع التطوير إنشاء مصنع غزل (1) الذي يعد أكبر مصنع للغزل في العالم على

مساحة 62.5 ألف متر تنفيذ شركة جاما للإنشاءات، ومن المتوقع الانتهاء من الأعمال الإنشائية في بداية النصف الثاني من عام 2022، وبقيمة تعاقدية 780 مليون جنيه.

كما تضمن العرض موقف تطوير مصنع غزل (4) بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى على مساحة 24.6 ألف متر بقيمة تعاقدية 251 مليون جنيه تنفيذ الشركة الهندسية للأعمال المتكاملة، ومن المتوقع الانتهاء من أعمال الإنشاءات في الربع الثاني من 2022، وبالنسبة لتطوير مصنع غزل (6)، تبلغ مساحته 17.7 ألف متر، ويتولى التنفيذ شركة المقاولون العرب بقيمة تعاقدية 216 مليون جنيه.

أما مجموعة المصانع الجديدة للنسيج والتحضيرات والصباغة بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بمساحة إجمالية 101.9 ألف متر، تتولى أعمالها الإنشائية شركة أوراسكوم للإنشاءات بقيمة تعاقدية 1.1 مليار جنيه.

وبالنسبة لمجمع مصانع شركة مصر صباغي البيضا بكفر الدوار، والذي يضم 6 مصانع هي: الغزل، النسيج، تحضيرات النسيج، الصباغة والتجهيز، التفصيل، البرم على مساحة نحو 175 ألف متر، تتولى الشركة الوطنية للمقاولات العامة والتوريدات تنفيذ الأعمال الإنشائية بقيمة 2.3 مليار جنيه.

وتضمن العرض أيضًا الموقف التنفيذي للمجموعة الصناعية بشركة دمياط للغزل والنسيج، حيث سيتم إنشاء 4 مصانع جديدة للغزل والنسيج والتحضيرات والصباغة بمساحة إجمالية نحو 103 ألف متر، ويتمثل منتجها النهائي في أقمشة الجينز، بقيمة 1.5 مليار جنيه تنفيذ شركة أوراسكوم للإنشاءات.

يشار إلى أن مشروع التطوير يشمل أيضًا الشركات التالية حلوان للغزل والنسيج، الدقهلية للغزل والملابس، الدلتا الجديدة (شبين الكوم – طنطا)، وجه قبلي، حيث تم الانتهاء من مرحلة الدراسات والتصميمات ويجري حاليًا الطرح والترسية على شركات المقاولات.

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

"يا خرابي يا عرابي"

شركة أبوقير للأسمدة

تعبير بليغ لخص به الشعب المصري هزيمة الجيش المصري بقيادة احمد عرابي واحتلال مصر، ولكن لا يجب الاستمرار في استخدام هذا التعبير كلما لم تتفق مع اى اجراء اقتصادي او سياسي.

اكتب هذا لانزعاجي من التعليقات على طرح حصة إضافية من شركة أبوقير للأسمدة في البورصة المصرية، تعليقات تكشف كما هائلا من الأوهام السياسية والاقتصادية واستدعاء ميكانيكي لخبرات الماضي غير السعيدة.

ولنبدأ من البداية.

فما هي شركة أبوقير للأسمدة؟

تأسست شركة أبوقير للأسمدة عام 1976 كشركة مساهمة مصرية وكانت المساهمات الرئيسية فيها مساهمات الهيئات المملوكة للدولة، مثلها مثل كل الشركات التي اسستها الدولة وهيئاتها بعد اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي وحتى الان.

فمن هم المساهمون في الشركة

القابضة الكيماوية 6 %

الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) 2.7 %

مصر لتأمينات الحياة 4.76%

مصر للتامين 5.36%

بنك الاستثمار القومي 24.88%

بنك ناصر الاجتماعي 5.9%

الهيئة المصرية العامة للبترول 19.11%

الهيئة العامة للتنمية الصناعية 12.67%

الأهلي كابيتال 8.11%

اتحاد عاملين مساهمين 3.8%

صناديق استثمار وافراد 6.2%

اى أن 90% من الشركة مملوكة لهيئات الدولة.

متى تم أدراج الشركة في البورصة المصرية؟

تم ادراجها سنة 1996.

خطة الدولة مع شركاتها

خطة معلنة منذ سنوات على لسان رئيس الجمهورية بطرح حصص من شركاتها في البورصة المصرية على الا تتجاوز هذه الحصص الحصة الحاكمة التي يجب ان تحتفظ بها الدولة وان كان هذا التوجه لم يتم تطبيقه على اى شركة حتى الان ماعدا نسبة صغيرة من الشركة الشرقية للدخان.

مغزى خطة الدولة

ان طرح الدولة لجزء من حصصها في شركاتها في البورصة يعنى وسيلة للحصول على راس مال إضافي يماثل ما فعلته وتفعله شركات القطاع الخاص الكبرى وهو مختلف عن السياسات السابقة بالخصخصة الكاملة للشركات ببيعها لمستثمر رئيسي وما صاحب ذلك من فساد وافساد وهو ما أثبتته احكام القضاء في بعض التصرفات.

ان خطة الدولة بالخصخصة الجزئية عن طريق البورصة يشكل منافسة واضحة مع راس المال الخاص وهو ما تعترض علية بشكل واضح حيث تطالب بانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي كصاحب لراس المال، الامر الذي لا يمكن تحقيقه ليس فقط لاعتبارات اقتصادية بل الأكثر أهمية للاعتبارات السياسية.

طابع استثمارات الدولة

ان طابع استثمارات الدولة وملكيتها لوسائل الإنتاج لا يمكن اختصاره في الشكل القانوني للملكية بل في طبيعة النظام السياسي وفى مستوى نضج التطور الرأسمالي ، فملكية الدولة لوسائل الإنتاج قد تكون في خدمة النمو الرأسمالي ولا تشكل مصالح منفصلة لفئة اجتماعية جديدة ، وقد تشكل مصالح منفصلة عن مصالح الرأسمالية الخاصة ، وليس هناك حتمية اقتصادية او سياسية لصدام المصالح الى مستوى استخدام سلطة الدولة لتحجيم او تأميم الرأسمال الخاص ، فالدولة تطرح الشراكة مع راس المال الخاص وخصوصا عن طريق البورصة الذى قد يكون ملائما لصغار المستثمرين وليس لكبارهم اللذين يطمحون الى السياسات السابقة قبل 2011.

نوفمبر 2021

أوجز وكذب ، غريب وعجيب!!!!!!



فشركات العائلة هي من كبار المتعاملين مع الدولة وعلى راسها أوراسكوم للإنشاءات التي أصبحت أكبر من المقاولون العرب، ويتناسى ان شركات العائلة الثلاثة قد أسست شركات قابضة في سويسرا وبلجيكا وهولندا بحيث أصبحت تمتلك حصة حاكمة في شركاتهم المسجلة في مصر وأصبحت المجموعات الثلاثة يحق لها تصدير الأرباح بشكل قانوني وتتمتع بالحماية القانونية لأنها شركات تمتلكها شركات اجنبية، ولا يتوقف الامر عند ذلك فحجم استماراتها في البلدان الأجنبية يزداد بشكل سريع.

ولا يدرك السيد ان استثمارات الدولة بهيئاتها المختلفة هي ضرورة سياسية قبل ان تكون اقتصادية، كما لا يدرك، أيضا، ان التغييرات السياسية منذ عام 2011 قد كانت انقاذا للرأسمالية الخاصة ويحلم بعودة حكومة رجال الاعمال التي كانت القشة الأخيرة التي قسمت ظهر البعير.

وهو ليس وحيدا في ذلك لأنه يعبر عن بعض توجهات الرأسمالية الخاصة التي لا تستطيع ان ترى ابعد من انوفها ولا تدرك ان لا عودة الى الوراء سريعا.

وهو يكذب، فالشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة او قطاع الخدمة الوطنية او شركات قطاع الاعمال العام وشركات القطاع العام تدفع ضرائب وجمارك طبقا للقوانين المطبقة ولا يوجد اعفاء لها .

ويبدو انه لا يحب عادل أمام لأنه لا يدرك ان علية أن يحافظ على " لغاليغة "، فكما يقولون " أن الحبل على الجرار " والتغييرات الجارية الان قد يترتب عليها تغييرات تتجاوز خيالة المحدود، وأكرر " قد" فلا توجد حتمية ما تتحكم في جدل التغيير ما عدا ان التغييرات المتراكمة قد تصل الى لحظة تغيير نوعية.

نوفمبر 2021

مزيدا من القول حول شركات جهاز الخدمة الوطنية

دار نقاش سابق حول اعتراضات بعض ممثلو راس المال الخاص حول تمتع الشركات المملوكة لجهاز الخدمة الوطنية بالإعفاء من الضرائب وان مثل هذا الاعفاء يمثل منافسة غير عادلة مع الشركات الخاصة العاملة في نفس المجالات، فهل هذه الشركات لا تخضع فعليا للضرائب؟

فما الذى يحدده قانون ضرائب الدخل؟

"مادة (47): تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية للأشخاص الاعتبارية أيا كان غرضها.

وتسري الضريبة على:

1-الأشخاص الاعتبارية المقيمة في مصر بالنسبة إلى جميع الأرباح التي تحققها سواء من مصر أو خارجها، عدا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع".

أي ان جهاز الخدمة الوطنية لا يخضع للضرائب وهو ما ينطبق على استثمارات الجهاز التي تدار بمعرفته وتحت اسمة، اما اى استثمارات أخرى سواء كانت ملكية الجهاز لها كاملة او بالمساهمة مع اخرين وكان شكلها القانوني شركات مساهمة فأنها تخضع للضرائب طبقا للقانون ولا ينطبق عليها الاعفاء، فالقانون اعفى الجهاز نفسة من الضرائب وليس شركاته المساهمة، والمثال على الشركات المساهمة التي يمتلك فيها الجهاز حصصا متفاوتة وبعضها كل الحصص ومنها

-شركة العريش للأسمنت بالعريش

-شركة العريش للأسمنت بالمنيا

-شركة حديد المصريين (نسبة الملكية للجهاز 82%)

-شركة السويس للحديد (الجارحي سابقا - نسبة الملكية 83%)

-شركة الرمال السوداء بالاشتراك مع هيئات الدولة المختلفة

وبرغم أن ما أقدمه هنا هو حصر غير كامل، ولكنة يضع الأساس القانوني لاستكمال الحصر.

اما اعتبار شركات الإنتاج الحربى او شركات الهيئة العربية للتصنيع شركات خاضعة لجهاز الخدمة الوطنية او حتى للقوات المسلحة اعتمادا على طبيعة منتجاتها، برغم انها تنتج منتجات مدنية مع المنتجات العسكرية، فهي مغالطة كبيرة تستخدم لأغراض سياسية ولا تعبر عن الطبيعة القانونية والاقتصادية لهذه الشركات، فمعظمها شركات تمتلكها الدولة مثلها مثل شركات قطاع الاعمال العام او شركات القطاع العام سواء اكانت تدفع ضرائب ام لا ، وتدار بمعرفة وزارة مستقلة هي وزارة الإنتاج الحربى.

يبقى أخيرا ان اضيف أن الغرض السياسي من الترويج لمثل هذه التوجهات هو الإيحاء بان القوات المسلحة هي التي تتولى السلطة وتدير البلاد، الامر الذي لم يحدث الا لفترات انتقالية محدودة المدة اخرها عندما سلمت السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة سنة 2011 الى ان تمت الانتخابات التالية وجاء الى السلطة الاخوان المسلمون.

ولنا عودة أكثر تفصيلا.

نوفمبر 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

رأسمالية الدولة بين السياسة والاقتصاد

يوتوبيا الرأسمالية الخاصة واوهام المعارضة

قبل ان أوضح ما اريد ان أقوله دعنا أولا نقراء تصريحات رئيس الوزراء يوم 23.11.2021 والمنشور على موقع الفيسبوك الرسمي لمجلس الوزراء، واليكم بعض المقتطفات الهامة من تصريحات رئيس مجلس الوزراء..

"أوضح الدكتور مصطفي مدبولي أنه وفي ضوء الوضع الصعب الذي شهده الاقتصاد المصري قبل تبنى الإصلاح الاقتصادي، لم يكن القطاع الخاص قادراً أو راغباً في ضخ الاستثمارات اللازمة لخلق فرص العمل الكافية التي تحتاجها الدولة والتي تصل لمليون فرصة عمل سنوياً، لذا لم يكن لدى الحكومة خيار سوى التدخل بشكل مباشر للقيام بهذا الدور، وضخ استثمارات عامة بهدف تعويض التراجع الذي شهدته عملية ضخ الاستثمارات الجديدة من جانب القطاع الخاص"

"وأضاف الدكتور مصطفي مدبولي أنه وعلى الرغم من نجاح الحكومة المصرية في القيام بهذا الدور، بل وتحقيق معدلات نمو إيجابية خلال الجائحة، إلا أنها لا تعتزم مواصلة هذا النهج، بل تعمل جاهدة في الوقت الحالي على تعزيز وتوسيع دور القطاع الخاص لقيادة الاقتصاد خلال المرحلة القادمة".

"وفي هذا السياق، صرح رئيس الوزراء بأن الحكومة المصرية تعكف على بلورة استراتيجية واضحة للسنوات الخمس القادمة تحدد دور الحكومة المصرية، ومجالات مشاركتها في قطاعات الاقتصاد، والقطاعات التي سيتولى قيادتها القطاع الخاص، تمهيداً لنشرها بنهاية العام الجاري إعمالاً لمبدأ الشفافية، ولاطلاع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الفرص الاستثمارية الواعدة".

وهي توضيحات مهمة لرؤية الدولة لدورها خلال السنوات السابقة وتوضح في نفس الوقت توجهات الدولة للفترة المقبلة، ولكن التصورات تبقى تصورات لان تحققها رهن بتوفر الشروط الملائمة، شروط لا يجب ولا يمكن اختصارها في الاحتياجات الاقتصادية او حتى لخلق فرص العمل طبقا لتصريح السيد رئيس الوزراء.

فالأكثر أهمية هو ما لم يصرح به السيد رئيس الوزراء ، فتاريخنا الحديث بخبراته المختلفة منذ عهد محمد على والى الان توضح بشكل حاسم ان الدوافع السياسية كانت العامل الأول في التطور الاقتصادي الذى تم بقيادة مباشرة من الدولة سواء بالاستثمار المباشر ام بالتدخل للتحكم في النمو الاقتصادي ، الامر الذى اسفر عن نشوء طبقات اجتماعية جديدة وتصفية او تقزيم طبقات اجتماعية أخرى وما يترتب على ذلك من تغيير الأوضاع الاجتماعية وتعبيراتها السياسية في عملية جدلية حكمت ليس فقط التطور الاقتصادي بل أيضا التغييرات السياسية.

دور فريد للدولة يختلف الان عن دورها في البلدان الأكثر تطورا، وان كانت بعض من هذه البلدان قد مرت بمراحل مشابهة لما مرت وتمر به بلادنا، ولكن في ظروف تاريخية ووسط أوضاع اجتماعية ودولية مختلفة.

أن الدوافع الأساسية لتدخل الدولة بالطريقة التي تمت وتتم منذ 2014 وحتى الان كانت دوافع سياسية في المقام الأول، برغم ان التوجهات النظرية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، التي يعبر عنها كبار المسؤولين، لم تتغير عنها فيما قبل 2011.

ان تعاظم دور الدولة الاقتصادي منذ 2014، بالاستثمار المباشر، لم يسقط من السماء، بل يمثل استمرارا لسلوك الدولة الفعلي فيما قبل 2011، ولكن مع تغييرات كبيرة حجمية ونوعية الامر الذي اثار استياء وقلق بعض قطاعات الرأسمالية الخاصة الكبيرة الأكثر ارتباطا واندماجا مع السوق العالمي.

فالدولة كانت تتدخل وتستثمر بشكل مباشر في بعض القطاعات برغم توجهها الى تشجيع الاستثمار الخاص وبرغم دخول مؤسساتها في شراكة معه والكثير من هذه المؤسسات كانت بحصص اقلية ، فالدولة كانت المستثمر الأساسي في صناعة توليد الطاقة الكهربائية برغم سماحها للاستثمار الخاص الذى ظل محدودا ، وكانت المستثمر الأساسي أيضا في قطاع تكرير البترول والصناعات البتروكيماوية والسكر والالمنيوم وخدمات النقل والموانئ ، وان كانت قد توقفت عن تطوير صناعاتها القديمة في القطاعات المختلفة التي لم تتم خصخصتها ، في نفس الوقت الذى كانت فيه القوات المسلحة تستثمر في بعض القطاعات المرتبطة باحتياجاتها المباشرة ، مثل الصناعات الكيماوية والزراعة والإنتاج الحيواني والاسمنت.

أن استثمارات الدولة فيما قبل 2011 كانت تتخذ شكل الشركات المساهمة حتى ولو كانت مساهمات هيئات الدولة المختلفة وبنوكها تصل الى 100% من حجم الاستثمار.

أن التوقف أمام حجم استثمارات الدولة بكل أجهزتها ومؤسساتها بعد 2014 توضح استمرار نمط الاستثمار السابق، ولكنة يوضح أيضا تزايد حجمة بشكل كبير في كافة القطاعات بما فيها استثمارات القوات المسلحة ، بل وامتداده الى بعض القطاعات الجديدة مثل قيام الدولة بتطوير بعض من قطاعاتها الإنتاجية القديمة ،مثل الغزل والنسيج والبتروكيماويات وتكرير وتخزين البترول واستمرار سياسات الشراكة مع الاستثمار الخاص والأجنبي مثل مصنع السكر الجديد بالمنيا والتوسعات الجديدة في مصفاة مسطرد ومجمع البتروكيماويات الجديد بالسويس ، وهو نفس التوجه في استثمارات القوات المسلحة الذى تعاظم وتوسع في مجالات جديدة مثل الحديد والصلب والغزل والنسيج والأدوية.

لقد استعادت الدولة جزءا كبيرا من دورها الاقتصادي المباشر الامر الذي لم يلقى الترحيب من بعض الرأسمالية الخاصة كما قوبل بحذر من المؤسسات الاقتصادية الدولية برغم ادراكها لضرورته السياسية الامر الذى يفسر حذرها وان كان هذا الحذر لم يرقى ، بعد ، الى المعارضة الصريحة التي سترتبط بسياسات وإجراءات جديدة ستشكل قيودا اقتصادية وسياسية على استمرار هذه السياسات ، الامر الذى يفسر تصريحات السيد رئيس الوزراء عن التوقف عن هذه السياسات التي يعتبرها انتقالية ، والى ان الدولة تصيغ سياسات اقتصادية جديدة للخمس سنوات القادمة تسمح لراس المال الخاص بقيادة الاقتصاد في بعض القطاعات في الفترة القادمة من خلال السياسات الحكومية الجديدة التي سيعلن عنها.

ولكن مثل هذه النوايا المعلن عنها تتناقض تناقضا كبيرا مع طبيعة وارتباطات راس المال الخاص بالسوق العالمي، فالرأسمالية الخاصة ليست هي رأسمالية الثمانينات او التسعينات من القرن الماضي وهى ليست كلا موحدا في التوجهات، فبعض قطاعاتها الكبيرة أصبحت شريكا للرأسمال العالمي وأصبحت ذات طابع دولي تترتب أولوياتها على هذا الصعيد وليس على متطلبات السوق المحلى، وقطاعات أخرى اقل وزنا ما زالت مرتبطة بالسوق المحلى، أي ان هناك تناقضات داخلها وستؤثر على السياسات الحكومية الجديدة.

اما عن استثمارات الدولة القديمة والجديدة فمن المؤكد انها ستؤثر على مثل هذه التوجهات الجديدة وسيتضح مدى هذا التأثير عندما تتضح هذه السياسات فيما يتعلق بالخصخصة ومداها واشكالها القانونية .

ويبقى ان اشير، من جديد، ان هذه السياسات المسماة جديدة ستتأثر تأثرا بالغا بسياسات الدولة، فما زالت الرأسمالية الخاصة ضعيفة وبعضها شديد الارتباط بالرأسمالية العالمية بما يمنع من قيامها بالدور الذى تأمله الدولة ، ولذلك فليس من قبيل المصادفة انى قد استخدمت في عنوان هذا المقال لفظ يوتوبيا الرأسمالية الخاصة لأنها ستظل عاجزة لفترة زمنية طويلة عن القيام بمهمة التحديث والانتقال الى مجتمع رأسمالي متقدم وانه لابديل عن دور الدولة المباشر، و سيبقى تأثير سياسات الدولة غالبا سواء إيجابا ام سلبا في كل الأحوال.

وإذا لم تدرك المعارضة بكل توجهاتها طبيعة التناقضات السياسية والاقتصادية والتغييرات الاجتماعية التي تتراكم فأنها ستستمر في التمتع بأوهامها وسيتناقص تأثيرها في الواقع.

ويبقى أخيرا ان النيات تبقى نيات وان تحققها رهن بتوفر قوى اجتماعية قادرة على تحقيقها وان التغييرات الاجتماعية تحكمها عوامل متعددة في عملية جدلية تستدعى المراقبة والانتباه.

ديسمبر 2021

نمط التنمية

سؤال هام لا يمكن حسن الإجابة علية الا بالانطلاق من تفهم الأوضاع الاقتصادية والسياسية والطبقية السائدة، تفهم يحدده الزمان والمكان ولا يتوقف عند وضع الدولة المعنية الجيوسياسي، بل يمتد الى أوضاع الصراع العالمي.

ولا يجب الاعتداد بمحاولات التنمية السابقة ونماذجها أو حتى لأنماط التنمية في البلدان المختلفة الا في حدود الاستفادة من خبراتها.

ويبقى أخيرا أن الخيارات النظرية لابد وان تنطلق من واقع البلد المعنى وان تخضع تطبيقاتنا للاختبار الدائم وللتعديل بما يضمن ديمومتها.

فلا يوجد نمط للتنمية الا وكان معبرا عن مصالح اجتماعية وطبقية معينة، اى وباختصار فان نمط التنمية هو خيار سيأسى في المقام الأول.

ديسمبر 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

اقفل الشباك ولا افتحه؟؟؟؟

صناعة الحديد بين المطرقة والسندان

قرار وزارة الصناعة بفرض جمرك مقداره 15% على البليت و25% على حديد التسليح لحماية الصناعة المحلية في مواجهة الإغراق، والان يتم الغاء هذا الفرض أيضا بدعوى حماية الصناعة المحلية مستخدما نفس الصياغة البليدة ولا يقدم الأسباب الحقيقية للفرض ام للإلغاء.

ولابد ان نتفق أولا ان فرض ام الغاء الرسوم الإضافية هو اجراء عادى تلجأ له الدول بشكل دوري ضمن اتفاقات التجارة الحرة الدولية وذلك اما لحماية منتجاتها المحلية ام لتعزيز صادراتها بخفض التكاليف، الامر الشديد الارتباط بوضع السوق الداخلي وبالقدرات الإنتاجية المتاحة وبالاختلال الهيكلي في صناعة الصلب، وهو يرتبط أيضا بوضع السوق العالمي وبسياسات الإغراق التي تتبعها بعض الدول بتقديم دعم معلن ام غير معلن لصادراتها.

لقد حظى قرار فرض الرسوم بتأييد الشركات التي يمكن تسميتها بالشركات المتكاملة وهى مجموعه حديد عز التي تساهم فيها الدولة، في اكبر مصانعها، بنسبة 46%، وشركة حديد السويس (الجارحي سابقا) ويساهم فيها جهاز الخدمة الوطنية بنسبة 82% ، وكذلك حظيت بتأييد الشركات نصف المتكاملة مثل حديد المصريين التي يساهم فيها جهاز الخدمة الوطنية بنسبة 83% ، اما تجار الحديد وشركات الدرفلة التي تنتج حديد التسليح باستخدام البليت المحلى ام المستورد فلقد عارضت قرار رفع الرسوم ولجأت الى القضاء.

من المؤكد ان هناك خللا هيكليا في صناعة الصلب سواء من حيث الاضطرار الى استيراد الخام بكافة أشكاله ام للاحتياج الى استيراد المنتجات الوسيطة مثل البليت برغم ان الطاقة الإنتاجية الكلية تتجاوز الاحتياج، خلل هيكلي يعرفه كل من هو على اتصال بصناعة الصلب وأقرت به الدولة بشكل رسمي حين طرحت الرخص الجديدة لإنتاج الخام بصورة المتعددة وبإنتاج البليت.

وشمل الطرح الجديد 6 رخص إنتاج منتجات الحديد والصلب المختلفة، مقسمة بين 3 رخص لإنتاج البليت موزعة بين رخصتين بطاقة إنتاجية 1.1 مليون طن سنويًا لكل منهما، ورخصة بطاقة إنتاجية 200 ألف طن سنويًا، ورخصة لإنتاج الحديد الاسفنجي بطاقة إنتاجية 2.5 مليون طن سنويًا، مع رخصتين لإنتاج مكورات الحديد بطاقة إنتاجية 8 مليون طن سنويًا لكل منهما.

والان يتم الغاء قرار رفع الرسوم الذى سيحظى بالقطع بتأييد تجار الحديد وأصحاب شركات الدرفلة، فما هي الدوافع الفعلية لفرض الرسوم ثم الغائها؟ لا اعرف ولا يمكن استنتاجها بدون الحصول على بيانات تفصيليه تمتلكها وزارة الصناعة، ولكنها لم تصرح بها.

واليكم تصريح وزيرة الصناعة والتجارة

القراران يستهدفان مساندة القطاعات الإنتاجية لمواجهة الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة والشحن ومستلزمات الإنتاج عالمياً

أصدرت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قرارين وزاريين بإيقاف العمل بالقرار رقم 907 لسنة 2019 و168 لسنة 2021 والخاصين بفرض تدابير وقائية على واردات البليت وحديد التسليح ومنتجات الألومنيوم، ويبدأ العمل بهذين القرارين اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشرهما بالوقائع المصرية.

وقالت الوزيرة إن هذين القرارين جاءا نتيجة للارتفاع الكبير الذي يشهده الاقتصاد العالمي من ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الطاقة وكذا ارتفاع أسعار مواد ومستلزمات الإنتاج، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على القطاعات الإنتاجية والتصديرية المصرية، مؤكدةً حرص الوزارة على مساندة كافة القطاعات الصناعية خاصة وأن قطاع الصناعة يمثل قاطرة رئيسية للاقتصاد القومي.

ومن جانبه أوضح السيد/ إبراهيم السجيني، مساعد الوزيرة للشئون الاقتصادية ورئيس قطاع المعالجات التجارية

أن القطاع تلقى عدداً من الشكاوى المقدمة من الصناعة المحلية ، حيث تم بحث أثر فرض الرسوم الوقائية على هذه القطاعات وذلك في ضوء المستجدات العالمية والمحلية، وتبين وجود ارتفاع كبير في أسعار مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة، فضلاً عن عدم توافر المنتج المحلي البديل بالقدر الكافي لتغطية احتياجات السوق المحلي وأثر ذلك على ارتفاع تكلفة المنتجات تامة الصنع، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على تنافسية الصادرات المصرية من تلك المنتجات وكذا على السياسة الاقتصادية والتنموية التي تتبناها الدولة المصرية خاصةً في ظل المشروعات القومية الجاري تنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة.

ديسمبر 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

تزاوج أم صراع في صناعة الحديد والصلب؟

عز الدخيلة تشترى حصة أبو هشيمة في حديد المصريين ومقدارها 18%، فما هي عز الدخيلة؟

عز الدخيلة هي شركة الدخيلة للصلب التي كانت مملوكة لمؤسسات عامة وتم بيع حصص تدريجية منها الى حديد عز ليصل ما بيع منها 56% ويتغير اسمها الى عز الدخيلة ويبقى باقي الملكية بيد المؤسسات العامة (بنوك وشركات تامين)، وتعانى الشركة من خسائر متراكمه يتوفر مقدارها بالبيانات الرسمية للبورصة المصرية.

اما حديد المصريين فيمتلك جهاز الخدمة الوطنية 82% من أسهمها وتبلغ طاقتها الإنتاجية الكلية حوالي 2 مليون طن.

وعز الدخيلة تعتبر من الشركات المتكاملة طبقا للتعريفات المتعارف عليها في صناعة الصلب حيث تبدأ عملياتها الإنتاجية بالاعتماد على خام الحديد المستورد من الخارج.

اما شركه حديد المصريين فتعتبر من الشركات نصف المتكاملة لأنها تنتج باستخدام الحديد الخردة الا ان الشركتين تنتجان نفس المنتجات النهائية على وجه التقريب وتتقارب طاقاتهم الإنتاجية بحوالي 2 مليون طن لحديد المصريين و2.3 مليون طن لعز الدخيلة.

الا ان حديد عز التي تمتلك هذه النسبة من عز الدخيلة تبلغ طاقتها الإنتاجية الكلية 7 مليون طن وبذلك تصبح أكبر منتج للصلب بالبلاد ويليها جهاز الخدمة الوطنية بطاقة اجمالية تتراوح ما بين 4 الى 5 مليون طن من كافة مصانعها.

والغريب ان مجموعة حديد عز بكافة شركاتها تتعرض للخسائر سنويا ولمدة عدة سنوات الامر الذي توضحه التقارير الدورية للبورصة المصرية، ويبلغ حجم ديونها للبنوك 37 مليار جنية (معلومات صحفية).

أن عملية الشراء تؤكد ان الصفقة قد حازت على موافقة الشريك الرئيسي في حديد المصريين، اى جهاز الخدمة الوطنية، برغم قدرته على شراء حصة أبو هشيمة.

ولا يغيب عن البال ان وزارة الصناعة قد طرحت رخصا جديدة كبيرة جدا، بمقياس صناعة الصلب بالبلاد، لإنتاج كريات الحديد والحديد الإسفنجي والبليت وقدمت خصما على الرخص لمنتجي الحديد إذا كانت الرخصة تعمق من عمليات تصنيع المنتج.

رخص جديدة غير مصرح لحديد عز التقدم لها لان طاقته الإنتاجية تقترب من 50% من الطاقة الإنتاجية الكلية بما يتناقض مع قانون منع الاحتكار، ولكن تقدمت لها، من ضمن المتقدمين، شركة الدلتا للصلب الحكومية التي تم تحديثها وزيادة طاقتها الإنتاجية 10 اضعاف الطاقة القديمة لتنتج 500 ألف طن بدلا عن 50 الفا.

أن صناعة الصلب بالبلاد تشهد بداية تغييرات ستتسارع خلال السنوات القليلة القادمة، خصوصا بعد تنفيذ الرخص الجديدة وبرغم اغلاق شركة الحديد والصلب المصرية، بعد تناقص أهميتها النسبية، حيث كانت طاقتها الاسمية تبلغ 1.2 مليون طن (واحد واثنين من عشرة مليون طن).

أن الإجراءات الحكومية الحالية فيما يتعلق بالرخص الجديدة تتطابق مع توجهات الدولة في تقليل العجز التجاري وزيادة الصادرات، ولكنها مجرد خطوه أولى غير كافية، فتطوير صناعة الصلب بالبلاد تتطلب زيادة وتحديث الطاقة الإنتاجية للصلب المخصوص، اى سبائك الصلب، الذي ينتج بكميات قليلة داخل البلاد عن طريق شركة وحيدة هي شركة الصلب المخصوص وهي شركه مشتركة بين الدولة وراس المال العربي.

يبقى ان نشير ان التناقضات داخل صناعة الصلب بالبلاد تشمل التناقضات بين المنتجين أصحاب الإنتاج المتكامل وشبة المتكامل مع أصحاب مصانع المنتجات النهائية وبالخص منهم مصانع الدرفله (27 شركة) التي تضطر الى استيراد البليت من الخارج وهو ما يفسر التغييرات في أسعار جمارك البليت وحديد التسليح عبر السنوات القليلة الماضية.

سيزداد الامر وضوحا بعد اصدار التراخيص الجديدة التي ستمثل تغييرا كبيرا في صناعة الصلب بالبلاد وتوثر على العلاقات الداخلية بين قطاعات الرأسمالية المصرية، رأسمالية الدولة والراس مال الخاص، فلنراقب لنرى.

يبقى ان اشير ان بيانات الطاقات الإنتاجية يجب اخذها بحذر نتيجة طبيعة العمليات الإنتاجية لصناعة الصلب، فمجموعة صناعية تنتج البليت، على سبيل المثال، في أحد مصانعها، ثم تعيد استخدامه لتحويلة الى قطاعات وصاج وحديد تسليح، فما هي طاقتها الإنتاجية؟ هي مجموع كل هذه المنتجات التي تتضمن المنتج الوسيط، اى البليت، أم هي المنتج النهائي المخصص للبيع للمستهلك؟

وماذا إذا كانت شركة تنتج فقط البليت وتبيعة الى باقي الشركات لإنتاج المنتجات النهائية، فما هي الطاقة الإنتاجية الكلية لصناعة الصلب بالبلاد؟!! وهل تشمل الإنتاج الوسيط!

ديسمبر 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

رأسمالية الدولة ونمط الاستثمار

خبر صغير يوضح ما سبق الحديث عنة من اتباع الدولة نمطا للاستثمار منذ سنوات بعيدة وما زال قائما وان كان قد اتسع توسعا كبيرا منذ 2014، اى قيام شركات تمتلك فيها حصة كاملة او حتى حصة حاكمة بالمشاركة لتأسيس شركات جديدة، والملفت للنظر أن البنك الأهلي المصري عن طريق شركته الاستثمارية، الأهلي كابيتال، يقوم بالمساهمة في هذه المشروعات بحيث أصبح يمتلك حصصا متراوحة في العديد من الشركات الصناعية.

والامر الاخر الذي يلفت الانتباه ان هذا الاستثمار الجديد في قطاع الكيماويات، الذي يحظى بأهمية خاصة لدى الدولة، يوكد استمرار هذا الاهتمام بقطاع الكيماويات حيث تبلغ الكلفة الاستثمارية للمشروع 2.6 مليار دولار.

ديسمبر 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

أسيوط والوطنية لتكرير البترول

لا يمكن تتبع التطورات الاقتصادية ومن ضمنها تطور كلا من رأسمالية الدولة والرأسمال الخاص الا بالتتبع التفصيلي للأخبار التي تتوفر على الكثير من المواقع وبمستويات متراوحة من التفصيل بما فيها المواقع الرسمية للدولة التي تتفاوت تفاوتا كبيرا في تقديم المعلومات والتقارير والاخبار، ولكن يمكن، في النهاية، الحصول على الكثير من المعلومات.

وفى مجال تكرير البترول هناك الكثير من المشروعات الصناعية تمتد من اقصى الشمال حيث شركة ميدور وشركة الإسكندرية الوطنية لتكرير البترول، مرورا بمصفاة مسطرد الى مصافي السويس الى مشروعات التكرير بمصفاة أسيوط، وهو ما سنتحدث عنة الان.

فمشروعات تطوير مصفاة أسيوط هي عبارة عن مشروعين كبيرين، مشروع تطوير انتاج البنزين بالمصفاة نفسها بكلفة اجمالية 450 مليون دولار والتي يتم الان افتتاحها، ثم مشروع التكسير الهيدروجيني لتحويل المازوت الى سولار بكلفة اجمالية 3 مليار دولار وذلك بتأسيس شركة جديدة بمساهمة الشركات الحكومية البترولية وجهاز الخدمة الوطنية، سميت بالشركة الوطنية لتكرير البترول بأسيوط.

ولقد تم توقيع اتفاقي قرض أحدهما من إيطاليا والأخر من البنوك المصرية الحكومية بقيم اجمالية حوالي 1.5 مليار دولار، وتتساوى قيمة القرضين تقريبا.

ان نوعية المساهمون واضحة في انها امتداد للنهج السابق القديم في طريقة تأسيس شركات جديدة او توسيع القائم بانتهاج أسلوب انشاء شركات مساهمة تساهم فيها شركات ومؤسسات الدولة بحصص اغلبية ام بالحصة الكاملة، الامر الذى يجعل المراقب من بعيد وكأن هذه الشركات شركات خاصة، وهى شركات خاصة فعليا من حيث التوصيف القانوني ولكنها في حقيقتها عائدة لرأسمالية الدولة وهو ما يجب التنبه له عن دراسة التطور الرأسمالي في مصر.

ديسمبر 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

التطور الرأسمالي والدولة والسياسة

كلاكيت!!!

كلاكيت للمرة الثالثة او الرابعة، ولكنة يختلف باختلاف الزمان وبطبيعة مرحلة التطور الرأسمالي وبتطور التركيب الطبقي الاجتماعي وفوق وقبل هذا بالوضع الجيوسياسي الدولي.

تطور رأسمالي بدء متأخرا وسط ظروف دولية غير مواتيه ودائما بقيادة الدولة ليس فقط بقيامها بتهيئة الأوضاع الاقتصادية للنمو الرأسمالي الخاص، بل أحيانا بقيامها بالاستثمار المباشر الامر الذي أدى الى تغييرات طبقيه واسعة النطاق اثارت الحيرة لدى المفكرين السياسيين.

وها نحن الان نقترب من لحظة اختيار جديدة ، لحظة اختيار تحت تأثيرات تطور الوضع الداخلي والوضع الجيوسياسي الدولي وتوجهات مؤسسات التمويل الدولية وأيضا توجهات الممولون الأجانب من حكومات او بنوك اجنبية ، ولكن يبقى الاختيار لدى الدولة ، كما كان الامر دائما ، سواء بالتصدي لقياده التغيير ام حتى بالتخلي عن القيادة وكلاهما اختيارا مؤثرا ، أم حتى بالاستمرار في السياسات الحالية وابرز ملامحها عودة الدولة للاستثمار بقوه في العديد من القطاعات الإنتاجية انطلاقا من دوافع سياسيه وحتى لو كانت الدولة تعتقد انه دور مؤقت وانتقالي.

دوله ستظل تحظى بوضع استقلالي نسبى مختلف عن وضعها في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، بحكم ضعف التطور الرأسمالي وبالوضع الجيوسياسي الدولي وبطبيعة ارتباطات الرأسمالية المصرية بالرأسمال العالمي.

ولذلك استمعوا جيدا لتعليقات الرئيس السيسي في افتتاح المشروعات الجديدة في الصعيد لأنها تشكل جزءا من تصور رؤية الدولة لدورها في الفترة القادمة، ولكن التصورات تبقى تصورات، حتى ولو كانت الدولة هي صاحبتها، فالأمر رهن بالتطور الفعلي وبالسياسة في عملية جدليه ستكون نتائجها سريعة .

هل يحتاج ما سبق للمزيد من التفصيل والتدليل؟ نعم ولكنى مشغول بالاستماع لفرقة طبله الست!!

ديسمبر 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

الأهلي كابيتال !!وهل بعث طلعت حرب من جديد؟

أسم مثير للجدل وقد يدفع الى سوء الفهم، فالبنك الأهلي المصري يمتلك شركة الأهلي كابيتال حيث تقوم بدور الذراع الاستثمارية للبنك، في نفس الوقت الذى توجد فيه شركة سعودية اسمها الأهلي المالية واحيانا يطلق عليها الأهلي كابيتال، وهناك كذلك شركة كويتية تحت نفس الاسم، ولذلك يجب التدقيق في أسماء الشركات المساهمة في الاستثمارات الجديدة لأنه ما اسهل الوقوع في الخطأ بمجرد الاعتماد على الاسم.

والملاحظ ان شركة الأهلي كابيتال المصرية مساهمة في العديد من المشروعات الجديدة وأيضا في الكثير من المشروعات القديمة منذ ان تغيرت سياسات الدولة في الاستثمار، بعد تبنيها لسياسات الانفتاح الاقتصادي، برغم استمرار استثمار الدولة في بعض القطاعات مثل الصناعات البتروكيماوية وتكرير البترول وبعض

الصناعات الغذائية (السكر) ولكن بطريقة مختلفة حيث تبنت نمط الشركات المساهمة التي تساهم فيها شركات ومؤسسات الدولة بحصص متفاوتة.

لقد لعب البنك الأهلي المصري عن طريق شركته الأهلي كابيتال أدوارا مهمة مازالت قائمة وتتوسع في الكثير من المشروعات الكبيرة مثل مشروع التوسعات الجديدة في مصفاة مسطرد او في مشروع السكر الكبير في المنيا والان في مشروع الميثانول الكبير بالسويس وفى غيرها من المشاريع.

وإذا كانت مساهمات الهيئات المالية المملوكة للدولة مثل البنوك وشركات التامين هي ضرورة اقتصادية للمؤسسات نفسها بحكم مصالحها ومصالح عملائها فان دور البنك الأهلي يتجاوز الحدود العادية للمؤسسات المالية في مجتمع رأسمالي حيث لا يكتفى بالتمويل، بل يمتد الى المساهمة بصفة الشريك وهو نفس الامر الذى تتبعه المؤسسات المالية المملوكة للدولة ولكنه اكبرهم واكثرهم قدرة واعلاهم مساهمة .

ويبقى انه لا يمكن النظر الى مثل هذه الاستثمارات بمعزل عن سياسات الدولة وعن نمط الاستثمار الذي تتبناه، الامر الذى يؤكد ان طلعت حرب لم يبعث من جديد، فبنك مصر كان يؤسس الشركات ويديرها ويلعب دور مالك حصة الأغلبية وهو سلوك يختلف كثيرا عن السلوك الحالي للمؤسسات المالية المملوكة للدولة ولكن لابد من التنبه الى ان هذا السلوك ليس امتدادا بسيطا لما كانت تقوم به بعد تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي، ولا يمكن فهمة الا في علاقته بسياسات الدولة الاستثمارية.

ديسمبر 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

عفاريت الخصخصة!...

تتعالى الصيحات من الجانبين حول الخصخصة ، الجانب الداعي الى الخصخصة سواء اكان محليا أم دوليا يدعى ان الملكية الخاصة وادارتها اعلى كفاءة من إدارة الدولة وان دور الدولة يجب ان يقتصر على الإدارة الكلية للاقتصاد الذى لا يشمل الاستثمار المباشر الا في بعض القطاعات ذات الطبيعة الاقتصادية الاستراتيجية مثل الصناعات العسكرية ، والجانب الاخر يتحدث عن أن استثمارات الدولة هي ملك للشعب ولا يجب خصخصتها ويستدعى في ذلك اشباح الماضي الكئيبة في عمليات الخصخصة التي شابها الفساد الذى أكدته بعض الاحكام القضائية ولم يترتب عليها تطوير الطاقات الإنتاجية ان لم يترتب عليها تصفية هذه الطاقات وتغير طبيعتها مثل ما حدث مع شركة الغلايات التي تحولت أراضيها الى الاستثمار العقاري.

ولكن ما يغيب حقا عن هذا النقاش الأيديولوجي هو الدوافع الحقيقية خلفة، كما يغيب عنة امر اخر في منتهى الأهمية وهو انه لا يوجد شكل معين للملكية الا وكان معبرا عن مصالح اجتماعية وسلوك اقتصادي واجتماعي معين وشديد الارتباط بالوضع الجيوسياسي.

أن الخصخصة في حقيقتها هي عمل سياسي في المقام الأول وليس اقتصاديا، فالخصخصة الأولى في تاريخ بلادنا في تسعينات القرن الماضي لم تكن أبدا لدوافع اقتصادية، بل لدوافع سياسية لكي تضمن حسن سير وسلوك الدولة، التي كانت متمردة، وطرفا فاعلا في الكثير من الصراعات السياسية في المنطقة، خصخصة كانت جزءا من التسوية النهائية للصراع المسلح في المنطقة وخطوة كبرى لاستتباب الأمور بما يتلاءم مع المصالح الغربية .

ولنتوقف الان عند بعض التفاصيل ذات الدلالة

أولا كفاءة الإدارة

وإذا توقفنا عند وهم ان الرأسمالية الخاصة اعلى كفاءة في الإدارة عن رأسمالية الدولة لنتفحصه، الامر الذي يمكن التعرف علية من نتائج الإدارة الفعلية للاستثمارات الخاصة فان أحد اهم المصادر للتعرف على هذه الكفاءة هي بيانات البورصة الموثقة وكما تظهر في تقارير مراقبي الحسابات المستقلين .

وقبل البدء في مراجعة بيانات البورصة لابد أولا من الإشارة الى ان عدد الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية، بالجدول الرئيسي، يدور حول الرقم مئتين من الشركات الخاصة سواء اكانت ملكيتها خاصة حقا وفعلا، اى ان حصص الغالبية فيها تعود الى الرأسمال الخاص، أم أن حصص الغالبية فيها تعود الى رأسمال الدولة الذي تتخفى ملكيتها خلف قانون الشركات المساهمة.

ان مئتان من الشركات المساهمة، تقريبا، من بين عدد يتجاوز الستة الاف شركة مساهمة مصرية مسجلة طبقا لبيانات التعداد الاقتصادي الأخير، موجودة بالبورصة، وهر رقم ذو دلالة يوضح مدى نقص نضج الرأسمالية المصرية بقطاعيها.

فما الذي توضحه بيانات البورصة عن عام 2020؟

من بين عدد 208 شركة مسجلة بالبورصة فان التقرير السنوي للبورصة يوضح ان عدد 50 شركة خاسرة، ولعل الأكثر أهمية هو التوقف عند ثلاثة انواع من الشركات الخاسرة، الشركات الكبيرة الحجم ثم الشركات التي تديرها إدارة اجنبية بحكم ان المالك هو راس المال الأجنبي بحصة اغلبية ثم شركات رأسمالية الدولة.

فما هي قيمة خسائر بعض الشركات الخاصة الكبيرة؟

شركة حديد عز تخسر 7.9 مليار جنية

وشركة القلعة تخسر 1.5 مليار جنية (احمد هيكل)

وشركة بلتون القابضة تخسر 91 مليون جنية

والعز الدخيلة تخسر 4.6 مليار جنية

وليسكو مصر تخسر 300 مليونا (عز)

جنوب الوادي للأسمنت تخسر 316 مليونا (راس مال عربي)

اوراسكوم للاستثمار تخسر 425 مليونا (نجيب ساويرس)

والملاحظ ان اهل الفصاحة، الأعلى صوتا في المطالبة بتوقف الدولة عن الاستثمار المباشر والاكتفاء بقيامها بدور المنظم، تخسر شركاتهم، نجيب ساويرس واحمد عز واحمد هيكل، وهي خسائر لا تتوقف عند العام محل الدراسة، بل تتكرر في العديد من السنوات السابقة.

شركات الملكية والإدارة الأجنبية

السويس للأسمنت تخسر 1.79 مليارا

اسمنت سيناء تخسر 446 مليونا

اسمنت طرة تخسر 617 مليونا

اى ان الجميع في الهم شرق، خسائر تعود لاستخدام تكنولوجيا متخلفة اقل كلفة، ولكن ذات كفاءة اقل اعتمادا على قلة أسعار عناصر الإنتاج مثل الغاز والمواد الخام وعندما تتغير الى الأعلى نتيجة لقرار الدولة يتعالى الصياح للعودة الى الماضي الذي لا يمكن العودة الية، في نفس الوقت الذى لا تقوم فيه هذه الشركات الدولية والمتخصصة بتطوير بنيتها الإنتاجية سواء في مصانعها التي أشاعتها ام بما قامت بشرائه فيتم اغلاق شركة طرة الاسمنت.

شركات رأسمالية الدولة

الحديد والصلب تخسر 982 مليونا

الصناعات الكيماوية كيما تخسر 1.35 مليارا

مصر للألمنيوم تخسر 1.67 مليارا

ان أسباب خسائر الشركات متعددة ومنها تخلف الإدارة، والعجز عن تجديد الأصول، واستخدام تكنولوجيا متخلفة وللتغييرات في كلفة عوامل الإنتاج وفساد الإدارة وأخيرا التغييرات السوقية، أن سوء الإدارة ليس رهنا باستثمارات رأسمالية الدولة، بل تمتد لتشمل كافة قطاعات الرأسمالية، ولكنها تمثل تعبيرا عن تخلف الرأسمالية المصرية بقطاعيها وتحكم الطابع الشخصي في الإدارة.

وفيما يتعلق باستثمارات رأسمالية الدولة فبالرغم من تعديل قانون شركات قطاع الاعمال العام فما زالت سلطات السيد الوزير طاغية ولم يترتب على هذا التعديل خلق شركات مساهمة حقيقية تتحكم في امورها الجمعية العمومية.

ثانيا تراكم راس المال

ان متطلبات النمو الرأسمالي، او أي نوع من النمو، تتطلب تعبئة الفائض الاقتصادي، تعبئة لا تنطلق من الاعتبارات العاطفية او الأخلاقية او حتى الاعتبارات الوطنية بل هي ضرورة حياة لأى مجتمع رأسمالي وشرط لازم للديمومة لا يمكن تجنبه، ولكن بعد سيادة راس المال على الصعيد العالمي فان افاق الاستثمار والشراكة قد فتحت على مصراعيها امام رأسمالية البلدان المتخلفة للمشاركة في السوق العالمي حتى ولو كانت على حساب المتطلبات الوطنية اذا استطاعت الى ذلك سبيلا.

لقد استطاع البعض من الرأسمالية المحلية تحقيق ذلك سواء بالاستثمار خارج البلاد مع استمرار مقر الشركة الام داخل البلاد، مثل السويدي والنساجون الشرقيون، وبعضها أسس شركات جديدة خارج البلاد نقلت اليها ملكيات الشركات المحلية العائدة لنفس المستثمرين واصبح وضع هذه الشركات القانوني وضع الشركات الأجنبية حيث تمتلك الحصص الحاكمة فيها شركات اجنبية (!) واصبح تصدير الأرباح يتمتع بشكل قانوني كامل ، في نفس الوقت الذى قامت فيه هذه الشركات القابضة ذات الجنسية الأجنبية بالاستثمار والشراكة خارج البلاد مثل مجموعات نجيب وناصف وسميح ساويرس وشركة القلعة لأحمد هيكل.

ولا يتوقف الامر عند هذه الأمثلة، بل قام البعض من كبار المستثمرين بالاستثمار خارج البلاد في البورصات العالمية مثل ال منصور.

لذلك لا نستطيع الحديث عن نهضة رأسمالية دون التحكم في توجهات استثمار راس المال الخاص بل والعام أيضا في اقتصاد لم يستطع ، بعد ، تعبئة الفائض الاقتصادي بما يصل به الى الحد الأدنى الضروري بما لا يقل عن 30% من الناتج المحلى الإجمالي مكتفيا بما لا يتجاوز 20% وبتعويض الفارق بالقروض الأجنبية او بالاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إنتاجية بعينها ام غير المباشر في سندات واذون خزانة الدولة المصرية حيث أوضحت الدراسة التفصيلية ان المحصلة النهائية هي تصدير راس المال وبحيث أصبحت النتيجة النهائية للاستثمار الأجنبي سالبا وهو ما سنعود الية بشكل تفصيلي لاحقا.

ثالثا الطبيعة الطبقية لاستثمارات رأسمالية الدولة

ان طابع استثمارات الدولة لا يتم تحديده في الشكل القانوني للملكية بل في سياسات توزيع الفائض الاقتصادي الامر الذى كان موضع تحير كبير ما قبل 1970 في القرن الماضي وما زال محلا للاختلاف حتى الان برغم تبلور وجهات نظر حول رؤى مختلفة ليس هنا محلا لمناقشتها ، ولكن الامر الهام الذى يجب التوقف عنده هو ضرورة التساؤل حول طبيعة ملكية الدولة للاستثمارات وهل تقف خلفها مصالح طبقية مختلفة وبالذات في مجتمع مازال يجاهد للخروج من التخلف الإنتاجي والاجتماعي ومازالت الرأسمالية الخاصة ضعيفة واحيانا مندمجة مع الرأسمالية العالمية.

أن الإجابة عن هذا التساؤل هو مربط الفرس في فهم طبيعة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

رابعا خصخصة ام لا خصخصة

كما سبق ان أوضحت في الكثير من الكتابات السابقة ان الخصخصة ليست قرارا اقتصاديا استجابة " للهري " الأيديولوجي الذي يخفى حقيقة المصالح الطبقية، بل هي قرار سياسي ينبع من سياسات استراتيجية لا تحدها الضرورات الاقتصادية، بل تشكل جزءا منها وقد تكون أهميتها النسبية محدودة.

ولذلك نجد الاختلافات والخلافات بين القوى الاجتماعية المختلفة وهو امر ليس جديدا، فالدولة المصرية لم تتوقف ابدا عن الاستثمار بشكل مباشر برغم سيادة نمط الخصخصة استجابة للضغوط الدولية والمحلية من بعض ممثلو من راس المال الخاص.

ولذلك فان منطلقات السياسات الاقتصادية الحالية للدولة المصرية هي منطلقات سياسية تدرك ضرورة توسيع استثمارات الدولة وشموليتها برغم اعتراضات البعض من الرأسمالية المحلية وحذر المؤسسات والقوى الدولية، ولذلك فان توجهات الدولة الحالية في الخصخصة المحدودة لبعض الأصول بطرح نسب صغيرة منها مثل نسبة 5% من الشركة الشرقية للدخان ونسبة 10% من شركة أبوقير للأسمدة مع استمرار سياستها في قبول الشراكة مع راس المال الخاص والأجنبي في بعض الاستثمارات الجديدة مثل مصانع السكر الجديدة في السويس والمنيا وتوسعات مصفاة مسطرد ، هي إجراءات ما زالت ليست واسعة ولن يتحدد ديمومتها وتوسعها الا بالسياسة .

ويبدو اننا في مواجهة التناقض القديم الجديد بين توجهات الدولة الناصرية في بداية عهدها حتى عام 1960 والتناقضات الحالية، التي تتم في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة، لا تقودنا الى استنتاجات سياسية منطلقة من تصور التطابق، وهو تصور بليد لن يقود الا الى فهم مغلوط لطبيعة التغييرات الجارية وما يرتبط بها من صراعات واختلافات معلنة ام غير معلنة، وسط واقع جيوسياسي دولي مختلف.

اعتقد انى بالتوضيحات السابقة قد أوضحت وجهة نظري حول الخصخصة، ولكن الأكثر أهمية هو تتبع التغييرات السياسة والاقتصادية المتسارعة للوصول الى فهم حقيقي يتجاوز الديماغوجية وعبادة اصنام الماضي.

ديسمبر 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

أبو قير للأسمدة والخصخصة وأوهامها

هذا العفريت الذي يعاود الظهور مرة بعد الأخرى فيثير استياء البعض وحماس البعض الاخر ويختلط الحابل بالنابل ويتم استدعاء خبرات الماضي البعيدة والقريبة وتزداد السخونة وتصدر بيانات مثيرة للحيرة.

وبادئ ذي بدء لابد أولا من الإشارة الى الحق المشروع لأي مواطن او تيار سيأسى او حزب في تأييد او الاعتراض على سياسات الخصخصة، ولكن مثل هذا الاعتراض او التأييد لابد وان يقف على اقدام راسخة من التعرف الدقيق على سياسات الخصخصة ليس فقط كما تعلنها الدولة، بل أيضا في تحققها الفعلي الان، وأكرر الان، وليس مثلما حدث منذ ما يتجاوز 25 عاما.

ولنبدأ الان في استعراض بعض من ملامح اعتراضات المعترضين على خصخصة 10% من شركة أبوقير للأسمدة.

فالجانب الأول للاعتراض هو ان هذه الشركة "قد بنيت من أموالنا" وهو تعبير يقودك الى الاستنتاج غير المكتوب والذي يتناقض مع مواقف هذه التيارات السياسة من طبيعة سلطه الدولة الحالية، فالدولة ومؤسساتها تتملك نسبة الغالبية في الشركة فهل املاكها هي اموالنا؟ وإذا كان الامر كذلك فهي دولتهم فلماذا تتناقض هذه التيارات مع دولتهم، ان صح القول، وتطالب بتغييرها؟

والامر الثاني الذي يجب إيضاحه هو ان كل الشركات والاستثمارات الخاصة والعامة بنيت في الحقيقة من اموالنا، لسبب بسيط وواضح وهو ان الخالق الوحيد للقيمة هو العمل الإنساني وان التراكم الرأسمالي، سواء اقامت به سلطة الدولة ام الرأسماليون، هو تراكم الاستحواذ على فائض القيمة، الامر الذي يجب الإصرار على إيضاحه بلا هوادة وبدون اثارة اى أوهام حول شكل ملكيتها، خاصة أم عامة.

اما الجانب الاخر للاعتراض انه يقرن هذه الخصخصة بتصفية هذا الاستثمار ويستدعى شبح تصفية شركة المراجل البخارية منذ 25 عاما، فهل كل خصخصة تعنى التصفية؟ وماهي سياسات الدولة الان وهل تختلف عن سياسات الدولة منذ 25 عاما؟ ولا يتوقف الامر عند السياسات المعلنة، بل يجب ان يمتد الى السلوك الفعلي، فالدولة الان تستثمر بكثافة في الصناعة والزراعة والبنية التحتية والكهرباء والموانئ والنقل بشكل يتجاوز كثيرا استثمارات الدولة القديمة، برغم ان هذه القديمة كانت تستثمر أيضا لتلبية الاحتياجات الملحة، برغم سياسات الخصخصة، فشركة أبوقير نفسها كانت استثمارا لهذه الدولة منذ 25 عاما تقريبا، وهل بيع ما مقداره 10% من اسهم شركة ناجحة يعنى البدء في التصفية؟

شركة أسست كشركة مساهمة ومسجلة بالبورصة، اى انها ومنذ اللحظة الأولى مخصصة من الناحية القانونية حتى ولو كانت حصص الأغلبية تمتلكها هيئات ومؤسسات الدولة.

ويتم الاعتراض أيضا على ان خصخصة الشركة يعنى عدم قدرتها، مستقبلا ، على تقديم أسعار مدعومة لمنتجاتها للزراعة وان البديل سيكون الاضطرار للاستيراد بالأسعار العالمية او الشراء بنفس الأسعار من القطاع الخاص المصري ، وهو اقتراب في منتهى الخطورة على استثمارات الدولة ، فهذا الاقتراب كان احد أسباب انهيار بعض استثمارات رأسمالية الدولة ، فالشركات يجب ان تبيع بأسعار تضمن لها هامش ربح مناسب يسمح لها بالحفاظ وتطوير الأصول والا تعرضت للخسارة ثم التصفية التي يحاربها من يتبنى مثل هذا المنطق ولدينا العديد من الأمثلة على ذلك وعلى راسها شركة النصر لصناعة السيارات ، فالدعم ، أذا اقتضت الضرورة تقديمة ، يجب ان تقدمة الدولة وليس شركاتها.

ويربط أصحاب الاعتراض بين هذه الخصخصة وتصفية الصناعات الثقيلة ويضرب مثلا بتصفية شركة الحديد والصلب المصرية الامر الذى يصيبك بالدهشة ، فالقدرة الاسمية وأكرر الاسمية ، اى التي تستطيع انتاجها لو كانت كافة المعدات في حالة تامة من الصلاحية وتتوفر لديها كافة المواد الأخرى بنفس المواصفات المطلوبة، الامر الذى لم يتحقق ابدا في تاريخ الشركة لاعتبارات متعددة ومنها ان الجزء الأول منها بدء الإنتاج سنة 1958 بتكنولوجيا الأربعينات والجزء الثاني اكتملت طاقته الإنتاجية سنة 1979 ، هذه القدرة الاسمية كانت تبلغ 1.2 مليون طن أي ان وزنها النسبي للقدرة الإنتاجية الكلية للبلاد تناقصت من حوالى 90% الى ما يقل عن 10% من القدرة الكلية لإنتاج الحديد والصلب بالبلاد ، فعن أي تصفية للصناعات الثقيلة يتحدثون ؟

الامر الذي تؤكده التغييرات الحادثة في صناعة الصلب بالبلاد، فالدولة تقوم بتطوير شامل لمصنعها الاخر بمسطرد وتقوم برفع طاقته الإنتاجية من 50 الى 500 ألف طن، وتطرح رخص جديدة لإنتاج البليت (احد المنتجات الوسيطة) بقدرة كلية مقدارها 2.4 مليون طن، ورخص لإنتاج الحديد الإسفنجي بقدرة 2.5 مليون طن ورخص لمكورات الحديد بقدرة كلية 16 مليون طن، ويتوسع جهاز الخدمة الوطنية في شركة السويس للصلب التي يمتلك حصة الأغلبية فيها بإضافة خطوط انتاج جديدة، فعن أي تصفية للصناعات الثقيلة يتحدثون؟

ولا اريد ان اتطرق لجهود الدولة في تطوير الصناعات البتروكيماوية والكيماوية وتكرير البترول لأنها صناعات ثقيلة وتتوسع باستثمارات الدولة او بالشركة مع راس المال الخاص والعربي الامر الذي يؤكد انه لا يتم تصفية الصناعات الثقيلة، بل يتم التوسع فيها.

والان وبعد ان قمنا بتفنيد الأسباب التي قدمها أصحاب الاعتراض فما هو موقفنا من هذه الخصخصة ومن اى خصخصة قادمة؟

ان النظر الى الخصخصة يجب ان يتم انطلاقا من دراسة الحاضر وليس من الماضي، دراسة لا تتوقف حول أوضاع الصناعة، بل تمتد، ويجب ان تمتد، الى السلوك الفعلي للرأسمالية المصرية بقطاعيها، راس مال الدولة والراس مال الخاص، وان تشمل مثل هذه الدراسة الارتباطات مع السوق العالمي والتأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الخصخصة، خصخصة هذا الزمان وليس خصخصة الماضي.

ولذلك فانا أيضا اعترض على هذه الخصخصة لاعتبارات مختلفة تماما عن اعتراض من اعترض ، اعتراض ينطلق من ضرورة بذل كل الجهود للاحتفاظ بالقيمة المضافة داخل البلاد لإعادة استثمارها ، من ضرورة استمرار قدرة الدولة على قيادة الاستثمار والمساهمة فيه بدور قائد ، اعتراض يرفض المقولات السائدة عن قدرة القطاع الخاص على حسن قيادة الاستثمارات الامر الذى اثبتت عدم صحته البيانات الفعلية المنشورة بدوريات البورصة المصرية ، اعتراض ينطلق من الدفاع عن تراكم راس المال داخل البلاد وليس تصديره للخارج ، اعتراض ينطلق من حقيقة ان حسن إدارة الاستثمارات تتطلب خبرة محترفة وليس صاحب لراس المال ، فالرأسمالية العالمية المتقدمة يديرها المحترفون في معظم شركاتها الكبيرة ولا يعرف حتى أسماء ملاكها الذين يتبادلون الحصص بالبورصات العالمية ، فمن هو صاحب جنرال موتورز او جنرال دينميك او جنرال الكتريك او شل او اينى او مرسيدس او رولزرويس ؟ وان الحوكمة والشفافية ومقاومة الفساد يمكن تحقيقها بإجراءات قانونية واجتماعية وسياسية إذا صفت النيات، ويبقى أخيرا انه يمكن التأثير على قطاع رأسمالية الدولة بشكل أسهل.

واعترض لأسباب أخرى كذلك يجب ان يفهمها اى لبيب يدرك ويتابع ما اكتبه!!

تبقى ملاحظة أخيرة لم أجد لها مكانا داخل النص، ولكنها اثارت انتباهى، فالنقل سواء اكان بالطرق او القطارات او اى وسيلة أخرى هو نشاط إنتاجي خالق للقيمة المضافة ولا يجب وصفة بالنشاط الخدمي.

يناير 2022

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

تاريخ السخرية ام سخرية التاريخ؟

وظل يفكر، ثم يفكر ويفكر، ثم تحول التفكير الى فكرنة، وهي لفظة صحيحة وليست خطئا مطبعيا، فمن المكن ان يكون اخر التفكير هو الفكرنة، اى التفكير دون الاعتماد على المعلومات والإحصاءات والجداول المملة السخيفة، دون الاعتماد على المنهج الذى يكشف فكرنتك ويضعك على الطريق الصحيح للتفكير.

طريق يجعلك تدرك كم هي صعبة وطويلة وتحتاج جهدا غير مسبوق هذه المهمة اللعينة التي أصبحت تتحكم بك، خصوصا أن لا أحد يغنى على ليلاك، فالكثيرون مشغولون بأغلاق مصنع كفر الدوار للغزل والنسج او بخصخصة جزء من ابوقير للأسمدة، وهو اهتمام مشروع، ولكن، ولكن، ولكن، ولكن، واه منها هذه اللعينة "ولكن."

فكيف تم تغيير السياسات الاقتصادية في اعقاب حرب 1973؟ هل هو الانفتاح سداح مداح؟ هل هي الفراخ الأمهات لتوفيق عبد الحي التي تتحول عند سلقها الى كائن بلاستيكي لا ينثني؟ أم هي " خذ بالك من إسكندرية يا رشاد "، فيأخذ بالة ويعم الصنف ويتسلطن الجميع.

وهل حقا وفعلا هكذا كانت الأمور؟ ام ان هناك ما هو أكثر جدية وخطورة كان يتم في هدوء بدون صياح الفراخ الأمهات وبدون مشاركة المزازنجية.

هل نسينا كيف تعمل الرأسمالية؟ من تصدير السلع الى تصدير راس المال، اليس هذا هو الدرس الأول في الابتدائية!، ام نحتاج لبول باران وبول سويزى وتوماس بكيتي ليذكرونا.

ولكن ماهي هذه الخصخصة؟ قديمها وجديدها؟ وهل هي حقا مهمة للقوى الدولية ومنظماتها الاقتصادية الدولية؟ وهل حقا وفعلا اقتصادنا هام للعالم؟ أم أن هناك ما هو خلف هذا الضجيج؟ اقتصاد حجمة على الصعيد العالمي، لا شيء او يقترب منها، فلو اختفى بحالة ومحتالة وبقى منة الاهرامات واثار توت عنخ أمون لكان أكثر من كافي .

فهل ما يتحدث عنة الكثيرون هو سخرية التاريخ أم انها تاريخ السخرية؟

لعن الله الوحدة والتوحد، وأكل العيش المر، وألف رحمة ونور على مظفر النواب!!

يناير 2022

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

الحذر والمراجعة

عنوانا يبدو غريبا " الحذر والمراجعة "، لكنة المطلب الأساسي لأى بحث علمي، ويزداد الامر أهمية اذا كان هذا البحث متعلقا بالعلوم الاجتماعية التي تشمل الاقتصاد والسياسة والتغييرات الاجتماعية حيث لا يمكن اخضاع نتائج هذه الأبحاث للاختبار الفوري مثل غيرها في مجالات العلوم التي يمكن التحقق من سلامتها بإخضاعها للاختبار ومراقبة نتائج التطبيق.

أما في العلوم الاجتماعية فالأمر قد يحتاج الى العديد من السنوات للتحقق من سلامة الاستنتاجات، ويزيد الامر صعوبة أن التفاعلات في مجالات العلوم يمكن التحكم فيها بدقة تضمن سلامة النتائج الامر غير المتحقق في مجالات العلوم الاجتماعية، فالعلوم الاجتماعية هي في النهاية من فعل البشر الذين لا يتحكم في نشاطهم الإنساني قوانين صارمة وفورية التطبيق، ولذلك فان نتائج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية تعتمد، الى حد بعيد، على سلامة مناهج البحث وأكرر سلامة مناهج البحث.

وبصرف النظر عن اختلافات مناهج البحث بين مختلف التوجهات الفكرية فان الكثير من عناصر هذه المناهج تجدها متماثلة، فعلى سبيل المثال تجد كتاب راس المال الاحتكاري لبول سويزى الاشتراكي الأمريكي وكتاب صعود وهبوط القوى العظمى لبول كنيدي داعية الرأسمالية الامريكية، يقفان على نفس الأرضية العلمية الراسخة.

ولذلك فان البحث الاجتماعي يجب ان يعتمد على مناهج متماسكة وان يخضع الوصول الى استنتاجات الى منتهى الحذر، بل أيضا الى المراجعة المستمرة من خارج الصندوق.

ومن خارج الصندوق الأخيرة هذه في منتهى الأهمية، فكثيرا ما تتحكم التقديرات الأولوية في مسار البحث الاجتماعي وتقود الباحث الى البحث عما يؤيد أفكاره وتجاهل أو سوء تقدير الظواهر الأخرى التي من الممكن ان تكون تتراقص أمام عينية، ولكن يتم تجاهلها.

لقد وصل بي الامر، عند متابعة كتابات بعض الكتاب، الى توقع ما سيكتبونه عند تناول مختلف القضايا، لأنهم وببساطة يبحثون عما يدعم وجهات نظرهم وليس دراسة الواقع ثم الوصول الى الاستنتاجات مع اخضاعها للمراجعة، برغم ان بعض من هذه الكتابات تمت بعد جهد حقيقي في تجميع البيانات، تجميعا لا يخلو أيضا من نفس الاقتراب الإسقاطي المسبق، فأصبحت كتاباتهم تصيبني بالملل.

ويزداد الامر فداحة حين يغيب المنهج الذي يتباه هؤلاء الكتاب، برغم الإعلان عن التبني الرسمي لمناهج معينة، ولكنك لا تجده يطل من بين عناصر التحليل، ويترتب على مثل هذا التوجه اختلاط الحابل بالنابل، فلا تستطيع التمييز بين الليبرالي والاشتراكي والإسلامي، وتغيب الفوارق بين المشاريع الفكرية والاجتماعية، ولا يبقى متضحا الا الغضب غير المنتج وتسود الديماغوجية .

انها دعوة الى الحذر والى ""المراجعة ""، أي المراجعة من داخل وخارج الصندوق، فلا أحد يأتيه وحي من السماء، اليس كذلك!!!!!!!!!!

يناير 2022

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

اليات مكافحة التضخم

بين حسن الصياغة والحقائق الاقتصادية

لفت نظري الترحيب الذي حظي به مقال الأستاذ عبد الفتاح الجبالي في جريدة الاهرام يوم 9 فبراير 2022، ومما لا شك فيه أن الأستاذ الجبالي كاتب اقتصادي محترم يقدم رؤية متميزة مستقلة ويقدمها بصياغة حسنة تجذب القارئ، رؤية يدعمها كثيرا ارقام اقتصادية حقيقيه من واقع البيانات الرسمية، تقديم يخلو من النزعات الشعبوية، لذلك تحظى كتاباته بالكثير من الاحترام وتصبح جديرة بالمناقشة، مناقشة تراعى جدية الكاتب وتخصصه، بصرف النظر عن الاتفاق أم الاختلاف مع رؤيته.

ولعل التعليق الأول على المقال المذكور أن الأستاذ عبد الفتاح لا يقدم لنا في مقالته الأرقام الإحصائية اللازمة لتدعيم الكثير من المقولات التي قدمت باعتبارها حقائق تتجاوز مجال النقاش، الامر الذي دفعني لاستخدام لفظ حسن الصياغة في عنوان هذا التعليق للإشارة الى احتمال وقود تناقض بين المقال، الحسن الصياغة، وبعض التقديرات السياسية التي قد تؤثر على الواقع الاقتصادي الداخلي، وبين الحقائق الاقتصادية.

ولنتوقف قليلا مع استنتاجات الأستاذ عبد الفتاح

فالمقال يتحدث عن أحد الأسباب الرئيسية لمشكلة التضخم في مصر تعود لأسباب هيكليه في بنية الاقتصاد القومي، الا ان الموجة الحالية للتضخم تعود بالأساس الى التضخم المستورد وذلك نتيجة تراجع الإنتاج وانخفاض الإنتاجية الامر الذي أدى الى زيادة الحاجة للاستيراد .

والفقرة السابقة تعبر تعبيرا دقيقا عن حسن الصياغة والتناقض مع الحقائق الاقتصادية وغياب البيانات المؤيدة، فمشكلة الاقتصاد القومي هي بالطبع مشكلة هيكلية، ولكن عن أي هيكلية نتحدث؟ أن الخلل الهيكلي في الاقتصاد القومي يعود الى فوضى الإنتاج، فوضى انتاج في القطاعات الإنتاجية الرئيسية، في الصناعة والزراعة، مصحوبة بتخلف البنية الإنتاجية، تخلفا موروثا في معظم القطاعات.

فهل يستطيع الاقتصاد القومي تحمل وجود فائض في انتاج الحديد والصلب في نفس الوقت الذي يحتاج الى استيراد بعض المنتجات الوسيطة وبعض المنتجات النهائية؟ برغم أن معظم الإنتاج الحالي يأتي من مصانع حديثة نسبيا، اى انها لا تعاني من تخلف الإنتاجية.

وهل يستطيع الاقتصاد القومي تحمل وجود طاقة فائضة في انتاج الاسمنت تتجاوز 60% من الاستهلاك المحلى وبرغم ذلك استمر التوسع في السنوات القلية الماضية ، و برغم أن ما يتجاوز 50% من الطاقة الإنتاجية الكلية تمتلكها شركات عالمية كبرى لم تتملك او تستثمر داخل البلاد الا وهى تضع السوق المحلى هدفا لها فلم تستخدم أساليب إنتاجية حديثة اعتمادا على مصادر الطاقة والمواد الخام الرخيصة ، وعندما تتغير الظروف الاقتصادية تعجز عن التصدير لأنها وببساطة ليس فقط لا تحتاجه حيث ينتج بعضها في 35 بلدا مماثلا و لأنها ، بالضافة لذلك ، لا تستطيع المنافسة في السوق العالمية فيرتفع ضجيجها للعودة الى الماضي بلا فائدة ، وهذا التقدير ليس تقديرا شخصيا بل من واقع الدراسة الحكومية المشتركة مع الاتحاد الأوربي.

أما عن أن أحد أسباب موجة التضخم الحالية هو تراجع الإنتاج وانخفاض الإنتاجية فهي مقولات تحتاج الى التدليل عليها وهو مالم يقدمه، برغم اتفاقي مع مقولة انخفاض الإنتاجية التي لا تحتاج الى دليلا كبيرا وقاطعا، فقطاع رأسمالية الدولة القديم والمتهالك توضح أرقامه الرسمية المنشورة رسميا هذه الحقيقية، برغم أن الجهد

الحكومي الكبير في قطاعات الغزل والنسيج والبتروكيماويات وتكرير البترول لم تكتمل بعد بما يؤثر على ارتفاع الإنتاجية المؤكد ، وأن كانت هذه الجهود قد اثمرت نتائج واضحة للعيان في قطاع توليد الكهرباء حيث انخفض متوسط استهلاك الوقود من 212 جراما لكل كيلو وات الى 187 جراما لكل كيلووات وسيستمر في الانخفاض مع تكهين الوحدات القديمة واستكمال المحطات الجديدة تحت الانشاء.

ولعل الملاحظة المتعلقة بتثبيت البنك المركزي لسعر الفائدة تستحق التوقف المنفصل، ولعل هذه الملاحظة تتعلق بعدم اقدام البنك المركزي على زيادة سعر الفائدة وهو الاجراء المتبع في أي اقتصاد رأسمالي لمواجهة التضخم، فهل تثبيت سعر الفائدة سينتج عنة الحفاظ على سعر العملة كما يتحدث المقال أم انخفاضها؟ وهل تثبيت سعر العملة سينتج عنة زيادة الاستثمارات الداخلية؟ برغم أن تأثير زيادة هذه الاستثمارات لن تكون فورية بحكم طبيعة أن اى استثمارات صناعية أو زراعية تحتاج الى فترة زمنية للتحقق انتاجيا.

وهل تثبيت سعر العملة سيدفع الى مزيدا من الاستثمارات الأجنبية فهل هذا حقيقي؟ وهل يثبته واقع السلوك الفعلي لراس المال الأجنبي؟ وهل لدينا استثمارات اجنبية في القطاعات الإنتاجية يعتد بها، وأين؟ أن واقع الاستثمار الأجنبي داخل البلاد يتركز بشكل أساسي في البنوك وسندات واذون الخزانة والبورصة والقروض الحكومية ثم في قطاع استخرج النفط والغاز وكلها استثمارات نازحة لراس المال ومعرقلة للتراكم المحلى وهو ما تبينه البيانات الحكومية الرسمية للبنك المركزي.

ان زيادة تعبئة الفائض الاقتصادي الداخلي هو السبيل الوحيد لديمومة زيادة الاستثمارات الداخلية وهي، حتى، السبيل الوحيد لزيادة الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية التي يحتاجها الاقتصاد القومي وبالشراكة مع راس المال المحلى وبشرط ارتباط مثل هذه الاستثمارات بنقل التكنولوجيا الجديدة التي يحتاجها الاقتصاد القومي بشدة.

واذا كان تعليقي السابق يعبر بشكل أساسي عن فوضى الإنتاج والخلل الهيكلي المرتبط به في قطاعات الصناعة والتمويل فان الزراعة تعانى من اختلاط فوضى الإنتاج مع تخلف الأساليب الإنتاجية خصوصا في القطاعات القديمة نتيجة لتوسع الحيازات الصغيرة وان الجهد الحكومي الحالي لتطوير أساليب الري وترشيد استخدام المبيدات والمخصبات واستخدام البذور المحسنة لم تكتمل بعد ، الامر الذى يؤكد الحاجة الى تغييرات هيكلية بما يؤدى الى الإنتاج السلعي الكبير والى ضرورة عودة الدورة الزراعية ، ولا يكفى الحديث هنا عن زيادة الرقعة الزراعية لزراعة القمح الذى لن يمكن أبدا تحقيق الاكتفاء الذاتي منه الا عبر مرحلة تاريخية كاملة بتغيير العادات الغذائية مع ارتفاع مستوى المعيشة ، فزيادة الرقعة الزراعية للقمح سيترتب عليها تقليل فجوه الاستيراد ، كما أوضح المقال ، ولكن ما نحتاجه سيكون في حدود 50% من طاقة الاستهلاك ، ولا يصح المبالغة في انعكاسات الازمة الروسية الأوكرانية التي لن تؤثر على طاقتيهما الإنتاجية ولا على إمكانياتهم التصديرية ، خصوصا أن الازمة غير قابلة للتفاقم.

وذا كان الأستاذ الجبالي قد أشار الى ضرورة تعظيم دور الدولة، فان رؤيته عن الدور المأمول للدولة صيغ في عبارات انشائية قابلة للتأويل مثل محاربة الاحتكار والرقابة وتنظيم السوق مع ضرورة ضمان كفاءة العرض والطلب في اطار تنافسي حقيقي بعيدا عن الاحتكارات ، ولم يتحدث عن الاجراء الأساسي لتنظيم السوق وهو زيادة استثمارات الدولة بما يحقق هذه الأهداف بوسائل اقتصادية ويجعلها الصانع الأساسي للسوق كمنتج وكصانع للسياسات ومراقب للسوق ، الامر الذى سيسفر عن تناقص معدل الربح الذى تحدث عنة في مقالة برغم عدم التدليل علية من واقع البيانات ، وبدون ذلك سنكتفى بالدعاء.!!

أن كل هذه المقترحات بإجراءات او تغيرات في السياسات الاقتصادية لن تقدم حلا فوريا لتأثيرات التضخم العالمي على التضخم المحلى لسبب واضح ومباشر، فعجز الميزان التجاري يتجاوز قيمة ما نصدره، وتعديل

الميزان التجاري يحتاج الى ادخال تعديلات هيكلية وتنظيمية كبيرة والى إضافة طاقات إنتاجية جديدة في كافة القطاعات الإنتاجية والى تحديث شامل، الامر الذي يحتاج وقتا طويلا يقدر بالسنوات.

أن الجهود الحكومية الحالية لتعديل الميزان التجاري كانت نتائجها محدودة لسبب بسيط وواضح، فالاستثمارات الجديدة مازال الكثير منها تحت الانشاء!

وناتئ أخيرا الى قضية القضايا، الدعم، التي تحظى بأهمية خاصة لدى بعض قوى المعارضة التي تستخدم تخفيض الدعم لتدعيم نفوذها السياسي، والذي أشار الية المقال بضرورة بقاءه في ظل إمكانية زيادة التضخم، وهو تقدير قد يكون مقبولا بشكل مؤقت، ولكن لابد من التوقف كثيرا حول طبيعة الدعم الاقتصادية والاجتماعية وحول انعكاساته على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.

فالدعم يقدم لقطاع واسع من السكان يتجاوز 70% لتدعيم قدراتهم المعيشية، ولكن من الذي يقدم الدعم؟ تقدمة الدولة من مواردها بطبيعة الحال، ولكن من أن تأتى موارد الدولة؟ تأتى من حصيلة الضرائب والرسوم ومن عائد استثماراتها، لكن المصدر الأكبر لموارد الدولة يأتي من الضرائب غير المباشرة التي يدفعها الجميع، أي أن الدعم يقدمه الفقراء الى الفقراء!

ويا لها من مطالب عبقرية في أن يدعم الفقراء الفقراء بديلا عن أن يدفع من يشترى سلعة، أي قوة العمل، ثمنها السوقي وهو امر يمكن تحقيقه بسهولة برفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات وزيادتها بما يتناسب مع قيمة الدعم المقدم من الدولة ، الامر الذى سيسفر عن خروج الملايين من دائرة الدعم ويبقى أصحاب المهن الصغيرة والعمال المؤقتين وامثالهم الذين يجب تقديم الدعم المالي لهم بديلا عن الدعم السلعي المسبب للفساد المرتبط بوجود اكثر من سعر للسلعة الواحدة ومحفز لسوء استخدام الموارد ، وعندها يمكن تخصيص المزيد من الموارد الحكومية للتعليم والصحة.

هذا تعليق كنت ارجو ألا يتسع حتى لا يصيب القارئ بالضجر، ولكن لكل مقام مقال والضرورة فرضت نفسها.

يناير -2022

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

"محتاجين نظرة تحليلية عن هذا التقرير"

هكذا طالبني أحد الأصدقاء وهي مهمة ثقيلة خصوصا في زمن تغييرات كبيرة تتم الان وفى لحظة مفصلية من تطور الاقتصاد القومي ومن التغييرات السياسية الدولية وثيقة الارتباط بالتغييرات الداخلية.

فسياسات الدولة المعلنة رسميا تعلن البدء في المرحلة الثانية مما اسمته الدولة بالإصلاح الاقتصادي ، وبرغم ذلك فان ما يسمى بالمرحلة الأولى ما زال مستمرا فخطط تطوير قطاعات التكرير و البتروكيماويات مازالت تحت التنفيذ وخطط تطوير قطاع رأسمالية الدولة في قطاع الغزل والنسيج ما زالت تحت التنفيذ ، والتغييرات التي أدخلت في قواعد واتفاقات البحث عن المعادن وعلى راسها الذهب تم على أساسها توقيع على عدد من اتفاقات البحث عنة في الصحراء الشرقية ولم تظهر النتائج بعد ، لكل ذلك فان ما يسمى بالمرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي هي في حقيقتها ليست مرحلة جديدة الا في سلوك اقتصادي وحيد وهو خصخصة نسب من بعض استثمارات الدولة وهى حتى ليست سياسة جديدة وان كانت ستتم الان بشكل مختلف عن خصخصة تسعينات القرن الماضي.

فالدولة تتحدث عن البدء في الاعتماد على القطاع الخاص وان جهودها في السنوات القليلة الماضية كان جهدا فرضته الضرورة، فهل انتهت هذه الضرورة؟ ومتى ستنتهي؟ أم أن هناك ضرورات أخرى فرضتها الأوضاع الاقتصادية المحلية والعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية مع الدول والهيئات الاقتصادية الدولية؟

قضية كبرى لا يعنى الإعلان عن تبنى سياسات معينة انها ستصبح الواقع الجديد، بل هو مجرد أعلانا للنوايا قد لا يتم تحقيقه ابدا، فالضرورات تفرض نفسها في النهاية أذا كانت سلطة اتخاذ القرار ما زالت قائمة وقادرة على المناورة وسط أوضاع اقتصادية ودولية تلقى بظلالها الثقيلة على حرية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

أن ما سبق هو مقدمة ضرورية للتوقف عند التقرير الحكومي ودراسته.

ويضاف اليها تقدير إضافي اخر في ان البيانات الحكومية هي بيانات صادقة وحقيقية، لكنها، مثل أي بيانات حكومية أخرى في أي دولة أخرى، تتجمل.

تجمل ليس في البيانات المنشورة ولكن في غير المنشور ، ثم في تقدير مغزى هذه البيانات المنشورة والغير منشورة ، ولنتوقف قليلا عند بيانات الاحتياطيات الدولية ، فالتقرير يتحدث عن زيادة طفيفة في الاحتياطات الدولية الامر الذى قد يعنى انخفاضا طفيفا في تغطية المدة الزمنية لتلبية احتياجات الاقتصاد القومي الخارجية لان الاحتياجات تتزايد سنويا ، وهو امر لا يمكن تقديره بدقة الا بدراسة ميزان المدفوعات والتوقيتات الزمنية للمدفوعات ، ولكن لنتوقف قليلا عند هذه الاحتياطات الدولية ، فهل زيادتها تعنى علامة صحة اقتصادية أم ماذا ؟

أن زيادة أي أموال مودعة في البنوك سواء اكانت أموالا خاصة أم أموالا حكومية ، مهما كان اسمها ، ولا يتم استثمارها ، فان زيادتها لا يعنى الا خسارة الفرصة الاستثمارية البديلة ، ولذلك فان ضرورة زيادة الاحتياطات الدولية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية لا تعنى الا ان هناك مزيدا من زيادة الخلل الاقتصادي ، فالكثير من الدول التي يبلغ ناتجها الاقتصادي اضعاف اقتصادنا يقل حجم احتياطاتها الدولية كثيرا عن حجم احتياطاتنا لانتفاء الضرورات الاقتصادية ، وبرغم ذلك فان الأرقام المنشورة توكد عدم تدهور القدرة على تلبية الاحتياجات وسط ظروف ازمة عالمية قد تتطور الى كارثة اقتصادية دولية .

الامر نفسه الذي ينطبق على بيانات البطالة ومعدلاتها، فالتقرير يتحدث عن ثبات المعدلات مقارنة بالعام الماضي، ولكنة لا يقدم لنا كيف تحقق ذلك؟ فهل هذا الثبات يعنى زيادة فرص العمل؟ وهل هي دائمة أم مؤقتة؟ وهل هي مرتبطة بما يسمى بالمشروعات الكبرى أم ماذا؟

وحين يتحدث التقرير عن زيادة الصادرات فعن أي صادرات يتحدث؟ هل هي زيادة في الصادرات البترولية؟ وهل هي متعلقة بزيادة الكميات أم بتغيرات في الأسعار؟ وعن أي سلع يتحدث؟ ويبقى ان التقرير لا يشير الى ارقام العجز التجاري الكلى، فهل نقص أم زاد ؟

ولا يتحدث التقرير عن عجز ميزان المدفوعات ولا عن حجم الزيادة في الديون الدولية والمحلية.

الخلاصة أن مثل هذا التقرير هو عمل دعائي من الدولة، وهو حق مشروع لأى دولة، ولكنة لا يكفى لألقاء نظرة نقدية على الأوضاع الاقتصادية الكلية ولا عن اتجاهات تطورها و لذلك لا يجب التوقف أمامه طويلا.

دام عزكم!!

يناير 29- 2022

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

قه .... قها

اسمع كلامك ميعجبنيش، اشوف احوالك اتعجب!!

المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي، الأولوية للقطاع الخاص، خصخصة نسب من قطاع رأسمالية الدولة وجهاز الخدمة الوطنية، الايدولوجيا تظهر على السطح من زعيط ومعيط ونطاط الحيط.

انهم يبيعون املاكنا!، طب احلف انها أملاكنا! ، وهل كانت في أي زمان من أملاكنا منذ صاحب الجنان محمد على باشا طيب الله ثراه ، هل احلف أنا أيضا ، طيب حاضر ، والذى نفس محمد في يده انها لم تكن أبدا من أملاكنا بل كانت من أملاك رأسمالية الدولة التي ارسى أسسها واحد ابوة كان ناصح أم طلعة ضابط ، ولأنها من أملاك الدولة فالطابع الاجتماعي لها لا تحدده الملكية بل سياسات التوزيع المرتبطة بطبيعة سلطة الدولة.

والان الحقوا هيخصخصونى، والنبى هيخصخصونى ، وهل هي فعلا خص خصة أم مشاركة ؟وهل لم يتعلم أصحابها وسائل جمع رؤوس الأموال من سا...ويرس وهيكل الصغير وفقر ، اسف اقصد عز ، بالمشاركة ، فهل ستعود ريما لعادتها القديمة!!

وهل يستطيع أحد في زماننا هذا ان يأمر فيطاع فورا؟ وهل يمكن تجنب الضرورات في زمن الدولة القوية وراس الذئب الطائر لم تدفن بعد؟ أم انها فقط حلاوة من اللسان لتهدئة خواطر القاصي والداني.

ولكن انت عجيب وغريب، فلماذا تعارض الخص خصه وهي ليست ملكك او ملكنا، فهل انت من أنصار قائد الامة المغفور له بحدائق القبة أم ماذا؟

لا لست من أنصار المغفور، ولكن من أنصار جوز خالتي، الذي اخبرني في الزمن الغابر، ان السر ليس في طبيعة الملكية بل في طبيعة التوزيع وان السر المهلك للبشر هو سر التراكم الإجباري لكل من يتلاعب في مصير البشرية، فمن يتحكم في التراكم يصبح سلطان زمانة، لذلك فالموقف من شكل الملكية يحدده اين يذهب التراكم؟

وهو ما أكده رجل قصير القامة رفيع المقام لم اقابله ابدا، ولم احتاج ابدا لذلك، فلقد تعلم الغبي الدرس، ففجر، وأصبح سليط اللسان وانتقد من علمه لأنه لم يكمل ويعمق ما بدأة، وأوصله الفجر الى أن يصيح بان تقديرات المعلم الأول كانت مغالى فيها، برغم صحتها .

أيها السيدات والسادة، أيها الصغار القادمين مع الفجر، اناديكم واشد على اياديكم ولا أقول افديكم، فكل واحد يتعلق من عرقوبه، ولكن مربط الفرس ورأس زنامه هو التراكم، فهل نسأل ادم سميث أم أصحاب الدقن والحلم كي يخبروكم، وكل سياسة او لا سياسة لا تؤثر على بقاء التراكم داخل البلاد وإعادة استثماره فيها هي مربط الفرس وراس الامر، وهي ما يجب أن يعترض عليه.

فهل أزدنكم من الشعر بيتا؟ أم أن من بينكم لبيب يفهم دون أن أخبره؟

أيها السادة ارجعوا الى الخبر وأقراؤه بإمعان، من هم المساهمون وما هو حجم الاستثمار، وتذكروا أن مجمع الحديد والصلب بحلوان لم يكتمل الا عام 1979 ومجمع الالمنيوم في منتصف السبعينات في زمن شحاتة المعسل برغم نياته الطيبة جدا.

فبراير 2022

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

تطور الرأسمالية في مصر

سؤال يبدو سهلا فالإجابة متوفرة ولا تحتاج الى " فكاكه ‘‘، الاقتصاد الريعي وانهيار الصناعة والزراعة واتباع وصايا صندوق النقد والبنك الدولي والديون و........و........ وكفى المؤمنين شر القتال!

اللهم لا اعتراض، ولكن الاعتراض الأساسي أن عليك إثبات هذا، أثبات يرى الأمور في حركتها وتطورها، إثبات يقف على أقدام راسخة من الإدراك النظري للتعاريف المستخدمة وعلى رأسها " الريع."

والأمر ليس وقفا على التعريفات النظرية التي توصل إليها علم الاقتصاد منذ القرن التاسع عشر، ولا يمنع الأمر من الوصول الى اكتشافات نظرية جديدة لا يكفي لإثباتها الاقتناع بها بأي دوافع غير اقتصادية، بل تحتاج الى أثبات نظري، فهل فعل أحد ذلك؟

ولذلك فعلى المدعي إثبات صحة مقولة الاقتصاد الريعي على الصعيدين النظري والتطبيقي، وقد تتطور رؤيته فيحدثنا عن هل هناك دولة ريعية في اقتصاد غير ريعى؟ وهل هناك فارق بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية؟

ويبقى اولا ان عليه إثبات أن الاقتصاد الرأسمالي، مهما كانت درجة تطوره، يمكن ان يكون اقتصادا ريعيا؟ أسئلة جوهرية نظرية أجابت عنها النظريات الاقتصادية في القرن التاسع عشر، وهي نظريات من صنع بشر ولا تحظى بقدسية خاصة فلقد توصل بول سويزي، على سبيل المثال، ان معدل الربح لا يتناقص مع الرأسمالية الاحتكارية الحديثة على عكس ما توصل اليه الاقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر لأن استنتاجاته كانت سابقة على الرأسمالية التي نعرفها الآن، أي سيطرة رأس المال المالي والاحتكار.

والأمر لا يتوقف على قضية الريع، بل يمتد إلى كيفية التعامل مع البيانات الرسمية، فطريقه الحسابات الاقتصادية القومية اختلفت عبر الزمان بحيث يصبح من المستحيل المقارنة عند استخدامها ولابد من " رد الشيء إلى أصله."

والرد إلى الأصل يعني تغيير طرق الحساب، فما توصى بها الهيئات الدولية ليست بريئة من الانحياز الاجتماعي المسبق، طرق ينتج عنها عدم القدرة على الوصول إلى تحليل اقتصادي اجتماعي مرتبط بالمصالح الطبقية.

مهمة ثقيلة جدا لإعادة صياغة وتدقيق البيانات لردها إلى أصلها، ولكن عن أي أصل نتحدث؟

فهل نتبنى في تحليل الأوضاع الاقتصادية الكلية بيانات مؤسسة على القيمة المضافة؟ أم كلفة عناصر الإنتاج؟ واي أسعار؟ الأسعار الثابتة أم الأسعار الجارية؟ وما هي سنة الأساس إذا استخدمنا الأسعار الثابتة؟ ويبقى الإجابة على السؤال الجوهري، أين تخلق القيمة المضافة؟

ولكن التحليل الكلى للأوضاع الاقتصادية غير كافي فلابد من التحليل الملموس لمختلف القطاعات وتحليل مستوى اندماجها داخل كل قطاع وبين القطاعات المختلفة وبيان المصالح الطبقية المختفية خلف الأوضاع الظاهرية.

ويبدو أن الكثير من الدراسات لا تتناول العلاقات مع العالم الخارجي، وهي علاقات تشكل، في تقديري، أحد أهم العوامل المؤثرة في تطور الرأسمالية المصرية.

فدارسة تطور الرأسمالية المصرية لا يمكن اختصارها فى التعبيرات الجاهزة حول التبعية، فهل تبعية سبعينات القرن العشرين هي تبعية القرن الواحد والعشرين؟ وما هي التغييرات الطبقية الحقيقية التي تحققت والتي أدت الى تبعية، أم شراكة، أم كلاهما معا؟ فأين نحن حقا وفعلا؟

ولذلك فان دراسة تطور الرأسمالية المصرية يعني أيضا دراسة التطورات الطبقية في المجتمع، الأمر الذي يتطلب توقفا خاصا على تطور الرأسمالية الزراعية في الوادي القديم وفي مناطق التوسع.

يبقى أن الرأسمالية لا تتطور على الصعيد الاقتصادي الداخلي بمعزل عن السوق العالمي وبعيدا عن السياسة، فكيف أثرت السياسة على تطور الرأسمالية؟ وكيف تحقق ذلك؟ وكيف تطورت العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وهل ترتب على هذه العلاقات تمايزا طبقيا داخل قطاعات الرأسمالية المصرية؟

وإذا تحدثنا عن السياسة فإن على رأسها دور الدولة، فما هو دور الدولة وكيف تطور وأثر على تطور الرأسمالية المصرية؟ بالقطع فان شكل الحكم يؤثر تأثيرا كبيرا على طبيعة التوجهات الاقتصادية للدولة، فما هو تأثيره؟

ولذلك فان الجهد الدراسي لتطور الرأسمالية المصرية يمكن تقسيمه الى مراحل، مرحلة 1952 الي 1957، ثم مرحلة 1957 الى 1973، ثم مرحلة مع بعد 1973 الى 2011 ثم مرحلة 2014 حتى الآن، هذا التقسيم المرتبط باختلاف السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبدور الدولة وبالعلاقات مع السوق العالمي والوضع الاجتماعي الذي يعاد تشكيله.

ان دراسة تطور الرأسمالية المصرية مهمة ثقيلة وكبيرة ولذلك لابد من ترتيب الأولويات.

فالدارسات السابقة التي تتحدث عن الفترة حتى 1970 أصابها الكثير من العوار النظري ، عوار نظري في مواجهة واقع جديد ليس حكرا على بلادنا ، ظواهر جديدة وسط واقع عالمي جديد ، فاختلطت السياسة بالتحليل الطبقي الاجتماعي فرأينا استنتاجات نظرية ما انزل الله بها من سلطان ، اختفت مع اختفاء عصرها ، ولكن وبرغم اختفاء هذه النظريات إلا أن الكثير من الأوهام المحيطة بها ما زالت قائمة وتطبع السلوك السياسي والاقتصادي للكثيرين بطابعها ، الأمر الذى يترتب عليه فقدان القدرة على التحليل الملموس للتغيرات الطبقية المتسارعة ، وعلى آفاق تطورها .

انطلاقا من هذا الفهم لمراحل تطور الرأسمالية المصرية فأن مهمة دراستها يجب أن تبدأ بشكل عكسي نتيجة للواقع الملح الان.

يبقى أخيرا التوقف عند فترة منذ 2014، فهل هي تشكل مرحلة مختلفة أم تنويعات على اللحن الأساسي الذي كان سائدا قبلها؟ علينا أن نجاوب ليس فقط انطلاقا من التطورات الاقتصادية، بل أيضا من السياسة، من دور الدولة وسياساتها، وما هي احتمالات تطورها!

February 21

الريع بين الأدب السياسي والحقائق الاقتصادية

الفرح هو ملخص ما خرجت به من مقالات وتعليقات الدكتور محمد مدحت مصطفى حول الريع، فأن يتفق معك متخصصا في الاقتصاد في التقديرات وان يكون سابقا عليك في ابدأ رايه، رأى لو تعلمون شجاع في اختلافه مع الشائع داخل نفس المدرسة الفكرية ، لهو بالتأكيد رأى في منتهى الأهمية.

الدكتور محمد مدحت مصطفى

April , 30 02017

إن القول بريعية الاقتصاد المصري أو شبه ريعيته هو قول جانبه الصواب. لكن يُمكن القول أن الاقتصاد المصري يعتمد في إيراداته على مصادر غير مستقرة ومهددة بالتغير بل بالاختفاء، وبذلك يُصبح المُجتمع بأسره مهدداً. ومن هنا كانت الدعوة المستمرة للاستثمار الوطني اعتمادا على مواردنا المحلية في أنشطة نتحكم نحن فيها وما أكثرها. لكن القضية أنه لا توجد رؤية واقعية للمستقبل ولا توجد إرادة سياسية لتحقيق ذلك.

February 21

الريع

بين الأدب السياسي والحقائق الاقتصادية

اليكم ما كتبة مفكر اقتصادي كبير في القرن التاسع عشر

"أن التصور المغلوط عن طبيعة الريع راجع إلى أن الريع في شكلة العيني موروث من الاقتصاد الطبيعي للقرون الوسطى وصولا إلى العصر الحديث ، بما فيه من تناقض تام مع شروط نمط الإنتاج الرأسمالي بهيئة عشور الكنيسة جزئيا ، وجزئيا كغرائب خلدتها التعاقدات الغابرة ، وهذا يخلق انطباعا بان الريع لا ينشأ من سعر المنتوج الزراعي بل من كتلته ، أي لا ينشئ من العلاقات الاجتماعية بل من الأرض".

أن كلمة اقتصاد ريعي هي تعبير فخيم ذو وقع عندما يستخدمه مواطن صالح للتعبير عن عدم رضاه عن تطور اقتصاد بلده أو عن تدهور صناعتها أو حتى اعتمادها على الخارج ، فالأمر يكون مفهوما ومقبولا ولا يلام هذا المواطن الصالح على إبداء اعتراضه كما يرى وكيفما يرى ، ولابد من الاستماع إليه برحابة وتقدير لشجاعته في إبداء رأيه ، أما إذا استخدم هذا التعبير من منظمات سياسية أو اقتصادية أو من العاملين في الحقل العام ، فيجب التوقف كثيرا وطويلا مع ما يقولونه ، ومن المؤكد أن عليهم بيانه وشرحه وإثباته ، والا تحول الى تعبير أدبى للتعبير عن عدم الرضا ، ولذلك يجب مناقشة هذه المقولة لأهميتها الاقتصادية والسياسية.

والآن ما هو الريع؟ إن التعبير الاقتصادي الكلاسيكي يحدد الريع، في المجتمع الرأسمالي، بأنه قيمة ما يدفعه مؤجر الأراضي الزراعية الى المالك الذي لا يقوم بأي دور في العمليات الإنتاجية ويكتفى بالحصول على إيجار أراضيه، أي ريعها، تاركا باقي إيراد الأراضي الزراعية للمؤجر الذي يزرع بطريقة رأسمالية باستخدام العمل المأجور.

ألا أن هذا التعبير الكلاسيكي تعرض للتغيير حيث تبنت بعض الاتجاهات الاقتصادية والسياسية تعبيرا أوسع يشمل ضم بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل استخراج البترول والثروات المعدنية والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج وايرادات الممرات المائية مثل قناة السويس ، وهو ما اوصلهم الى تبني مقولات الاقتصاد

الريعى والدولة الريعية ، وأصبحت هذه المقولات واسعة الانتشار والقبول الى مستوى المسلمات التي لا تحتاج لشرح واصبح الاقتراب منها وكأنه الكفر ، " غلط في البخاري " على طريقة اهل السنة والجماعة ، الأمر الذى يدفعنا إلى مناقشتها.

وبادئ ذي بدء لا يمكن إطلاق وصف اقتصاد ريعي على أي مجتمع رأسمالي - مهما كانت درجة تطور او لا تطور بنيته الإنتاجية، لان الريع، في المجتمعات الرأسمالية، هو جزء من القيمة المضافة الناشئة عن استخدام العمل المأجور، أي جزء من فائض القيمة الذي يستحوذ عليه الرأسمالي، أي رأسمالي، مهما كان المجال الذي يعمل فيه، بصرف النظر عن مستوى تطور هذا المجتمع أو من هو الرأسمالي، محلى أم أجنبي، لأن هذا لا يغير من الطبيعة الاقتصادية للإنتاج وبالتالي لا يغير المعنى الاقتصادي للريع.

إلا أنه لابد من التوقف عند الأنشطة الاقتصادية التي يسميها أصحاب الاقتصاد الريعى بالأنشطة الريعية.

ولنناقش الآن صناعة استخراج النفط والغاز، فالخام يتم استخراجه ثم يتم معالجتها بحيث يمكن استخدامه في المصافي بعد أن يضخ إليها، وكلها عمليات صناعية معقدة.

والنفط والغاز في بلادنا يتم استخراجها عن طريق شركات مشتركة مع شركات اجنبية، أي أن المالك لا يكتفى بالريع العائد من النشاط الاقتصادي، بل هو أيضا جزء من الرأسمالي المشغل ويعود إليه ما لا يقل عن 60% من العائد تتزايد مع الزمن، وتبلغ نسبة الريع وهو يسمى هنا الإتاوة ما بين 5 إلى 15% من العائد.

أما عن قناة السويس فهي عمل صناعي من طراز رفيع ومن عمل الإنسان وليست ممرا طبيعيا يجلس على مدخلة بلطجي يأخذ خوة على العابرين، مثلها مثل السكك الحديدية أو الطرق الاسفلتية، فأين هو الريع الاقتصادي هنا؟ وتديره وتطوره وتستثمر فيه الدولة، والدولة هي الرأسمالي الذي يدير.

أما عن السياحة فجانب من دخلها هو دخل ربعي وهو المرتبط بزيارة المواقع الأثرية، إذا كان لا يصرف عليها لصيانتها وتسهيل زيارتها، اما الاعمال الفندقية فهي خدمات حقيقية ليست بريعيه.

أن أموال العمالة المحولة من الخارج هي نتاج عمل حقيقي وان كانت في بلاد مختلفة وليست عائدا ريعيا ناشئا عن حق الملكية.

والآن دعنا نفترض أن مقولة الاقتصاد الريعى هي مقولة صحيحة وأن كل ما كتبته هو هراء كامل، فما هي الأوزان الحقيقية للأنشطة الريعية (!) من واقع بيانات الدخل القومي؟

باستعراض بيانات الدخل القومي عن عام 18/2017 ومصدرها وزارة التخطيط نجد التالي

القطاعات الانتاجية: الزراعة 11.49% والصناعة 16.67% الكهرباء 1.7% التشييد والبناء 5.92% والاتصالات 1.79 % والنقل والتخزين 4.65% وهي أهم القطاعات، أي ان الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية هو 42.13% من الدخل القومي.

القطاعات المسماة بالريعية (!): استخراج النفط والغاز 11% وقناة السويس 2.24% ولا توجد بيانات عن تحويلات العاملين بالخارج في حسابات الدخل القومي، ولكن لو افترضنا أنها 25 مليارا سنويا (390 مليار جنيه بسعر 18 جنيها للدولار) فان قيمتها النسبية للدخل القومي عن هذا العام تبلغ 8.2% والمطاعم والفنادق 2.42%، أي أن الوزن النسبي للقطاعات المسماة ريعية هو 23.86% من الدخل القومي.

أي وباعتبار الاتفاق مع أصحاب مقولة الاقتصاد الريعى فإن الدخل من القطاعات الإنتاجية يبلغ ما يقرب من ضعف القطاعات المسماة بالريعية، فأين هو الاقتصاد الريعى بالله عليكم.

والآن لنناقش أكثر مقولة الدولة الريعية، أي أن معظم موارد الدولة ناشئة من مصادر ريعية، برغم اعتراضي المبدئي على توصيف أي دولة رأسمالية بالدولة الريعية، كما أوضحت سابقا .

يبلغ حجم الموارد الكلية للموازنة العامة للدولة بموازنة 20/19 ما قيمته 1134 مليارا من الجنيهات، أي حوالي 18.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بدون الأخذ في الاعتبار المنح والقروض اللازمة لتمويل العجز

منها (بالتقريب لأول رقم بعد العلامة الكسرية)

قناة السويس، ضرائب 37.6 مليار، اتاوة 5.3 مليار، أرباح 36.1 مليار

البترول، ضرائب 41.8 مليار، أتأوه 16.6 مليار، أرباح 19.3 مليار

المطاعم والفنادق، ضرائب 11 مليارا

أذن الحجم الكلي للموارد الموصوفة بالريعية تبلغ 14.8% من حجم الموارد الكلية .

فأين هي الدولة الريعية!!

يبقى أخيرا ضرورة عدم خلط التعبيرات الأدبية السياسية بالتحليل الاقتصادي لما يترتب على ذلك من انعكاسات سياسية واجتماعية خطيرة ومن الأهمية بمكان وصف أوضاعنا الاقتصادية على حقيقتها، فالأمر ببساطة اقتصاد رأسمالي متخلف مرتبط بالخارج قطاعيا والعلاقات البينية بين قطاعاته الإنتاجية المختلفة ضعيفة، أي أن تكامله الداخلي ضعيف، لذلك علينا أن ننظر الى عناصر الضعف ونسميها بأسمائها.

أليس كذلك؟

الأنشطة الإقتصادية	2018/2017 *					
	%	عام	%	خاص	%	جمله
الزراعة والغابات والصيد	0.01	363.90	11.48	497,734.30	11.49	498,098.20
الاستخراجات:	8.42	364,812.20	2.64	114,482.70	11.06	479,294.90
أ) البترول الخام	3.94	170,720.70	0.64	27,824.60	4.58	198,545.30
ب)الغاز	4.41	191,247.40	0.78	33,588.50	5.19	224,835.90
ج) إستخراجات اخرى	0.07	2,844.10	1.22	53,069.60	1.29	55,913.70
الصناعات التحويلية:	4.93	213,629.70	11.74	508,776.10	16.67	722,405.80
أ) تكرير البترول	3.66	158,653.60	0.20	8,631.60	3.86	167,285.20
ب) تحويلية اخرى	1.27	54,976.10	11.54	500,144.50	12.81	555,120.60
الكهرباء	1.48	63,967.40	0.23	9,775.70	1.70	73,743.10
المياه والصرف واعادة الدوران	0.51	22,311.20	0.06	2,647.30	0.58	24,958.50
تشييد وبناء	0.57	24,823.70	5.34	231,592.60	5.92	256,416.30
النقل والتخزين	0.86	37,101.80	3.80	164,582.80	4.65	201,684.60
الاتصالات	0.36	15,509.10	1.43	62,140.40	1.79	77,649.50
المعلومات	0.02	903.10	0.28	11,994.40	0.30	12,897.50
قناة السويس	2.24	97,096.90	0.00	0.00	2.24	97,096.90
تجارة الجملة والتجزئة	0.74	31,927.80	13.04	565,166.50	13.78	597,094.30
الوساطة المالية والانشطة المساعدة	2.31	100,164.00	1.53	66,126.50	3.84	166,290.50
التأمينات الاجتماعية والتأمين	0.58	25,112.40	0.18	7,884.00	0.76	32,996.40
المطاعم والفنادق	0.02	1,047.00	2.41	104,306.70	2.43	105,353.70
الانشطة العقارية:	0.10	4,494.00	10.32	447,288.50	10.42	451,782.50
أ) الملكية العقارية	0.01	603.30	7.42	321,790.50	7.44	322,393.80
ب) خدمات الاعمال	0.09	3,890.70	2.90	125,498.00	2.99	129,388.70
الحكومة العامة	7.37	319,470.60	0.00	0.00	7.37	319,470.60
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	0.13	5,644.40	4.87	211,020.20	5.00	216,664.60
أ) التعليم	0.00	0.00	1.85	80,014.00	1.85	80,014.00
ب) الصحه	0.11	4,920.20	2.16	93,753.40	2.28	98,673.60
ج) الخدمات الأخرى	0.02	724.20	0.86	37,252.80	0.88	37,977.00
الاجمالي العام	30.65	1,328,379.20	69.35	3,005,518.70	100.00	4,333,897.90

March 3 ·

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

تراكم رأس المال ما بين رأسمالية الدولة والرأسمالي الخاص

لعل أحد الاكتشافات العلمية الكبرى في فهم التطور الرأسمالي هو حتمية زيادة التركيب العضوي لرأس المال، أي زيادة رأس المال الثابت، باعتباره ضرورة حياة وقدرة على الاستمرار ، وعند العجز عن تحقيق ذلك فإن الاستثمارات القائمة تعجز عن الاستمرار وتنقرض فى مواجهة استثمارات أخرى تستجيب بشكل أفضل لمتطلبات الاقتصاد الرأسمالي.

أن الاستجابة للشروط الموضوعية للنمو الرأسمالي تتطلب تعبئة الفائض الاقتصادي سواء الخاص أو العام لتحقيق الاستجابة المطلوبة.

ولا يمكن التحقق من إمكانية تحقيق ذلك من واقع التصورات النظرية لعلم الاقتصاد، بصرف النظر عن المدرسة المنتمي إليها، بل من واقع السلوك الفعلي لأصحاب رأس المال ، سواء أكانت الدولة أو القطاع الأهلي ، أما تكرار نصائح الهيئات الدولية كما الببغاوات فهو حقا ليس فقط مثيرا للضجر بل أيضا دافعا للسخرية الجارحة .

لقد اهتممت أن أنشر هذا الخبر المرفق لتبيان واقع محدد ليس قصرا على مجموعة منصور الكبيرة، خبرا ليس مقصودا به أدانه أصحابه أو الحط من قيمتهم، فلقد تصرفوا ضمن حدود القانون ، في حدود علمي ، ولكن لإثبات أن أي جهد من الدولة لتحقيق النمو والتوسع الرأسماليين لا يمكن تحقيقه بنجاح دون تعبئة الفائض الاقتصادي ، تعبئة تتطلب تغييرات قانونية واقتصادية بل وسياسية لتحقيق مثل هذه التعبئة.

أن رأسماليتنا الخاصة ليست رأسمالية بنك مصر طلعت حرب، بل رأسمالية جديدة نشأت بشكل تدريجي منذ ثمانينيات القرن الماضي من أوساط التجار والمقاولين، وتطورت أعمالها وتنوعت وتعددت أنشطتها الصناعية والزراعية والتجارية وتحول بعض منها بحيث أصبح شريكا لرأس المال العالمي خارج البلاد ، وأسس العديد من الأنشطة التجارية والصناعية واحتفظ بأرباحه خارجها ، سواء بالمساهمة في شركات دولية او في البنوك أو حتى بالاستثمار في الأنشطة الرياضية.

لكل ذلك فان التنمية الاقتصادية تتعرض لمخاطر جسيمة نتيجة لاستمرار نزح الفائض الاقتصادي خارج البلاد، دون مخالفة القانون بل طبقا له، الأمر الذى ستكون له عواقب اقتصادية وسياسية جسيمة.

وسأكتفى بهذا القدر انتظارا للعودة إليه بشكل أكثر تفصيلا مدعوما بالبيانات المستخلصة من البيانات الرسمية للبنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط..

March 12 ·

رأسمالية الدولة بين الصندوق والبنك

جدل كبير يدور حول النشاط الاقتصادي الإنتاجي للدولة، سواء من حيث طابعه الاجتماعي أو كفاءته الإنتاجية أو أساليب مراقبته من الرأي العام، نقاش يغيب عنه، في معظم الأحوال، دور هذا النشاط الإنتاجي في توجيه السياسات العامة للدولة أو العكس ووضع الطبقات الاجتماعية وفي تحقيق التنمية وفى مدى الارتباط مع السوق العالمية الأمر شديد الارتباط مع السياسات الدولية للدولة التي قد تكون أكثر أهمية عن نمط التنمية المحلي ودور الطبقات الاجتماعية المختلفة فيه.

وبادئ ذي بدء لابد من التنبه الى أن مثل هذا التوقف لابد وأن ينطلق من الأوضاع الملموسة، أي من تحليل الأوضاع الفعلية واحتمالات تطورها والأهداف والمصالح المختفية خلفها، وحتى الى الخبرات التاريخية السابقة.

ولعل من الواجب التنبه ان رأسمالية الدولة، أي قيامها بالاستثمار المباشر أو تملك أصولا إنتاجية، ليس اختراعا اشتراكيا أو أنه نشأ في بلدان العالم الثالث، بعد استقلالها، ولكنها جزء اصيل من التطور الرأسمالي في البلدان المتطورة، ولكن الفوارق والفروق بين رأسمالية الدولة في البلدان المختلفة لا يمكن اختصاره في شكل الملكية، بل في ان طابعها الحقيقي يتجسد في وظيفتها الاجتماعية.

أن دراسة رأسمالية الدولة لا يمكن لها أن تتحقق الا بمراجعة المفاهيم القديمة حولها، فالاصطلاح الذي مازال سائدا حول رأسمالية الدولة يحصرها في الأنشطة الصناعية أو الزراعية هو تعبير قاصر، فإن فهم رأسمالية الدولة فهما صحيحا يتطلب اعتبار أن أي أنشطة يترتب عليها خلق قيمة مضافة نشاطا إنتاجيا وتشكل جزءا من رأسمالية الدولة.

ولابد من التفرقة بين الأنشطة التي تدر دخلا، ولكنها لا تخلق قيمة مضافة والتي لابد من استبعادها من النظر اليها باعتبارها جزء من رأسمالية الدولة لان دخلها هو في حقيقته جزء من القيمة المضافة التي تم خلقة في قطاعات أخرى.

ولا يجب الاعتداد هنا بالأساليب الرسمية في حسابات الدخل القومي التي لا تفرق بين القطاعات الإنتاجية الخالقة للقيمة المضافة وبين القطاعات الخدمية التي تخلق دخلا، ولكنها لا تخلق قيمة مضافة، بل تستحوذ على جزء منه تم خلقة في قطاعات إنتاجية أخرى.

لذلك فان قطاعات النقل والتوزيع بكل أنواعها وتوليد الكهرباء وتوزيعها والري ومعالجة مياه الصرف الصحي والصناعي هي أنشطة خالقة للقيمة المضافة بصرف النظر عن مستوى ما تحققه من دخل، على العكس من أنشطة التعليم والصحة التي تدر دخلا إلا أنها لا تخلق قيمة مضافة.

ويبدو الامر مثيرا للعجب حين يطالب كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي البلدان الأقل تطورا بضرورة تبنى نمط للتنمية يعتمد على القطاع الخاص متجاهلين أن الكثير من البلدان المتطورة تزيد فيها نسبة القيمة المضافة في قطاعات رأسمالية الدولة عنها في البلدان الأقل نموا، الامر الذي يبدو ظاهريا كما لوكان استجابة فكرية لما يسمى بالليبرالية الجديدة ، الأمر الذى يثير مزيدا من السخرية لدى كل من يدرك المصالح الدولية والمحلية المختفية خلف هذه الفخامة اللفظية التي تتشدق بها المؤسسات الدولية ومن يروج لها من أساتذة الاقتصاد العاملين لديهم أو الذين أصابتهم غمامة الانحياز الطبقي.

ولنتوقف الآن قليلا حول واقعنا الفعلي وخبراتنا القديمة القريبة

ولابد أولا من التوقف على الكيفية التي تعد بها البيانات الرسمية ، فهذه البيانات تعد على أساس من التوصيف القانوني لشكل الملكية وليس المالك الحقيقي لها ، فالشركات التي تمتلكها مؤسسات وهيئات الدولة بشكل مشترك ، أي في صورة شركات مساهمة ، تعتبر لدى معد البيانات شركات خاصة وليست شركات لرأسمالية الدولة ، الأمر الذي ينطبق كذلك على الشركات المشتركة بين رأسمالية الدولة وبين الرأسمال الخاص ، الامر الذي يضيف عوائق إضافية لحسن تقدير المساهمات والأوزان النسبية وطرق اندماجهما ، الأمر الذي يستلزم دراسة أكثر تفصيلا.

ولعل تطور شكل ملكية استثمارات رأسمالية الدولة، بعد تطبيق ما سمي بالانفتاح الاقتصادي، كان أحد ملاعيب رأسمالية الدولة في الاستجابة للضرورات السياسية والاقتصادية دون التعرض لمزيد من ضغوط هذه المؤسسات.

هذه الضرورات السياسية والاقتصادية التي دفعت الدولة الى الاستثمار الكثيف في القطاعات الإنتاجية المنتجة للقيمة المضافة بعد 2014 وهو ما اثار تململ المؤسسات المسماة بالدولية، تململ ليس دافعة خيري وإنساني يستهدف المساعدة في تنمية بلادنا، بل لأهداف أخرى أكثر عمقا قد لا يدركها حتى الكثير من المتململين.

فالخبرات التاريخية توضح أنه لا يمكن تحقيق نمو حقيقي ومستدام في البلدان الأقل تطورا دون تدخل حاسم من الدولة، مهما كانت طبيعتها الاجتماعية، تدخل بتنظيم سياسات الاستثمار أم بالاستثمار المباشر وبتنظيم السوق، تدخل يمتد من البلاد البترولية إلى غير البترولية.

ولعل أحد أهم الهواجس هو احتمالات أن تتبنى مثل هذه الدول سياسات أكثر استقلالية تؤثر على مصالح واستثمارات الرأسمالية العالمية وتضعف من تأثير الاندماج أو التبعية للرأسمال الخاص الذي يشكل ضمانة لاستمرار نفس السياسات التي تطالب بها هذه المؤسسات " الدولية " وتؤثر بالتالي على إعادة تصدير رأس المال، سواء في هيئة أرباح، أو فوائد، أم وفق شروط التبادل غير المتكافئ.

أن السياسة هي اللهو الخفي المختفي خلف هيولي نصائح وضغوط المؤسسات الدولية برغم كل البلاغة اللفظية التي تثير التقزز لكل من يدرك ما وراء الأكمة.

March 15 ·

كيف تعمل الراسمالية المصرية

رأسمالية الدولة أم ماذا؟

كيف يرى جوشوا كورلانتزيك من جامعة كاليفورنيا قضية رأسمالية الدولة

لقد سبق أن أشرت الى كتاب جوشوا كورلانتزيك الاستاذ فى جامعة جنوب كاريفورنيا واشرت الى أهميته، ولقد ارتأيت أن أقدم التقديم المصاحب له بعد ترجمته الى العربية، ليس لأنني اتفق معها ولكن لانها تشير الى أسئلة مركزية في منتهى الاهمية لكل مهموم بقضية التقدم ، واليكم التقديم المصاحب

التقديم

جوشوا كورلانتزيك، رأسمالية الدولة: كيف غيرت عودة الدولة العالم.

أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2016.

بالنسبة للجزء الأكبر من اليسار، منذ الثمانينيات، كانت النيوليبرالية مصطلحًا شاملاً لتحديد شخصية الرأسمالية المعاصرة. تم تعريف النيوليبرالية على أنها خصخصة الممتلكات والخدمات العامة، وإلغاء القيود، وتجارة السوق الحرة والعولمة. منذ الأزمة الاقتصادية عام 2008، مع انهيار النموذج النيوليبرالي أو إجماع واشنطن، جادل بعض المحللين اليساريين والليبراليين بأن هذا المفهوم غير مناسب لتحديد الطابع الحالي للرأسمالية العالمية. (1) لا يفسر الطابع الإحصائي للاقتصادات الناشئة، وفي الآونة الأخيرة ، صعود الدولة السلطوية في الدول الغربية.

يقول مؤلف الكتاب قيد المراجعة أن "رأسمالية الدولة في الحقبة الجديدة" آخذة في الارتفاع في جميع أنحاء العالم (ص 3، 7). يقدم بعض الحقائق والتحليلات الهامة حول اتجاه الاقتصاد العالمي، ويعدد السمات الجديدة في هذا النوع الجديد من رأسمالية الدولة، ويجادل بأنه أكثر مرونة في مواجهة الأزمات الرأسمالية. على الرغم من أنه يكتب من وجهة نظر زميل مجلس العلاقات الخارجية، إلا أنه يستطيع أن يعطي القراء الاشتراكيين بعض الأفكار حول الاتجاه الحالي للرأسمالية العالمية.

ما هو "النوع الجديد من رأسمالية الدولة"؟ كيف تختلف عن أشكال تدخل الدولة قبل القرن العشرين بالإضافة إلى أشكال رأسمالية الدولة في القرن العشرين التي كانت موجودة في الاتحاد السوفييتي السابق أو الصين الماوية أو نموذج التنمية في شرق آسيا أو دول الرفاهية الغربية والاقتصادات المختلطة؟

يعرّف كورلانتزيك رأسمالية الدولة على أنها ملكية الدولة أو نفوذ كبير على أكثر من ثلث أكبر 500 شركة (حسب الإيرادات) في بلد ما. لا تقتصر ملكية الدولة أو سيطرتها على قطاعات مثل الطاقة والدفاع والاتصالات. لا تقوم على العزلة عن السوق العالمية، ولكنها مفتوحة للتجارة العالمية والابتكار التكنولوجي. كما أنها تستخدم تقنيات إدارة حديثة مشابهة لأي عملاق متعدد الجنسيات، وتطرد المديرين الذين لا يشجعون الربحية.

بناء على تعريف كورلانتزيك، فإن الصين هي الدولة الرأسمالية الأبرز في العالم. ومع ذلك، من أجل الكفاءة، من الأكثر إلى الأقل كفاءة، تندرج الدول التالية في هذه الفئة: سنغافورة ، النرويج ، ماليزيا ، تايلاند ، تركيا ، الإمارات العربية المتحدة ، قطر ، الصين ، جنوب أفريقيا ، البرازيل ، إندونيسيا ، الهند ، فيتنام والأرجنتين وكازاخستان وفنزويلا وروسيا والمملكة العربية السعودية وإيران وأوزبكستان ومصر والجزائر.

يجادل كورلانتزيك بأنه على الرغم من أن الدول تدخلت في اقتصاداتها لقرون، إلا أن تدخل الدولة أصبح أكثر شمولاً على نطاق عالمي في العقدين الماضيين منذ أواخر التسعينات.

لا يقتصر هذا التدخل على الإنفاق الحكومي ومشاريع العمل، وحماية الصناعات المحلية (من خلال التعريفات والإعانات) والسيطرة على الصناعات الاستراتيجية. إنه ليس إجراءً طارئًا مثل إنقاذ عام 2008 للشركات المفلسة في الولايات المتحدة وملكية الدولة لشركة جنرال موتورز .

كما أنها لا تهدف إلى الاكتفاء الذاتي أو إنشاء اقتصاد خالص مملوك للدولة. وبدلاً من ذلك، تجمع رأسمالية الدولة الجديدة بين استراتيجيات الدولة وجوانب من استراتيجيات السوق الحرة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات. "وبالتالي قد يكون لديها فرصة أفضل للبقاء على المدى الطويل مقارنة بالاستراتيجيات التي تتبعها الصين الماوية والاتحاد السوفياتي وحتى أكثر رأسمالية دولة ديمقراطية في القرن العشرين مثل فرنسا.

إن رأسمالية الدولة هذه ليست أيضًا متجانسة ولكن يُفهم بشكل أفضل على أنها سلسلة متصلة باستثناء النرويج، فإنه يشمل في الغالب الدول الاستبدادية والديمقراطية الاسمية ضمن هذه السلسلة، يركز كورلانتزيك على الصين والاقتصادات الناشئة.

ما هي العوامل التي أحدثت هذا النوع الجديد من رأسمالية الدولة منذ أواخر التسعينات؟

أهم عاملين في تقدير المؤلف هما الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 والأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008 .

في التسعينات، جربت الولايات السابقة المنهارة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وكذلك الهند وأفريقيا ودول أمريكا اللاتينية التي اتبعت نموذج استبدال الواردات والسيطرة الذاتية المخطط لها مركزيًا، وصفة توافق آراء واشنطن (التي اقترحها الاقتصادي جون ويليامسون لأمريكا اللاتينية في الثمانينيات). ووفقًا لجوزيف ستيجليتز، فإن إجماع واشنطن الذي يهدف إلى الحد من تدخل الحكومة وإنفاق الدولة وتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص بالإضافة إلى تحرير التجارة، فشل في تعزيز نمو كبير في معظم الدول.

يقر كورلانتزيك بأن النموذج النيو ليبرالي في التسعينات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وشرق آسيا دفع الناس إلى الفقر وزاد معدل البطالة بالنسبة لغالبية السكان العاملين في البلدان الناشئة وأدى أيضًا إلى زيادة المضاربات والفقاعات التي أدت بدورها إلى الأزمة المالية الآسيوية عام 1997: "على النقيض من ذلك ، نجحت ماليزيا والصين اللتان تجنبتا نصيحة صندوق النقد الدولي وأبقتا عملتيهما مرتبطتين ومحميتين ، والعديد من بنوكهما وشركاتهما الكبيرة في أيدي الدولة ، نجا من الأزمة في البداية أقوى بكثير من تايلاند أو إندونيسيا، لم يواجهوا تصاعدا في الفقر وهروب رأس المال والمضاربة. زادت ديونهم، ولكن اقتصاداتهم نمت. ويخلص كورلانتزيك إلى أن "المعنويات التي خلفتها الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 هي أن الدول التي لم تستسلم للإصلاحات الاقتصادية الليبرالية هي وحدها التي نجت دون جرعة كبيرة من الألم.

باتباع نموذج تدخل الدولة، بعد الأزمة الاقتصادية والمالية لعام 2008، قامت الحكومة الأمريكية أيضًا بإنقاذ البنوك والشركات التي كانت "أكبر من أن تفشل". بدأ المراقبون الغربيون يجادلون بأن نموذجًا أكثر مركزية كما هو الحال في الصين وسنغافورة قد يتجنب اتجاه الربح قصير المدى الذي خلق متاهة من المشتقات من نوع القمار واستثمارات الرهن العقاري التي أثارت الأزمة المالية 2008-2009.

يجادل كورلانتزيك بأن اتخاذ القرارات الاقتصادية السريعة للقيادة الصينية التي لم يكن عليها التعامل مع معوقات السلطتين التشريعية والقضائية أو وسائل الإعلام الحرة بدت أكثر فاعلية. كما يستشهد بتوماس فريدمان، أحد أقوى المدافعين عن النيو ليبرالية ، مشيدًا بعملية صنع القرار الاقتصادي في الصين: "إن استبداد

حزب واحد له عيوبه بالتأكيد. ولكن عندما تقودها مجموعة مستنيرة بشكل معقول من الناس كما هو الحال في الصين اليوم، يمكن أن يكون لها أيضًا مزايا رائعة. يمكن لطرف واحد أن يفرض فقط السياسات الصعبة سياسياً ولكن ذات الأهمية الحاسمة اللازمة لدفع الدولة إلى الأمام، حتى جون ويليامسون، مؤلف إجماع واشنطن ، كان يسأل: "هل إجماع بكين الآن مهيمن؟" وجادل بأن "الاستراتيجية الاقتصادية للصين أثبتت أنها أكثر فعالية."

بحلول عام 2011، عكست الهند بعض الإصلاحات النيو ليبرالية في أوائل التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أصبح ناريندرا مودي، حاكم ولاية غوجارات وزعيم الحزب القومي المتطرفBJP ، رئيسًا في عام 2014 ويدين جزئيًا بدعمه لمناصرته بالعودة إلى المزيد من تدخل الدولة.

في روسيا، خلق الفقر المدقع الذي يعاني منه غالبية السكان بعد إدخال التدابير النيو ليبرالية في التسعينات، الشرط لصعود فلاديمير بوتين إلى السلطة في عام 2000. كما أن بوتين جزئياً يدعم دعمه لمزيد من ملكية الدولة والسيطرة كأساس "لجعل روسيا عظيمة مرة أخرى."

في البرازيل وجنوب إفريقيا، أدى الفقر المتزايد والمصاعب التي واجهتها الجماهير بعد تطبيق الإجراءات النيو ليبرالية في التسعينيات إلى ظهور المزيد من الحكومات التدخلية الحكومية مثل حكومات لولا دا سيلفا في البرازيل في 2003 وجاكوب زوما في الجنوب أفريقيا في عام 2009.

في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية لعام 2008، زادت الصين من تركيزها على ملكية الدولة وتدخل الدولة. اعتمد الحزب الشيوعي الصيني بشكل كبير على القومية كأيديولوجية موحدة. أطلق شي جين بينغ، الذي أصبح رئيسًا للحزب الشيوعي الصيني في عام 2013 ، حملة على النمط الماوي ضد النيو ليبرالية والديمقراطية الليبرالية (ص 82).

اكتسبت الصين أيضًا دورًا مهمًا كمقرض لرأس المال في وقت أدت فيه الأزمة الاقتصادية لعام 2008 إلى انخفاض مفاجئ في تدفقات رأس المال الدولي إلى الدول النامية.

.3كيف أثبت هذا النوع الجديد من رأسمالية الدولة أنه "أكثر مرونة" في الصين؟

النقطة الرئيسية التي تمت مناقشتها في هذا الكتاب هي أن رأسمالية الدولة الجديدة، خاصة كما تُمارس في الصين وسنغافورة، يمكن أن تؤدي بشكل أفضل من النيو ليبرالية من حيث الإنتاجية والربحية والعمالة والكفاءة. كما أنها أكثر مرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية. يُشار إلى تجربة الصين منذ أواخر التسعينات كدليل.

يجادل كورلانتزيك بأن الصين كانت قادرة على تجنب الانهيار الاقتصادي في عام 2013 وانهيار سوق الأسهم في عام 2015. في عام 2015 نما إنتاجها من السلع والخدمات بنسبة 6٪ (ص 18) ولا تزال شركاتها الحكومية تمثل 89 من 500 فتحة في Fortune's الترتيب السنوي لعام 2015 لأكبر الإيرادات (ص 96). في رأيه، مفتاح نجاح رأسمالية الدولة كما تمارس في الصين هو ما يلي

الملكية الكاملة، أو ملكية حصة الأغلبية أو حصة فئة التصويت، أو السيطرة من خلال تعيين الحزب والجيش لمجلس الإدارة والرؤساء التنفيذيين للصناعات الاستراتيجية مثل الطاقة والاتصالات والنقل وإنتاج السيارات وقطع غيار السيارات وجميع الصناعات الثقيلة والخدمات المصرفية.

إعفاءات ضريبية، قروض بفائدة منخفضة أو بدون فوائد ولا إيجار للشركات المملوكة للدولة إذا حافظت على معايير الربحية والكفاءة. إغلاق الشركات التي لا تحقق الربحية ومعاقبة مديريها.

السماح للقطاع الخاص بدخول الصناعات التي لا تعتبر استراتيجية مثل الصناعة الخفيفة أو قطاع الخدمات. في كثير من الحالات، تكون الشركات الخاصة اسمياً شركات تابعة لشركات الدولة. حتى الشركات الخاصة تعتمد بشكل كبير على الدولة في الإعفاءات الضريبية والقروض والعقود الحكومية ولديها أعضاء الجيش والحزب في مجالسها.

إدخال التقنيات الدولية من خلال السماح للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات بالمشاركة في المشاريع المشتركة التي تساعد الشركاء الصينيين على أن يصبحوا أكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية. شراء الشركات الغربية واستخدام براءات الاختراع أو سرقة براءات الاختراع.

تمويل البحث والتطوير من خلال التعاون بين الجامعات والصناعة والدولة.

التحكم في تصدير رأس المال واشتراط أن يودع الناس العاديون مدخراتهم في بنوك الدولة التي تستخدم بدورها النقد للاستثمار في البنية التحتية والتصنيع وكأصل رأسمالي لأفكار استثمارية جديدة قد تكون مربحة للدولة في المدى الطويل، ولكن قد لا تلقي التمويل الرأسمالي الخاص في المدى القصير.

استخدام وفورات الحجم للتنافس مع الشركات الكبيرة الأخرى على نطاق عالمي، وخاصة في صناعة السيارات والطيران.

لا يوجد اعتماد كبير على استخراج الموارد الطبيعية (ص 104-105).

الحد الأدنى من مزايا دولة الرفاهية

وبالتالي، ما يجعل الصين قادرة على المنافسة الآن لم يعد فقط عمالة رخيصة ولكن التكنولوجيا، والعمالة الماهرة، والكفاءة والتصنيع الدقيق .

تتنافس الصين مع الولايات المتحدة في الذكاء الاصطناعي والسيارات ذاتية القيادة وصناعة الطيران (ص 106.). سيكون قريبا أكبر اقتصاد من حيث الناتج المحلي الإجمالي (ص 17). كما أنها تعزز ميزانيتها العسكرية وتبني نفوذها في دول أخرى من خلال مشروع القروض والاستثمارات وبناء البنية التحتية.

وفقًا لـ Kurlantzick ، تمكنت الحكومة الصينية أيضًا من اختيار ثمانين بالمائة من الطبقة المتوسطة الحضرية التي تدعم الدولة حاليًا لأنهم راضون عن رؤية أن الجزء الأكبر من الأرباح الكبيرة التي تم تحقيقها تعود إلى تطوير البنية التحتية والتصنيع ، وبالتالي إنتاج التنمية الرأسمالية والتوظيف .

ومع ذلك، فإن سكان الريف غير راضين للغاية وينظمون عشرات الآلاف من الاحتجاجات في السنة (ص 30، 188) .

مستوى التفاوت في الدخل في الصين، ليس أعلى من الولايات المتحدة، ولكنه مشابه (ص 181).

بشكل عام، يعتقد كورلانتشيك أن "هذا النوع الجديد من رأسمالية الدولة - على الرغم من أنه لا يخلو من العيوب - أثبت أنه أكثر مرونة وتعقيدًا ومتعدد الأوجه من العديد من التحديات السابقة لنموذج اقتصاديات السوق الحرة ... بسبب قدرته على التكيف اليوم، لأنه جمع التخطيط الاقتصادي التقليدي للدولة مع عناصر المنافسة في السوق الحرة ... لرأسمالية الدولة الحديثة نقاط قوة حقيقية لم تتضمنها التحديات السابقة لاقتصاديات السوق الحرة "(الصفحة 22).

.4 ما هي مخاطر هذا النوع الجديد من رأسمالية الدولة؟

يرى كورلانتزيك أن المخاطر الرئيسية تنشأ من حقيقة أن تركيز رأس المال ومركزيته في أيدي الدول ستسمح للدول بتهديد الديمقراطية، واستخدام شركات الدولة لتدمير اللوائح العمالية والبيئية وإعلان حروب إطلاق النار الفعلية على دول أخرى.

على سبيل المثال، يشير إلى إنكار روسيا لتسخين الغاز لأوكرانيا عندما سعت أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو الإجراءات العسكرية الصينية واستخدام شركات الدولة لإنشاء منصات نفطية في جنوب وشرق الصين والمطالبة بالجزر والمناطق الاقتصادية (ص 204 - 207). على الرغم من عدم ذكر مشروع "حزام واحد، طريق واحد" في الصين، يناقش المؤلف الطرق التي يسمح بها بناء الصين للبنية التحتية لبلدان في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بقروض من شركاتها الحكومية لتملك هذه الدول عمليًا وإغلاقها إذا قاموا بالتحدي (ص 213). علاوة على ذلك، يشير إلى أنه اعتبارًا من عام 2016، كانت أكبر الدول المتلقية للاستثمارات الصينية الخارجية هي أستراليا والولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة ،والبرازيل.

يشير كورلانتزيك أيضًا إلى أن "الأدلة تشكك في النظرية القائلة بأن الحرية الاقتصادية والوفرة ستجلب الحرية السياسية. في الواقع، قد تكون الحكومة الصينية قادرة على البقاء إلى أجل غير مسمى دون انفتاح نظامها السياسي" (ص 187). بشكل عام، يخلص إلى أنه "يمكن أن يكون للبلد اقتصاديات رأسمالية فعالة للدولة نسبيًا ودرجة ما من الحرية السياسية أو يمكن أن يكون له حرية سياسية حقيقية ودرجة ما من الكفاءة الاقتصادية فقط. ولكن لا يمكن أن يكون كلاهما "(ص 134).

إن الحجج التي يقدمها حول تركيز المال والسلطة التي تسمح للقادة والدول بشراء النقاد وتطهيرهم أو قمعهم، أو التصرف كقوى إمبريالية وبدء الحروب، صحيحة أيضًا حول رأسمالية السوق الحرة. يعترف بأن الدول الديمقراطية الليبرالية الغربية قد استخدمت أيضًا رأسمالها لانتهاك حقوق العمال والبيئة وحقوق الإنسان. وقد كتب أيضًا كتابًا عن حرب الولايات المتحدة في لاوس ودور وكالة المخابرات المركزية.

ومع ذلك، بشكل عام، فإن كورلانتزيك أقل انتقادًا للرأسمالية الغربية (ص 219). لا يعالج صعود الدولة السلطوية في الغرب وتحديداً في الولايات المتحدة في هذا الكتاب. في كتاب مختلف بعنوان الديمقراطية في التراجع (2014)، عالج التراجع العالمي للديمقراطية، ولكن مع التركيز على الاقتصادات الناشئة.

.5ما هو مفقود في هذا الكتاب؟

يبدو أن المؤلف يعتقد أن السياسة يمكن أن تعيش في عالم فوق الاقتصاد من أجل منع تركيز رأس المال ومركزته من أن يؤدي إلى الاستبداد. وهكذا، يجادل بالقول إنه إذا كان لدينا انتخابات حرة ومؤسسات سياسية مستقلة ووسائل إعلام، فيمكننا جعل رأسمالية الدولة ديمقراطية. باستثناء النرويج والبرازيل في ظل لولا وروسيف اللتين عانتا من مشاكل فساد كبيرة، فإن الأمثلة على رأسمالية الدولة الديمقراطية التي يقدمها ليست ديمقراطية: إندونيسيا وسنغافورة (ص 151). والواقع أنه لا يعالج الطرق التي يحبط بها منطق رأس المال نفسه الديمقراطية الحقيقية.

على الرغم من أن كورلانتزيك يعترف ضمنيًا بأن الرأسمالية تتحرك في اتجاه تركيز رأس المال ومركزيته في أيدي أقل، إلا أن عمله يعاني من أي ارتباط مع ماركس كابيتال. بالنسبة لماركس، فإن منطق رأس المال هو تراكم رأس المال كغاية في حد ذاته. إنه نتيجة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي: العمل الذي ينفر ليس فقط من منتجاته، ولكن من عمليته، من البشر الآخرين ومن الإمكانات البشرية للنشاط الحر والواعي. (2) سواء كان رأس المال مملوكاً للقطاع الخاص أو للدولة، فإن منطقه هو نفسه. يؤدي إلى الأزمات والحروب.

تنبأت مناقشة ماركس للتراكم الرأسمالي أنه داخل الدول الرأسمالية المختلفة التي تعمل في سياق السوق العالمية، يمكن أن تتركز وسائل الإنتاج في أيدي رأسمالي واحد أو شركة رأسمالية واحدة من أجل زيادة معدل

استخراج الفائض القيمة من العمل الحي. (3) ومع ذلك، جادل بأن ميل الرأسمالية نفسه نحو تركيز مركزية رأس المال في أيدي أقل يؤدي إلى أزمات بشكل رئيسي في شكل اتجاه نحو انخفاض في معدل الربح.

جادل ماركس بأن هذا الاتجاه نحو الأزمة، يمكن التغلب عليه بشكل دوري ولكن لا يمكن التغلب عليه بالكامل من خلال عوامل تعويضية مثل زيادة معدل استغلال العمالة (بما في ذلك استخدام السخرة)، أو تقليل قيمة وسائل الإنتاج، أو الآثار المدمرة الصريحة الحرب.

لا يرى كورلانتزيك الأزمات على أنها عضوية في النمط الرأسمالي للإنتاج نفسه، لكنه يعتقد أن تدخل الدولة الأكبر إذا لم يتم عزله عن التجارة العالمية والابتكار التكنولوجي، يمكن أن يتجنب الأزمات إلى حد كبير.

وبالتالي، فإنه لا يعالج حقيقة أن نمو الصين لا يزال يعتمد إلى حد كبير على ارتفاع معدل استغلال العمال، بما في ذلك استخدام السخرة في السجون. (لاحظ وجود مليون مسلم من الأويغور في معسكرات الاعتقال في شينشيانغ). كما أنه لا يعالج الطرق التي تدمر بها الرأسمالية "الفعالة" في الصين حياة الإنسان والطبيعة.

كان من الممكن أن يستفيد كورلانتشيك أيضًا من استشارة النظريات الماركسية المختلفة لرأسمالية الدولة مثل تلك التي طورتها رايا دونايفسكايا، سي إل آر. جيمس وتوني كليف، رغم أنهما ليسا متشابهين، ومهتمين بفترة مختلفة، لا يزالان يطرحان أسئلة مهمة علينا أن نفكر بها في تحليل رأسمالية الدولة اليوم(5) .

دروس للاشتراكيين

على الرغم من افتقار كورلانتزيك إلى أي نقد جاد للرأسمالية، فإن تقييمه للسمات الجديدة لرأسمالية الدولة يحتاج اليوم إلى فحص من قبل الاشتراكيين. يعتقد أن هذه الميزات الجديدة يمكن أن تسمح برأسمالية أكثر مرونة. في الواقع، مثل العديد من الآخرين، يجادل بأن عصر النيوليبرالية قد انتهى. هذا النوع الجديد من رأسمالية الدولة هو موجة المستقبل. إنها ليست ديمقراطية، ولكنها فعالة ويمكن أن توفر النمو. ليس لديها معظم المنافع الاجتماعية التي قدمتها دول الرفاهية لكنها تضمن عودة الجزء الأكبر من الأرباح إلى إنتاج البنية التحتية والتكنولوجيا الأكثر تقدمًا للدولة وليس مكاسب خاصة.

هذه هي بالضبط الطريقة التي حدد بها ماركس تراكم رأس المال: يعود جزء متزايد من الأرباح إلى إنتاج وسائل الإنتاج على حساب الإنسانية والطبيعة. إن الرأسمالية الفعالة تتعلق بالإنتاج من أجل الإنتاج.

والواقع أن هذه "الكفاءة" يتم اختبارها الآن حيث تواجه الصين انتشار فيروس تاجي جديد بنسب وبائية. على الرغم من معدل النمو الاقتصادي السنوي الحالي البالغ 6٪، إلا أن الصين ليس لديها نظام رعاية أولية فعال. كان من الممكن تجنب انتشار الفيروس لو لم تكن الممارسات الرأسمالية الاستبدادية في مكانها. كما يعد الحجر الصحي الحالي الذي تفرضه الحكومة الصينية على 56مليون شخص في مقاطعة هوبي بنتائج كارثية.

فإما أن نطور بديلًا إنسانيًا للرأسمالية - الخاصة والدولة - أو محكوم علينا أن نعيش في ظل رأسمالية الدولة "الفعالة" الجديدة هذه

وهذا تقديم أخر للكتاب من موقع جلوبال بوليسى وهو يطرح نفس الاسئلة، ولكن من منظور مختلف.

التقديم

هذا كتاب مهم جدا يحلل جوشوا كورلانتزيك أحد أهم التغيرات المعاصرة في الاقتصاد العالمي - صعود رأسمالية الدولة في العالم النامي. تتم تغطية مجموعة كبيرة من البلدان، بدءًا من النموذج الأولي لرأسماليه الدولة

المعاصرة، الصين، إلى الدعاة الأقل شهرة مثل ماليزيا والبرازيل ومصر. وهو بذلك يقدم بشكل خاص ظهور الأشكال المبتكرة لرأسماليه الدولة كتحدي أكثر من هائل للشركات الغربية وصانعي السياسات.

بمساعدة أبحاث ودراسات حالة ثانوية، يجادل كورلانتزيك بقوة بأن تدخل الدولة في العالم النامي قد ازداد في الماضي القريب. والجدير بالذكر أن دولًا متنوعة مثل البرازيل ومصر وإندونيسيا وفيتنام والإمارات العربية المتحدة وروسيا وفنزويلا وسنغافورة لا تعود إلى إخفاقات الاكتفاء الذاتي والإصدارات القديمة من استبدال الواردات، بل تجمع بين درجة عالية من سيطرة الدولة على الشركات الرئيسية مع درجة من الانفتاح على الاقتصاد العالمي، طالما أن ذلك لا يهدد سيطرة الدولة على القطاعات الصناعية الرئيسية.

علاوة على ذلك، لرأسماليه الدولة العديد من الأصناف. ضد الحكمة المقبولة، فإن رأسمالية الدولة في القرن الحادي والعشرين "تُفهم بشكل أفضل على أنها سلسلة متصلة" (ص 7). وهي تستخدم مجموعة واسعة من سيطرة الدولة على سبيل المثال: من شركات الدولة المملوكة بالكامل إلى ملكية الأقلية، من الطرق الجديدة الفعالة للتعاون بين القطاعين العام والخاص بين مختلف تحالفات الأعمال التجارية المحلية والداخلية إلى الممارسات غير الفعالة والفاسدة.

هناك اختلافان مهمان بحسب المؤلف: أولاً، تختلف رأسمالية الدولة من حيث النظام السياسي. بعضها مثل السعودية وإيران والصين وروسيا استبدادية، وبعضها ديمقراطي (البرازيل أو الهند) والبعض يقع بين (سنغافورة أو ماليزيا). وبذلك يقوم كورلانتزيك بفك الارتباط بين فكرتي الحكم الاستبدادي ورأسمالية الدولة ويستخدم أمثلة من البرازيل وإندونيسيا للكشف عن أسطورة أن رأسمالية الدولة مرتبطة بشكل طبيعي بالاستبداد.

ثانيًا، تختلف رأسمالية الدولة من حيث الأداء الاقتصادي، مع اقتصادات فعالة للغاية مثل سنغافورة الرائدة ، تليها اقتصادات أقل فعالية (الصين أو إندونيسيا) واقتصاديات أقل فعالية مثل مصر وكازاخستان وإيران. هذا يعني أن الشك في الغرب حول إمكانات نجاح رأسمالية الدولة على المدى الطويل هو في غير محله. في الواقع، يجد كورلانتزيك دليلاً على الإمكانات المبتكرة لأنواع رأسمالية الدولة التي تستخدم سلطة الدولة للترويج بنجاح للقطاعات الحرجة المستهدفة من اقتصاداتها. عادة، يرى أن هذا يحدث في الأنظمة شبه الاستبدادية. إذا وجدوا طرقًا للرد أيضًا على جمهورهم إلى حد ما، فيمكنهم أن يزدهروا اقتصاديًا يستقروا سياسيًا.

ثم يطرح كورلانتزيك خمس تهديدات تمثلها رأسمالية الدولة للنظام العالمي: يمكن لرأسماليه الدولة أن تتسبب في تآكل الديمقراطيات الناشئة. يمكن أن يخلق عدم استقرار سياسي؛ يمكن أن تؤدي رأسمالية الدولة غير الفعالة في أماكن مثل روسيا أو ماليزيا إلى انهيار اقتصادي له تأثير عالمي؛ يمكن أن تصبح رأسمالية الدولة المبتكرة نموذجًا جذابًا لبلدان أخرى ، وخاصةً أن يستخدم رأسماليون الدولة الاستبداديين مثل روسيا والصين شركاتهم "كأسلحة حرب". هنا، تظهر بعض نقاط الضعف في الكتاب فيما يتعلق بمنظوره الأكثر عمومية إلى الواجهة: يميل المؤلف إلى رسم تباين صارخ للغاية (في الواقع انقسام مزدوج) بين رأسمالية الدولة واقتصاديات السوق الحرة. في حين أنه ليس من المستغرب أن يكون الكتاب قريبًا جدًا من صنع السياسة - يكرس كورلانتزيك فصلاً طويلًا للمشورة السياسية (بما في ذلك الفكرة المعقولة لفصل تعزيز الديمقراطية عن تعزيز التحرر الاقتصادي) -

وهذا يؤدي إلى تحليل أحادي الجانب، وهو قريب بشكل خطير في بعض الأحيان إلى غير متمايز مفاهيم رأسمالية الدولة "السيئة" واقتصاديات السوق الحرة "الجيدة" ، ما زالت سائدة حتى الآن في الخطاب العام الغربي.

في الواقع، تميل حقيقة واحدة مهمة جدًا إلى الإهمال التام في جميع أنحاء الكتاب: الانقسامات بين رأسمالية الدولة، والتي تتمثل في الصراعات بين إيران والمملكة العربية السعودية أو الصراعات الكامنة بين الصين والهند

من المؤكد أن رأسمالية الدولة يمكن أن تخلق جميع أنواع "التهديدات" للنظام العالمي .

ولكن ألا يمكن تخيل أن الرأسمالية الليبرالية يمكن أن تفسد الديمقراطية كذلك، وهو ما يمثله التطورات الأخيرة في الاتحاد الأوروبي؟ ألا يمكن لاقتصادات السوق الحرة أن تولد عدم الاستقرار السياسي والانهيارات الاقتصادية (كما في اليونان مؤخرًا)؟ على الرغم من استخدام شركة غازبروم العملاقة للغاز الطبيعي التي تسيطر عليها الدولة كسلاح ضد دول أخرى، فهل نشهد تواطؤًا بين الحكومات والشركات الكبيرة في الغرب أيضًا، على مقربة من تسليح القوة الاقتصادية؟

بعبارة أخرى، عندما نفترض أن الاتجاه نحو رأسمالية الدولة هو في الغالب تطور غير غربي (باستثناء النرويج)، يظهر خطر تجاهل ظواهر مهمة. في حين أن المؤلف يعترف بدور الركود العالمي في تعزيز عودة الدولة في الجنوب على سبيل المثال، فإنه لا يتعامل بشكل كاف مع حقيقة أن بعض عواقب "رأسمالية الدولة" لعدم الاستقرار الاقتصادي قد اقتربت من الاقتصادات الغربية أيضًا. قد تكون حكومة ترامب الجديدة أحدث مثال على ذلك. رؤى من الاقتصاد السياسي المقارن مهمة هنا. ويشدد هؤلاء على أنه يبدو أن الاقتصاد العالمي قادر على فرض ضروراته العامة، إن لم يكن بنفس الدرجة، على جميع مكوناته، على الرغم من الأساليب التاريخية المختلفة للتنظيم. إذا كان النظام الرأسمالي العالمي يتكون من شبكة من الرأسمالية، متباينة على أسس وطنية وإقليمية، ولكن مرتبطة بعمليات التمايز والتكيف الدائمة والمرتبطة بها، فإن رسم مثل هذا الانقسام ليس بالأمر المعقول. ربما يجب توسيع فكرة الكتاب الجيدة للغاية لفهم رأسمالية الدولة على أنها سلسلة متصلة، من خلال تضمين أنواع مختلفة من الرأسمالية الغربية أيضًا.

في كتابه الجديد، يعطي كورلانتزيك للقارئ تحليلاً رائعًا للتغييرات الأخيرة في العالم النامي. وبمساعدة تحليل متمايز، فضح بالتالي الأساطير حول رأسمالية الدولة - الميزة الرئيسية لهذه الدراسة في رأيي. في الوقت نفسه، لا يمنعه تحليله الدقيق في بعض الأحيان من رسم تناقض صارخ للغاية بين رأسمالية الدولة و (ما هي في الواقع مُثل غربية) لرأسماليه السوق الحرة والديمقراطية. ولكن على الرغم من أن المرء قد لا يتفق مع جميع حججه، إلا أن الكتاب يقدم مساهمة كبيرة في المناقشة النقدية لرأسمالية الدولة مع رؤى ذات قيمة كبيرة لأي شخص مهتم بالاقتصاد والاقتصاد السياسي المقارن والعلاقات الدولية.

March 16

رأسمالية الدولة ونصائح الأجداد!!

أن تعبير رأسمالية الدولة يبدو مثيرا للجدل والاختلاف، فالرأسمالية الخاصة تدعو إلى الحد الأدنى من النشاط الاقتصادي للدولة، والدولة التي تدرك الضرورات السياسية لنشاطها الاقتصادي تتصرف بشكل مختلف عن مطالبات الرأسمالية الخاصة، خصوصا عن مطالبات القطاعات الأكبر والأكثر ارتباطا مع السوق العالمي سواء بالاستثمار المباشر خارج البلاد أم بالاندماج الإنتاجي خارج وداخل البلاد.

ومؤسسات اقتصادية دولية تتبنى موقفا أيديولوجيا معاديا لرأسمالية الدولة بدعوى أنها أقل كفاءة وأكثر إهدار للموارد ، وتتجاهل أن رأسمالية الدولة لها أوزان نسبية كبيرة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وهو ما يلمح أن موقفها هذا لا يمكن اختصاره في الأسباب الاقتصادية ، فراس الذئب الطائر منذ خمسينات القرن الماضي مازالت تلوح في الأفق ، حين تبنت الكثير من بلدان العالم الثالث رأسمالية الدولة طريقا وحيدا للتقدم ، هذا الطريق الذى ارتبط بسياسات دولية مختلفة في عالم كانت تتحكم به جبهتين مسببة متاعب سياسية وتأثيرات على صراع الجبهتين العالميتين.

وبرغم أن رأسمالية الدولة في بلدان العالم الثالث تعرضت لمصاعب كبيرة وتقلص وانهار بعضها وتغير بعضها واندمج مع الرأسمالية الخاصة بحيث تغيرت هذه الرأسمالية بأشكال مختلفة إلا أنها تعاود الانبعاث في بلدان كانت من الأكثر عداء لرأسمالية الدولة وانعكاساتها السياسية في ذلك الزمان، وتعود أيضا في بلدان رأسمالية الدولة السابقة، ولكن بأشكال مختلفة.

ولا يتوقف الأمر عند ذلك فلقد ارتبط صعود رأسمالية الدولة في البلدان المتخلفة، في ذلك الزمان، بالدولة الديكتاتورية و بالعداء للحريات الديمقراطية، واختلطت مفاهيم رأسمالية الدولة مع الشعارات السياسية التي استخدمت أسماء أخرى بدءا من الشعارات الاشتراكية الى طريق النمو اللارأسمالي وغيرها من الشعارات والتوصيفات التي تخفى الحقائق السياسية والاقتصادية لهذه الأنظمة الجديدة .

والان يدور النقاش من جديد، وسط كم هائل من الأوهام النظرية وبالانحيازات الفكرية و ضغوط المؤسسات الدولية (!)، بل يمتد الأمر الى محاولة استدعاء الماضي بكامل أوهامه، خصوصا لدى قوى المعارضة بكل فئاتها.

نقاشا ليس ترفا، بل في منتهى الأهمية لمستقبل بلادنا، ولكن هذا النقاش يتعرض للانحطاط من كل الأطراف المشتركة فيه، معارضة أو مؤيدة، دولية أم محلية، لسبب اصيل ووحيد، أن لا أحد يستمع لنصائح الأجداد!!

التحليل الملموس للواقع الملموس ولا شيء غيره!!!

March 17 ·

"كل خرم قصاده عين"

تغييرات كثيرة تتم في استثمارات الدولة القائمة والجديدة، ليس فقط على صعيد ما يسمى بقطاع الأعمال العام، بل تمتد الى باقي القطاعات مثل توليد الكهرباء وإدارة خطوط السكك الحديدية الجديدة بحيث نستطيع التحدث عن أنماط جديدة من التزاوج بين رأس المال العام والخاص والأجنبي.

فما هي التأثيرات الاقتصادية؟ وماهي التأثيرات الاجتماعية؟ وما هي التأثيرات على تراكم رأس المال؟ وما هي التأثيرات السياسية؟

لكل ذلك فإن التتبع الدقيق للتغييرات تتطلب أن يكون

""كل خرم قصاده عين."

وإليكم جولة سريعة مع أخبار قطاع الأعمال العام

-وزير قطاع الأعمال :الانتهاء من تنفيذ 60% من مصانع الغزل والنسيج الجديدة - أكتوبر 11, 2021

-برأسمال 500 مليون جنيه. «النصر» و«ناتكو» يؤسسان أول شركة لتوزيع السيارات الكهربائية في مصر - مارس 16, 2022

-وزير قطاع الأعمال «ECH » :تتولى عمليات بيع وتسويق منتجات الغزل والنسيج تحت علامة - «nit » مارس 15, 2022

-تكلفة تطوير «راكتا» للورق تتجاوز 200 مليون دولار - مارس 9, 2022

-دعوة الشركات ذات الخبرة لإدارة وتشغيل شركة محطات شحن السيارات الكهربائية - مارس 3, 2022

-افتتاح 3 فروع لـ «ECH » لتسويق وبيع منتجات « القابضة للغزل» - فبراير 8, 2022

» -جسور» توقع 10 اتفاقيات تعاون مع مقدمي الخدمات اللوجستية والمالية والتأمينية يناير 25, 2022 12:18 (النصر للتصدير والاستيراد سابقا)

-الحكومة تعتزم التوسع في زراعة القطن قصير التيلة على مساحة 5000 فدان - يناير 20, 2022

» -قطاع الأعمال»: 172.7% نموا في إيرادات بيع الأخشاب ومنتجاتها خلال العام المالي 2021 (انفوجراف) عبر الشركة التجارية للأخشاب .. وبيع أكثر من 90% من المخزون الراكد - ديسمبر 7, 2021

1.2 -مليار جنيه تكلفة تطوير 7 محالج وتضاعف الإنتاج 250% بنهاية 2022 - نوفمبر 27, 2021

150 -مليون جنيه تكلفة تطوير محلج الزقازيق المطور - نوفمبر 27, 2021

-تتراوح بين 225 و 450 ألف جنيه. توقيع اتفاقية تعويض عمال شركة الحديد والصلب - سبتمبر 30, 2021

-تداول القطن في بورصة السلع من العام المقبل سبتمبر 27, 2021

-دمج وتقليص عدد الشركات التابعة في 82 شركة بدلا من 118 شركة - سبتمبر 27, 2021

-تركيب الخط الثاني بمصنع الدلتا للصلب بحلول مارس 2022- سبتمبر 27, 2021

-إعادة تحديث دراسة تطوير مصر للألمونيوم -سبتمبر 27, 2021

-تأسيس شركة لعصر بذور القطن في المحالج الجديدة - سبتمبر 13, 2021

March 21

شيلوك!!

هل تعرفون شيلوك المرابي فى تاجر البندقية؟

انه المرابى الذى يشترط ان يحصل على قطعة لحم من المدين ان عجز عن السداد، ولكن هذا الشيلوك لم يحتاط لنفسه في أنه لم يسمح، فى اتفاقه ، بسيلان الدم عندما يقطع اللحم وتفشل خطته.

ولذلك فان التوصية الدائمة لمن يحتاج الى الاقتراض ألا يتعامل مع شيلوك، أو يسمح للظروف بأن تتطور فتمكن الشيلوك من المساهمة في الإقراض.

ولذلك فان سياسات استثمار رأس المال الأجنبي وقواعد البورصة يجب مراجعتها، كما يجب مضاعفة الجهود الاقتصادية لتقليل أو القضاء على عجز ميزان المدفوعات وعلى القضاء على عجز الميزان التجارى وعلى التحكم فى أعادة تصدير الأرباح ورأس المال وعلى التحكم والتقليل من الدين العام الخارجى.

أهداف كبيرة لا يمكن تحققها سريعا لكن يجب التحرك فى اتجاهها بمنتهى الحزم ويجب أن تشمل رأس المال الأجنبي والمحلى أيضا.

الأمر كله رهن بسياسات الدولة فهذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها الاقتصاد القومي لمثل هذه الضغوط الحالية، فلقد تعرض لها عند بدء انتشار فيروس الكورونا الأمر الذي كان شديد الوضوح فى بيانات البنك المركزى.

لقد كان المخرج في المرة الماضية هو مزيدا من القروض من المؤسسات الدولية ومن الاشقاء العرب وهو مخرج مؤقت قد لا يمكن تكراره سواء لأسباب اقتصادية أم سياسية ولذلك وبرغم ما قد يتطلبه الوضع الراهن ، الذى لم تصرح بعد مؤسسات الدولة بتفاصيله ، فإن تكثيف جهود التحرك فى الاتجاه المعاكس مطلوب بشدة مع الإدراك الكامل أنه طريق طويل ويحتاج وقتا.

أن الجهود الحكومية الحالية لتقليل عجز الميزان التجاري، وهى جهود ملحوظة ولم تكتمل بعد، تختلط مع عدم انسجام سياسات استثمار رأس المال الأجنبي ومع سياسات إعادة تصدير رأس المال والأرباح ، فتضعف من تأثيراتها.

أن تغيير هذه السياسات والانسجام في تطبيقها لن تلقى ترحيبا من المؤسسات الدولية ومن يتحكم بها ، لذلك فإن الحذر مطلوب ، في هذا العالم المتوحش الذى يتقاتل بالسلاح دفاعا عن مصالح القوى العظمى ويطالبنا بأن نلحق بهم بصفاقة ديماغوجية بالغة.

March 26

الاستثمار الأجنبي و ملاعيب شيحة

كثر الكلام حول تخفيض سعر الجنيه المصري، حول الشهادات الجديدة ذات العائد 18%، حول وقف الدولرة وتدعيم الاحتياطي، حول توقيت قرارات البنك المركزي التي اتخذها قبل الاجتماع الدوري الاعتيادي فجاء بها الأسواق والمتعاملون كبارا وصغارا.

ويبدو أن الأمر اثار استياء بعض التيارات السياسية لما له من انعكاسات على زيادة الأعباء الاقتصادية نتيجة لتأثيره على ارتفاع أسعار المواد والخامات المستوردة في ظل استمرار العجز الكبير في الميزان التجاري .

ولكن أحد أهم الدوافع لهذا القرار لم يتم التعرض له وهو ما اعتقد انه اهم اعتبار.

ففي الفترات الأولى لانتشار فيروس كورونا تعرض الاقتصاد المصري لضغوط كبيرة نتيجة لخروج مليارات من الدولارات الساخنة المستثمرة في أدوات الدين المحلي بالعملة المحلية وبالبورصة، الأمر الذي توضحه بيانات البنك المركزي عن هذه الفترة، ولجأت الدولة الي البنك الدولي وإلى الأشقاء العرب لتعويض العجز في الاحتياطي المركزي عن طريق القروض والودائع والهبات، ويبدو أن الدولة والبنك المركزي قد تعلموا من الدرس القريب.

أن تخفيض سعر الجنيه يعنى أنه عند خروج هذه الأموال الساخنة ستنخفض قيمتها الدولارية بمقدار 20% وما يعنيه هذا من تخفيض الضغوط الاقتصادية، ولكنه لا يلغيها .

فهل نكرر، من جديد، ضرورة مراجعة سياسات الاستثمار الأجنبي بما فيها من قواعد تصدير الأرباح حتى لا نضطر الى ملاعيب شيحة من جديد !!......

April 2 ·

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

تناقضات النمو الرأسمالي والوضع الدولي

مفاوضات جديدة مع البنك الدولي لعقد اتفاق جديد والدول العربية تساهم سواء بزيادة ودائعها لدى البنك المركزي أم بشراء حصص في بعض الشركات والفايننشال تايمز تتحدث عن خروج 15 مليار دولار من الأموال الساخنة المستثمرة في البورصة (لا تتوفر بيانات من البورصة المصرية أو البنك المركزي، بعد، حيث ان اخر تقرير شهري من كل منهما عن شهر فبراير 2022) وحجم احتياطي نقدي، ما قبل الازمة الأوكرانية، يكفي لفترة 6 أشهر ,وقيمته 40 مليار دولار مع توقع تناقص موارد السياحة نتيجة للحرب و للتأثير العام للازمة الاقتصادية الدولية.

ازمة مالية ليست جديدة على الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة منذ ما بعد 2011 وليست نتيجة مباشرة للسياسات الحكومية الحالية، بل هي محصلة لتراكم نتائج سياسات اقتصادية مطبقة منذ النصف الثاني من

سبعينات القرن الماضي، سياسات أدت الى الانفجار الشعبي الكبير سنة 2011، ولكن الازمة المالية تنفجر عام 2016 ثم تتكرر مع جائحة كرونا وتعود الان، من جديد، مع الحرب الأوكرانية.

ازمة تعكس الخلل الهيكلي وفوضى الإنتاج السائدة وتزايد تأثر الاقتصاد المصري بالتغييرات الاقتصادية والسياسية الدولية.

أن ما يفاقم من عمق الازمة وتكرارها الخلل الكبير في الميزان التجاري وما يصاحبه من عجز ميزان المدفوعات، واستمرار الحاجة الملحة لمزيد من القروض سواء اكانت قروضا محلية أم دولية، قروضا ليست فقط للحكومة، بل أيضا للبنك المركزي او للهيئات الاقتصادية وهو ما توضحه بجلاء تقارير البنك المركزي الدورية ، حاجة ملحة تفرضها الأوضاع الراهنة حتى ولو كان اللورد كينز هو من يدير الاقتصاد المصري.

وبرغم الجهد الحكومي الواضح في الاستثمار المباشر في القطاعات الأكثر أهمية في تعديل الميزان التجاري بزيادة التصدير ام في تقليل الاستيراد الا أن هذا الجهد يحتاج الى مزيدا من الوقت ليحقق بعض النتائج، برغم التدخل المبكر للعناية الإلهية وتدخل الدولة في تعديل الاتفاقات البترولية الامر الذي أسفر عن اختفاء العجز التجاري في القطاع البترولي، تقريبا، وهو ما كان يشكل مساهمة محسوسة في العجز، الامر الذي سيحول الميزان البترولي الى الموجب مع اكتمال مشروعات التطوير و اكتمال الاستثمارات الجديدة ، ولكن النتائج في باقي القطاعات مازالت تحتاج الى مزيدا من الزمن وبالذات في قطاعات الكيماويات والاسمدة والحديد والصلب والغزل والنسيج والإنتاج الزراعي.

ولكن هذه السياسات الحكومية، التي تعتقد الحكومة انها مؤقتة، سواء اكان هذا الاعتقاد حقيقيا أم ان الإعلان عن طبيعتها المؤقتة كان استجابة للضغوط من مؤسسات التمويل الدولية ومن الشركاء الأجانب ومن بعض قطاعات الرأسمالية المحلية الخاصة، الا أن تغيير مثل هذه السياسات الحكومية يحتاج الى زمن ليس بالقصير، سواء لإكمال المشاريع الكبيرة الجاري تنفيذها او التي تم التعاقد عليها ام للاعتبارات السياسية المتعلقة باستمرار استقرار نظام الحكم، الامر الذي يدفع للشك العميق في إمكانية تغيير السياسات الحكومية تغييرا كبيرا!

أن أحد مظاهر الضعف الواضحة في السياسات الحكومية الحالية هو استمرار السياسات المتعلقة بقواعد الاستثمار وبتصدير الأرباح وراس المال، سياسات تمثل استمرارا للسياسات السابقة التي قادت الى انفجار الازمة الاجتماعية، سياسات تنطلق من تصورات نظرية من أصحاب نظريات الليبرالية الجديدة تخفى خلفها المصالح الفعلية للطبقات الاجتماعية المحلية والمصالح السياسية والاقتصادية للقوى الدولية، وبدون تعديل هذه السياسات فان النتائج الفعلية لسياسات استثمار الدولة بشكل مباشر ستتضاءل وقد تتعرض للانهيار.

ولعل احتجاج البعض على الإجراءات الحكومية الحالية لمواجهة الازمة في انها تلقى أعباء الازمة على الفقراء وتدعم الرأسمالية المحلية قد جانبه الصواب، جانبه الصواب لأنه ينظر تحت أقدامه ولا يرى تأثيرات الازمة على الأوضاع الاقتصادية الكلية وعلى تأثير السياسات الحكومية السابقة على تفاقم الازمة.

فمن الواجب دعم الرأسمالية المحلية لمساعداتها للخروج من الازمة بسلام، ولكن من الواجب أيضا تعديل السياسات المالية والضريبية والاستثمارية لضمان عودة العائد للاقتصاد القومي وعدم تصديره الى الخارج، ومن الواجب أيضا تخفيف عبء الازمة عن الطبقات الشعبية ليس فقط للاعتبارات السياسية او الاجتماعية بل أيضا للاعتبارات الاقتصادية ، فعلى السياسات الاقتصادية تشجيع زيادة الاستهلاك المحلى سبيلا وحيدا لإنقاذ الاقتصاد القومي بخلق طلب فعال الامر الذى يتطلب تعديل توزيع الناتج المحلى الإجمالي وما يتطلبه ذلك من تغييرات ضريبية وقانونية متعلقة بالحد الأدنى للأجور وبتسعير المنتجات تسعيرا جبريا لا تكتفى فقط بتسعير الخبز ، كما يجب التوقف عن تخفيض الدعم ولو مؤقتا.

فزمن الازمة يتطلب إجراءات استثنائية وتدخل حكومي قاطع وحاسم ولو بشكل مؤقت.

April 4

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

البورصة والازمة المالية

تغييرات قد تكون كبيرة في إدارة الاقتصاد القومي تم الإفصاح عن توجهاتها على لسان السيد رئيس الوزراء حين صرح بان قيام الدولة بالاستثمار المباشر كانت إجراءات مؤقته فرضتها الظروف الاقتصادية التي انتهت الان ، تصريح تواكب مع الاضطراب الاقتصادي العالمي الذى تواكب معه الحرب الروسية الأوكرانية التي ذادت الوضع تأزما ، هذا الوضع الذى القى بأعباء إضافية على الاقتصاد القومي سواء بارتفاع التضخم العالمي وزيادة أسعار السلع او بإعادة تصدير راس المال حيث خرجت المليارات من الدولارات الى خارج البلاد مما تم الاتفاق على تسميتها بالأموال الساخنة ، أموال ساخنة تخرج سريعا عند حدوث اضطرابات سياسية أو اقتصادية برغم ان معدل العائد يتجاوز كثيرا ما تقدمة الاقتصاديات المتقدمة ، بحثا عن الأمان.

هذه التطورات التي اثرت وستؤثر على الاحتياطي لدى البنك المركزي البالغة 40 مليارا تكفى لتغطية 6 اشهر من العملات الأجنبية، وهى مدة زمنية تقترب من الحد الأدنى للأمان، في ظل العجز التجاري الكبير وفى ظل التوقعات بتقلص بعض موارد العملة الصعبة وعلى راسها السياحة، الامر الذى ساهمت بعض الدول العربية في التغلب علية بتقديم ودائع إضافية للبنك المركزي ام بالحصول على حصص مالية في بعض الشركات المساهمة بشراء جزء من حصة الدولة أم بإعلان نوايا بالاستثمار داخل البلاد.

وللتعرف الدقيق على ملامح الازمة لابد من الرجوع الى البيانات الدورية لكلا من بورصة الأوراق المالية والبنك المركزي، ولكن مثل هذه البيانات لابد لها من ان تكون حديثة ومتواكبة مع تفاقم الازمة، وللأسف الشديد فان التقرير الحديث الوحيد المتوفر على الشبكة هو تقرير البورصة عن شهر مارس في حين ان تقرير البنك المركزي لم يصدر بعد، لذلك سنكتفى بتقرير البورصة الذي سيقدم لنا الكثير من المعلومات.

ولابد أولا من التوقف لتقدير دور البورصة ووظيفتها لأنها تقدم رؤية لحقيقية مستوى نضج الرأسمالية المصرية ولمستوى دلالة بياناتها.

فالبورصة المصرية تتعامل مع نوعيين من الأوراق المالية، أسهم الشركات المقيدة والسندات ومعظمها سندات الدولة المصرية .

فما هو عدد الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة؟

يبلغ عدد الشركات المقيدة في السجل الرئيسي عدد 216 شركة من أصل عدد يتجاوز 6 الاف شركة يزيد رأسمالها عن 10 مليون جنية طبقا للإحصاء الاقتصادي الأخير، اى أن العديد من الشركات المساهمة الكبيرة ومنها الشركات المساهمة المملوكة بنسبة 100% للدولة غير مقيدة بالبورصة، وتبلغ القيمة السوقية للشركات المسجلة ما قيمته 726 مليارا من الجنيهات.

أما السندات فسنكتفى بمناقشة السندات الحكومية لنسبتها الكبيرة مقارنة بسندات الشركات ام بالأسهم المتداولة لشركات ليست مقيدة بالبورصة، حيث تبلغ قيمة السندات الحكومية 2444 مليارا من الجنيهات.

أما عن حجم التداول خلال شهر مارس 2022 فيبلغ حوالي 29 مليارا في الأسهم و145 مليارا في السندات، أي أن البورصة بأوضاعها الراهنة، سواء من حيث عدد الشركات وقيمتها السوقية وحجم التعامل الشهري مقارنة بقيمة السندات وحجم التعامل بها هي في حقيقتها سوقا للسندات ولم تتطور بعد بحيث تصبح سوقا حقيقية للشركات الامر الذي يعكس طبيعة تطور الرأسمالية المصرية الغير ناضج برغم كل الضجيج الإعلامي حول البورصة ام حول الرأسمالية المصرية نفسها .

والان لنتوقف حول التداول خلال هذا الشهر لعلة يكشف لنا طبيعته وتأثيره على تصدير راس المال.

فلقد بلغ صافي مبيعات الأجانب مبلغ 6.9 مليارا من الأسهم و42.4 مليارا من السندات وجميعها تم نقل ملكيتها الى ملكية المؤسسات المصرية، أي أننا نتحدث عن أعادة تصدير رأس المال المستثمر بما قيمته 49.3 مليارا من الجنيهات، ولكن بالعملات الأجنبية وهو أحد أسباب اقدام البنك المركزي على انقاص سعر الجنية بما يخفف من أثار تصدير راس المال.

لقد سبق ان أوضحت أن انسحاب الأموال الساخنة من الأسواق شديد الارتباط ، في أوقات الازمات ، بالشعور بالاطمئنان ، الامر الذى يؤكده بجلاء انه وبرغم الفارق الكبير في معدل الفائدة ، برغم رفع معدل الفائدة بالولايات المتحدة ومعظم الدول الاوربية ، فان معدل الفائدة على سندات الحكومة المصرية المحلية يتراوح ما بين 18.7 % عن السندات المصدرة عام 2017 والتي تتناقص تدريجيا لتتجاوز 13% عند تاريخ استحقاق كان في حدود 3 الى 5 سنوات الا انه يتزايد في السنوات الأخيرة ليبلغ 10 سنوات بعد توجه الدولة لمحاوله تخفيف عب الديون بتحويلها الى ديون بعيدة الاستحقاق ، أي ان المستثمر الأجنبي سيحقق فارقا كبيرا في الدخل المتحقق من السوق المصرية اذا لم ينسحب منها.!!

ويجب الإشارة الى أن كل هذه الاستثمارات الأجنبية لا تعود الى أفراد ينتابهم الذعر من التطورات الاقتصادية الدولية، بل هي عائدة لمؤسسات استثمارية، بنوك ومثلها من مؤسسات الاستثمار، وهي تدرك جيدا ما تقوم به بناء على تقديرات اقتصادية وسياسية تتجاوز كثيرا فارق العوائد المتحققة.

فأكبر متعامل في السوق هو سيتي بنك بما مقداره تقريبا 30% من حجم التعاملات يليه البنك الأهلي المصري ب 21.5% ثم بنك اتش اس بي سي ب 13.9%، ويصل حجم التعامل الكلى للمؤسسات الأجنبية ما يتجاوز 60% من الحجم الكلى، ولابد من الإشارة هنا أن هذه البيانات تتعلق بحجم التداول وليس عن حجم الملكية الامر الذي لأتبينه بيانات البورصة.

هل اتضح الان جزء من واقع الاستثمار في مصر وتأثيره على الازمة المالية ولنا عودة !!

April 12

الخصخصة ما بين الفكاكه والتهييج

يدور نقاش حول توجهات الدولة لخصخصة جزء من ملكيتها في بعض الشركات المساهمة للحصول على موارد إضافية مع احتدام الازمة الاقتصادية العالمية المرتبطة مع موجة تضخمية فاقم من حدتها الصراع العالمي الدائر الان داخل وحول أوكرانيا، الامر الذي ترتب علية خروج العديد من المليارات من أموال الاستثمار الساخنة من السوق المحلية، سندات الدولة المحلية والأسهم المسجلة بالبورصة، وما ترتب علية من تناقص الاحتياطي المركزى من العملات الدولية لدى البنك المركزي المصري.

هذا التناقص الذي تمت وتتم محاولات السيطرة علية بإجراءات متعلقة بتغير قواعد الاستيراد أم بتدعيمه عن طريق زيادة ودائع الدول العربية لدى البنك المركزي المصري أم ببيع بعض حصص مؤسسات الدولة في بعض الشركات الرابحة.

ولكن هذا النقاش لا يتعرض للأسباب الحقيقية للبيع ويقدم البعض تفسيرا له وكأن الهدف هو اضعاف قدرات مصر الاقتصادية وتصفية قدراتها الإنتاجية بتصفية الشركات وسيترتب علية زيادة الأسعار كما يحدث في قطاعات أخرى مثل الحديد والصلب، كما لا يتعرض للتأثيرات الاقتصادية المحتملة، اى نظرة تأمريه مكتملة الأركان، نظرة لا يمكن لها الا أن تقود الى اختلاط الفهم والمفاهيم والسياسات ولا تؤدى الى موقف متماسك ينظر الى الحقائق الاقتصادية للاقتصاد الوطني، نظرة تعجز عن اكتشاف اختلافات طرق تطويره.

ولعل البداية الحقيقية للنقاش لأبد لها من اتقف على اقدام راسخة من الحقائق، فالمطروح الان هو بيع حصص في أربع شركات رابحة، هي شركة أبو قير للأسمدة وشركة الإسكندرية لتداول الحاويات وشركة موبكو للأسمدة والبنك التجاري الدولي، أي ان المطروح هو بيع حصص في هذه الشركات، عملية بيع لحصص قد نتفق أو نختلف معها.

فما هي هذه الشركات وما هو نصيب الدولة فيها؟ مأخوذا من التقرير ربع السنوي الأخير للبورصة المصرية ومن واقع بيانات الشركات السنوية الرسمية.

البنك التجاري الدولي وتبلغ قيمته السوقية 91.5 مليارا من الجنيهات ويمتلك البنك الأهلي المصري ما قيمته 8.41 % من قيمة راس المال والباقي ملك شركات ومؤسسات اجنبية، أي ان ما يمتلكه البنك الأهلي قيمته 7.7 مليارا من الجنيهات (422 مليون دولار بسعر اليوم)، ويبلغ ربح البنك التجاري السنوي الأخير 13.3 مليارا من الجنيهات.

أما باقي الشركات فان قيمتها السوقية وملكيتها كالتالي

شركة أبو قير للأسمدة وقيمتها السوقية 31.4 مليار من الجنيهات ومملوكة لشركات وبنوك الدولة بنسبة 74%، أي ان حصة مؤسسات الدولة تبلغ 23.2 مليارا من الجنيهات، ويبلغ ربحها السنوي الأخير 3.52 مليار جنية مصري.

شركة الإسكندرية لتداول الحاويات وتبلغ قيمتها السوقية 15.5 مليارا من الجنيهات وتبلغ ملكية مؤسسات الدولة 95%، اى ان نصيب الدولة من الملكية تبلغ ما قيمته 14.73 مليارا، ويبلغ ربحها السنوي الأخير 1.4 مليار جنية مصري.

شركة موبكو للأسمدة وتبلغ قيمتها السوقية 22.7 مليارا من الجنيهات وتبلغ ملكية مؤسسات الدولة 100%، وربحها السنوي الأخير 4.8 مليار جنية مصري.

أي ان قيمة ملكية الدولة في الشركات الثلاثة يبلغ 60.6 مليارا من الجنيهات.

ولو قدرنا بيع كامل حصة البنك الأهلي في البنك التجاري فان ما سيتم بيعة من باقي الشركات يبلغ ما قيمته 1.578 مليارا من الدولارات، أي 28.8 مليار جنية، طبقا لسعر اليوم، أي اقل من 50% من حصة مؤسسات الدولة، وهي نفس السياسة التي سبق للدولة التصريح بها ببيع حصص في الشركات بما يضمن استمرار الدولة في الحفاظ على حصة حاكمة فيها، وهي سياسة معلن عنها منذ سنوات.

أن الخصخصة لا يترتب عليها، بالضرورة، ارتفاعا في أسعار بيع المنتجات، الا إذا كانت الدولة تتحكم في أسعار بيع منتجات شركاتها، أي تدخل من الدولة لفرض أسعار البيع ، سبق لها تبنية في السنوات السابقة قبل

تطبيق سياسة الانفتاح وقاد الى نتائج كارثية بعدم قدرة الشركات على تطوير نفسها وأحيانا الى تحميلها خسائر مادية كبيرة نتيجة لعدم قيام الدولة بتعويضها عن فرضها اسعارا تحكمية، الامر الذي لا تتبناه الدولة الان وهو ما يظهر بوضوح في أرباح هذه الشركات.

أن التغييرات في أسعار العديد من السلع الأخرى، مثل الحديد والصلب، هي تغييرات مرتبطة بالتغييرات في الأسواق العالمية، فقيمة التصدير تبلغ حوالي 44% من حجم الاستيراد على الصعيد القومي، الامر الذي لا ينطبق فقط على العديد من الصناعات، بل أيضا على صناعة الحديد والصلب.

فخام الحديد يتم استيراده من الخارج كما ان الترابط الداخلي بين مختلف أنواع المؤسسات الإنتاجية، في هذه الصناعة ، تسودها فوضى الإنتاج وتضعف الروابط الإنتاجية بين قطاعاته المختلفة، الامر الذي اسفر في النهاية، عن العجز عن التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية الحالية مع استمرار الارتباط الكبير مع السوق العالمي في مختلف مراحل التصنيع وهو ما دفع الدولة لإصدار رخص جديدة لتصنيع خام الحديد المحلى وإنتاج المنتجات الوسيطة التي تدعم التكامل الداخلي لصناعة الحديد والصلب ولكن هذا الجهد ما زال في بداياته الأولى ولم يتحقق بعد.

أن التقييم السياسي الاقتصادي لأي وكل سياسات الخصخصة يجب أن يتوقف عند الاعتبار الأكثر أهمية، اى على تراكم راس المال، لان النمو الاقتصادي رهن بتراكم واستثمار راس المال سواء أكان مملوكا للدولة أم للقطاع الأهلي، تراكم لا يمكن تعظيمه الا بتقليص تصدير راس المال سواء في هيئة أرباح، أم فوائد، أم عوائد ملكية .

أن تقييم أي خطوة اقتصادية يجب ان تكون نابعة من تصور عام لكيفية زيادة الاستثمار المحلى بما يحقق مزيدا من التكامل الداخلي للاقتصاد القومي ويقلل من تأثيرات التغييرات في السوق العالمي، تأثيرات لا يمكن تجنبها، ولكن يمكن تقليل تأثيرها فقط لأغير.

ان الإجراءات المتعلقة ببيع هذه الحصص لابد من النظر اليها وفق هذا المنظور الشامل، حتى ولو كانت إجراءات اضطرارية، وهو أمر صحيح في جانب منها، ولكنها أيضا جزءا من التوجه العام لسياسات الدولة المعلن عنها منذ سنوات وهو ما يجب مناقشته فعلا.

فالسياسات الاقتصادية ليست مجرد " فكاكه " اقتصادي حرفي، وليست وسيلة للتهيج المعارض ، بل هي قضية اجتماعية كبرى تتعلق بمصالح الطبقات الاجتماعية وبإمكانية تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وسط ظروف دولية وسياسية واجتماعية محددة ومتغيرة، الامر الذي يحتاج الى توقف منفصل.

April 20

رأسمالية الدولة ونمط الإنتاج

عندما تظهر ظاهرة يعتبرها البعض جديدة، برغم أنها ليست جديدة ، وعندما يريد البعض التغطية على اختياراتهم السياسية ستجد العجب العجاب من الاستخراعات النظرية التي تبرر مواقفهم.

فتاريخ تطور المجتمع الإنساني مر بمراحل مختلفة، من المشاعة الى المجتمع العبودي الى الاقطاع ثم انتهى الى الرأسمالية الحديثة ، هذه الرأسمالية التي يدعى المفكرين النظريين المؤيدين لها ، انها نهاية التاريخ بعد انهيار ما كان يسمى بالبلدان الاشتراكية و النمو الرأسمالي العاتي في الصين الشعبية ، ولذلك اختفت الملاعيب النظرية المتعلقة بالنمو في البلدان النامية حين اطلق عليها ، في حينه ، طريق النمو اللا رأسمالي.

اصطلاح غريب يصف نموا رأسماليا بقيادة وسيادة ملكية الدولة، كان مرتبطا في حينة ، بسياسات خارجية وداخلية جديدة وسط أجواء من الصراع الدولي بين المعسكرين.

ولكن هل انتهى نمط التنمية الرأسمالية بقيادة الدولة، على صعيد القيادة العامة للنمو الرأسمالي و بالاستثمار المباشر للدولة ، بانتهاء الأوضاع التي انتجته ؟ بالقطع لم ينتهي ولكنة تغيير ولم يصبح مرتبطا، بالضرورة ، بالسياسات القديمة التي كانت جزءا منه في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

أن التنمية، من أي نوع ، لا يمكن تحقيقها في البلدان النامية بدون دور قائد للدولة يتضمن الاستثمار المباشر ، الأمر الذى تجده في بلدان ذات أنظمة حكم متباينة ، بدرجات متفاوتة من النجاح والتعثر وبمستويات مختلفة من تدخل ومساهمة الدولة.

هذه القطعية في التقرير التي أتبناها قد تجد من يختلف معها لاعتبارات متعددة، منها ما يتعلق بالطابع الانتقالي لها أو بكفاءة الإدارة او بحسن توجيه الموارد ام باحتمال استشراء الفساد.

الكثير من الاعتراضات والردود المضادة ولكن يبقى دور هام على المتخصصين دراسته، دراسة التجارب والخبرات المنتشرة من اقصى الشرق الى اقصى الغرب ، دراسة لابد وان تتضمن الشروط السياسية والدولية التي تمت وتتم فيها.

April 25 ·

April 25,2021

جدل التاريخ والرأسمالية المصرية

هل بالضرورة أن يعيد التاريخ نفسه ولكن بشكل كاريكاتيري؟

قد يكون هذا صحيحا ما بين نابليون الأول وأبن أخيه نابليون الثالث عندما نجح في خديعة الجماهير في ثورة 1848 في فرنسا فهتفت له " عاش نابليون عاشت النقانق "فاستولى على السلطة ، ولكنه ليس صحيحا كقاعدة عامة ، وها هو يعيد نفسة من جديد ، ولكن هذه المرة بشكل مختلف وليس كاريكاتيريا ، في موقف بعض ممثلي رأس المال الخاص ، وأقول بعض ، يتصاعد صياحهم اعتراضا سواء من حيث تصاعد استثمارات الدولة في الكثير من القطاعات مثل الصناعات البتروكيماوية أو الغزل والنسيج والحديد والصلب (عن طريق هيئة الخدمة الوطنية) وتكرير البترول ، يطالبون بتسليمهم الجمل بما حمل وتوقف الدولة عن الاستثمار المباشر ، غير مدركين أن استثمارات الدولة ضرورة حياة ، ليس فقط للنظام الذي انبثق بعد الثورة بل أيضا ضمانة لاستمرار مصالحهم الذى لا تعاديه الدولة ، و يتصاعد صياحهم مرة أخرى حول السلوك الاقتصادي للدولة في مواجهة أزمة الكورونا.

والواضح أن هؤلاء هم الأكثر اندماجا بالسوق العالمي، فلهم استثمارات كبيرة بالخارج واستثماراتهم بالداخل تحميها الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي لأنها ، من الناحية القانونية ، فروع لشركاتهم الأوروبية المسجلة في هولندا وبلجيكا وسويسرا ، ولهم علاقات وعقود كبيرة مع الدولة نفسها وبرغم ذلك يحتجون غير مدركين تغير الزمن وتغير سلوك الدولة نفسها بحكم الضرورة التي لن ترحم أحدا.

ومن المتوقع ان يتصاعد احتجاجاتهم إذا تصاعد طرح أسهم شركات راس مال الدولة بالبورصة الذي تباطأ كثيرا برغم النيات المعلنة، فهذه ليست الخصخصة القديمة عندما كانت تسلم لهم تسليم مفتاح استثمارات الدولة ، بل هي أحد وسائل الاستحواذ على رأس المال ، وهو نفس موقف الكثير من ممثلي رأس المال الخاص في

خمسينيات القرن الماضي الذين لم ينصاعوا لتوجهات الدولة الناصرية ، برغم الشراكات المحدودة ، والذى انتهى بتغلب راس مال الدولة بتوجيه ضربة التأميم الكبرى في الستينيات ، الأمر المعدوم الاحتمال الآن.

الدولة تزداد قوتها الاقتصادية والسياسية وتطرح الشراكة والعمل ضمن إطار ما تقرره، وهؤلاء مازالوا يحلمون بما انقضى ومضى ولن يعود في المدى المنظور ، فهل يدركون ذلك ؟

وأود أن أؤكد أن صيحات الاحتجاج هذه تأتي من بعض ممثلي رأس المال الخاص لان الكثير من نفس القطاع أكثر تلائما واندماجا مع الأوضاع الجديدة.

فلنراقب لنرى.

April 27 ·

25 April ,2020

رأسمالية الدولة والتخلص من الدجما

"رأسمالية الدولة الوطنية أم رأسمالية الدولة التابعة"

ظاهرة عالمية تنتشر من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب ولم تترك مجتمعا الا وكانت ظاهرة واحيانا قائدة فيه، انها رأسمالية الدولة.

تظهر بشكل أكثر وضوحا في البلدان التي تتطور بشكل سريع، فقيمة اسهم شركات الدولة في البورصة الصينية تبلغ 80% من حجمها وفى روسيا 62% والبرازيل 38. %

أما في البلدان الرأسمالية المتقدمة فتتراوح ملكية الدولة من 25 الى 30 % من ملكية الشركات الصناعية.

ظاهرة تستحق التوقف عندها طويلا وكثيرا، ولكن الأكثر أهمية ، الان ، التوقف حول هذه الظاهرة في البلدان النامية ، ومنها بلادنا ، لأهميتها البالغة في النمو الاقتصادي والاستقلال الوطني وتحسين توزيع الدخل.

واذا كانت رأسمالية الدولة قد انتشرت في البلدان النامية في اعقاب الاستقلال وسط ظروف احتدام الصراع العالمي بين المعسكرين الامر الذى هيئ مناخا مناسبا لطموح الطبقات الاجتماعية الجديدة التي شكلتها سلطة الدولة الوطنية الجديدة لكى تكون اكثر طموحا لتحقيق درجة أعلى من الاستقلال الاقتصادي و السياسي عن القوى الاستعمارية القديمة ، هذا النهوض الذى يتطلب زيادة الانفاق على التعليم والصحة والبنية الأساسية والتعديل الجزيء لتوزيع الدخل القومي لتوسيع السوق الداخلي ، وكلها ضرورات اقتصادية واجتماعية بدونها لا يمكن تحقيق الطموحات الاقتصادية لهذه الطبقات ، الامر الذى اسفر عن تدعيم التايد الشعبي لهذه الأنظمة بدرجات متفاوتة ولكنة في نفس الوقت مكن الطبقات الاجتماعية الجديدة من الانفراد بالسلطة وقمع الحركة السياسية المستقلة للطبقات الشعبية ، بحيث أصبحت هذه البلدان أقل قدرة على الصمود في مواجهة القوى الاستعمارية التي انتقلت اشكال استغلالها من الاحتلال العسكري المباشر الى تمتين الارتباط الاقتصادي والسياسي مع البلدان المتحررة حديثا.

لقد انهارت هذه المحاولات تحت ضغط القوى الرأسمالية العالمية سواء بالتدخل العسكري المباشر و بالضغوط الاقتصادية أم بالانقلابات العسكرية الداخلية، ولكن رأسمالية الدولة عادت من جديد في العديد من البلدان النامية بأشكال مختلفة ولم تعد مرتبطة بالسياسات القديمة و بطموح مختلف عن سياسات محاولات تدعيم الاستقلال

، رفض سياسات التحالفات العسكرية والحياد بين المعسكرين ومواجهة النفوذ الاستعماري المباشر ام غير المباشر.

لقد اصبح لدينا بانوراما كاملة من رأسماليات الدولة في البلدان النامية، بعضها تم أدامجها كشريك صغير بالسوق العالمية و البعض الاخر تم اسقاط قياداتها المنتخبة التي كانت اكثر طموحا وتحاول تحقيق درجات اعلى من الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، الامر الشديد الوضوح في تجارب أمريكا اللاتينية.

لقد تغيرت الظروف الدولية السياسية والاقتصادية وحتى الظروف الداخلية ولم تصبح رأسمالية الدولة قرينا لحزمة كاملة من السياسات، بل أصبحت قرينة للظروف الخاصة لكل بلد ، واصبح الامر أما الاندماج مع السوق العالمية أو مواجهة اشكال مختلفة من الضغوط ، لان وجود ونمو رأسمالية الدولة يشكل تناقضا موضوعيا مع مصالح الرأسمالية العالمية.

ولعل من الواجب الإشارة الى أن رأسمالية الدولة لا تعنى بالضرورة وجود الطبقة الاجتماعية الانتقالية التي اطلق عليها الرأسمالية البيروقراطية، فرأسمالية الدولة لا يحدد طبيعتها الاجتماعية شكل الملكية بل طبيعة النظام السياسي ، أي كيف تدار هذه الملكية ولمصلحة من ، فرأسمالية الدولة احتياج موضوعي للبلدان المتخلفة في زماننا هذا ، لاعتبارات متعددة سياسية واقتصادية ودولية ، ومن الممكن أن تديرها سلطة شعبية حقيقة تحضيرا للزمن القادم!

ولعلة من الواجب التوقف قليلا على ما كتبته المجلة الاقتصادية البريطانية الشهيرة، الإيكونيميست سنة 2012، التي تمثل الموقف التقليدي للرأسمالية العالمية من الرأسماليات الناشئة في البلدان النامية

"بالنسبة للبلدان الناشئة التي ترغب في ترك بصمتها على العالم ، فإن رأسمالية الدولة تتمتع بجاذبية واضحة. إنه يمنحهم النفوذ الذي ستستغرقه شركات القطاع الخاص سنوات لبناءة، لكن مخاطرها تفوق مزاياها.

من أجل مصلحتهم الخاصة، ولصالح التجارة العالمية، يحتاج ممارسو رأسمالية الدولة إلى البدء في تفكيك ممتلكاتهم الضخمة في الشركات المفضلة وتسليمها إلى المستثمرين من القطاع الخاص. إذا كانت هذه الشركات جيدة كما تفتخر، فهي لم تعد بحاجة إلى عكاز دعم الدولة"

الامر الذى لا يعنى الا شيئا واحدا، التحق بنا تابعا ومندمجا لأنك الأصغر والاضعف والاقل تطورا ويكفيك ما فعلته!

ولعلنا نستطيع أن نلخص الامر بالتساؤل الأساسي

"رأسمالية الدولة الوطنية أم رأسمالية الدولة التابعة. " !

April 30

السوق الحرة

بين محمود شكوكو وسيد مرزوق

بالقطع فان الجميع يعرفون محمود شكوكو، هذا الفنان المبدع الكبير، ولكن من منا يعرف " سيد مرزوق "، هذه الشخصية السينمائية التي قدمها فليسوف الإخراج المبدع، داود عبد السيد في فيلمه الفلسفي البديع " البحث عن سيد مرزوق."

فشكوكو صريح ومباشر ويطرح المشاكل ويقدمها بتعبيراته الساخرة ويقدم لها الحلول، أما سيد مرزوق الفكرة، فهو سيد ومرزوق ولا يمكن تحميلة نتائج أعماله حتى ولو تخفيت خلف الاستكانة وعزلت نفسك عن العالم بحيث لا تستطيع التفرقة بين أيام الأسبوع ولن يغنيك شيئا بناء صوبة معقمة لتحميك من التلوث والامراض فسيد مرزوق سيتسبب في اقتحام الاخرين لها، ولن تجد له أثرا فهو سيد ومرزوق.

والمصيبة أن السيد " سيد مرزوق " قد وصل الى عقول العامة وغير العامة، فهم يرددون "كلام تخين" ومزوق وملئ بالمحسنات اللفظية، يستخدمه الناس بسهولة ويسر، والمصيبة عندما يستخدمه المفكرون والمساهمون في العمل العام او حتى في التوجهات الرسمية للمؤسسات الدولية، دولية مجازا، مثل البنك الدولي وصندوق النقد، فأحيانا يصيبني الحزن وأحيانا اكاد أن استلقى على ظهري من الضحك.

هل راءى أي منكم " سيد مرزوق "، أقصد السوق الحرة على الصعيد العالمي؟ أم اننا مازلنا نبحث عن هذا السيد؟

فالدول الرأسمالية المتقدمة تضع قوانينها الداخلية لمنع الاحتكار في السوق الداخلي، ولكنة لا يطبق الا أذا اتفق أصحاب المصالح على ذلك، وتستخدم سلطة الدولة لحماية الاحتكارات الكبرى، ولعل صناعة الطيران تقدم لنا مثالا باهرا لما اقصده هنا، فكم هي الشركات الكبرى التي تنتج الطائرات الكبيرة على الصعيد العالمي؟ شركتين فقط لأغير، بوينج وإيرباص، أحدهما أمريكية بدعم الحكومة الامريكية و الثانية أوربية بدعم الدول الاوربية الكبرى.

حتى صناعة المحركات لها فان اعداد الشركات القادرة على انتاجها انقرضت الى عدد محدود من الشركات، رولزرويس في أوروبا و جنرال الكتريك في الولايات المتحدة وأصبحت برات اند وتيني الامريكية على وشك الانقراض.

وإذا كان هذا في قطاع الطيران فانة يتكرر بأشكال مختلفة في الصناعات الأخرى، فشركة لافارج الفرنسية تمتلك عشرات من مصانع الاسمنت في العشرات من الدول ومنها مصر، وحين تلجأ احدى الدول النامية لفرض ضرائب جمركية في حدود الاتفاقات الدولية التي اجبر الجميع على الانضمام لها، لحماية سوقها، يتململ السادة في البنك الدولي وصندوق النقد.

وإذا كان هذا على صعيد الإنتاج وعلاقات السوق فان الامر لا يتوقف عند هذا، فاذا تدخلت الدولة في احدى الدول النامية واستثمرت بنفسها، يتعالى الصياح حول الخطأ الكبير الذي ترتكبه وحول فاعلية وكفاءة القطاع الخاص، وهي أكذوبة كبرى سنعود اليها، وإذا تجرأت واحتجت بقولها " يا عم الحاج نريد أن نكون مثلك " فانت تفعل هذا و تمتلك دولتك البهية نسبة عالية من راس مال الشركات قد تتجاوز 30% في العديد من دولكم الرأسمالية المتقدمة، يتعالى الصياح " مش لما تقلع البامبرز الأول ."

فلو توقفنا قليلا أمام ما يسمى بالقطاع الخاص في الدول الرأسمالية المتقدمة لاكتشفنا أنه ليس قطاعا خاصا، فلقد تطورت الرأسمالية بحيث تحقق الانفصال التام ما بين الملكية والإدارة، واختصر دور الملاك الى قطع كوبونات الأرباح في نهاية العام وتداول ملكية الأسهم في البورصة ثم محاسبة مجالس الإدارات في نهاية العام في الجمعية العمومية السنوية، أذا اهتم ملاك الأسهم بحضورها.

والامر لا يتوقف على الشركات الكبيرة التاريخية، بل يمتد أيضا الى الشركات الحديثة التي يؤسسها النابهون، مثل ميكروسوفت، فهي تنتقل تدرجيا الى الشكل السائد من الشركات القديمة التاريخية، الانفصال التام بين الملكية والإدارة.

ويزداد الامر تفاقما حين يتم المطالبة بتبني منهج لإدارة الاقتصاد مبنى على الخبرات التاريخية لتطور الرأسمالية، أي الانتقال من الإنتاج السلعي الصغير الى الإنتاج الرأسمالي الكبير القائم على تقسيم العمل وتطبيق التكنولوجيا الحديثة وعلى الفصل بين الإدارة والملكية، فيتم تقديم تشجيع الإنتاج السلعي الصغير باعتباره طريق التقدم الموصي به.

فلماذا لا نحاول التقدم من حيث انتهى الاخرون؟ وهل هذه الوصفة " الدولية " تتلاءم مع أوضاع تطورنا، ولماذا يجب أن نمر بنفس الالام التي عاناها الاخرون؟

ويبقى الإجابة على السؤال الحقيقي المخفي خلف الايدولوجية، هل هذا هو حقا الطريق لتقدمنا؟

وهل استثمار الدولة لابد وان يفضي الى سوء الإدارة واهدار الموارد العامة والفساد؟

صياح أيديولوجي عالي الصوت يخفى مصالح عميقة مختفية تحته وهو ما يضحكني كلما سمعته، ولكن الامر المحزن عندما استمع الى مفكرين أو سياسيين من الدول النامية وهم يرددون هذا الهراء، متمنطقين بأوهامهم الليبرالية المستوردة من الدول الرأسمالية التي فقدت الكثير من ليبراليتها المزعومة، ويتم مكافأة بعضهم بمناصب مهمة في هذه المؤسسات "المرموقة."

ان حسن أدارة الاقتصاد واستثمارات الدولة في البلدان النامية لا يمكن تحقيقهما بمجرد تغيير القواعد والاسس القانونية الاقتصادية ومستوى تدخل الدولة، بل في مجال أخر يبدو للمراقب الحسن النية بعيدا تماما ، في السياسة، ولكنها قضية كبيرة أخرى موردة للمهالك!!!!

فلماذا ننساق الى استخدام مثل هذه الاصطلاحات الخادعة ولماذا لا نسمى الأشياء بحقيقتها الفعلية؟ وهو طلب يخلو من التزيد لان مواجهة الواقع كما هو، هو الطريق الوحيد للتقدم.

عاش شكوكو الصريح والمباشر ويسقط " سيد مرزوق " السوق الحرة لأنه غير موجود منذ زمان بعيد!!!!!

May 8

اقتصاد السوق

أوهام الماضي

كلمة ارتبطت في التراث الاقتصادي الاجتماعي بنمط معين من أنماط الإنتاج، نمط الإنتاج الرأسمالي وبالذات في فترة صعوده، وبرغم ان تطور هذا النمط قاد، عبر فترة زمنية طويلة ، الى اقتصاد سوق ذو طبيعة مختلفة ، بحيث نستطيع أن ندعى أنه اقتصاد مختلف عن النمط القديم مع بذوخ راس المال المالي والشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات ، أنه اقتصاد سوق جديد يتحكم فيه راس المال المالي والشركات المتعددة الجنسيات تحت رعاية وحماية المؤسسات المالية الدولية والدول العظمى.

ولكن مع انهيار نماذج التنمية المعتمدة على محاولات التخطيط المركزي، التي عانى الكثير منها من البيروقراطية وسوء الإدارة فان الامر يبدو، للمراقب البريء، كما لو كان ما يسمى باقتصاد السوق، الذى يروج له ، قد انتصر على الاقتصاد المخطط بتوجهاته السياسية.

والمعضلة الفكرية والاقتصادية والسياسية الحالية أن المؤسسات المالية الدولية والدول العظمى ما زالت تروج لاقتصاد السوق المنقرض، وتقدم النصائح والشروط للدول النامية التي تحتاج الى مساعداتها كما لو كان اقتصاد السوق هذا ما زال يمكن تحقيقه برغم اختلاف الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية اختلافا كبيرا.

هذه النصائح والشروط التي تدعم استمرار التبعية السياسية والاقتصادية للدول العظمى ولراس المال المالي العالمي، الامر الذي يؤكده توجهاتها المعارضة لرأسمالية الدولة، أي قيام الدولة بالاستثمار المباشر وبقيادة النهوض الرأسمالي سواء بالمشاركة مع راس المال الخاص أم بدفعة للاستثمار في الاتجاهات المطلوبة من الدولة .

الامر الذى يطرح سؤالا جوهريا، لست أنا صاحبة ـ بل هو الدكتور فوزى منصور، في مقال كتبة في جريدة الكاتب المصرية في ثمانينات القرن الماضي، حين تساءل، في ذلك المقال، هل اقتصاد السوق يعنى اقتصاد السوق الرأسمالي وهل لا يمكن أن يوجد اقتصاد سوق اشتراكي ؟ وذلك في تعليقة على النهوض الاقتصادي الصيني الكبير في ذلك الوقت.

مقال لفت انتباهي بشدة في ذلك الزمان الامر الذي يجعلني أفكر الان بشكل متمرد، وهل لا يمكن أن يوجد اقتصاد سوق تقوده الدولة النامية بحيث يستطيع تقليل أهدار الموارد في اقتصاد السوق الكلاسيكي المنقرض الذى تحاول دفعنا الية المؤسسات الدولية، لأسباب أخرى ليست متعلقة بالكفاءة أو الرشادة بل بمصالح من يتحكم ويقود هذه المؤسسات .

خلاصة القول انه لا مناص من التحرر من كل هذه الوصفات الجاهزة المستدعاة من الماضي، مع الاستفادة من خبراتها، للوصول الى نمط للتنمية يتلاءم مع مصالحنا الوطنية وينطلق من أوضاعنا الحالية الاقتصادية والاجتماعية وما يحيط ببلادنا من أوضاع دولية.

June 3, 2021

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

ميلودراما الحديد والصلب وعدو البشر

بالقطع فان عدو البشر هو كاتب هذا التعليق، واقصد بعدو البشر شخصية بطل مسرحية موليير الشهيرة بسبب صراحته المطلقة وإطلاق آرائه بدون الاهتمام لقواعد الأدب والمجاملة والعادات المجتمعية في المجتمع، هكذا سأعلق على ميلودراما شركة الحديد والصلب.

لقد اثار البدء في تصفية شركة الحديد والصلب المصرية شجونا واحزانا ميلودرامية، بالذات بين أبناء جيلي الأكثر خبرة بالأحلام وبالمعارك الوطنية من اجل التقدم والاستقلال، التي يمثل السد العالي وشركة الحديد والصلب علامات بارزة عليهما.

ولقد استخدمت تعبير " ميلودراما " بشكل مقصود ودقيق لان ردود الأفعال غلب عليها الانفعال العاطفي وأحيانا مصحوبا بانفعال اكتئابي واضح، حتى بين أصدقاء عقلانيين من أصحاب التفكير العلمي القاطع، فامتد تأثير هذا المناخ الى " عدو البشر" ذاته، ولكن ليس تأثرا بتصفية الحديد والصلب نفسها، ولكن لإدراكه انه كان " بيأدن في مالطة "، وان كتاباته وصياحة باننا في زمن مختلف عما كان قبل عام 2011 لا تجد من يفهمها فهما واضحا حتى ولو كان مختلفا معها.

لقد تابعت النقاشات الدائرة حول مجمع الحديد والصلب داخل مجلس النواب وخارجة وللأسف الشديد اشعر بالاسى لان النقاشات منحصرة في الحيز الضيق لمجمع الصلب في حلوان ولا تنظر إلى واقع صناعة الصلب في البلاد، الأمر الذي فتح الباب للمزايدات والبحث عن الشعبية الكاذبة التي لن ينتج عنها شيء حقيقي، بل وقاد قوى اجتماعية وسياسية لا يمكن الشك في وطنيتها واخلاصها الى تبنى مواقف شديدة الضرر لمستقبلها السياسي وللمصلحة الوطنية ذاتها!

فهل تصفية الحديد والصلب هو امتداد لما يعتقد البعض من تصفية لركن هام من الصناعة الوطنية؟ وهل سينعكس ذلك على قطاعات اقتصادية أخرى بحكم التأثير الكبير لصناعة الصلب؟ وهل هي مؤامرة على الاستقلال الوطني تقودها قوى اقتصادية واجتماعية طفيلية؟ وهل هي سياسة معادية للصناعة يقودها من قبورهم رواد الخصخصة والفساد؟

وفى الحقيقة فان تعليق عدو البشر يشمل جانبين، الجانب الأول منهما يتعلق بالتأثيرات الاقتصادية لأغلاق وتصفية شركة الحديد والصلب والثاني منهما يتعلق بحقوق وتعويضات العمالة شاملة الخدمات الاجتماعية التي تقدم لهم.

ولكي نصل الى تقييم دقيق فلابد من التعرف التفصيلي على أوضاع صناعة الصلب بالبلاد، تعرف لا يتوقف على الطاقات الإنتاجية ودرجة تنوع المنتجات ومدى عمق الصناعة نفسها، ولكن الى القوى الاجتماعية المرتبطة بها، أي رأسمالية الدولة والراس مال الخاص.

صناعة الصلب في البلاد

ولنعود الى تقرير اتحاد الصناعات الذي يقدم مختصرا مفيدا لتطور صناعة الصلب في البلاد، فتتحدث مقدمة التقرير

"بدأت صناعة الحديد والصلب في مصر في الأربعينات بشركات خاصة بهدف استغلال الخردة من مخلفات الحرب العالمية الثانية بصهرها بأفران تعمل بالوقود السائل ثم صبها يدويا في قوالب ودرفتها إلي حديد تسليح وكان ذلك بشركات الدلتا والأهلية والنحاس. والتي شهدت فيما بعد تطويرا متلاحقا بإدخال أفران الصهر بالقوس الكهربي ووحدات الصب المستمر.

في نهاية الخمسينات، أنشأ بحلوان أول مصنع متكامل باستخدام تكنولوجيا الأفران العالية وبمعدات من ألمانيا لصهر خامات الحديد المستخرجة من أسوان (منخفضة الجودة وعالية الشوائب) مع فحم الكوك المستورد إلى زهر سائل ومن ثم صبها يدويا وتشغيلها إلى منتجات صلب نهائي. وقد شهدت الشركة العديد من مراحل الإضافة والتطوير أهمها إنشاء مجمع الصلب الذي بدأ إنتاجه عام 1972 باستخدام نفس تكنولوجيا الأفران العالية بمعدات روسية حيث بلغت الطاقة الإنتاجية مليون طن سنويا من كافة الأشكال الطولية والمسطحة للصلب.

في بداية الثمانينات أسست شركة أخرى بالدخيلة بالإسكندرية مشاركة مع اليابان تعتمد على تكنولوجيا جديدة لإنتاج الصلب من اختزال نوعيات عالية الجودة من خامات الحديد الاستخراجية المستوردة وباستـــخدام الغاز الطبيعي (بدلا من الفحم) وتحويلها إلي حديـــــــد إسفنجي (تصل نسبة الحديد به إلى 90%) ثم بعد ذلك صهرها بأفران كهربائية وصبها وتشكيلها إلى منتجات نهائية، وبدأت الشركة إنتاجها عام 1986 بطاقة تصميمية 800 ألف طن من حديد التسليح. شهدت الشركة بعد ذلك العديد من خطوات ومراحل التطوير بإضافة خطوط جديدة ورفع طاقات حتى بلغت الطاقة الحالية من حديد التسليح الى 1.8 مليون طن وإنتاج مسطحات بتقنية البلاطات الرقيقة بطاقة 1.1 مليون طن.

خلال الأعوام التالية شهد قطاع الصلب نموا مطردا متناسبا مع التطورات الاقتصادية وخطط التنمية زيادة إنشاءات البنية الأساسية في كافة المرافق والتي تعتمد على حديد التسليح حيث وصل الاستيراد من حديد التسليح خلال فترة الثمانينات وأوائل التسعينيات إلى حوالي 1.5 مليون طن في السنة. لذلك اتجه العديد من المستثمرين إلى اقتحام صناعة الصلب بدأ من مشروعات الدرفلة باستخدام عروق مستوردة ثم التطور بإضافة وحدات صهر وشركات لإنتاج العروق وإنتاج ودرفلة المسطحات سواء للسوق المحلى أو للتصدير. "انتهى.

اذن لقد أسفر الامر في بداية الثمانينات عن استمرار سيادة رأسمالية الدولة في قطاع الصلب لامتلاكها شركة الحديد والصلب المصرية بطاقة إنتاجية اسمية 1.2 مليون طن (لم تبلغها ابدا) وشركة الدلتا للصلب بطاقة إنتاجية 50 ألف طن، والعديد من المصانع الخاصة للدرفلة التي كانت تعتمد، الى حد بعيد، على شراء منتجات الشركتين لإنتاج حديد التسليح وبعض القطاعات الصغيرة.

وبرغم تبنى الدولة لسياسات ما سمى بالانفتاح الاقتصادي فان المقتضيات الاجتماعية والسياسية دفعت الدولة نفسها الى انشاء شركة الدخيلة للصلب (لاحقا شركة عز الدخيلة) بالاشتراك مع اليابان بالاعتماد على الخام المستورد، حيث تبلغ طاقتها الكلية الان 2.9 مليون طن وتنتج كافة أنواع المنتجات (أي مرتين ونصف انتاج الحديد والصلب المصرية تقريبا)، وان كانت الملكية قد تغيرت مع تسارع عمليات الخصخصة في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرون حيث تبلغ نسبة ملكية مؤسسات الدولة، الان، ما قيمته 46%.

لقد أسفر الامر عن تسارع استثمارات القطاع الخاص بواسطة تجار الحديد وأصحاب مصانع الدرفلة الصغيرة مثل الجارح وعز والمراكبي استجابة لزيادة الطلب المحلى برغم وجود الحديد والصلب المصرية التي تجاوز الطلب المحلى طاقتها بأبعاد كبيرة، هذا التسارع الملحوظ في العشرة سنوات الأخيرة من القرن العشرون ، وارتبط هذا التسارع بتعميق التصنيع بالوصول الى انشاء المصانع المتكاملة وشبة المتكاملة وليس الدرفلة فقط ، كما سيأتي لاحقا.

ويحدث تطور جديد وملحوظ بتأسيس شركة حديد المصريين (أبو هشيمة) بمساهمة أساسية لراس المال العربي في بداية القرن الواحد والعشرون وتبلغ طاقتها الإنتاجية الحالية 3.37 مليون طن، أي حوالي ثلاثة اضعاف الطاقة الإنتاجية الاسمية للحديد والصلب المصرية.

ويستمر التوسع وازدياد الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص، حتى الان، لتبلغ الطاقة الإنتاجية الاسمية لحديد التسليح ما مقداره 15 مليون طن، في نفس الوقت التي تتزايد فيه الطاقات الإنتاجية لكافة أنواع المنتجات التي كانت حكرا على شركة الحديد والصلب المصرية، وتتناقص أهميتها النسبية الى ما يقل عن 7% من الطاقة الإنتاجية الكلية إذا افترضنا استعادتها لطاقتها الاسمية وعدم تصفيتها.

تناقضات النمو وصراع المصالح

لا يمكن فهم تناقضات وصراع المصالح داخل قطاع الصلب دون التعرض للأساليب الإنتاجية والارتباط بالأسواق المحلية والدولية وبكفاءة استخدام الموارد اللازمة (الكهرباء والفحم والغاز والعمالة وخام الحديد ومدى توفر خردة الحديد) وبمدى احتكار المصادر اللازمة للعمليات الإنتاجية ثم بنوع الملكية (راس مال الدولة ام راس مال خاص) وأخيرا بالطابع السياسي لسلطة الدولة ودورها في الإنتاج وفى التحكم في السوق.

الأساليب الإنتاجية

تنقسم صناعة وتجارة الصلب في البلاد الى اقسام يمكن تميزها والتعرف على علاقتها بالعناصر السابق الإشارة اليها.

فالقسم الأول هو ما يسمى بالمصانع المتكاملة وهي المصانع التي تبدأ فيها العملية الإنتاجية باستخدام خام الحديد سواء اكان في هيئة مكورات وتبلغ نسبة تركيز الحديد به اعلى قليلا من 50% بالنسبة للخام المحلى وتصل الى 69% للخام المستورد، ام في هيئة حديد إسفنجي، أي خام معالج لرفع نسبة الحديد به الى 90%، ومعظم المصانع المحلية تستخدم مكورات الحديد .

ومصنع شركة الحديد والصلب المصرية يستخدم المصادر المحلية وتحتكر كل مناجم الحيد بالبلاد، قبل التقسم الحديث للشركة بالإبقاء على المناجم بملكية الدولة وتصفية المصنع، اما باقي المصانع العائدة لراس المال الخاص وهى عز الدخيلة والسويس للصلب(الجارحي سابقا) و المصرية الأمريكية للصلب بالسادات و عز – السويس، والجدير بالذكر ان شركة الحديد والصلب المصرية هي الشركة الوحيدة التي تستخدم تكنولوجيا الافران العالية وتحتاج الى فحم الكوك لإكمال عملية اختزال الخام ، اما باقي الشركات فهي تستخدم تكنولوجيا الاختزال المباشر باستخدام الغاز الطبيعي ، وكلا من الاسلوبين منتشرين عالميا وان كانت تكنولوجيا الافران العالية هي الأكثر انتشارا.

وتوثر نسبة تركيز الخام تأثيرا كبيرا على الكفاءة الاقتصادية بتوفير المواد اللازمة للإنتاج مثل الكهرباء والغاز والعمالة، ولذلك فان صناعة الصلب الحديثة تتطلب نسبة لتركيز الخام لا تقل عن 62% حتى تكون اقتصادية وقادرة على المنافسة، وهى احدى مشكلات شركة الحديد والصلب المصرية التي لم تحاول رفع نسبة تركيز الخام ، وان كانت التجارب تتم الان ، بعد تصفية الشركة ، لرفع تركيز الخام وانهاء احتكار شركة الحيد والصلب للمناجم يفتح الباب للشركات المتكاملة لاستخدام الخام المصري سواء بشكل وحيد أذا تم رفع نسبة تركيزه الى المستوى المطلوب أم بخلطة بالخام المستورد اذا تم الوصول الى نسبة تركيز اقل.

والقسم الثاني هو المصانع شبة المتكملة وهي تستخدم خردة الحديد او الحديد الإسفنجي كمادة خام ومنها المصانع وجميعها تعود لراس المال الخاص ماعدا شركة الدلتا وأبو زعبل للصلب العائدتين للدولة بعد تكهين مصنع الدلتا القديم وانشاء مصنع جديد يرفع الطاقة الإنتاجية من 50 ألف طن الى 500 ألف طن.

والمصانع شبة المتكاملة هي الدلتا للصلب (عائدة للدولة) ومصر للصلب و المراكبي للصلب و مجموعة حديد المصريين (أبو هشيمة) ثم شركة أبو زعبل (عائدة للدولة) ذات الطاقة الإنتاجية الصغيرة (60 الف طن).

والقسم الثالث هو مصانع الدرفلة والتي تقوم بشراء عروق الصلب من مصدر محلى أو مستورد ودرفلتها إلى حديد التسليح ،وعددها كبير يصل الي 28 شركة وأكبرها العز للصلب بالعاشر، الدولية للصلب بالسادات مجموعة الجارحي للدرفلة و الجيوشي للصلب و استار أجيبت و العلا و اليكو السويس يعمل بعضها بنسبة استغلال محدودة للطاقة الاسمية لأسباب اقتصادية وتمويلية، وتبلغ الطاقات المتاحة لتلك المصانع حوالي 5 مليون طن سنويا من حديد التسليح ، وكما هو واضح فان بعضها يتنمى لمصانع متكاملة ، ويجب الإشارة كذلك ان المصانع المتكاملة وشبة المتكاملة تقوم بعمليات الدرفلة داخل مصانعها.

أن التناقضات داخل قطاع الصلب تتراوح بين الحصول على الخام بنسبة تركيز مطلوبة ام بالحصول على البليت اللازم لعمليات الدرفلة لعدم قدرة او رغبة الشركات الكبيرة المتكاملة وشبة المتكاملة على تزويد مصانع الدرفلة باحتياجاتها.

وتتزايد التناقضات مع تجار الحديد اللذين يستوردون المنتجات النهائية وبالذات حديد التسليح بالسعار تنافسية الامر الذي دفع الدولة لفرض رسوم اغراق بمقدار 15% على البليت لحماية الشركات المتكاملة وشبة المتكاملة و25% على حيد التسليح لحماية كامل القطاع الإنتاجي.

رأسمالية الدولة أم الرأسمال الخاص

ان وضع الصناعة حتى 2011 كان توسع الرأسمال الخاص سواء بشراء أنصبة كبيرة من مصانع الدولة (الدخيلة) أم بالتوسع الذاتي، مصحوبا بانهيار القدرة الإنتاجية لرأسمالية الدولة بمصانعها، شركتي الحديد ولصلب والدلتا، الا ان التوسع اللاحق كان مصحوبا بتغيرات كبرى بعودة رأسمالية الدولة بقوة الى قطاع الصلب.

فقد قامت الدولة بإعادة انشاء شركة الدلتا للصلب بطاقة عشرة أمثال الطاقة الإنتاجية القديمة (500 الف طن) وان كانت التقارير الصحفية تتحدث عن اقتصار الإنتاج على البليت ، ويبقى التساؤل عن وجود أولوية لتوريدها لمصانع بعينها وهو ما يطرح التطور الهام الاخر ، فلقد قام جهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة بشراء حصة الشريك الأجنبي البالغة 83% في شركة حديد المصريين (أبو هشيمة) ذات الطاقة الإنتاجية 3.37 مليون طن سنويا ، وشراء حصة الجارحي بشركة السويس للصلب البالغة 87% ذات الطاقة الإنتاجية 2 مليون طن(قبل التوسعات الأخيرة) وقامت بزيادة طاقتها الإنتاجية.

أن هذه التطورات تؤكد ما ذهبت الية سابقا حول عودة رأسمالية الدولة بقوة الى القطاعات الإنتاجية وهو نفس ما حدث في قطاع صناعة الاسمنت.

لقد أصبحت الطاقة الإنتاجية للدولة تقترب من ان تكون المنتج الأول للحديد والصلب للبلاد إذا اخذنا في الاعتبار نسبة 46% من انتاج مصنع عز الدخيلة للصلب التي تبلغ طاقته الإنتاجية 2.9 مليون طن من أصل 7 مليون طن الطاقة الاجمالية لمجموعة حديد عز، والدلتا للصلب وشركة السويس للصلب وشركة حديد المصريين.

ميلودراما تصفية شركة الحديد والصلب

أن الحقائق السابقة تؤكد عدم صحة الميلودراما المصاحبة لتصفية الحديد والصلب ، فالدولة لا تعادى الصناعة بل تتوسع فيها باستثماراتها ، واغلاق الحديد والصلب لن ينتج عنة تأثيرات كبيرة او حتى صغيرة على صناعة الصلب لصغر طاقته الإنتاجية مقارنة بالحجم الوطني الكلى للإنتاج ام حتى بطبيعة المنتجات نفسها حيث تنتجها

المصانع الأخرى ، الا انها تعكس دراما حقيقية لأنها تخلو من النظرة الشاملة لصناعة الصلب سواء بتعميق التصنيع ام بحل الاختناقات وبتقليل الاعتماد على الخارج سواء على صعيد الحديد الخام ام على صعيد توفير البليت.

أن نظرة الدولة الى شركة الحديد والصلب المصرية هي نظرة قاصرة لأنها تنظر الية من وجهة النظر المالية وليس من وجهة النظر الاقتصادية وعلاقته بالأوضاع الكلية لصناعة الحديد وبالاقتصاد القومي ، فبصرف النظر عن الاعتبارات الفنية لإمكانية تطوير شركة الحيد والصلب فان أوضاع صناعة الصلب بالبلاد تتطلب نظرة مختلفة لحل الاختناقات وتقليل التناقضات وتعميق التصنيع الامر الذى يقتضى ، عند الضرورة ، إعادة التأسيس من جيد بما يحقق المتطلبات السابق توضيحها مع إضافة مجالات جديدة يحتاجها الاقتصاد القومي بشدة ، أي صناعة السبائك المعدنية ، حيث يوجد في مصر مصنعين لإنتاج أنواع الصلب عالي الجودة والصلب السبائكي من الخردة وهو الشركة العربية للصلب المخصوص ووحدة لإنتاج الصلب المخصوص او السبائكي بشركة أبو زعبل للصناعات الهندسية ، وكلاهما ذو طاقة إنتاجية صغيرة ولكنهما شديدي الأهمية ليس فقط للاقتصاد الوطني بل أيضا لتلبية متطلبات الدفاع الوطني بتطوير صناعة الأسلحة ، وأن إعادة التأسيس توجه قامت به الدولة نفسها بإعادة تأسيس شركة الدلتا للصلب , شركات الغزل والنسيج ، وليس اقترابا مستحدثا.

وهو نفس الموقف الذي دعيت الية ولم يسمع له أحد، أي النظر الى المستقبل وليس التمسك بالماضي الذى انقضى ولن يعود.

ميلودراما عمالة شركة الحديد والصلب

ولعل الجانب الوحيد الميلودرامي في تصفية الحديد والصلب هو أوضاع العمالة وضرورة وصول التفاوض الحالي الى حلول مرضية حول مكافئات نهاية الخدمة ومستحقات صندوق الزمالة والمعاشات والتعويض المادي والتامين الصحي واستمرار الرواتب الى حين تنفيذ الاتفاق النهائي واستمرار تمتعهم بالسكن الذي توفره الشركة.

June 3

كيف ننظر الى أصل الحكاية والحديد والصلب؟

مجموعة مقالات تشكل رؤية للصراع الاجتماعى ودور الدولة فى صناعة الحديد والصلب لمن يريد أن يطلع بعيدا عن الديماجوجية

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

ميلودراما الحديد والصلب وعدو البشر

بالقطع فان عدو البشر هو كاتب هذا التعليق، واقصد بعدو البشر شخصية بطل مسرحية موليير الشهيرة بسبب صراحته المطلقة وإطلاق آرائه بدون الاهتمام لقواعد الأدب والمجاملة والعادات المجتمعية في المجتمع، هكذا سأعلق على ميلودراما شركة الحديد والصلب.

لقد اثار البدء في تصفية شركة الحديد والصلب المصرية شجونا واحزانا ميلودرامية، بالذات بين أبناء جيلي الأكثر خبرة بالأحلام وبالمعارك الوطنية من اجل التقدم والاستقلال، التي يمثل السد العالي وشركة الحديد والصلب علامات بارزة عليهما.

ولقد استخدمت تعبير " ميلودراما " بشكل مقصود ودقيق لان ردود الأفعال غلب عليها الانفعال العاطفي وأحيانا مصحوبا بانفعال اكتئابي واضح، حتى بين أصدقاء عقلانيين من أصحاب التفكير العلمي القاطع، فامتد تأثير هذا المناخ الى " عدو البشر" ذاته، ولكن ليس تأثرا بتصفية الحديد والصلب نفسها، ولكن لإدراكه انه كان " بأدن في مالطة "، وان كتاباته وصياحة باننا في زمن مختلف عما كان قبل عام 2011 لا تجد من يفهمها فهما واضحا حتى ولو كان مختلفا معها.

لقد تابعت النقاشات الدائرة حول مجمع الحديد والصلب داخل مجلس النواب وخارجة وللأسف الشديد اشعر بالاسى لان النقاشات منحصرة في الحيز الضيق لمجمع الصلب في حلوان ولا تنظر إلى واقع صناعة الصلب في البلاد، الأمر الذي فتح الباب للمزايدات والبحث عن الشعبية الكاذبة التي لن ينتج عنها شيء حقيقي، بل وقاد قوى اجتماعية وسياسية لا يمكن الشك في وطنيتها واخلاصها الى تبنى مواقف شديدة الضرر لمستقبلها السياسي وللمصلحة الوطنية ذاتها!

فهل تصفية الحديد والصلب هو امتداد لما يعتقد البعض من تصفية لركن هام من الصناعة الوطنية؟ وهل سينعكس ذلك على قطاعات اقتصادية أخرى بحكم التأثير الكبير لصناعة الصلب؟ وهل هي مؤامرة على الاستقلال الوطني تقودها قوى اقتصادية واجتماعية طفيلية؟ وهل هي سياسة معادية للصناعة يقودها من قبورهم رواد الخصخصة والفساد؟

وفى الحقيقة فان تعليق عدو البشر يشمل جانبين، الجانب الأول منهما يتعلق بالتأثيرات الاقتصادية لأغلاق وتصفية شركة الحديد والصلب والثاني منهما يتعلق بحقوق وتعويضات العمالة شاملة الخدمات الاجتماعية التي تقدم لهم.

ولكي نصل الى تقييم دقيق فلابد من التعرف التفصيلي على أوضاع صناعة الصلب بالبلاد، تعرف لا يتوقف على الطاقات الإنتاجية ودرجة تنوع المنتجات ومدى عمق الصناعة نفسها، ولكن الى القوى الاجتماعية المرتبطة بها، أي رأسمالية الدولة والراس مال الخاص.

صناعة الصلب في البلاد

ولنعود الى تقرير اتحاد الصناعات الذي يقدم مختصرا مفيدا لتطور صناعة الصلب في البلاد، فتتحدث مقدمة التقرير

"بدأت صناعة الحديد والصلب في مصر في الأربعينات بشركات خاصة بهدف استغلال الخردة من مخلفات الحرب العالمية الثانية بصهرها بأفران تعمل بالوقود السائل ثم صبها يدويا في قوالب ودرفتها إلي حديد تسليح وكان ذلك بشركات الدلتا والأهلية والنحاس. والتي شهدت فيما بعد تطويرا متلاحقا بإدخال أفران الصهر بالقوس الكهربي ووحدات الصب المستمر.

في نهاية الخمسينات، أنشأ بحلوان أول مصنع متكامل باستخدام تكنولوجيا الأفران العالية وبمعدات من ألمانيا لصهر خامات الحديد المستخرجة من أسوان (منخفضة الجودة وعالية الشوائب) مع فحم الكوك المستورد إلى زهر سائل ومن ثم صبها يدويا وتشغيلها إلى منتجات صلب نهائي. وقد شهدت الشركة العديد من مراحل الإضافة والتطوير أهمها إنشاء مجمع الصلب الذي بدأ إنتاجه عام 1972 باستخدام نفس تكنولوجيا الأفران العالية بمعدات روسية حيث بلغت الطاقة الإنتاجية مليون طن سنويا من كافة الأشكال الطولية والمسطحة للصلب.

في بداية الثمانينات أسست شركة أخرى بالدخيلة بالإسكندرية مشاركة مع اليابان تعتمد على تكنولوجيا جديدة لإنتاج الصلب من اختزال نوعيات عالية الجودة من خامات الحديد الاستخراجية المستوردة وباستـــخدام الغاز الطبيعي (بدلا من الفحم) وتحويلها إلي حديـــــــد إسفنجي (تصل نسبة الحديد به إلى 90%) ثم بعد ذلك صهرها بأفران كهربائية وصبها وتشكيلها إلى منتجات نهائية، وبدأت الشركة إنتاجها عام 1986 بطاقة تصميمية 800 ألف طن من حديد التسليح. شهدت الشركة بعد ذلك العديد من خطوات ومراحل التطوير بإضافة خطوط جديدة ورفع طاقات حتى بلغت الطاقة الحالية من حديد التسليح الى 1.8 مليون طن وإنتاج مسطحات بتقنية البلاطات الرقيقة بطاقة 1.1 مليون طن.

خلال الأعوام التالية شهد قطاع الصلب نموا مطردا متناسبا مع التطورات الاقتصادية وخطط التنمية زيادة إنشاءات البنية الأساسية في كافة المرافق والتي تعتمد على حديد التسليح حيث وصل الاستيراد من حديد التسليح خلال فترة الثمانينات وأوائل التسعينيات إلى حوالي 1.5 مليون طن في السنة. لذلك اتجه العديد من المستثمرين إلى اقتحام صناعة الصلب بدأ من مشروعات الدرفلة باستخدام عروق مستوردة ثم التطور بإضافة وحدات صهر وشركات لإنتاج العروق وإنتاج ودرفلة المسطحات سواء للسوق المحلى أو للتصدير. "انتهى.

اذن لقد أسفر الامر في بداية الثمانينات عن استمرار سيادة رأسمالية الدولة في قطاع الصلب لامتلاكها شركة الحديد والصلب المصرية بطاقة إنتاجية اسمية 1.2 مليون طن (لم تبلغها ابدا) وشركة الدلتا للصلب بطاقة إنتاجية 50 ألف طن، والعديد من المصانع الخاصة للدرفلة التي كانت تعتمد، الى حد بعيد، على شراء منتجات الشركتين لإنتاج حديد التسليح وبعض القطاعات الصغيرة.

وبرغم تبنى الدولة لسياسات ما سمى بالانفتاح الاقتصادي فان المقتضيات الاجتماعية والسياسية دفعت الدولة نفسها الى انشاء شركة الدخيلة للصلب (لاحقا شركة عز الدخيلة) بالاشتراك مع اليابان بالاعتماد على الخام المستورد، حيث تبلغ طاقتها الكلية الان 2.9 مليون طن وتنتج كافة أنواع المنتجات (أي مرتين ونصف انتاج الحديد والصلب المصرية تقريبا)، وان كانت الملكية قد تغيرت مع تسارع عمليات الخصخصة في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرون حيث تبلغ نسبة ملكية مؤسسات الدولة، الان، ما قيمته 46%.

لقد أسفر الامر عن تسارع استثمارات القطاع الخاص بواسطة تجار الحديد وأصحاب مصانع الدرفلة الصغيرة مثل الجارح وعز والمراكبي استجابة لزيادة الطلب المحلى برغم وجود الحديد والصلب المصرية التي تجاوز الطلب المحلى طاقتها بأبعاد كبيرة، هذا التسارع الملحوظ في العشرة سنوات الأخيرة من القرن العشرون،

وارتبط هذا التسارع بتعميق التصنيع بالوصول الى انشاء المصانع المتكاملة وشبة المتكاملة وليس الدرفلة فقط ، كما سيأتي لاحقا.

ويحدث تطور جديد وملحوظ بتأسيس شركة حديد المصريين (أبو هشيمة) بمساهمة أساسية لراس المال العربي في بداية القرن الواحد والعشرون وتبلغ طاقتها الإنتاجية الحالية 3.37 مليون طن، أي حوالي ثلاثة اضعاف الطاقة الإنتاجية الاسمية للحديد والصلب المصرية.

ويستمر التوسع وازدياد الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص، حتى الان، لتبلغ الطاقة الإنتاجية الاسمية لحديد التسليح ما مقداره 15 مليون طن، في نفس الوقت التي تتزايد فيه الطاقات الإنتاجية لكافة أنواع المنتجات التي كانت حكرا على شركة الحديد والصلب المصرية، وتتناقص أهميتها النسبية الى ما يقل عن 7% من الطاقة الإنتاجية الكلية إذا افترضنا استعادتها لطاقتها الاسمية وعدم تصفيتها.

تناقضات النمو وصراع المصالح

لا يمكن فهم تناقضات وصراع المصالح داخل قطاع الصلب دون التعرض للأساليب الإنتاجية والارتباط بالأسواق المحلية والدولية وبكفاءة استخدام الموارد اللازمة (الكهرباء والفحم والغاز والعمالة وخام الحديد ومدى توفر خردة الحديد) وبمدى احتكار المصادر اللازمة للعمليات الإنتاجية ثم بنوع الملكية (راس مال الدولة ام راس مال خاص) وأخيرا بالطابع السياسي لسلطة الدولة ودورها في الإنتاج وفى التحكم في السوق.

الأساليب الإنتاجية

تنقسم صناعة وتجارة الصلب في البلاد الى اقسام يمكن تميزها والتعرف على علاقتها بالعناصر السابق الإشارة اليها.

فالقسم الأول هو ما يسمى بالمصانع المتكاملة وهي المصانع التي تبدأ فيها العملية الإنتاجية باستخدام خام الحديد سواء اكان في هيئة مكورات وتبلغ نسبة تركيز الحديد به اعلى قليلا من 50% بالنسبة للخام المحلى وتصل الى 69% للخام المستورد، ام في هيئة حديد إسفنجي، أي خام معالج لرفع نسبة الحديد به الى 90%، ومعظم المصانع المحلية تستخدم مكورات الحديد .

ومصنع شركة الحديد والصلب المصرية يستخدم المصادر المحلية وتحتكر كل مناجم الحيد بالبلاد، قبل التقسم الحديث للشركة بالإبقاء على المناجم بملكية الدولة وتصفية المصنع، اما باقي المصانع العائدة لراس المال الخاص وهى عز الدخيلة والسويس للصلب(الجارحي سابقا) و المصرية الأمريكية للصلب بالسادات و عز – السويس، والجدير بالذكر ان شركة الحديد والصلب المصرية هي الشركة الوحيدة التي تستخدم تكنولوجيا الافران العالية وتحتاج الى فحم الكوك لإكمال عملية اختزال الخام ، اما باقي الشركات فهي تستخدم تكنولوجيا الاختزال المباشر باستخدام الغاز الطبيعي ، وكلا من الاسلوبين منتشرين عالميا وان كانت تكنولوجيا الافران العالية هي الأكثر انتشارا.

وتوثر نسبة تركيز الخام تأثيرا كبيرا على الكفاءة الاقتصادية بتوفير المواد اللازمة للإنتاج مثل الكهرباء والغاز والعمالة، ولذلك فان صناعة الصلب الحديثة تتطلب نسبة لتركيز الخام لا تقل عن 62% حتى تكون اقتصادية وقادرة على المنافسة، وهى احدى مشكلات شركة الحديد والصلب المصرية التي لم تحاول رفع نسبة تركيز الخام ، وان كانت التجارب تتم الان ، بعد تصفية الشركة ، لرفع تركيز الخام وانهاء احتكار شركة الحيد والصلب للمناجم يفتح الباب للشركات المتكاملة لاستخدام الخام المصري سواء بشكل وحيد أذا تم رفع نسبة تركيزه الى المستوى المطلوب أم بخلطة بالخام المستورد اذا تم الوصول الى نسبة تركيز اقل.

والقسم الثاني هو المصانع شبة المتكملة وهي تستخدم خردة الحديد او الحديد الإسفنجي كمادة خام وجميعها تعود لراس المال الخاص ماعدا شركة الدلتا وأبو زعبل للصلب العائدتين للدولة بعد تكهين مصنع الدلتا القديم وانشاء مصنع جديد يرفع الطاقة الإنتاجية من 50 ألف طن الى 500 ألف طن.

والمصانع شبة المتكاملة هي الدلتا للصلب (عائدة للدولة) ومصر للصلب و المراكبي للصلب و مجموعة حديد المصريين (أبو هشيمة) ثم شركة أبو زعبل (عائدة للدولة) ذات الطاقة الإنتاجية الصغيرة (60 الف طن).

والقسم الثالث هو مصانع الدرفلة والتي تقوم بشراء عروق الصلب من مصدر محلى أو مستورد ودرفلتها إلى حديد التسليح ،وعددها كبير يصل الي 28 شركة وأكبرها العز للصلب بالعاشر، الدولية للصلب بالسادات مجموعة الجارحي للدرفلة و الجيوشي للصلب و استار أجيبت و العلا و اليكو السويس يعمل بعضها بنسبة استغلال محدودة للطاقة الاسمية لأسباب اقتصادية وتمويلية، وتبلغ الطاقات المتاحة لتلك المصانع حوالي 5 مليون طن سنويا من حديد التسليح ، وكما هو واضح فان بعضها يتنمى لمصانع متكاملة ، ويجب الإشارة كذلك ان المصانع المتكاملة وشبة المتكاملة تقوم بعمليات الدرفلة داخل مصانعها.

أن التناقضات داخل قطاع الصلب تتراوح بين الحصول على الخام بنسبة تركيز مطلوبة ام بالحصول على البليت اللازم لعمليات الدرفلة لعدم قدرة او رغبة الشركات الكبيرة المتكاملة وشبة المتكاملة على تزويد مصانع الدرفلة باحتياجاتها.

وتتزايد التناقضات مع تجار الحديد اللذين يستوردون المنتجات النهائية وبالذات حديد التسليح بالسعار تنافسية الامر الذي يدفع الدولة ، أحيانا ، لفرض رسوم اغراق بمقدار 15% على البليت لحماية الشركات المتكاملة وشبة المتكاملة و25% على حيد التسليح لحماية كامل القطاع الإنتاجي.

رأسمالية الدولة أم الرأسمال الخاص

ان وضع الصناعة حتى 2011 كان توسع الرأسمال الخاص سواء بشراء أنصبة كبيرة من مصانع الدولة (الدخيلة) أم بالتوسع الذاتي، مصحوبا بانهيار القدرة الإنتاجية لرأسمالية الدولة بمصانعها، شركتي الحديد ولصلب والدلتا، الا ان التوسع اللاحق كان مصحوبا بتغيرات كبرى بعودة رأسمالية الدولة بقوة الى قطاع الصلب.

فقد قامت الدولة بإعادة انشاء شركة الدلتا للصلب بطاقة عشرة أمثال الطاقة الإنتاجية القديمة (500 الف طن) وان كانت التقارير الصحفية تتحدث عن اقتصار الإنتاج على البليت ، ويبقى التساؤل عن وجود أولوية لتوريدها لمصانع بعينها وهو ما يطرح التطور الهام الاخر ، فلقد قام جهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة بشراء حصة الشريك الأجنبي البالغة 83% في شركة حديد المصريين (أبو هشيمة) ذات الطاقة الإنتاجية 3.37 مليون طن سنويا ، وشراء حصة الجارحي بشركة السويس للصلب البالغة 87% ذات الطاقة الإنتاجية 2 مليون طن(قبل التوسعات الأخيرة) وقامت بزيادة طاقتها الإنتاجية.

أن هذه التطورات تؤكد ما ذهبت الية سابقا حول عودة رأسمالية الدولة بقوة الى القطاعات الإنتاجية وهو نفس ما حدث في قطاع صناعة الاسمنت.

لقد أصبحت الطاقة الإنتاجية للدولة تقترب من ان تكون المنتج الأول للحديد والصلب للبلاد إذا اخذنا في الاعتبار نسبة 46% من انتاج مصنع عز الدخيلة للصلب التي تبلغ طاقته الإنتاجية 2.9 مليون طن من أصل 7 مليون طن الطاقة الاجمالية لمجموعة حديد عز، والدلتا للصلب وشركة السويس للصلب وشركة حديد المصريين.

ميلودراما تصفية شركة الحديد والصلب

أن الحقائق السابقة تؤكد عدم صحة الميلودراما المصاحبة لتصفية الحديد والصلب ، فالدولة لا تعادى الصناعة بل تتوسع فيها باستثماراتها ، واغلاق الحديد والصلب لن ينتج عنة تأثيرات كبيرة او حتى صغيرة على صناعة الصلب لصغر طاقته الإنتاجية مقارنة بالحجم الوطني الكلى للإنتاج ام حتى بطبيعة المنتجات نفسها حيث تنتجها المصانع الأخرى ، الا انها تعكس دراما حقيقية لأنها تخلو من النظرة الشاملة لصناعة الصلب سواء بتعميق التصنيع ام بحل الاختناقات وبتقليل الاعتماد على الخارج سواء على صعيد الحديد الخام ام على صعيد توفير البليت.

أن نظرة الدولة الى شركة الحديد والصلب المصرية هي نظرة قاصرة لأنها تنظر الية من وجهة النظر المالية وليس من وجهة النظر الاقتصادية وعلاقته بالأوضاع الكلية لصناعة الحديد وبالاقتصاد القومي ، فبصرف النظر عن الاعتبارات الفنية لإمكانية تطوير شركة الحيد والصلب فان أوضاع صناعة الصلب بالبلاد تتطلب نظرة مختلفة لحل الاختناقات وتقليل التناقضات وتعميق التصنيع الامر الذى يقتضى ، عند الضرورة ، إعادة التأسيس من جيد بما يحقق المتطلبات السابق توضيحها مع إضافة مجالات جديدة يحتاجها الاقتصاد القومي بشدة ، أي صناعة السبائك المعدنية ، حيث يوجد في مصر مصنعين لإنتاج أنواع الصلب عالي الجودة والصلب السبائكي من الخردة وهو الشركة العربية للصلب المخصوص ووحدة لإنتاج الصلب المخصوص او السبائكي بشركة أبو زعبل للصناعات الهندسية ، وكلاهما ذو طاقة إنتاجية صغيرة ولكنهما شديدي الأهمية ليس فقط للاقتصاد الوطني بل أيضا لتلبية متطلبات الدفاع الوطني بتطوير صناعة الأسلحة ، وأن إعادة التأسيس توجه قامت به الدولة نفسها بإعادة تأسيس شركة الدلتا للصلب , شركات الغزل والنسيج ، وليس اقترابا مستحدثا.

وهو نفس الموقف الذي دعيت الية ولم يسمع له أحد، أي النظر الى المستقبل وليس التمسك بالماضي الذى انقضى ولن يعود.

ميلودراما عمالة شركة الحديد والصلب

ولعل الجانب الوحيد الميلودرامي في تصفية الحديد والصلب هو أوضاع العمالة وضرورة وصول التفاوض الحالي الى حلول مرضية حول مكافات نهاية الخدمة ومستحقات صندوق الزمالة والمعاشات والتعويض المادي والتامين الصحي واستمرار الرواتب الى حين تنفيذ الاتفاق النهائي واستمرار تمتعهم بالسكن الذي توفره الشركة.

كيف تعمل الرأسمالية المصرية

تزاوج أم صراع في صناعة الحديد والصلب؟

عز الدخيلة تشترى حصة أبو هشيمة في حديد المصريين ومقدارها 18%، فما هي عز الدخيلة ؟

عز الدخيلة هي شركة الدخيلة للصلب التي كانت مملوكة لمؤسسات عامة وتم بيع حصص تدريجية منها الى حديد عز ليصل ما بيع منها 56% ويتغير اسمها الى عز الدخيلة ويبقى باقي الملكية بيد المؤسسات العامة (بنوك وشركات تامين) ، وتعانى الشركة من خسائر متراكمه يتوفر مقدارها بالبيانات الرسمية للبورصة المصرية.

اما حديد المصريين فيمتلك جهاز الخدمة الوطنية 82% من أسهمها وتبلغ طاقتها الإنتاجية الكلية حوالى 2 مليون طن.

وعز الدخيلة تعتبر من الشركات المتكاملة طبقا للتعريفات المتعارف عليها في صناعة الصلب حيث تبدء عملياتها الإنتاجية بالاعتماد على خام الحديد المستورد من الخارج.

اما شركه حديد المصريين فتعتبر من الشركات نصف المتكاملة لأنها تنتج باستخدام الحديد الخردة الا ان الشركتين تنتجان نفس المنتجات النهائية على وجه التقريب وتتقارب طاقاتهم الإنتاجية بحوالي 2 مليون طن لحديد المصريين و2.3 مليون طن لعز الدخيلة.

الا ان حديد عز التي تمتلك هذه النسبة من عز الدخيلة تبلغ طاقتها الإنتاجية الكلية 7 مليون طن وبذلك تصبح اكبر منتج للصلب بالبلاد ويليها جهاز الخدمة الوطنية بطاقة اجمالية تتراوح ما بين 4 الى 5 مليون طن من كافة مصانعها.

والغريب ان مجموعة حديد عز بكافة شركاتها تتعرض للخسائر سنويا ولمدة عدة سنوات الامر الذى توضحه التقارير الدورية للبورصة المصرية، ويبلغ حجم ديونها للبنوك 37 مليار جنية (معلومات صحفية).

أن عملية الشراء تؤكد ان الصفقة قد حازت على موافقة الشريك الرئيسي في حديد المصريين، اى جهاز الخدمة الوطنية ، برغم قدرته على شراء حصة أبو هشيمة.

ولا يغيب عن البال ان وزارة الصناعة قد طرحت رخصا جديدة كبيرة جدا، بمقياس صناعة الصلب بالبلاد ، لإنتاج كريات الحديد والحديد الإسفنجي والبليت وقدمت خصما على الرخص لمنتجي الحديد اذا كانت الرخصة تعمق من عمليات تصنيع المنتج.

رخص جديدة غير مصرح لحديد عز التقدم لها لان طاقته الإنتاجية تقترب من 50% من الطاقة الإنتاجية الكلية بما يتناقض مع قانون منع الاحتكار ولكن تقدمت لها، من ضمن المتقدمين ، شركة الدلتا للصلب الحكومية التي تم تحديثها وزيادة طاقتها الإنتاجية 10 اضعاف الطاقة القديمة لتنتج 500 الف طن بدلا عن 50 الفا.

أن صناعة الصلب بالبلاد تشهد بداية تغييرات ستتسارع خلال السنوات القليلة القادمة، خصوصا بعد تنفيذ الرخص الجديدة وبرغم اغلاق شركة الحديد والصلب المصرية، بعد تناقص أهميتها النسبية، حيث كانت طاقتها الاسمية تبلغ 1.2 مليون طن (واحد واثنين من عشرة مليون طن).

أن الإجراءات الحكومية الحالية فيما يتعلق بالرخص الجديدة تتطابق مع توجهات الدولة في تقليل العجز التجاري وزيادة الصادرات ولكنها مجرد خطوه أولى غير كافية، فتطوير صناعة الصلب بالبلاد تتطلب زيادة وتحديث الطاقة الإنتاجية للصلب المخصوص، اى سبائك الصلب ، الذى ينتج بكميات قليلة داخل البلاد عن طريق شركة وحيدة هي شركة الصلب المخصوص وهى شركه مشتركة بين الدولة وراس المال العربي.

يبقى ان نشير ان التناقضات داخل صناعة الصلب بالبلاد تشمل التناقضات بين المنتجين أصحاب الإنتاج المتكامل وشبة المتكامل مع أصحاب مصانع المنتجات النهائية وبالخص منهم مصانع الدرفله (27 شركة)التي تضطر الى استيراد البليت من الخارج وهو ما يفسر التغييرات في أسعار جمارك البليت وحديد التسليح عبر السنوات القليلة الماضية.

سيزداد الامر وضوحا بعد اصدار التراخيص الجديدة التي ستمثل تغييرا كبيرا في صناعة الصلب بالبلاد وتوثر على العلاقات الداخلية بين قطاعات الرأسمالية المصرية، رأسمالية الدولة والراس مال الخاص ، فلنراقب لنرى .

يبقى ان اشير ان بيانات الطاقات الإنتاجية يجب اخذها بحذر نتيجة طبيعة العمليات الإنتاجية لصناعة الصلب، فمجموعة صناعية تنتج البليت ، على سبيل المثال ، في احد مصانعها ، ثم تعيد استخدامه لتحويلة الى قطاعات وصاج وحديد تسليح ، فما هي طاقتها الإنتاجية ؟ هي مجموع كل هذه المنتجات التي تتضمن المنتج الوسيط ، اى البليت ، أم هي المنتج النهائي المخصص للبيع للمستهلك؟

وماذا اذا كانت شركة تنتج فقط البليت وتبيعة الى باقي الشركات لإنتاج المنتجات النهائية، فما هي الطاقة الإنتاجية الكلية لصناعة الصلب بالبلاد ؟!! وهل تشمل الإنتاج الوسيط.!!

اقفل الشباك ولا افتحه؟؟؟؟

صناعة الحديد بين المطرقة والسندان

قرار وزارة الصناعة بفرض جمرك مقداره 15% على البليت و 25% على حديد التسليح لحماية الصناعة المحلية في مواجهة الإغراق، والان يتم الغاء هذا الفرض أيضا بدعوى حماية الصناعة المحلية مستخدما نفس الصياغة البليدة ولا يقدم الأسباب الحقيقية للفرض ام للإلغاء.

ولابد ان نتفق أولا ان فرض ام الغاء الرسوم الإضافية هو اجراء عادى تلجأ له الدول بشكل دوري ضمن اتفاقات التجارة الحرة الدولية وذلك اما لحماية منتجاتها المحلية ام لتعزيز صادراتها بخفض التكاليف، الامر الشديد الارتباط بوضع السوق الداخلي وبالقدرات الإنتاجية المتاحة وبالاختلال الهيكلي في صناعة الصلب ، وهو يرتبط أيضا بوضع السوق العالمي وبسياسات الإغراق التي تتبعها بعض الدول بتقديم دعم معلن ام غير معلن لصادراتها.

لقد حظى قرار فرض الرسوم بتأييد الشركات التي يمكن تسميتها بالشركات المتكاملة وهى مجموعه حديد عز التي تساهم فيها الدولة، في اكبر مصانعها ، بنسبة 46% ، وشركة حديد السويس (الجارحي سابقا) ويساهم فيها جهاز الخدمة الوطنية بنسبة 82% ، وكذلك حظيت بتأييد الشركات نصف المتكاملة مثل حديد المصريين التي يساهم فيها جهاز الخدمة الوطنية بنسبة 83% ، اما تجار الحديد وشركات الدرفلة التي تنتج حديد التسليح باستخدام البليت المحلى ام المستورد فلقد عارضت قرار رفع الرسوم ولجأت الى القضاء.

من المؤكد ان هناك خللا هيكليا في صناعة الصلب سواء من حيث الاضطرار الى استيراد الخام بكافة أشكاله ام للاحتياج الى استيراد المنتجات الوسيطة مثل البليت برغم ان الطاقة الإنتاجية الكلية تتجاوز الاحتياج، خلل هيكلي يعرفه كل من هو على اتصال بصناعة الصلب وأقرت به الدولة بشكل رسمي حين طرحت الرخص الجديدة لإنتاج الخام بصورة المتعددة وبإنتاج البليت.

وشمل الطرح الجديد 6 رخص إنتاج منتجات الحديد والصلب المختلفة، مقسمة بين 3 رخص لإنتاج البليت موزعة بين رخصتين بطاقة إنتاجية 1.1 مليون طن سنويًا لكل منهما، ورخصة بطاقة إنتاجية 200 ألف طن سنويًا، ورخصة لإنتاج الحديد الاسفنجي بطاقة إنتاجية 2.5 مليون طن سنويًا، مع رخصتين لإنتاج مكورات الحديد بطاقة إنتاجية 8 مليون طن سنويًا لكل منهما.

والان يتم الغاء قرار رفع الرسوم الذى سيحظى بالقطع بتأييد تجار الحديد وأصحاب شركات الدرفلة، فما هي الدوافع الفعلية لفرض الرسوم ثم الغائها ؟ لا اعرف ولا يمكن استنتاجها بدون الحصول على بيانات تفصيليه تمتلكها وزارة الصناعة، ولكنها لم تصرح بها

واليكم تصريح وزيرة الصناعة والتجارة

القراران يستهدفان مساندة القطاعات الإنتاجية لمواجهة الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة والشحن ومستلزمات الإنتاج عالمياً

أصدرت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قرارين وزاريين بإيقاف العمل بالقرار رقم 907 لسنة 2019 و 168 لسنة 2021 والخاصين بفرض تدابير وقائية على واردات البليت وحديد التسليح ومنتجات الألومنيوم، ويبدأ العمل بهذين القرارين اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشرهما بالوقائع المصرية.

وقالت الوزيرة إن هذين القرارين جاءا نتيجة للارتفاع الكبير الذي يشهده الاقتصاد العالمي من ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الطاقة وكذا ارتفاع أسعار مواد ومستلزمات الإنتاج، وهو الأمر الذى يؤثر سلباً على القطاعات الإنتاجية والتصديرية المصرية، مؤكدةً حرص الوزارة على مساندة كافة القطاعات الصناعية خاصة وأن قطاع الصناعة يمثل قاطرة رئيسية للاقتصاد القومي.

ومن جانبه أوضح السيد/ إبراهيم السجيني، مساعد الوزيرة للشئون الاقتصادية ورئيس قطاع المعالجات التجارية

أن القطاع تلقى عدداً من الشكاوى المقدمة من الصناعة المحلية ، حيث تم بحث أثر فرض الرسوم الوقائية على هذه القطاعات وذلك في ضوء المستجدات العالمية والمحلية، وتبين وجود ارتفاع كبير في أسعار مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة، فضلاً عن عدم توافر المنتج المحلي البديل بالقدر الكافي لتغطية احتياجات السوق المحلي وأثر ذلك على ارتفاع تكلفة المنتجات تامة الصنع، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على تنافسية الصادرات المصرية من تلك المنتجات وكذا على السياسة الاقتصادية والتنموية التي تتبناها الدولة المصرية خاصةً في ظل المشروعات القومية الجاري تنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة.

الزلاط والحديد والصلب

ما الذي يجرى؟!

الخبر

"اللواء أح مهندس محمد فاضل الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية يعلن عن طرح كراسة الاشتراطات والضوابط لإقامة 6 مشروعات لإنتاج منتجات بيليت وحديد اسفنجي ومكورات حديد او التوسع في القائم منها على المستوى المحلي، وذلك تمهيدا للحصول على رخصة الإنتاج.

وكشف عن أن الطرح المحلي يشمل 6 رخص انتاج لمنتجات الحديد والصلب المختلفة بطاقات إنتاجية اجمالية تصل إلى 1.3 مليون طن من البيليت، و 2.5 مليون طن حديد اسفنجي، و 16 مليون طن مكورات الحديد، وتلك الرخص مقسمة على النحو التالي:

حيث سيتم الطرح المحلي لـ 3 رخص لإنتاج البيليت (رخصتين بطاقة إنتاجية 1.1 مليون طن سنويا لكل منهما، ورخصة بطاقة إنتاجية 200 الف طن سنويا) وطرح رخصة لإنتاج الحديد الاسفنجي بطاقة إنتاجية 2.5 مليون طن سنويا ، فضلا عن رخصتين لإنتاج مكورات الحديد بطاقة إنتاجية 8 مليون طن سنويا لكل منهما".

التعليق

خبر مختصر لا يشكل ملخصا كاملا لسياسات الدولة سواء في علاقته بمناجم الحديد في البلاد ام علاقة الرخص الجديدة بالشركات القائمة حيث ان كافة الرخص تشكل منتجات وسيطة لصناعة الصلب في البلاد.

فالحديد الإسفنجي هو حديد خام تزيد نسبة تركيزه عن 95% ويتم ذلك بطرق صناعية و مكورات الحديد هي حديد خام بعد زيادة تركيزه الى الحد المناسب لصناعة الصلب الحديثة أي ما يتجاوز 62%، اما البليت فهو

حديد مصنع تحتاجه شركات الدرفلة ، كل هذه المنتجات كان يتم استيراد بعضها ما عدا ما كان يستهلكه مجمع الحديد والصلب المصرية من خام الحديد المنخفض التركيز من المناجم المصرية (حوالى 52% نسبة التركيز من خام الواحات).

ولو تم تأسيس هذه الشركات وكان ذلك بالاعتماد على المناجم المصرية فان تطورا كبيرا وذو طبيعة استراتيجية سيتحقق في صناعة الصلب بالبلاد، الامر الذي لا يعنى فقط التكامل الصناعي بين منتجي الصلب المحليين، ولكن قد يؤدى ذلك الى تدعيم التغييرات الهيكلية في الملكية التي حدثت في السنوات الأخيرة.

لا يمكن تخيل ان هذه المصانع الجديدة سيتم تأسيسها بدون الاشتراك المباشر من الشركات القائمة لأنها المستهلك الرئيسي لمنتجاتها، فهل هناك مثل هذا الاتفاق؟ وما هو دور الدولة؟ وهل ستكون هناك حصصا للدولة او حتى لشركاتها التي تتملك نسبة الأغلبية فيها (حديد المصريين وشركة السويس - الجارحي سابقا) عن طريق جهاز الخدمة الوطنية او حتى التي تمتلك فيها الدولة حصة كبيرة (46% من حديد عز الدخيلة).

ويجب التنبه أن هذه الرخص في مجموعها هي رخص كبيرة الحجم ولكي يدرك القارئ حجمها فان القدرة الاسمية لإنتاج مجمع الحيد والصلب بحلوان كان 1.2 مليون طن فقط وهو ما لم يستطع الوصول الية الا نادرا .

خبر بريء، ولكن ذو طبيعة استراتيجية على صعيد الصناعة وعلى صعيد العلاقات بين رأسمالية الدولة والرأسمال الخاص.

فهل هناك ترتيبات غير معلنة؟ سنراقب لنرى!!

June 12 ·

يد المنون والكوك

يد المنون قدحت اى زناد

واطرت أي شعلة بفؤادي

محمود سامي البارودي

تصفية مصنع الكوك

جرت مياه كثيرة ترتب عليها الكثير من التغييرات على الهياكل الإنتاجية التي كان قد تم إرساء أسسها في فترة الصعود السابقة في الفترة من 1960 الى 1970 حيث حدث تغيير كبير في العلاقات التجارية والإنتاجية بين قطاعاته المختلفة.

فلو توقفنا على منطقة حلوان الصناعية، منطقة صناعية واحدة تمتد خارج النطاق الجغرافي لحلوان لتشمل كل ما يقع جنوب منطقة ثكنات المعادي، لقدمت لنا مثالا واضحا على هذه التغييرات، تغييرات لا تتوقف فقط عند تقادم المنشآت الإنتاجية، بل تمتد الى تحطم العلاقات الإنتاجية بين قطاعاته المختلفة، الامران اللذان ساهما، معا، في سرعة ومدى هذا التغيير.

توقف تستدعيه الضرورة باعتباره أوضح الأمثلة لتبيان ميكانزيم التغيير، فمنطقة حلوان الصناعية الجديدة، في ذلك الزمان، تم توسع صناعي كبير بها وفق رؤية تبحث عن التكامل بين قطاعاته الإنتاجية داخلها ويستجيب بعضها لاحتياجات البنية الإنتاجية الجديدة للاقتصاد القومي.

فمصنع الصلب بحلوان لم يكن مجرد مصنعا للصلب، بل تم إضافة أنشطة إنتاجية ليس لها علاقة مباشرة بمصانع الصلب، فلقد كان يحتوي على العديد من الأنشطة الإنتاجية التي تلبى احتياجات العديد من الصناعات الأخرى مثل الهياكل المعدنية وآلات الورش والمسابك والمطروقات، في نفس الوقت الذي أضيفت أنشطة صيانة وعمرات المحركات الكهربائية لمصنع الكوك المجاور.

فهذا المثلث الجنوبي الغربي لمنطقة حلوان الصناعية كان يتضمن مصنع الصلب ومصنع الكوك ومصنع المطروقات وجميعها ترتبط بعلاقة إنتاجية متداخلة، فالكوك يغذى الصلب بما يحتاجه من فحم الكوك بالإضافة الى أنشطته الأخرى، والصلب يغذى المطروقات باحتياجاته من الصلب،

والمطروقات يغذى مصانع السيارات والنقل الخفيف بوادي حوف ، ويضاف اليهم مصنع القومية للأسمنت الذى أنشا عام 1956 ، إضافة الى مصنع الحرير الذى أنشا عام 1927 ومصنع معدات الغزل والنسيج الذى انشا عام 1964 والذى كان يغذى مصانع الغزل والنسيج باحتياجاتها من قطع الغيار المتأكلة .

وجميع هذه المصانع تتعرض لخسائر جسيمة سواء لتقادم معداتها ام لسوء الإدارة البالغ ام للفساد المستشري وبعضها توقف عن الإنتاج منذ سنوات طوال، يضاف الى كل ذلك تحطم بنية العلاقات الإنتاجية القديمة وبزوغ بنية جديدة تتناقض معها، سواء داخل منطقة حلوان ام على الصعيد القومي.

عملية تاريخية طويلة امتدت لعشرات من السنوات ترتب عليها واقع جديد لابد من رؤية تطوراته في علاقتها بالتطورات الاقتصادية والسياسية الجارية الان، التي اعتقد أنها بداية لتغييرات جديدة ليس فقط في الاقتصاد القومي، بل أيضا على صعيد سياسات الدولة، الامر الذي يتطلب التوقف المنفصل أمامها، لاحقا.

ويبدو الامر كما لوكان تزيدا منى، فما هي علاقة التطورات السياسية بالتطورات الاقتصادية؟ فالمصانع والشركات في الدول الرأسمالية المتقدمة تنشأ وتندمج وتموت استجابة لعوامل المنافسة وتحكم ذلك قواعد السوق المتغيرة، سواء على الصعيد المحلى أم على الصعيد العالمي، أما في البلدان المتخلفة فان أحد أهم عوامل موت وحياة الشركات هو دور الدولة التي تتمتع باستقلال نسبى عن البنية الاجتماعية وتلعب السياسة دورا محوريا في ذلك وهو ما يوكده تاريخنا الحديث منذ عهد محمد على باشا ساكن الجنان!

ولابد من لفت الانتباه الى ان المنشآت الإنتاجية تتعرضان لنوعين من الاهلاك، اهلاك مادي بمعنى تقادم الآلات واحتياجها الى الإصلاح وتغيير الأجزاء التالفة، واهلاك أكثر خطورة وهو الاهلاك المعنوي، اى تقادم الأساليب الإنتاجية وما يرتبط به من انخفاض الكفاءة الإنتاجية وفقدان القدرة على المنافسة دون حماية من سلطة الدولة، حماية لا يمكن توفيرها في الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية الحالية الا بشكل محدود ، كما يضاف الى هذا الاهلاك المعنوي وجه اخر متعلق بهل مازالت منتجات هذه المنشآت مطلوبة في السوق مع تغيير الأساليب الإنتاجية ، كما أن تحطم التكامل بين المنشآت الإنتاجية يوثر تأثيرا كبير اعلى إمكانية التسويق دون التعرض للمخاطر.

ولنضرب أمثلة قد تكون أكثر وضوحا للقارئ

فساقية الري في حقل جدي يمكن إصلاحها ويمكن لها ان تعود الى الإنتاج، ولكن كفاءتها منخفضه وستكلف الكثير مقارنة بالات الري الحديثة التي تعمل بماكينات الديزل التي قد يبلغ كفاءة بعضها 50% ولكن هذا النوع في طريقة أيضا للانقراض المعنوي مع دخول الكهرباء واستخدام المحركات الكهربائية التي تبلغ كفاءتها %.90

اما المثال الاخر الواضح للعيان فهو في مجال توليد الكهرباء الذي يتصاعد الصياح حول الطاقات الكبيرة الإضافية التي أضيفت للشبكة القومية بحيث اصبح البعض على قناعة بحماقة قرارات الاستثمار لان الطاقة الإنتاجية الاسمية أصبحت تتجاوز كثيرا الاحتياجات الاستهلاكية ، وبرغم أن هناك الكثير من الحقائق الفنية التي توضح أن هذه الطاقة الكلية المزعومة تتجاوز نصف طاقتها الإنتاجية التشغيل الاقتصادي ولابد من إحالة بعضها الى التقاعد برغم صلاحيتها للتشغيل ، والأرقام المتعلقة بالكفاءة متوفرة وموجودة على موقع وزارة الكهرباء بتفصيل دقيق تمكن المهندسين ، من أمثالي ، للحكم على دقتها وهى دقيقة.

فكل المنشآت الإنتاجية تتعرض لهذا الاهلاك المادي والمعنوي ولابد من ان تطالها يد المنون، طال الزمان أو قصر ويصبح الموقف الصحيح من عمليات التصفية هو دراسة كل هذه العوامل السابق بيانها، تنتهي بتقرير هل يحتاج الاقتصاد القومي لمثل هذا النوع من المنتجات وهل لا يتوفر بديل اعلى كفاءة وهل نحتاج الى الاستثمار في منشأت جديدة أعلى كفاءة تنتج هذه المنتجات.

ولذلك فمن السهولة استنتاج أن يد المنون قد تطال بعض هذه المصانع مثل مصنع معدات الغزل والنسيج الذي كان ينتج لمصانع تهالكت ويتم الان احالتها للتقاعد واحلالها احلالا كاملا بمصانع جديدة سيكون بعضها في نفس أماكن المصانع الجديدة ولن تصبح منتجاته مطلوبة.

ولعل مصنع القومية للأسمنت يقدم لنا مثالها باهرا لكل ذلك، فهذا المصنع القديم الأكثر انخفاضا في الكفاءة بين صناعة للأسمنت التي يعم فيها انخفاض الكفاءة الإنتاجية ، سواء في المصانع القديمة ام الجديدة نسبيا العائدة لراس المال الأجنبي باستثناء مصانع هيئة الخدمة الوطنية الأكثر حداثة ، فان هذا المصنع كان يجب أغلاقه منذ سنوات طوال خصوصا مع تجاوز الطاقة الإنتاجية الكلية لصناعة الاسمنت احتياجات الاقتصاد القومي مع العجز عن التصدير نتيجة لانخفاض الكفاءة ، برغم كل الضجيج العاطفي الذى صاحب الاغلاق ،

الامر الذى لم يحدث مع اغلاق اسمنت طرة القديم جدا والمملوك لشركات اجنبية برغم انه كان قد أحال حياة البشر والحجر جنوب طرة الى جحيم.

ولعل مصنع الكوك يقدم لنا مثالا على ذلك ، فالمصنع ينتج نوعين من المنتجات ، فحم الكوك الذى كان انتاجه يستهلك في مصنع الحديد ولصلب الذى يعمل بالأفران العالية ، الوحيد في مصر الذى يعمل بهذه الطريقة في حين تعمل باقي المصانع بطريقة الاختزال المباشر باستخدام الغاز الطبيعي ، ويجب التنبه الى أن كلا من الاسلوبين هما السائدين في صناعة الصلب العالمية ولم يتقادم استخدام الافران العالية ، ولكن مع اغلاق مصنع الصلب فان الاحتياج الى فحم الكوك على الصعيد القومي قد تضائل ، أما منتجات المصنع الكيماوية فهي متعددة ولا يمكن تقدير مدى الاحتياج اليها الا بدراسة الوضع الكلى للصناعات الكيماوية على الصعيد القومي مع الاخذ بالاعتبار أن هذه الصناعات قد تطورت تطورا كبيرا حيث بلغ حجم الاستثمارات الجديدة ، بما فيها تكرير البترول ، 20 مليار دولار دون اعتبار المشروعين الكبيرين بالسويس والعلمين بكلفة كلية مقدارها 15 مليارا.

وبدون مثل هذه الاقتراب فان الاعتراض او حتى التأييد يصبح اقترابا عاطفيا مرتبطا بالماضي وليس بالمستقبل.

June 25

عبادة الأصنام(1) !!

هل انتهت عبادة الأصنام؟ يجوز انها قد انتهت على صعيد المعتقدات الدينية ولكنها لم تنتهى على صعيد الأفكار الاجتماعية ، فتطور الأفكار الاجتماعية شديدة الارتباط بالصراع الطبقي وبالتطور المادي في علاقة جدلية ، فتطور الأفكار الاجتماعية يصطدم دائما بالسائد والمنتشر منها والذى تحول الى أصناما فكرية يعتقد بها العامة ، هذا التطور الذى قد يكون المقدمات الضرورية وإشهارا للتغييرات الاجتماعية القادمة التي قد تفتح الباب واسعا للمزيد من تطور الأفكار لخلق وسيادة أفكارا اجتماعية جديدة ، أفكار اجتماعية قد تتحول هي نفسها الى أصناما جديدة مع سيادة نمط الإنتاج الجديد.

أن تاريخ تطور الأفكار الاجتماعية يعكس هذه الحقائق بشكل قاطع ولا يقتصر فقط على الفهم الضيق للأفكار الاجتماعية، بل يتضمن أيضا العلوم والفنون التي تشكل جزءا هاما منها.

وليس المحل هنا استعراض مثل هذا التطور، ولكن تكفي الإشارة الى بعض الوقائع التي تدعم هذه الحقيقية.

فجاليليو يحاكم بتهمة الزندقة لأنه اكتشف أن الأرض ليست مركز الكون وان مركز المجموعة الشمسية هو الشمس، وباستير، أول من أكتشف أن الكائنات الدقيقة تضر وتنفع، في صحة الأنسان وفى الصناعة ، فيتهم بالخرف، ومن اكتشف حقائق كيفية التغيير الاجتماعي يرقد في مقبرة منسية في غير بلدة، والطامح الى التغيير، ممثل الشعب في ثورة مصرية كبرى في القرن التاسع عشر، مازال جسده يرقد في بلد غريب وهو يشتاق الى أن يعود من منفاه الثاني.

والمصيبة الكبرى أن التيارات السياسية والاجتماعية المنوط بها البحث عن المستقبل قد استسلمت، هي أيضا، لعبادة الأصنام، فتجد استسلاما غريبا لأفكار شائعة، فكرية ونظرية واجتماعية، دون التوقف عندها كثيرا وطويلا وإخضاعها للبحث بطرح الأسئلة الجوهرية الأساسية، كأن طه حسين لم يكتب " في الشعر الجاهلي "، فتحول الكتاب وصاحبة الى أحد الأصنام، فلا أحد ينظر نقديا الى منهجه ونتائج خروجه، المحمود، عن عبادة الأصنام!!

والان تعم عبادة الأصنام وتصل الى المنوط بهم مقاومتها، فتجد، ليس فقط استسلاما لأفكار اجتماعية، بل ترويجا لها والتمترس خلفها دون نظرة نقدية حقيقية وكأنهم يصرخون " واللات والعزى هذا ما وجدنا علية آباؤنا."

قائمة كبيرة وطويلة من الأصنام الفكرية والاجتماعية تجسم على عقول البشر تجعل اى خارج عنها يعامل باعتباره قد " صبأ "، فلا نامت أعين الجبناء!!

July 2

عبادة الأصنام(2)

اللات - الاقتصاد الريعى

لعلنا في حاجة ماسة لمناقشة العديد من الأصنام الفكرية التي شاعت وأصبحت محلا للقبول بين القراء والعاملون بالعمل العام الفكري والاجتماعي، أصناما تشكل غلالة كاملة تصادر حرية التفكير والإبداع وتجعل الخروج عنها عملا محفوفا بمخاطر الرفض والعجز عن الإنصات والفهم.

ولذلك فان مناقشتها هو امر لا مناص منه، إذا أردنا حقا وفعلا أن نساهم في تحقيق نهضة بلادنا، هذا النقاش الذي ليس من الضرورة أن يؤدى الى الإقرار بانها أصناما فكرية، بل يزيح عنها غلالات القداسة والقبول البليد بها.

لقد فعل جدودنا ذلك في أعقاب ثورة 1919 وتعرضوا لهجمات فكرية ومادية أثرت تأثيرا كبيرا على حياتهم، وسط صراع اجتماعي ضاري ومتعاظم من اجل الاستقلال والديمقراطية والتقدم، وللأسف الشديد فان تطور الصراع الاجتماعي قاد، من جديد، الى إعادة طرح نفس الأسئلة الفكرية الجوهرية التي تصدى للإجابة عنها جدودنا، ولكن المصيبة الأعظم أن القوى الاجتماعية والفكرية المنوط بها مواجهة الأصنام قد أصابها هي نفسها بعض أعراض عبادة الأصنام، اصنامهم هم التي ترك بعضها الخلف الصالح فحولوها الى اصنام.

ولذلك فسأناقش بعض من مما أعتقد انه من أصنام الحاضر مثل الاقتصاد الريعى، ومستوى نضج النمو الرأسمالي منذ 1952 الى 1970، وهل تعادى الدولة الصناعة منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وحتى الآن، ومطالب الحريات الديمقراطية وشكل الحكم، ودور الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النهضة المأمولة، وغيرها مما اعتقد أنه أصناما.

ولنبدأ بمناقشة الصنم الأول

الاقتصاد الريعى

أن كلمة اقتصاد ريعي هي تعبير فخيم ذو وقع عندما يستخدمه مواطن صالح للتعبير عن عدم رضاه عن تطور اقتصاد بلده أو عن تدهور صناعتها أو حتى اعتمادها على الخارج ، فالأمر يكون مفهوما ومقبولا ولا يلام هذا المواطن الصالح على إبداء اعتراضه كما يرى وكيفما يرى ، ولابد من الاستماع إليه برحابة وتقدير لشجاعته في إبداء رأيه ، أما إذا استخدم هذا التعبير من منظمات سياسية أو اقتصادية أو من العاملين في الحقل العام ، فيجب التوقف كثيرا وطويلا مع ما يقولونه ، ومن المؤكد أن عليهم بيانه وشرحه وإثباته ، والا تحول الى تعبير أدبى للتعبير عن عدم الرضا ، ولذلك يجب مناقشة هذه المقولة لأهميتها الاقتصادية والسياسية.

واليكم ما كتبة مفكر اقتصادي كبير في القرن التاسع عشر

"أن التصور المغلوط عن طبيعة الريع راجع إلى أن الريع في شكلة العيني موروث من الاقتصاد الطبيعي للقرون الوسطى وصولا إلى العصر الحديث ، بما فيه من تناقض تام مع شروط نمط الإنتاج الرأسمالي بهيئة عشور الكنيسة جزئيا ، وجزئيا كغرائب خلدتها التعاقدات الغابرة ، وهذا يخلق انطباعا بان الريع لا ينشأ من سعر المنتوج الزراعي بل من كتلته ، أي لا ينشئ من العلاقات الاجتماعية بل من الأرض".

وهو كلام صحيح فالريع ينشأ من العلاقات الاجتماعية وليس من الأرض أو من قناة السويس أو من استخراج البترول او حتى من العاملين بالخارج.

والآن ما هو الريع؟ إن التعبير الاقتصادي الكلاسيكي يحدد الريع، في المجتمع الرأسمالي، بأنه قيمة ما يدفعه مؤجر الأراضي الزراعية الى المالك الذي لا يقوم بأي دور في العمليات الإنتاجية ويكتفى بالحصول على إيجار أراضيه، أي ريعها، تاركا باقي إيراد الأراضي الزراعية للمؤجر الذي يزرع بطريقة رأسمالية باستخدام العمل المأجور.

أي أن القيمة المضافة التي خلقها العمل الإنساني تتوزع بين الريع والربح والأجور.

ألا أن هذا التعبير الكلاسيكي تعرض للتغيير حيث تبنت بعض الاتجاهات الاقتصادية والسياسية تعبيرا أوسع يشمل ضم بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل استخراج البترول والثروات المعدنية والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج وإيرادات الممرات المائية مثل قناة السويس ، وهو ما أوصلهم الى تبني مقولات الاقتصاد الريعى والدولة الريعية ، وأصبحت هذه المقولات واسعة الانتشار والقبول الى مستوى المسلمات التي لا تحتاج لشرح واصبح الاقتراب منها وكأنه الكفر ، " غلط في البخاري " على طريقة اهل السنة والجماعة ، الأمر الذى يدفعنا إلى مناقشتها.

وبادئ ذي بدء لا يمكن إطلاق وصف اقتصاد ريعي على أي مجتمع رأسمالي - مهما كانت درجة تطور أو لا تطور بنيته الإنتاجية، لان الريع، في المجتمعات الرأسمالية، هو جزء من القيمة المضافة الناشئة عن استخدام العمل المأجور، أي جزء من القيمة المضافة الذي يستحوذ عليه الرأسمالي، أي رأسمالي، مهما كان المجال الذي يعمل فيه، بصرف النظر عن مستوى التطور الرأسمالي لهذا المجتمع أو من هو الرأسمالي، محلى أم أجنبي، لأن هذا لا يغير من الطبيعة الاقتصادية للإنتاج وبالتالي لا يغير المعنى الاقتصادي للريع.

إلا أنه لابد من التوقف عند الأنشطة الاقتصادية التي يسميها أصحاب الاقتصاد الريعى بالأنشطة الريعية.

ولنناقش الآن صناعة استخراج النفط والغاز، فالخام يتم استخراجه ثم يتم معالجتها بحيث يمكن استخدامه في المصافي بعد أن يضخ إليها، وكلها عمليات صناعية معقدة.

والنفط والغاز في بلادنا يتم استخراجها عن طريق شركات مشتركة مع شركات اجنبيه، أي أن المالك لا يكتفى بالريع العائد من النشاط الاقتصادي، بل هو أيضا جزء من الرأسمالي المشغل ويعود إليه ما لا يقل عن 60% من العائد تتزايد مع الزمن، وتبلغ نسبة الريع ، هو ما يسمى هنا الإتاوة ما بين 5 إلى 15% من العائد.

أما عن قناة السويس فهي عمل صناعي من طراز رفيع ومن عمل الإنسان وليست ممرا طبيعيا يجلس على مدخلة بلطجي يأخذ خوة على العابرين، مثلها مثل السكك الحديدية أو الطرق الإسفلتية، فأين هو الريع الاقتصادي هنا؟ وتديره وتطوره وتستثمر فيه الدولة، والدولة هي الرأسمالي الذي يدير.

أما عن السياحة فجانب من دخلها هو دخل ريعي وهو المرتبط بزيارة المواقع الأثرية، إذا كان لا يصرف عليها لصيانتها وتسهيل زيارتها، أما الأعمال الفندقية فهي خدمات حقيقية ليست بريعيه.

أن أموال العمالة المحولة من الخارج هي نتاج عمل حقيقي، وان كانت في بلاد مختلفة ، وليست عائدا ريعيا ناشئا عن حق الملكية.

والآن دعنا نفترض أن مقولة الاقتصاد الريعى هي مقولة صحيحة وأن كل ما كتبته هو هراء كامل، فما هي الأوزان الحقيقية للأنشطة الريعية (!) من واقع بيانات الدخل القومي؟

باستعراض بيانات الدخل القومي عن عام 18/2017 ومصدرها وزارة التخطيط نجد التالي

القطاعات الإنتاجية:

الزراعة 11.49% والصناعة 16.67% الكهرباء 1.7% التشييد والبناء 5.92% والاتصالات 1.79 % والنقل والتخزين 4.65% وهي أهم القطاعات، أي أن الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية هو 42.13% من الدخل القومي.

القطاعات المسماة بالريعية :(!)

استخراج النفط والغاز 11% وقناة السويس 2.24% ولا توجد بيانات عن تحويلات العاملين بالخارج في حسابات الدخل القومي، ولكن لو افترضنا أنها 25 مليارا سنويا (390 مليار جنيه بسعر 18 جنيها للدولار في ذلك الزمان) فان قيمتها النسبية للدخل القومي عن هذا العام تبلغ 8.2% والمطاعم والفنادق 2.42%، أي أن الوزن النسبي للقطاعات المسماة ريعية هو 23.86% من الدخل القومي.

أي وباعتبار الاتفاق مع أصحاب مقولة الاقتصاد الريعى والأنشطة الريعية فإن الدخل من القطاعات الإنتاجية يبلغ ما يقرب من ضعف القطاعات المسماة بالريعية، فأين هو الاقتصاد الريعى بالله عليكم.

والآن لنناقش أكثر مقولة الدولة الريعية، أي أن معظم موارد الدولة ناشئة من مصادر ريعية، برغم اعتراضي المبدئي على توصيف أي دولة رأسمالية بالدولة الريعية، كما أوضحت سابقا .

يبلغ حجم الموارد الكلية للموازنة العامة للدولة بموازنة 20/19 ما قيمته 1134 مليارا من الجنيهات، أي حوالي 18.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بدون الأخذ في الاعتبار المنح والقروض اللازمة لتمويل العجز

منها (بالتقريب لأول رقم بعد العلامة الكسرية)

قناة السويس، ضرائب 37.6 مليار، اتاوة 5.3 مليار، أرباح 36.1 مليار

البترول، ضرائب 41.8 مليار، أتأوه 16.6 مليار، أرباح 19.3 مليار

المطاعم والفنادق، ضرائب 11 مليارا

أذن الحجم الكلي للموارد الموصوفة بالريعية تبلغ 14.8% من حجم الموارد الكلية .

فأين هي الدولة الريعية!!

يبقى أخيرا ضرورة عدم خلط التعبيرات الأدبية السياسية بالتحليل الاقتصادي لما يترتب على ذلك من انعكاسات سياسية واجتماعية خطيرة ومن الأهمية بمكان وصف أوضاعنا الاقتصادية على حقيقتها، فالأمر ببساطة اقتصاد رأسمالي متخلف مرتبط بالخارج قطاعيا والعلاقات البينية بين قطاعاته الإنتاجية المختلفة ضعيفة، أي أن تكامله الداخلي ضعيف، ويتم نزح الفائض الاقتصادي الى الخارج بأساليب مختلفة، لذلك علينا أن ننظر الى عناصر الضعف والخلل الهيكلي ونسميها بأسمائها.

أليس كذلك؟

July 23 at 10:55 AM

الكهرباء والخباز - كاملا

(الجزء الأول)

ما بين الهندسة والاقتصاد والسياسة

مازال الحوار يدور حول طاقات توليد الكهرباء التي توسعت خلال السنوات القليلة الماضية، ولكنة حوار لا يقف على أقدام راسخة من الفهم الفني والعلمي لعملية توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، وبدون مثل هذا الفهم فان الاستنتاجات الاقتصادية والسياسية لا يمكن لها أن تكون دقيقه، بل وكثيرا ما تكون خاطئة وتدفع الفنيين الى الابتسام الساخر والاكتفاء بعدم التعليق.

ولأنى مهندس وعملت في مجال محطات توليد الكهرباء لسنوات طوال ولأنى لا ابتسم عندما أقراء الاستنتاجات الاقتصادية والسياسية المبنية على عدم المعرفة الفنية، بل يصيبني الحزن على ومن العاملون بالحقل العام، الذين يتجاهلون الحكمة الشعبية الحكيمة " أدى العيش لخبازة ‘‘، فيخرجون باستنتاجات ومواقف ورؤى لا تقف على أرضية راسخة من الحقائق الفنية.

ولذلك سأقدم مجموعة من الحقائق الفنية لعلها تكون مفيدة لمن يريد حقا وفعلا أن يكون وجهة نظر اقتصادية وسياسية تقف على أقدام راسخة من العلم.

الطاقة الاسمية لمحطات القوى – هي الطاقة التي تستطيع وحدات التوليد توليدها خلال توفر درجاه معينة لحرارة الهواء الجوي و وحرارة معينة لمياه التبريد، أي عند درجة 20 مئوية لكل منهما.

الطاقة الفعلية لمحطات القوى – هي طاقة وحدات التوليد خارج الوضع القياسي لحرارة الجو ومياه التبريد، وقد تصل قدرتها الى 80% من الطاقة الاسمية خلال الصيف حين تبلغ كلا من حرارة الجو ومياه التبريد الى أعلاها خلال العام .

كما تؤثر أيضا على القدرات الفعلية عدد ساعات التشغيل الباقية حتى ميعاد العمرة الدورية حيث تنخفض مع زيادة ساعات التشغيل، ولكنها تستعيدها مع أجراء العمرة التي تجرى كل 48 ألف ساعة تشغيل لمعظم طرازات الوحدات الموجودة في مصر، أي كل 6 سنوات إذا عملت الوحدات بشكل مستمر.

إلا أن العمرة لا تعنى أنه يمكن استعادة القدرات الاسمية للوحدات وكأنها جديدة فالله وحدة هو القادر على أحياء العظام وهي رميم.

وسأضرب مثلا لتأثير ظروف التشغيل على كفاءة وحدات متماثلة

فمحطات سيمنز الثلاث تم إنتاج وحداتها في نفس العام ودخلت الخدمة تقريبا في نفس العام إلا أن ظروف تشغيلها مختلفة، فمحطة بنى سويف يتم تبريدها بمياه النيل ولذلك فأنها الأعلى كفاءة (58%) من محطة البرلس التي يتم تبريدها بمياه البحر (57%) ، واقلهم كفاءة هي محطة العاصمة الإدارية التي يتم تبريدها بالهواء.(56%)

هل الطاقة المولدة من وحدات التوليد هي التي تصل الى المستهلك؟

الإجابة هي لا قاطعة ولألبس فيها لثلاثة أسباب ، الأول منها هو أن محطات التوليد تستهلك جزءا من الطاقة المولدة قد تصل في بعض المحطات الى 5% من طاقة التوليد ، والسبب الثاني أن عملية نقل الطاقة خلال

شبكات التوزيع يصحبها فقد في الطاقة ، وهى ظاهرة طبيعية تتم في أي شكل من أشكال نقل الطاقة ، ولكن يمكن تقليل مقدارها بالاعتماد على شبكات النقل العالية الفلطية ، أي على شبكات 500 كيلو فولت ، ما أمكن ذلك من الناحية الفنية ، ثم الى شبكات 122 كيلو فولت ثم 33 كيلو فولت وهكذا وصولا الى جهد 220 فولت للاستهلاك المنزلي ، أما السبب الثالث فهو ظاهرة مرتبطة بطبيعة الكهرباء ذات الطبيعة المترددة ، فالتيار والجهد لا ينتقلان بزاوية صفرية بينهما ولذلك فان الطاقة المنتقلة تتوزع بين طاقة فاعلة وهى التي يتم الاستفادة منها وطاقة غير فاعلة تتبدد ، ولكن مع تحسين كفاءة شبكات التوزيع وباللجوء الى أساليب فنية معروفة يمكن تقليل الفاقد بحيث يصل الى حوالى 10% (وهو ما حدث فعليا بتخفيض الفاقد من 13% الى 10%).

يبقى أخيرا عامل فني في منتهى الأهمية هو ضرورة وجود طاقة توليد احتياطية في الوحدات التي تم تشغيلها لا تقل عن 10 الى 15% من الطاقة المستهلكة والا تعرضت شبكات التوليد لمخاطر جسيمة بانقطاع التيار الكهربائي عن كامل الشبكة في حالة حدوث عطل في إحدى الوحدات الكبيرة، ولكن يمكن التقليل من هذه الطاقة الاحتياطية بتحسين كفاءة وحداثة مراكز التحكم وبحسن توزيع وحدات التوليد بما يتناسب مع توزيع طاقة الاستهلاك.

يبقى أخيرا أن أشير الى حقيقة فنية أخرى لابد من أخذها في الاعتبار، فكفاءة وحدات التشغيل تتراوح تراوحا كبيرا الأمر الذي يعنى أنه برغم أن بعض الوحدات ما زالت صالحة للعمل ولإنتاج الكهرباء إلا أنها قد أصابها ما اصطلح على تسميته بالإهلاك المعنوي ولم يصبح استخدامها ملائما اقتصاديا.

وسنضرب أمثلة من حالة الوحدات الحالية.

فالمتوسط العام لاستهلاك الوقود قد انخفض لإنتاج كيلو وات واحد من 210 جرام الى 180 جرام من الوقود نتيجة للوحدات الجديدة ولتحديث ما أمكن تحديثه من الوحدات القديمة، فبعض الوحدات لا يمكن تحديثها ولابد من أحالتها الى التقاعد لان كفاءتها منخفضة، فوحدات محطة وأدى حوف تستهلك 425 جرام لكل كيلووات في حين تستهلك وحدات سيمينز ما بين 151 الى 154 جرام لكل كيلو وات وهو فارق كبير جدا، ولذلك فان الطاقة الاسمية لوحدات التوليد قد انخفض بحوالي 700 ميجاوات نتيجة لإحالة بعض الوحدات القديمة للتقاعد.

لعلني أكون قد نجحت في تبيان العناصر الفنية اللازم تقديرها وأخذها في الاعتبار عند مناقشة الانعكاسات السياسية والاقتصادية للاستثمار في توليد الكهرباء ولتقييم جهود الدولة في السنوات الأخيرة.

هي دعوة للتمهل والى الاستفادة من الرؤية الفنية قبل الوصول الى استنتاجات اقتصادية وسياسية لا تقف على أقدام راسخة من العلم.

الكهرباء والخباز - الجزء الثاني

ما بين الهندسة والاقتصاد والسياسة

إذا كنا قد تحدثنا في الجزء الأول عن بعض التعريفات التي توضح كيفية فهم توليد وتوزيع الكهرباء وصولا الى فهم صحيح للخروج بوجهة نظر تقف على أقدام راسخة من العلم، علم توليد وتوزيع الكهرباء .

فلننظر الآن الى وضع وحدات التوليد والشبكات بناء على بيانات وزارة الكهرباء عن العام 2020/19.

أولا القدرة الاسمية

أن القدرة الاسمية لوحدات التوليد تبلغ 59.530 ألف ميجا وات، ولكن القدرة الاسمية الفعلية تبلغ 58.775 ألف ميجا وات، هذه القدرة الاسمية الفعلية التي تستطيع الوحدات الوصول لها في شروط التشغيل المثالية، أي عند 20 درجة مئوية لكلا من حرارة الجو ومياه التبريد، وهى اقل من القدرة الاسمية نتيجة لتقادم الوحدات مع التذكير أن هذه الشروط لا تتحقق عند الاحتياج الى الحمل الأقصى في الصيف نتيجة لارتفاع حرارة الجو ومياه التبريد ، لذلك فان القدرة الفعلية الحقيقية في اعلى درجات الحرارة ، في الصيف ، قد تبلغ ما بين 85 الى 80% من القدرة الاسمية الفعلية ، أي ما مقداره 47 ألف ميجا وات عند 80. .%

ثانيا معدل الاستهلاك داخل المحطات

لقد سبق أن افترضنا أن معدل استهلاك القدرة داخل المحطات تبلغ حوالى 5% من القدرة الفعلية المولدة ولكننا نحتاج الى التوقف أمام بعض المحطات حتى يكون الأمر أكثر وضوحا، فمعدل الاستهلاك الداخلي داخل محطات سيمينز الجديدة يبلغ 3.5% وقد يتزايد في بعض الوحدات القديمة ليبلغ في أسيوط القديمة 52.5% ومحطة غرب ملوى 18.3% ولكنها قد تبلغ في بعض المحطات 2 الى 3% ، لذلك وللوصول الى تقدير يقترب من الدقة ، فسنفترض أن معدل الاستهلاك الداخلي يبلغ 3% عند استخدام الوحدات الأعلى كفاءة فقط ، أي أن مقدار القدرة التي يمكن تصديرها الى الشبكة يبلغ 45.59 الف ميجا وات.

ثالثا معدل استهلاك الوقود

لقد انخفض معدل استهلاك الوقود لكل كيلو وات من 212 جرام سنة 2016/2015 الى 185 جرام سنة 2020/19 ويبلغ الإن 180 جراما، وهو تطور هائل في مستوى الكفاءة، إذا علمنا أن التكاليف الأساسية لتوليد الكهرباء هي الوقود وليست تكاليف الصيانة و العمالة وإهلاك راس المال، لقد انخفض استهلاك الوقود من 36 مليون طن مكافئ عام 2016/2015 الى 32 مليون طن عام 2020/2019 برغم زيادة الأحمال .

رابعا كفاءة الوحدات

تتراوح كفاءة الوحدات تراوحا كبيرا بين الجديدة والقديمة، فتبلغ في حدها الأعلى 59% وتتناقص الى ما دون 10% في بعض الوحدات القديمة ، الأمر الذى يؤكد حقيقة أن العديد من المحطات القديمة قد أهلكت معنويا ويجب تكهينها لان استخدامها لم يصبح اقتصاديا ، خصوصا أذا تواكب مع ذلك زيادة نسبة القدرة المستخدمة داخل هذه المحطات ، خصوصا أن تحديث الوحدات القديمة ، التي يمكن تحديثها ، قد أكتمل ولا مجال أخر للتحديث (تم فعليا تكهين ما مقداره 700 ميجا وات هذا العام ولكن هذا التكهين لم يتم أخذة في نقاشنا هذا لان التقرير الأخير عن عامنا الجاري لم يمكن أنزاله أو التعرف علية نتيجة لوجود عطل فنى في موقع وزارة الكهرباء الأمر الذى منعنا من استخدام احدث البيانات التي توكد انخفاض القدرة الاسمية بهذا المقدار لأنه لم يتم إنشاء وحدات حرارية جديدة).

خامسا تكهين وحدات التوليد

أن تكهين الوحدات القديمة ليس مرتبطا فقط بكفاءتها، بل أيضا باتزان الشبكة، فبرغم أن الشبكة هي عبارة عن شبكة واحدة إلا أن اعتبار أتزانها وبالذات عند حدوث أعطال كبيرة سواء بها أم في الوحدات المولدة الكبيرة قد تتطلب استمرار بعض الوحدات القديمة في العمل الى أن يكتمل تطويرها الجاري الآن، المتوقع انتهائه خلال عام أو عامين، لذلك فانة من المتوقع تسارع تكهين الوحدات القديمة خلال السنوات القليلة القادمة ، ومن المتوقع البدء بتكهين الوحدات الأقل كفاءة والتي لا يشكل تكهينها تأثيرا على أتزان الشبكة أو على احتياجات مناطق اطراف الشبكة.

سادسا حجم القدرة الزائدة

أذا أخذنا في الاعتبار حجم الفاقد في الشبكات مضافا له حجم الاحتياطي الإجباري لسلامة واتزان الشبكة (10%+10%) فان القدرة الكلية الخارجة من المحطات يجب أن تبلغ 38.4 ألف ميجا وات عن ذلك العام (2020/19) ، وبمقارنتها بالقدرة الكلية التي يمكن للمحطات توليدها في الشبكة (45.59 الف ميجا كما سبق أن أوضحنا) ، فان القدرة الزائدة تبلغ 7.19 الف ميجا وات وليست ضعف القدرة الاسمية كما قد يتوقع البعض.

أن جزء كبير من هذه القدرة الزائدة غير المستخدمة، هي من محطات يجب أحالتها للتقاعد لانخفاض كفاءتها وانعدام إمكانية تطويرها، كما أن جزءا أخرا يتم تصديره الى البلاد المجاورة (الأردن 450 ميجا وات وجارى زيادته وقد يبلغ 2000 ميجا وات والسودان 300 ميجا وات)، أما الربط مع السعودية فليس تصديرا، بل تبادلا للطاقة خلال فترات الحمل اليومي الأقصى المختلف بما يسمح بتقليل استخدام الوحدات القليلة الكفاءة.

الخلاصة

وضع توليد وتوزيع الكهرباء يتحسن وترتفع كفاءته ولم ترتكب خطايا كبرى فنية في عملية تطويره، وان كانت عملية التطوير لم تكتمل بعد إلا باكتمال تطوير شبكات التوزيع وتطوير مراكز التحكم واكتمال إنشاء مراكز التحكم الجديدة، وجميعها جارى إكماله الآن.

كما يجب ملاحظة أن البدء في إنشاء وحدات حرارية جديدة قد توقف ماعدا إكمال المحطات تحت الإنشاء ومنها محطة خاصة في الأقصر بقدرة 2350 ميجا وات، ومحطة التوليد باستخدام الفحة بقدرة 6 ألف ميجا وات بالحمراوين وهى المحطة الأولى في مصر التي تعمل بالفحم وتحتاج الى عدة سنوات للدخول الى الخدمة، وأن التوسع الحالي يتم في محطات طاقة الرياح والمحطات الشمسية ومعظمها استثمارات خاصة الأمر الذي ترتب علية أن 20% من القدرة الكلية المطلوبة يتم الآن توليدها من الطاقات المتجددة (السدود والشمس والرياح).

أن الأمر يستحق التوقف، توقفا خاصا، أمام استراتيجية الوزارة في التوسع في الطاقات الجديدة والمتجددة وفى سياسات الاستعانة براس المال الخاص والأجنبي وأخيرا وليس أخرا في احتمالات خصخصة بعض الاستثمارات الحكومية، لأننا على أعتاب تغييرا كبيرا ليس فقط اقتصاديا، بل سيكون له انعكاسات سياسية مهمة.

ملاحظه مهمة

تقديرات القدرات المختلفة التي يحتويها هذا المقال تم تأكيدها من وزير الكهرباء في حديث مع برنامج يحدث في مصر والمنشور على موقع وزارة الكهرباء.

الكهرباء والخباز - الجزء الثالث

ما بين الهندسة والاقتصاد والسياسة

إذا كنا قد تحدثنا عن التغييرات الفنية المتلاحقة في توليد وتوزيع الكهرباء فان هذه التغييرات ليست قصرا على الجوانب الفنية والهندسية، بل امتدت أيضا الى تسارع التغييرات في أنماط الاستثمار وفى إدخال تعديلات هيكلية تفتح باب التغييرات في الملكية وفى العلاقات بين راس مال الدولة والراس مال الخاص، محلى وأجنبي، وتغييرات متلاحقة في سياسات شراء الدولة للكهرباء، هو ما سنتأوله هنا، بمراحله المختلفة، لتوضيح احتمالات اتجاهات التطور.

فترة الطوارئ

وهي الفترة الأولى في أعقاب 2014 حيث انفجرت أزمة عجز قدرات التوليد عن تلبية الاحتياجات نتيجة توقف المشروعات الجديدة أو إكمال المشروعات التي كان يجرى تنفيذها قبل 2011.

لقد ركزت الخطة على ثلاث محاور ، في مواجهة عجز أجمالي يبلغ 6 الف ميجاوات المحور الأول وهى الشق العاجل بإضافة 3636 عن طريق وحدات صغيرة ومتنقلة وجاهزة للعمل ، تم توريدها من الشركات العالمية ، بإضافتها الى المحطات القائمة ، والمحور الثاني إكمال المشاريع التي توقف تنفيذها بقدرة كلية 4250 مجا وات ، والمحور الثالث برفع كفاءة الوحدات القائمة (التوربينات الغازية) بإضافة وحدات تعمل بالبخار الذى يولد باستخدام عادم الوحدات الغازية دون استخدام وقودا أضافي بقدرة 1840 ميجا وات، والمحور الثالث عن طريق التعاقد على الوحدات الكبيرة الحجم (محطات سيمنز الثلاث) بقدرة كلية 14400 ميجا وات.

ولكن هذه التغييرات الفنية جاءت مصحوبة بتغييرات قانونية تسمح بزيادة استثمار راس المال الخاص وبخصخصة الأصول التي لم يستقر الأمر بعد حولها، وهل هي خصخصة كاملة أم مشاركة في راس المال سواء عن طريق مستثمر استراتيجي أم بالطرح في البورصة.

لقد أسفرت سياسات إعادة التأسيس على الأسس الجديدة عن تشكل 5 شركات توليد موزعة جغرافيا بالإضافة الى شركة تخص المحطات الثلاثة الكبيرة (سيمنز) وشركة للتوليد المائي وشركة للطاقات المتجددة (رياح وشمس) وتسعة شركات توزيع، إلا أن مجالات الخصخصة أو المشاركة لا تمتد الى شبكة التوزيع الأساسية للجهد العالي والمتوسط.

الطاقات الجديدة والمتجددة

لقد تطور الحجم الكلى للقدرة المركبة والعاملة فبلغ ما مقداره 6128 ميجا وات من الطاقة المائية والشمس والرياح، أي أن قدرة التوليد من الشمس والرياح تجاوزت القدرة المولدة من السدود والقناطر والبالغة 2832 كيلووات، سيضاف لها عام 2023 ما مقداره 3870 ميجا وات من الرياح والشمس.

أن قدرات الطاقات المتجددة تبلغ الآن 20% من الحمل الأقصى للشبكة.

الاستثمار الخاص

برغم أن الاستثمار الخاص في قطاع التوليد كان قائما ومتحققا منذ العقد الأول من القرن الواحد والعشرون، سواء في محطات التوليد التقليدية الحرارية أم في مجالا الطاقات المتجددة، فلقد ظل محدودا ولم يتسارع إلا بعد 2014.

فعلى صعيد التوليد الحراري التقليدي كانت القدرة الاسمية الكلية تبلغ حوالي 2000 ميجاوات وعائدة لشركة واحدة في ثلاث محطات، هي نفس الشركة (أكوا باور السعودية) التي تقوم بأنشاء محطة جديدة في الأقصر بقدرة اسمية 2350 ميجا وات.

أما على صعيد الطاقات الجديدة والمتجددة فلقد تسارع الاستثمار الخاص برغم تغيير قواعد شراء الدولة، فالدولة كانت قد حددت سعر الشراء بقرار وزاري نشر في الجريدة الرسمية بحيث يغطى الحالات المختلفة لشراء الدولة للطاقة الكهربائية وصولا الى الشراء من المنازل التي تركب وحدات طاقة شمسية، إلا أنها لجأت، بعد استقرار الأوضاع الكهربائية، الى تبنى المناقصات التنازلية فانخفض سعر الشراء انخفاضا كبيرا من محطات التوليد الطاقات المتجددة المركزية بحيث وصل الى 2 سنت لكل كيلو وات من الطاقة الشمسية و3 سنت لطاقة الرياح.

أن التوسعات الحالية للطاقة الجديدة والمتجددة يساهم بها الاستثمار الخاص بشكل ملحوظ، كما تم تأهيل 70 شركة خاصة في مجال توليد الطاقة و68 شركة في مجال شبكات التوزيع.

الاستثمار الخاص الأجنبي وتراكم راس المال

أن وتيرة الاستثمار الخاص تتصاعد في مجال توليد الطاقة وتتنوع جنسياتها بين راس المال المحلى والأجنبي، وان كان استثمار راس المال العربي هو الأعلى بشكل واضح سواء في محطات التوليد الحرارية التقليدية أم في التوليد من الطاقات المتجددة ويبقى نصيب راس المال الأجنبي غير العربي محدودا، الأمر المشابهة لنمط الاستثمار الخاص في باقي قطاعات الاقتصاد القومي الصناعي والسكنى والخدمي ما عدا قطاعات استثمار راس المال الأجنبي القديمة والتقليدية، اى في استخراج البترول، والغاز، وصناعة الأسمنت، والأدوية، والبنوك.

وبرغم أن استثمار راس المال الأجنبي مازال ضرورة ملحة نتيجة للعجز عن زيادة تعبئة الفائض الاقتصادي نتيجة للأوضاع الكلية للاقتصاد القومي وللسياسات الحكومية المتبعة ولسلوك الرأسمالية المحلية، فان هذه الضرورة يجب التوقف طويلا أمامها بمراجعة شاملة لقواعد استثمار راس المال الخاص والأجنبي وما يتعلق بها من تصدير الأرباح الى خارج البلاد وبالذات من راس المال المحلى.

أن تشجيع استثمار راس المال الأجنبي لابد وأن ينطلق من محددات استراتيجية تراعى الأهمية الحاسمة لتراكم راس المال ونقل التكنولوجيا المتقدمة وبدون ذلك فان استثمار راس المال الأجنبي سيتحول الى صنم جديد تتم عبادته برغم أنه قد يشكل عائقا حقيقيا على تراكم واستثمار راس المال المحلى سواء أكان خاصا أم عاما في المدى التاريخي المنظور، وهو ما يحتاج الى توقف خاص بشكل تفصيلي.

الخلاصة

تغييرات كبرى فنية واقتصادية وقانونية تعرض لها قطاع توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية وبرغم أن هذه التغييرات، وبالأخص الاقتصادية والقانونية، ما زالت في بدايتها إلا انه لا يمكن النظر لها بمعزل عن التغييرات المماثلة التي تتم الآن على صعيد الاقتصاد القومي الأمر الذي يتطلب التوقف أمامها بشكل تفصيلي ومنفصل، سوء على صعيد إعلان سياسة الدولة في وثيقة سياسة ملكية الدولة أم في تحققها الفعلي فالحياة أكثر تعقيدا من أي نيات معلنة.

مصدر المعلومات - موقع وزارة الكهرباء

July 30 at 9:32 AM ·

اسماعيل باشا "ابو السباع"

حاكم مصري مثير للجدل ، كان صاحب مشروعا للنهضة ، بقى منة الكثير في قلب القاهرة الخديوية بحدائقها الخلابة ، والتي مازالت خلابة ، رغم يد منون الإهمال، و المدرسة الاولى للبنات ، السنية الثانوية الان ، و مصانع السكر و الترع الجديدة و طريق الاهرام و اكمال حفر قناة السويس وتوسيع السكك الحديدية وزيادة اعداد الجيش المصري و المغامرات العسكرية المكلفة في افريقيا و امريكا ، و الاوبرا التي احرقها الاهمال ، و اختلاط الانفاق بين ما هو مفيد و ضروري و بين ما هو تحقيقا لرغباته الخاصة حتى و ان كان ضارا ويلقى بالمزيد من الاعباء.

حكم البلاد بشكل مطلق، متبعا أسلافه، و زادت في عهدة الديون الحكومية أكثر من عشرة اضعاف، و ألقيت اعبائها على كاهل الشعب و انحدر مستوى المعيشة و تعرضت البلاد لضغوط كبيرة من الدول الاستعمارية.

عندما لم يستطع ان يواجه هذه الضغوط، مستندا الى سلطاته المطلقة، قدم تنازلات ديمقراطية، لعلة يحظى بمساندة و تأييد الحركة الشعبية واصحاب المصالح، لكنها جاءت متأخرة كثيرا و لم يكن ممكنا ان يحظى بالتأييد و الدعم الشعبيين او حتى تأييد اصحاب المصالح الذين عانوا من سياساته، فعزل ، و استمر الشعب في المقاومة مدافعا عن نفسه.

وإذا توقفنا امام تاريخنا الحديث، منذ صاحب الجنان محمد على باشا، وألقينا نظرة فاحصة، تخلو من الانحياز العاطفي والميول الفكرية السلفية ، لاكتشفنا ان هناك ثلاثة مشاريع كبرى للنهضة ، مشروع محمد على ثم مشروع أبو السباع ثم المشروع الناصري ، وجميعها لم يكتب لها النجاح ، برغم الإنجازات التي حققتها ، لم يكتب لها النجاح لأسباب متعددة ، يأتي على راسها انها جاءت متأخرة كثيرا عن التطور العالمي ، محاولات اصطدمت بمصالح القوى الرأسمالية العالمية التي كانت ومازالت تبدى اهتماما بالغا ببلادنا ليس لثرواتها الدفينة بل لأهميتها الاستراتيجية في صرة العالم.

ولعل أحد أهم عناصر ضعف هذه المحاولات، التي قادت الى هزيمتها، هو انها جاءت من أعلى على أيدي حكام يحكمون بشكل مطلق، حظي بعضهم بتأييد شعبي غلاب، وبرغم ذلك فان عناصر الضعف الدفينة في البنية الاجتماعية والانحياز الاجتماعي لم تمكن الشعب من تخليص المحاولات من عناصر ضعفها الداخلي او حتى من الدفاع عن اهم إنجازاتها بشكل فعال، فانهارت تحت الضغوط الخارجية، انهيارا كان، في غالب الأحيان، بتأييد ومشاركة فئات اجتماعية داخلية كانت تدرك انها بين شقى الرحى ، المصالح الدولية والطموح الشعبي .

درس بليغ يقدمه تاريخنا لمن يحلم بالمستقبل.

August 10 at 3:17 PM

الغاز والكهرباء والأزمة المالية

قرارات فنية وإدارية تبنتها الحكومة لتقليل استهلاك الكهرباء ,و للتقليل من نسبة الغاز المستخدم وتعويضه بالمازوت لإتاحة الفرصة لزيادة تصدير الغاز والاستفادة من ارتفاع أسعاره العالمية لتقليل الفجوة في موارد النقد الأجنبي، وقد استندت الحكومة على اعتبارات فنية ومالية بنت عليها قراراتها الأمر الذي يجب مناقشتها من الناحيتين، الفنية والمالية والتجارية.

الاعتبارات الفنية

.1هل يمكن أن تعمل محطات التوليد بوقود مختلف؟ نعم يمكن شريطة أن تكون مجهزة لذلك حيث يمكن أن تعمل بأنواع مختلفة من الوقود

.2هل يؤثر نوع الوقود المستخدم على الكفاءة الحرارية لوحدات التوليد؟ نعم واعلى كفاءة تكون من الوقود الخفيف (الغاز، ثم الكيروسين، ثم المازوت)

.3هل يؤثر نوع الوقود على الزمن بين الصيانات الدورية اللازمة؟ نعم والزمن بين فترات الصيانة يزداد في حالة الوقود الخفيف، أي أنه أفضل اختيار.

.4هل يؤثر نوع الوقود على عمر وحدات التوليد؟ نعم وخصوصا في حالة التوربينات الغازية حيث إن جميع الأجزاء الساخنة لها عمر افتراضي يجب تغييرها عند انتهائه ولذلك فان استخدام المازوت يقلل من عمرها الى الثلث

.5هل يؤثر نوع الوقود على التكاليف الكلية للتوليد (اهلاك راس المال – الصيانة – الكفاءة الحرارية – زمن توقيف الوحدة للصيانة) ؟ نعم يؤثر وفى حالة استخدام الوقود الأثقل تزداد التكاليف

.6هل يمكن أن تتمكن الوحدات الأعلى كفاءة من تغذية العملاء (المصانع والمنازل والوحدات التجارية والمرافق العامة) مهما كان مكان عملها؟ نعم يمكن شريطة أن تكون شبكات التوزيع متطورة ويمكنها ذلك

.7هل تم تطوير شبكات التوزيع بما يمكنها من خلق شبكة موحدة وتمكين أي وحدة توليد من تغذية أي مستهلك؟ نعم تم ذلك

.8هل يمكن الاستعاضة عن تغيير نوع الوقود باستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة؟ نعم يمكن، ولكن القدرة الحالية منها تبلغ حوالى 20% من القدرة الكلية المطلوبة هذا الصيف التي تبلغ حوالى 34 ألف ميجا وات، في حين أن الوحدات الحرارية العالية الكفاءة تبلغ قدرتها حوالى 25 ألف ميجاوات

.9هل ستؤثر التوسعات في الطاقات المتجددة تأثير قريب على تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري؟ نعم، ولكن ليس العام الحالي، بل العام القادم بعد انتهاء تركيبات الوحدات الجديدة الجاري تنفيذها الآن والمتوقع الانتهاء منها العام القادم.

.10هل يمكن الاستعاضة عن المازوت باستخدام الديزل أو الكيروسين لتقليل التأثيرات السلبية ؟ نعم، ولكن ليس هذا العام بل العام القادم بعد اكمال تحديث وتوسيع المصافي الجاري الان.

الاعتبارات المالية والتجارية

.11هل يؤثر نمط ملكية وحدات الطاقات المتجددة على فاعلية توفير النقد الأجنبي في حالة تصدير الغاز طبقا للخطة؟ نعم لأن الكثير من محطات التوليد هذه تعود ملكيتها لشركات اجنبية من حيث الجنسية حتى ولوكان ملاكها من المصريين وسيتم تصدير العائد الى الخارج بشكل قانوني.

.12هل تؤثر اتفاقات تسعير الكهرباء الناتجة على مقدار الوفر المتحقق من تصدير الغاز؟ نعم، ولكن مثل هذا التأثير سيكون محدودا لاعتبارين، الأول منهما أن فارق سعر الغاز اصبح كبيرا جدا عن السابق وان كان هذا الفارق سيتناقص كثيرا مع الانتهاء من المشكلة الأوكرانية، والسبب الثاني أن سعر الشراء من المستثمرين في الطاقات المتجددة قد انخفض انخفاضا كبيرا بعد تغيير سياسات المناقصات والاعتماد على المنافسة في تسعير سعر البيع

.13ماهي التكاليف الفعلية للغاز المصري؟ لا يمكن تقديرها إلا بالتعرف الدقيق على إنتاج الحقول المختلفة وعلى نوع الاتفاقات مع الشريك الأجنبي وعلى زمن بدء الإنتاج في كل حقل.

.14وكيف ذلك؟ أن الشريك الأجنبي له حصة من الإنتاج قد تصل في أعلاها 40% من الإنتاج وذلك بعد استبعاده تكاليف تطوير الحقول التي لا تزيد عن 40% من الإنتاج السنوي والتي يستعيدها الشريك الأجنبي كما أن اتفاقات الشراكة مع الشريك الأجنبي قد اختلفت مع الزمن وبحيث أختلف سعر الشراء الإلزامي الذي تدفعه الدولة المصرية لهؤلاء الشركاء.

.15هل يمكن معرفة تفاصيل اتفاقيات الشراكة مع الشركاء الأجانب؟ نعم وهي منشورة في الجريدة الرسمية

.16هل تبنى الحكومة للمقارنة بين السعر المحلى والعائد من الفرصة البديلة ، أي التصدير ، أساسا ملائما لدقة التعرف على اقتصاديات التشغيل والأرباح والدعم ؟ لا لأن التكاليف المحلية الفعلية غير معلنة، وهي تكاليف متناقصة مع الزمن نتيجة لتسديد حصة الشريك في استعادة الاستثمار الرأسمالي وزيادة حصة الدولة التدريجية مع الزمن، ما عدا تكاليف اهلاك راس المال.

.17هل يؤثر إنشاء محطة توليد الحمراوين العاملة بالفحم قدرة 6000 ميجاوات ومحطة الطاقة النووية بقدرة 4800 ميجاوات على تقليل زيادة الاعتماد على أنواع الوقود البترولي ؟ نعم، ولكن الامر يحتاج الى بضعة سنوات نتيجة لطول زمن التنفيذ.

-17هل يؤثر زيادة تصدير الغاز المصري على أزمة الطاقة التي تعانى منها الدول الأوروبية ؟ نعم، ولكنه تأثير محدود جدا نتيجة لصغر حجم التصدير المتاح مقارنة بالاحتياج ولطاقة التصدير الروسية ولذلك لن يترتب على ذلك التأثير على العلاقات مع روسيا.

الاستنتاج النهائي

يجب أن تكون السياسات الحكومية الجديدة مؤقتة وأن تنتهي بأسرع ما يمكن بعد تخفيف الأزمة المالية كما يجب اعتماد تصنيع الغاز في هيئة اسمدة لتقليل فجوة الاستيراد وزيادة القيمة المضافة واعتماد ذلك كسياسة طويلة المدى.